جيوبوليتكس الإرهاب

الشبكات والمسارات

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

جيوبوليتكس الإرهاب

الشبكات والمسارات

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

2023

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

جيوبوليتكس الإرهاب: الشبكات والمسارات

المدير العام : د. خالد عكاشة

تحرير وإشراف: د. دلال محمود

إخراج فني: أحمد حسني

رقم الإيداع: 2023/5138

الترقيم الدولي: 978-977-86525-5-0

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

تقديم 6

د. دلال محمود

الفصل الأول 16

السياق الجغرافي – السياسي في تطور الإرهاب

د. دلال محمود

الفصل الثاني 54

العلاقة الشبكية بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب

دينا أسامة لطفي

الفصل الثالث 92

دور جغرافية أفغانستان في وجود طالبان وامتداد تأثيرها

منى قشطة

الفصل الرابع 134

الجغرافيا السياسية لحركة تنظيم القاعدة..محددات العلاقة وحدود التأثير

مصطفى زهران

الفصل الخامس 176

الجغرافيا السياسية وتنظيم داعش.. جذور الإرهاب وآفاق التمدد الجيوبوليتيكي

أحمد سلطان

الفصل السادس 208

حوكمة المساحات غير المحكومة وفرص تنامي الإرهاب: حركة الشباب الصومالية

د. مروة صبحي

الخاتمة 256

المسارات المستقبلية لحركة الإرهاب في ظل التطورات الجيو–ستراتيجية العالمية

تقديم

تعد "الجغرافيا السياسية" من أبرز الموضوعات الجدالية في الدراسات الجغرافية، نظرًا للخلط بينها وبين مصطلح "الجيوبوليتكس" Geopolitics [1]. وفي فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حدث خلط بين المصطلحين؛ حيث اعتقد البعض أنهما علم واحد، وظهر هذا من خلال التوسع الإقليمي والغزو الاستعماري. وكانت أبرز هذه الصور استغلال ألمانيا مفاهيم فريدريك راتزل (1844-1904) في الجغرافيا السياسية [2] بصورة خطأ في توسعها الاستعماري على حساب الدول المجاورة التي اعتبرتها مجالها الحيوي.

وهذا يعني أنه على الرغم من وجود علاقة بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس؛ إذ إن كلًا منهما تقوم بدراسة الدولة؛ فإن الفارق الأساسي بينهما ينبع من أن "الجغرافيا السياسية" تدرس الكيان القائم للدولة كما هو فعلًا؛ أي أنها تدرس الدولة ككيان استاتيكي ثابت. أما الجيوبوليتكس تهتم بدراسة التصور الذي يجب أن تكون الدولة عليه، ومطالبها في مجال السياسة الخارجية في المستقبل؛ أي أنها تدرس الدولة بديناميكية؛ فالدولة كائن حي يتفاعل مع المحيط الجغرافي القابع فيه لتحقيق أفضل تكيف معه واستفادة منه. وقد اهتمت العديد من الدراسات بالبعد الجيوبوليتيكي في سياسات الدول، واختلاف إمكانات الدول في توظيف القدرات الجيوبوليتيكية والصعوبات المختلفة في هذا، لكن دراسة البعد الجيوبوليتيكي للإرهاب يعد اتجاهًا محدودًا نسبيًا.

إن "الإرهاب" ظاهرة بشرية معقدة يستخدم فيها الإنسان العنف لفرض فكره على الآخرين، وهو يظن أنه يقوم بعمل مثالي قد يصل إلى منزلة الأعمال المقدسة. وتعددت الاقترابات العلمية والمنهجية لدراسة هذه الظاهرة المعقدة وتفكيك مفرداتها، لدرجة اعتبارها من الموضوعات البينية التي تهتم بها العديد من الحقول المعرفية، وإن كانت العلوم الأمنية والسياسية تحتل النصيب الأكبر من الاهتمام العلمي بدراسة الإرهاب. ولوحظ أن المدخل الجغرافي لدراسة الإرهاب لم يكن موضعًا

لاهتمام الدراسات المتخصصة في الإرهاب بقدرٍ غيره من المداخل النظرية والمنهجية، وتم التوصل إلى هذه النتيجة بعد مراجعة أدبيات الإرهاب، كما سيتضح لاحقًا.

ويكتسب المدخل الجغرافي أهميته في دراسة الإرهاب من اعتبار أن التعامل مع ظاهرة معقدة مثل الإرهاب، من خلال عدسة جغرافية، يؤدي إلى فهم أكبر؛ ليس فقط لمواقع الإرهابيين وأنشطتهم، بل العمليات المكانية واتصالات الشبكات الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية النظامية، والتغيرات في المكان والزمان؛ إذ إن تأثيرات المكان والموقع على الأنشطة واضحة تمامًا في دراسة الإرهاب. كما يمكن أن يُوظَّف المدخل الجغرافي لدراسة تحركات التنظيمات الإرهابية والجماعات التي ترتبط بها، وهي التحركات التي تتعلق بالثقافات والأعراق والأوضاع التاريخية للإرهابيين وقواعدهم؛ فقد تستند اختياراتهم واستراتيجياتهم إلى اعتبارات مكانية، أو قد تكون الهجمات نتيجة للسياق الجغرافي. حتى آثار الهجمات الإرهابية قد تعتمد بشكل كبير على السياق الجغرافي الذي تحدث فيه. إن فهم هذه الجوانب الجغرافية لديه قدرة على توفير المعرفة المتقدمة للعمليات المستقبلية.

مراجعة أدبيات الإرهاب:

بعد مراجعة الأدبيات العربية والأجنبية ذات الاهتمام بالإرهاب في العديد من الأكاديميات والمراكز البحثية المتخصصة، يمكن استخلاص الاتجاهات التالية:

أولًا- الدراسات التطبيقية أكثر من الدراسات النظرية[3]: ولا يعني هذا غياب الدراسات النظرية من أدبيات الإرهاب، لكن هذه الدراسات اهتمت بتفسير الإرهاب، وانقسمت إلى اتجاهين: الاتجاه الأول- الاتجاه التقليدي المتضمن للنظريات الوضعية، وقد عبرت عنه كل من النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والنظرية الاشتراكية؛ إذ تعاملت هذه النظريات مع الإرهاب بصفته فعلاً إجرامياً دون الاهتمام بتفسير دوافع مرتكبيه؛ ولذلك كان جل اهتمامها تأثير الإرهاب على قوة الدولة ومصالحها (الواقعية والاشتراكية)، أو على تعاونها مع الدول الأخرى باعتباره يحد من فرص الاستقرار والتنمية اللازمين لتحقيق الاعتماد المتبادل بين الدول (الليبرالية). واتفقت هذه النظريات على ضرورة أن تستخدم الدولة كافة أدوات قوتها للقضاء على الجريمة الإرهابية، وفقًا لقوانينها المحلية.

الاتجاه الثاني- تعبر عنه نظريات ما بعد الوضعية، ويرتبط ظهوره بالنظرية النقدية. وقد ظهر في إطار هذا الاتجاه عدة نظريات اهتمت بتفسير دوافع الإرهاب على المستويات المختلفة، خاصةً مستوى الأفراد ودوافعهم. وهنا كانت النظريات النفسية لتفسير سلوك الإرهابي ودراسة شخصيته، وغيرها من النظريات، مثل الحرمان النسبي والتعصب الديني. وقد ظهرت نظريات أخرى ارتبطت بعلوم أخرى، واستخدمتها دراسات الإرهاب، مثل نظرية الاختيار الرشيد ونظرية الراعي - الوكيل، وغيرهما[4].

ثانيًا- غلبة الأدبيات التي تركز على التنظيمات الإرهابية التي تنتمي إلى السلفية الجهادية، شغلت هذه التنظيمات (مثل القاعدة وداعش وبوكو حرام وحركة الشباب الصومالية) الاهتمام الرئيسي للدراسات التطبيقية التي تمثل أغلب أدبيات الإرهاب[5]. وهناك بعض الأمور الجديرة بالملاحظة في هذا الاتجاه؛ أهمها:

1. لم يظهر تنظيم "طالبان" في كثير من الأدبيات في هذا الاتجاه، رغم وجود طالبان على رأس القوائم الإرهابية للعديد من الدول وفي المؤشرات العالمية لقياس الإرهاب. ويمكن أن يفسر هذا بجملة من الأسباب: أولها- أن وجود الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان لفترة طويلة نسبًا، وقيامها بدور السلطة الفعلية هناك، جعل الأدبيات تهتم بعلاقة طالبان بالولايات المتحدة، سواء هجماتها على القوات الأمريكية أو مفاوضاتها معها في مراحل لاحقة. ثانيها- تموضع طالبان في أفغانستان وباكستان تظهره كثير من الأدبيات باعتباره تنظيمًا إرهابيًا محليًا، وليس عابرًا للحدود. ثالثها- رغم الزخم في الكتابة عن طالبان منذ عام 2020 وبعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان عام 2021، فإن الاهتمام البحثي الرئيسي كان عن سياسات طالبان الداخلية وعلاقاتها بدول جوارها الإقليمي وبالقوى الدولية بعد عودتها إلى الحكم.

2. لم يظهر تنظيم "الإخوان" في الأدبيات غير العربية كتنظيم إرهابي بشكل واضح، بل كان تركيز الأدبيات الغربية بالأساس على الإخوان كحركة للإسلام السياسي، لديها أنصار يعارضون بعض أنظمة الحكم في الدول العربية. أي إن هذه الأدبيات تناولت الإخوان كحركة سياسية لا كتنظيم إرهابي. وبصفة عامة، يمكن التمييز

في الأدبيات التي اهتمت بدراسة الإخوان كحالة تطبيقية بين ثلاثة اتجاهات رئيسية، الاتجاه الأول- يدرس التنظيم ذاته وجذوره وفكره ورؤيته في القضايا المختلفة. الاتجاه الثاني- يهتم بدراسة علاقة الإخوان بالسلطة السياسية في الدول المختلفة، سواء وهم في دوائر السلطة أو يرتبطون بها أو في مواقع المعارضة. ويرتبط بهذا الاتجاه دراسة استجابة الإخوان للمتغيرات الداخلية والخارجية المختلفة، وربما تقييم نجاحهم في التكيف معها. الاتجاه الثالث- يهتم بدراسة العلاقات داخل تنظيم الإخوان وبين قياداته وفروعه المختلفة، وقد يتناول اقتصاديات الإخوان في إطار هذا الاتجاه أيضًا.

3. تركيز الأدبيات على التنظيمات الإرهابية السابق ذكرها، يعد طبيعيًّا في ضوء التركيز الإعلامي والدولي عليها (سياسات الدول والمنظمات الدولية)، لكن هذا لا ينفي وجود أنماط أخرى من الإرهاب وتنظيمات إرهابية بمرجعيات غير إسلامية، مثل الإرهاب الأبيض والإرهاب البيئي وإرهاب بعض الدول.

ثالثًا- النطاق الجغرافي لاهتمام الأدبيات بالإرهاب: ارتكز اهتمام أدبيات الإرهاب بنطاق جغرافي معين هو الشرق الأوسط وإفريقيا (شمالًا وغربًا)، وبجغرافيا بشرية محددة هي الشعوب الإسلامية؛ وذلك على الرغم من أن هناك عمليات إرهابية تحدث في العالم كله، خاصة في أوروبا والولايات المتحدة وآسيا[6]. وتحيل الأدبيات هذا التركز للإرهاب في النطاق الجغرافي السابق الذكر إلى العوامل التالية:

1. تأثير الحقبة الاستعمارية: فالخبرة التي مرت بها شعوب الشرق الأوسط وإفريقيا جعلتهم ينظرون إلى الدول الغربية باعتبارها مستعمِرة حتى بعد الاستقلال، ولم يتغير إدراكهم لها على هذا النحو، فمارسوا العنف ضدها أثناء وجودها على أراضيهم في المراحل التاريخية السابقة. ومع انتهاء الحرب الباردة وهيمنة القيم الغربية، استعادوا هذا الإدراك، وقاوموا الفكر الغربي ورفضوه، واتجهوا للانغلاق على الثقافات المحلية لتنتشر بينهم الاتجاهات المتشددة. ويعرف هذا الاتجاه الفكري بـ"مرحلة ما بعد الاستعمار"[7].

2. انتشار الدين الإسلامي بين أغلب شعوب هذا النطاق الجغرافي كان يعني أن الجغرافيا البشرية السائدة فيه متشابهة؛ لذلك ارتبطت الجغرافيا بالسياق الحضاري الإسلامي الذي اعتبرته كثير من الدول الغربية خصمًا حضاريًّا لها فيما بلورته نظرية "صدام الحضارات" التي اعتبرت الإسلام حضارة منغلقة تُخالِف المنظومة القيمية الغربية، وفي مقدمتها "الديمقراطية"، كما فسرت كثير من الأدبيات الغربية تراجع مستويات التنمية البشرية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية في دول الشرق الأوسط وإفريقيا، بأنه يعود لسمات أصيلة في شعوب هذه الدول وثقافتهم الدينية، كما عزز تدخل الولايات المتحدة الأمريكية المفرط في شئون هذه الدول سياسيًّا وتدخلها عسكريًّا وبقاء قواتها في كل من أفغانستان والعراق، أو من خلال توجيه ضربات عسكرية على أراضي بعض الدول، مثل سوريا واليمن متذرعةً في ذلك بمكافحة الإهاب.. عزز الاتجاهات الرافضة للهيمنة الغربية والسياسات الأمريكية، وزاد من فرص انتشار الفكر المتشدد الذي تتبناه التنظيمات الإرهابية.

رابعًا- قضايا نوعية في بعض الأدبيات: هناك أدبيات اهتمت بأبعاد محددة وقضايا ضيقة في دراسة الإرهاب، ولكن هذه الأدبيات لا تعبر عن اتجاه واضح الملامح. القضية الأولى- هناك أدبيات اهتمت بتاريخ الإرهاب كظاهرة بشرية واهتمت بتطوره، وإن كانت كافة الأدبيات لم تتفق على بداية تاريخية للظاهرة؛ فهناك أدبيات تعيد هذه البداية إلى العصور القديمة، وأدبيات أخرى تقصر بداية الإرهاب على حركة الجهاد العالمي في مواجهة الاتحاد السوفييتي السابق[8]. القضية الثانية- أدبيات اهتمت باقتصاديات الإرهاب وسبل مكافحته اقتصاديًّا، والأنشطة الاقتصادية التي تمارسها التنظيمات الإرهابية. وفي هذا الصدد تظهر فجوة بحثية تتمثل في غياب الأدبيات التي تتحدث عن التكلفة الاقتصادية للإرهاب، وما يتسبب فيه من خسائر اقتصادية، ولا يرد الأمر إلا في بعض المؤشرات والتقارير الدولية عن الإرهاب.

القضية الثالثة- أدبيات اهتمت بالبعد النفسي في دراسة الإرهاب سواء في تحليل شخصية الإرهابي، ودراسة الدوافع النفسية لممارسة الإرهاب أو البعد النفسي في مكافحة الإرهاب. القضية الرابعة- أدبيات اهتمت بدراسة البعد التكتيكي في عمل

التنظيمات الإرهابية والعوامل المؤدية إلى تطوره وقوة تأثيره. القضية الخامسة - أدبيات اهتمت باستراتيجيات مكافحة الدول والمنظمات الدولية للإرهاب. وهذه الأدبيات اهتمت أيضًا بالبعد القانوني في دراسة الإرهاب، سواء لتوصيفه أو تحليل القوانين المحلية والدولية المنوطة بمكافحته.

خامسًا - أدبيات المدخل الجغرافي في دراسة الإرهاب: هناك أدبيات اعتمدت على هذا المدخل، لكنها محدودة، وتنتمي إلى تخصص الجغرافيا، لا إلى العلوم الأمنية أو السياسية. وبمراجعة هذه الأدبيات، يلاحظ عدة أمور؛ أهمها[9]:

1. اتسمت هذه الأدبيات بغياب الأبعاد السياسية؛ فقد اهتمت بالخصائص الجغرافية للأماكن التي تتموضع فيها التنظيمات الإرهابية. وقد خلصت هذه الأدبيات إلى أن هذه الأماكن تتميز بتوافر الموارد الطبيعية، خاصةً المياه، وتكون في أغلب الحالات بعيدةً عن مناطق الكثافات السكانية؛ حتى يسهل تأمين عناصر التنظيم، خاصةً في مواقع التدريب والتأهيل، كما يزيد فرص تموضع التنظيمات الإرهابية في الجيوب الحدودية بين الدول؛ حيث تنخفض فيها سيطرة الدول نسبيًّا. وقد تتموضع التنظيمات الإرهابية في أماكن ذات طبوغرافية وعرة، بما يعيق جهود المكافحة الأمنية لها، ويسهل عملية الاختباء للعناصر الإرهابية. وقد قدمت بعض الأدبيات عوامل محددة تحكم اختيار التنظيمات للأماكن التي تستهدفها، وهي: مستوى التأمين، وسهولة الوصول، ورمزية المكان، وحجم الضرر المادي المتوقع.

2. بعض الأدبيات كانت تدرس جغرافية عملية إرهابية محددة، مثل عملية القاعدة في 11 سبتمبر 2001، وكيف أظهرت التحركات الجغرافية لمنفذي العملية أهدافهم قبل التنفيذ الفعلي، أو في استشراف مسار العمليات الإرهابية في نطاق جغرافي ما من واقع رصد العمليات الإرهابية فيه. كما ظهر اتجاه في هذا الإطار يرصد الآثار الناتجة للعمليات الإرهابية في نطاق جغرافي معين على الأنشطة الاقتصادية والبشرية فيه، خاصةً في مرحلة استهداف المواقع السياحية ببعض الدول التي استهدفها الإرهاب، وقد خلصت إلى أن هذا التأثير يكون موقتًا؛ إما لزيادة إجراءات تأمين هذه المواقع، أو لأنها أصبحت أهدافًا مكشوفة أمام جهود مكافحة الإرهاب[10].

3. لم تربط أغلب الأدبيات التي اهتمت بالمدخل الجغرافي بين التوظيف السياسي للجغرافيا الطبيعية والبشرية في أماكن محددة وبين النشاط الإرهابي بهذه الأماكن، خاصةً في الشرق الأوسط وإفريقيا، باعتبارهما من أكثر المناطق التي تمثل بؤرًا للإرهاب في الوقت الراهن، وربما في المستقبل القريب والمتوسط.

من هذا المنطلق، يهتم الكتاب بدراسة العلاقة التشابكية بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب، وبعبارة أخرى جيوبوليتكس الإرهاب، في محاولةٍ لتنمية التراكم المعرفي لهذا المدخل الجغرافي في دراسة الإرهاب ومحاولة لتحليل هذه العلاقة الشبكية بين المتغيرات الثلاث. وينقسم الكتاب إلى ست فصول على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان (السياق الجغرافي - السياسي في تطور الإرهاب)، وقد اهتم هذا الفصل بتحليل السياق الجيو - سياسي لمراحل تطور الإرهاب، اعتمادًا على منهجية تاريخية قسَّم من خلالها تطور الإرهاب إلى ست مراحل زمنية، شكلت كل منها موجة من موجات الإرهاب؛ بدايةً من العصور القديمة (قبل الميلاد) حتى الوقت الراهن. وفى كل مرحلة اعتمد الفصل على توضيح أهم الخصائص الجيوسياسية الناتجة عن تفاعل التوظيف السياسي للجغرافيا، وكيف أثرت في تطور الإرهاب على المستويين الفكري والحركي.

الفصل الثاني بعنوان (العلاقة الشبكية بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب)، وقد ركز الفصل على تحليل العلاقة الشبكية بين كل من الجغرافيا والسياسة والإرهاب والتأثيرات المتبادلة بينها، في محاولة لتنظير الاتجاهين الرئيسيين لهذه العلاقة. كما حلل الفصل إقليم الساحل بشكل عام وبوركينا فاسو بشكل خاص كدراسة تطبيقية لدراسة العلاقة الشبكية بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب.

والفصل الثالث بعنوان (دور جغرافية أفغانستان في وجود طالبان وامتداد تأثيرها)، ركز الفصل على تقديم نموذج أفغانستان لإظهار كيف تفاعلت الجيوبوليتكس مع الإرهاب لتفرز بؤرة عالمية للنشاط الإرهابي، بدأت من خلاله "حركة الجهاد العالمي" وأصبحت أفغانستان ملاذًا للتنظيمات الإرهابية الكبرى: طالبان والقاعدة وداعش أيضًا.

أما الفصل الرابع (الجغرافيا السياسية لحركة تنظيم القاعدة: محددات العلاقة وحدود التأثير)، فقد أبرز القاعدة كتنظيم إرهابي عابر للحدود، تعامل مع الاعتبارات الجغرافية والسياسية بمرونة للتكيف مع ما فرضته على حركته. واستعرض الفصل تأثير هذه الاعتبارات في نشأة التنظيم وتطور نشاطه وانتشاره، مع توضيح الاختلافات في انتشاره وطبيعة عملياته من فرع إلى آخر حسب الاعتبارات الجيوسياسية في كل منها.

والفصل الخامس (الجغرافيا السياسية وتنظيم داعش: جذور الإرهاب وآفاق التمدد الجيوبوليتيكي)، وقدم الفصل تأصيلًا لدراسة تنظيم داعش اعتمادًا على المدخل الجغرافي، وكيف تعاملت قيادات التنظيم مع اعتبارات "المكان"، وكيف ساهمت العوامل السياسية في تحقيق الانتشار الجغرافي السريع لداعش، وزيادة قدرته على التأثير وأكسبته خصائص ميزته عن التنظيمات الإرهابية الكبرى القائمة بالفعل.

وأخيرًا، الفصل السادس (حوكمة المساحات غير المحكومة وفرص تنامي الإرهاب: حركة الشباب الصومالية)، الذي ركز على كيفية توظيف الأبعاد الجيو - سياسية في مكافحة الإرهاب بصورة عامة، من خلال مدخل نظري متميز هو "الحوكمة" في استراتيجيات المكافحة. ثم قدم الفصل حالة تطبيقية شديدة التعقيد لحركة الشباب الصومالية، التي تقدم نموذجًا لكيفية استغلال الإرهاب عوامل الجغرافيا الطبيعية والبشرية، وكيف تحد هذه العوامل من فرص الحد من تأثير النشاط الإرهابي هناك.

إن هذا الكتاب يقدم بداية لدراسة العلاقة الارتباطية الشبكية التي تربط بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب أو جيوبوليتكس الإرهاب، التي يمكن البناء عليها في تقديم مزيد من الدراسات لإثراء هذا الاتجاه الهام في دراسات الإرهاب. كما يهدف إلى استشراف المسارات المستقبلية لتأثير الجغرافيا السياسية على الإرهاب، خاصةً بعد التطورات الجيو - سياسية إقليميًا ودوليًا، من خلال المسارات المحتملة لحركة الإرهاب جغرافيًا، والتطورات المحتملة في العمل الإرهابي ذاته.

المصادر:

1. قدم مصطلح "الجيوبوليتيك" العالم السويدي رودلف كيلين؛ وذلك عام 1899، ليعني به "دراسة تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية في سياسة الدولة الخارجية.

2. قدم راتزل نظرية "المجال الحيوي"؛ حيث اعتبر الدولة بمنزلة كائن حي تنطبق عليه قوانين الميلاد والنمو والوفاة، وقال بأن الخريطة السياسية للعالم قد تشكلت نتيجة الصراع بين الدول.

3. Richard Jackson, "Introduction" A decade of critical terrorism studies", in Richard Jackson (ed.), Routledge Handbook of Critical Terrorism Studies, 2016. Pp20-41.

4. the main sources:

   - Bradley McAllister and Alex P. Schmid, "Theories of Terrorism", in Alex P. Schmid (ed.), The Routledge Handbook of Terrorism Research, London: Routledge, 2011. PP 220-310.

   - Harmonie Toros, "Critical Theory and Terrorism Studies Ethics and emancipation", in Richard Jackson (ed.), Op.Cit, pp160-180.

   - M.R. Haberfeld · Agostino von Hassell (eds.), A New Understanding of Terrorism: Case Studies, Trajectories and Lessons Learned, New York: Springer, 2009.

   - Daniela Pisoiu and Sandra Hain, An Introduction: Theories of Terrorism, London: Routledge, 2018.

5. Ioannis Tellidis, Religion and Terrorism, in Richard Jackson (ed.). Ibid, pp 291-305.

6. William Saffady, Managing Information Risks Threats, Vulnerabilities, and Responses, New York: Rowman, 2020.

7. Jonathan Joseph, "Critical of What? Terrorism and its Study", International Relations, London, Vol 23(1), 2009. pp 93-98

8. James Derrick Siclaway, "Geopolitics, geography, and 'terrorism' in the Middle East". Environment and Planning Society and Space, School of Geography, University of Birmingham, volume 12, 1994. pp357-372

9. Donathan Taylor, Yannick Gautron, Pre-Modern Terrorism from: The Routledge History of Terrorism Routledge, 02 Apr 2015. https://www.routledgehandbooks.com/doi/10.4324/9781315719061.ch3

10. William F. Shughart II, "An analytical history of terrorism, 1945-2000", Public Choice, Vol.128, pp7-39, 2006.

11. من الأدبيات التي استخدمت المدخل الجغرافي في دراسة الإرهاب:

    - Karim Bahgat and Richard M. Medina, "An Overview of Geographical Perspectives and Approaches in Terrorism Research", PERSPECTIVES ON TERRORISM, Vol. 7, Issue 1, Feb.2013.

    - Andrew Braden, Matthew Cobb, Alex Braithwaite, "Geography of Terrorism", 17 Jan. 2020. https://www.oxfordbibliographies.com/display/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0229.xml

    - Carl Ungerer, "THE SHIFTING GEOGRAPHY OF TERRORISM", in Report Beyond bin Laden: Report Subtitle: Future trends in terrorism, Australian Strategic Policy Institute (2011), http://www.jstor.com/stable/resrep04190.7

    من الأدبيات في هذا الاتجاه:

    - Olivier Walther, Rafael Prieto Curiel, Joseph Padron, Jason Scheuer,"Geography Lessons From the 9/11 Terrorist Network", Law Fare, Monday, September 5, 2022. https://www.lawfareblog.com/geography-lessons-911-terrorist-network

    - Christian Bleuer, "The Afghanistan Analyst Conflict Bibliography", Feb. 2012. conflictbibliography2012.pdf (wordpress.com)

- نشأت السعيد عجلان ومينا عاطف لمعي، "جغرافية الإرهاب في شبه جزيرة سيناء: دراسة في الجغرافيا السياسية باستخدام نظم المعلومات"، جامعة جنوب الوادي: مجلة كلية الآداب بقنا، العدد (53)، يوليو 2021.

الفصل الأول

السياق الجغرافي - السياسي في تطور الإرهاب

د. دلال محمود

مدير برنامج الأمن وقضايا الدفاع - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمهيد

تُعرف دائرة المعارف البريطانية الإرهاب بأنه "الاستخدام المنظم للعنف لإحداث حالة من الرعب المزمن لدى شعب ما، تكون كافية لتفعيل تغيير سياسي". وفي قاموس أوكسفورد السياسي، فإن مصطلح الإرهاب بصورة عامة يُستخدم لوصف أساليب تهدد الحياة، تستعملها مجموعات سياسية نصبت نفسها في حكم أو قيادة مجموعات غير مركزية في دولة معينة. وفي قاموس اللغة الإنجليزية يُعرف الإرهاب بأنه استخدام -أو التهديد باستخدام- غير مشروع للعنف بواسطة شخص أو مجموعة منظمة ضد أشخاص أو ممتلكات، لتخويف أو إكراه مجتمعات أو حكومات لتحقيق أغراض سياسية أو أيديولوجية.

وقد قدمت بعض الموسوعات تعريفات مهمة للإرهاب، مثل: الموسوعة العالمية التي تُعرف من يمارس الإرهاب -أي الإرهابي- باعتباره ذلك الشخص الذي يمارس العنف من خلال جماعة أو نظام معين، وذلك وفقًا لاستراتيجية محددة. وفي موسوعة السياسات الحديثة تُستخدم صفة الإرهابي لوصف المنتمين للجماعات السياسية التي تستخدم العنف أسلوبًا للضغط على الحكومات، من أجل تأييد الاتجاهات الساعية للتغييرات الاجتماعية الجذرية.

وبقدر غياب تعريف موحد للإرهاب، يوجد وجود قواسم مشتركة بين كافة اتجاهات تعريفه، أهمها: أن الإرهاب عمل منظم وليس عشوائيًا، وأنه يقوم على معتقد يؤمن صاحبه أنه يجب أن يسود، ويستخدم العنف لفرض هذا المعتقد على الآخرين. ولذلك يرتبط الإرهاب بشكل ما بالسلطة السياسية. وهذه السمة الأخيرة هي أكثر ما يثير الإشكاليات في دراسة الإرهاب؛ إذ إن هذا الارتباط يتخذ أكثر من نمط، وربما يعمل في اتجاهات مختلفة. فالإرهاب (إرهاب الأفراد والتنظيمات) يمكن أن يوجه مباشرة ضد رموز السلطة السياسية (مثل اغتيال القيادات ومسؤولي الدولة، والإضرار بمؤسسات الدولة وأجهزتها)، ويمكن أن يوجه إلى المواطنين الأبرياء بغرض التأثير على

صانعي القرار، ويمكن أن يقوم التنظيم الإرهابي بدور الوكيل لدولة ما ترعاه لتحقيق مصالحها -سواء كان وكيلًا أيديولوجيًا أو وكيلًا نفعيًا-، وهذا يعني أنه يقوم بدور سياسي. كما أن اتجاه بعض التنظيمات لممارسة سلطات الدولة (مثل داعش وحركة الشباب الصومالية وبوكو حرام) يشير إلى الارتباط بين الإرهاب والسياسة، وأخيرًا وصول "حركة طالبان" من جديد للحكم في أفغانستان يقدم أوثق أنماط الارتباط بين المتغيرين. وفي مستوى آخر، قد تمارس دولة ما الإرهاب حينما تستخدم العنف بشكل مفرط وغير مشروع ضد المدنيين، والنماذج متعددة على هذا النمط تاريخيًا، مثل التتار في كافة توسعاتهم، أو الدول التي مارست التمييز العنصري ضد فئة معينة من السكان على أسس مختلفة.

هذا الارتباط بين السياسة والإرهاب ليس نتاجًا لمرحلة محددة في العلاقات الدولية، بل يجوز القول إن الإرهاب "ظاهرة بشرية" ترتبط بالتركيبة النفسية والاجتماعية للمجتمعات التي تعيش في إطار جغرافي وسياسي وحضاري معين. ولا يُعد هذا الاستنتاج أمرًا جديدًا؛ فرغم القواسم المشتركة في العمل الإرهابي، فإنه يختلف وفقًا لمرحلة تطوره ومكانه وتكتيكاته، ويختلف أيضًا في المعتقدات الفكرية التي يتأسس عليها، فهناك تنظيمات إرهابية يتأسس فكرها على العرق، وأخرى على الدين، وثالثة على القومية، ورابعة على مناصرة قضايا البيئة، وغيرها من الأفكار. فما الذي يجعل تنظيمًا ما ينشط في مكان ما دون غيره؟ وما الذي يجعل تنظيمًا ما يتموضع في مكان دون غيره، أو يستهدف مكانًا ما دون غيره؟

وتناقلت أدبيات الإرهاب عشرات التفسيرات المختلفة لدراسة دوافع الإرهاب وتكتيكاته، وقُدمت النظريات في هذا الصدد، ولكن يمكن اختزال الإجابة في متغيرين أساسيين، هما: الجغرافيا والسياسة. والجغرافيا هنا تعني الجغرافيا الطبيعية والبشرية أيضًا، والسياسة تعني البيئة المحيطة بالدول التي يتواجد وينشط بها الإرهاب.

وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة للإجابة عن سؤال رئيسي، هو: كيف انعكست العلاقة التفاعلية بين الجغرافيا والسياسة في تطور الإرهاب في الفكر والحركة؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تعتمد الدراسة على المدخل التاريخي في الاقتراب من

الموضوع، فيتم تقسيم تطور الإرهاب لمراحل تاريخية وفقًا للتغير في طبيعة الإرهاب الأكثر انتشارًا في كل مرحلة، ولهذا فإن هذه المراحل غير متساوية، فقد تمتد مرحلة ما لعدة قرون، وأخرى لعقد زمني. وفي كل مرحلة يتم توضيح الخصائص الجغرافية لحركة الإرهاب خلال هذه المرحلة، والخصائص السياسية لأماكن انتشار الإرهاب الرئيسية، ثم توضيح كيف انعكست هذه الخصائص على الإرهاب ذاته في فكره وفي حركته أيضًا.

أولًا: جيو- سياسية الإرهاب في العصور القديمة:

يصعب في تلك المرحلة الفصل بين السمات الجغرافية والسياسية، فالسياسة كنظام حكم، مع اختلاف طبيعته، ارتبطت بالأماكن الجغرافية التي فيها حياة حضرية؛ إذ ارتبط استقرار البشر بأماكن العمل بتوافر الموارد اللازمة للحياة المستقرة، هذا الاستقرار أدى بالضرورة إلى ظهور «الحكم» كوسيلة لإدارة هذه الموارد وضبط العلاقات بين سكان هذه الأماكن. ولذلك ظهرت وحدات سياسية في الأماكن التي يتوافر فيها الموارد ويستقر فيها البشر، فكانت الحضارات الأولى في قارات العالم القديم، حول الأنهار وعلى السواحل ارتباطًا بحرفتي الزراعة والصيد بالأساس.

ثم ظهر اختلاف شكل الوحدات السياسية نتيجة لاختلاف النشاط الاقتصادي واختلاف طبيعة السكان، فحول الأنهار كانت الزراعة هي الأساس، ولذلك كان البشر يستقرون بكثافة على جوانب الأنهار وتلزمهم الزراعة بالبقاء وعدم الترحال؛ ولذلك اتسمت هذه الشعوب بالمحافظة وعدم الميل للتغير. ارتبط الحكم في هذه الوحدات بالحكم المركزي، واكتسب الحاكم بعض الصفات الخارقة التي جعلت منه إلهًا لدى بعض الشعوب القديمة، لأن النشاط الزراعي يرتبط بوجود قوة غير بشرية تساعد على إنبات الزرع والحفاظ عليه، وليس مجرد العمل اليدوي من غرس وري وحصاد، فارتبطت في أذهان هذه الشعوب فكرة أن طاعة الحاكم هي مصدر هذه القوة «غير البشرية». وبعبارة موجزة، كانت الدولة المركزية والحاكم القوي، هما السمتان الأساسيتان للشعوب التي تعتمد على الزراعة، واتسمت هذه الشعوب بالاستقرار والتحضر، مقارنة بالشعوب الأخرى.

أما الحياة على السواحل، فارتبطت بحرفة الصيد كنشاط اقتصادي، ولذلك كانت أكثر انفتاحًا على الشعوب الأخرى، واتسمت المجتمعات الساحلية بأنها لا تعيش في جماعات كبيرة، ولذلك لم تكن الوحدات السياسية لديها مرتبطة بالنشاط الاقتصادي أكثر من ارتباطها بالقدرة على التوسع، وإضافة موارد جديدة للجماعة، أي أن الحكم القوي لا يتوقف على المحافظة على الحياة المستقرة بقدر ما يوفر موارد أكثر للمحكومين. ونتج عن هذه السمة زيادة الصراعات والحروب في تاريخ الشعوب الساحلية، وأهمية القوة العسكرية للجماعة. ولهذا لم يكن هناك نمط واحد للحكم،

وكانت الوحدات السياسية متنوعة في طبيعتها، بين ما يرتكز الحكم فيه على القوة العسكرية، وما يرتكز على الثراء، وما يرتكز على المساندة الشعبية والروابط العائلية (القبائل والممالك والعشائر).

كيف انعكست هذه الخصائص على الإرهاب؟

1. ارتباط وجود الوحدات السياسية بالدولة الفرعونية والعراق والشام واليونان القديمة، يؤرخ لأول عمل إرهابي في مصر الفرعونية عام 1198 قبل الميلاد، عندما تعرض الملك رمسيس الثالث لمحاولة اغتيال، وأطلقوا عليها اسم «جريمة المرهبين»؛ وسُميت أيضًا «مؤامرة الجريمة الكبرى».

2. ارتباط الجريمة الدينية بالجريمة السياسية، ارتبطت قوة «الحكم» بقوة الحاكم نفسه وقوة حاشيته خاصة «رجال الدين / الكهنة»، خاصة لدى الشعوب التي جعلت من الحاكم إلهًا، مثل مصر القديمة، ولذلك كان يصعب تمييز دوافع العمل الإرهابي؛ خاصة في حالات الاغتيالات، تلك الجريمة التي مثلت الصورة الأبرز للممارسات والأعمال الإرهابية طوال التاريخ القديم.

3. بداية ظهور إرهاب الجماعات، كانت أول منظمة إرهابية عرفها التاريخ هي منظمة «السيكاريون» «Sicarii»، وهي طائفة دينية على درجة عالية من التنظيم، شكلها بعض المتطرفين من اليهود بفلسطين، الذين وفدوا إلى البلاد في نهاية القرن الأول قبل الميلاد، بعد أن كان البابليون قد شتتوهم عام 586 ق.م، وكانت فلسطين في ذلك الوقت جزءًا من الإمبراطورية الرومانية. وكان هدف اليهود الوافدين، هو إعادة بناء الهيكل الذي سُمي بالمعبد الثاني.

وقد اتبعت هذه المنظمة، التي تشكلت من تنظيم سري جاء من طائفة «الزيلوت»، تكتيكات خارجة عن العرف والتقاليد، كمهاجمة أعدائهم في وضح النهار وفي أيام الأعياد حينما تحتشد الجماهير في مدينة القدس، بالإضافة لقيامها بحملة متصلة من الاغتيالات والحرائق والتدمير ضد الرومان الذين كانوا يحكمون البلاد، وغيرهم من المواطنين الذين لا يشاطرونهم نفس المعتقدات، وحتى إن

كانوا من اليهود، وانتهى الأمر إلى تدمير هيكلهم في عام 70 ميلادية وتشريدهم على أيدي الرومان بما يعرف باسم «الدياسبورا».

4. لا يوجد أساس فكري للعمل الإرهابي؛ إذ إن الإرهاب في تلك المرحلة غالبًا ما ارتبط بموقف سياسي ما تجاه قضية أو قرار معين، وظهر هذا في كل من الإرهاب الفردي أو الجماعي. وفي حالات محدودة، ارتبط الإرهاب بردع الخصوم واستعراض القوة الانتقامية، أهمها ما قام به الآشوريون في القرن السابع قبل الميلاد حين استخدموا الوسائل الإرهابية ضد أعدائهم البرابرة على نطاق واسع، فكانوا يقتلون الرجال والنساء والأطفال والشيوخ دون تمييز في جميع المدن التي يستولون عليها.

5. الأهداف والتكتيكات، أهداف العمليات الإرهابية مباشرة مرتبطة برد فعل على قرار معين. وتمثلت أهم التكتيكات في الممارسات الإرهابية في الاغتيالات والخطف وتدمير الممتلكات. كما كان العمل الإرهابي على مستوى الفرد والجماعة بشكل أساسي. المستهدفون من العمل الإرهابي هم رافضو أفكار الإرهابيين، ولم يمتد الإرهاب للمجتمع كله في هذه المرحلة. ارتبطت الأعمال الإرهابية بالإمبراطورية الرومانية في الأغلب، لاعتماد الحكام على القوة المفرطة دون الاستناد إلى رابطة معنوية لحكمهم، على خلاف الشعوب الشرقية التي وصل الحاكم فيها لمكانة مقدسة «إله» أو «نصف إله» في مراحل أخرى.

مجمل القول: إن الطبيعة الجغرافية وتوزيع الموارد الطبيعية كان لهما تأثيرهما في الجغرافيا البشرية للشعوب، من حيث توزيعهم وخصائصهم الاجتماعية. وانعكست هذه السمات على نمط السلطة السائدة في الوحدات السياسية المختلفة في تلك العصور، كما انعكست على طبيعة الإرهاب المباشرة خلالها، وغياب وجود فكرة سائدة وراء العمل الإرهابي، واقتصاره على رد الفعل، كما اتسمت تكتيكات العمل الإرهابي بالبساطة والعشوائية في بعض الأحيان.

ثانيًا: جيو- سياسية الإرهاب في العصور الوسطى:

مصطلح "العصور الوسطى" يدلل على الفترة الزمنية الممتدة بين القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر الميلادي في قارة أوروبا، ويشار لبدايتها بسقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي، وانتهت ببداية عصر النهضة.

شهدت العصور الوسطى العديد من الأحداث الكبرى التي أكسبتها سمات جيو-سياسية واضحة. من أهم هذه الأحداث[1]:

- تفكك الإمبراطورية الرومانية، وظهور العديد من الدول المتنافسة في أوروبا بالأخص، لتمثل المسرح الرئيسي للعلاقات الدولية.

- اكتمال ظهور الأديان السماوية بظهور الدين الإسلامي في الجزيرة العربية، ثم انتشار الإسلام عبر الفتوحات الإسلامية ليمتد تأثيره في أفريقيا وآسيا.

- ازدياد نفوذ الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا وخروجها عن الدور الديني كرمز للسلطة الدينية، بمزاحمتها للحكام الذين يرمزون للسلطة الزمنية، خاصة في بريطانيا، وهو ما يُعرف في الفكر السياسي بمرحلة الصراع بين الكنيسة والدولة. ففي تلك المرحلة تمكنت الكنيسة من فرض سلطتها في مجتمعات العصور الوسطى، وقد أخذت السلطة الدينية الكاثوليكية عن الإمبراطورية الرومانية تطلعها للوحدة والعولمة؛ الأمر الذي دفعها للسعي والاجتهاد لبسط سيادتها على جميع الحكام والأمم.

- ظهور النظام الإقطاعي كنظام اقتصادي واجتماعي في أوروبا، وهو النظام الذي يُعرفه قاموس أوكسفورد بوصفه النظام المهيمن في أوروبا في العصور الوسطى، حين منح الملك النبلاءَ الأراضي مقابل خدمتهم العسكرية، فأجَّرها هؤلاء لأتباعهم، بينما كان الفلاحون -رقيقًا أو أقنانًا- ملزمين بالعيش في أرض سيدهم، يوالونه ويعملون له ويلزمون بإعطائه حصة من المحصول مقابل مفهوم الحماية العسكرية. وانعكس ذلك النظام اجتماعيًا فيما رسخه من تقسيم طبقي للمجتمعات، بين

طبقـات أرسـتقراطية يمثلهـا الملـوك والإقطاعيـون الموالـون لهـم بالضـرورة، وبـين طبقـات فقـيرة مـن العاملـين في الأرض سـواء أكانـوا أحـرارًا أم رقيقًـا، وكان الرقيـق يشـكلون الطبقـة الكـبرى والسـفلى مـن المجتمـع، أمـا الفلاحـون فقـد عملـوا دون أجـر في أرض مملوكـة أو مؤجـرة لتابـع، لينتجـوا الطعـام الـذي يسـتهلكونه هـم وأسـيادهم إضافـةً إلى أربـاح المالكـين أو المسـتأجرين، وقـد عوملـوا أفضـل قليـلًا مـن العبيـد.

وقـد انعكسـت هـذه الأحـداث علـى الخصائـص الجيو-سياسـية للعصـور الوسـطى في عـدة نـواحي، أهمهـا:

1. انتشـار الظاهـرة الاسـتعمارية نتيجـة اتجـاه الوحـدات السياسـية للتوسـع والامتـداد خـارج حدودهـا، وذلـك للحصـول علـى القـوة والنفـوذ في إطـار العلاقـات التنافسـية الـتي سـادت بـين الوحـدات السياسـية في تلـك المرحلـة. ولهـذا كان الأمـر يتطلـب الحصـول علـى مزيـد مـن المـواد الخـام، والسـيطرة علـى الطـرق الملاحيـة الرئيسـية للتجـارة العالميـة حينهـا، وكلا الاعتباريـن يرتبطـان بمقومـات الجغرافيـا الطبيعيـة، مـن حيـث الموقـع والمـوارد الطبيعيـة مـن محاصيـل زراعيـة اسـتراتيجية مثـل القطـن والقمـح والـذرة، أو معـادن هامـة كالذهـب والنحـاس والرصـاص.

2. سـاد نمـط الحكـم المركـزي في إطـار الممالـك كوحـدات سياسـية مختلفـة -بغـض النظـر عـن اسـم هـذه الوحـدة مـا بـين مملكـة أو إمـارة أو إمبراطوريـة، لكـن اتسـم الحكـم بالمركزيـة الشـديدة لقـوة الحاكـم، اسـتنادًا إلى الديـن بشـكل مباشـر أو مسـاندة رجـال الديـن لـه، وربمـا كانـت قوتـه ترتكـز علـى قـوة وثـراء الأسـرة الملكيـة وسـيطرتها علـى أغلـب مـوارد المملكـة، وفي كافـة الأحـوال يسـتند إلى قـوة عسـكرية ضخمـة تمكنـه مـن التوسـع علـى حسـاب الوحـدات السياسـية الأضعـف [2].

3. التنظيـم الاجتماعـي: كان المجتمـع في العصـور الوسـطى مقسـمًا إلى طبقـات اجتماعيـة علـى شـكل هـرم، اشـتمل هـذا الهـرم علـى الملـوك والفئـات المرتبطـة بهـم، والمحكومـين مـن عامـة الشـعب وأغلبهـم مـن الفلاحـين وأصحـاب المهـن البسـيطة. وفي وسـط هـذا التنظيـم شـكل رجـال الديـن طبقـة مميـزة، ففـي أوروبـا كانـوا يعفـون مـن الضرائـب، كمـا كانـوا ذوي مسـتوى تعليمـي عـالٍ في المجتمـع، وفي الشـرق كانـت لهـم منزلـة واضحـة ارتبطـت بتطـور الدولـة الإسـلامية ذاتهـا في مراحلهـا المختلفـة.

4. سادت بعض الأنشطة الاقتصادية، أبرزها الزراعة والرعي والتجارة، وقد كان امتلاك الأراضي هو أساس التفريق بين الفقراء والأغنياء، ومع مرور الوقت ازدادت أهمية التجارة مع انتشار الأسواق واتساعها، خاصة مع اتجاه الدول للتوسع وفتح أسواق جديدة أكثر تنوعًا وربحية، وزاد هذا من أهمية الممرات الملاحية، وقد بلورت بريطانيا العظمى هذا الاتجاه في تكوينها لإمبراطورية لا تغيب عنها الشمس لامتدادها بين قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية.

كيف انعكست هذه الخصائص على الإرهاب؟

عاصرت الإنسانية خلال هذه الفترة العديد من خبرات الممارسات الإرهابية، وقد تمثلت أبرزها في:

1. ظهور نمط إرهاب الدولة، فمع اتجاه الدول للتوسع على حساب الآخرين، كانت تفرط في استخدام العنف ضد المدنيين وليس فقط في إطار الحروب. وقدم التتار أوضح النماذج على هذا الإرهاب، فخلال مرحلة توسع إمبراطوريتهم (1160-1280 م) قاموا بغارات وحشية على العديد من البلدان؛ حيث كانوا يقومون بإبادة سكان المدن التي يستولون عليها، وحرق وتدمير كل معالمها، هذا خلافًا لقتل الملايين من المواطنين الأبرياء غير المقاتلين.

2. انتشار إرهاب الجماعات، مع اختلاف الدوافع:

- في القرن العاشر ظهرت في الشرق منظمة إرهابية ذائعة الصيت في العالم الإسلامي، هي جماعة الحشاشين، التي بلغت درجة عالية من التنظيم، واتخذ زعيمها حسن الصباح من قلعة الموت في إيران مركزًا له، وأشاعت هذه المنظمة، التي تنتمي إلى الطائفة الإسماعيلية، الرعب في قلوب الحكام وقادة الجيوش، وقادة الرأي العام الإسلامي، ويرجع إلى هذه المنظمة ابتكار الإرهاب للحرب، فقد كانت هذه الجماعة المتطرفة قليلة العدد؛ بحيث لا يستطيع رجالها الدخول في حرب ضد خصومهم، ومن ثم فإن فرق الاغتيال كانت توجه إلى القادة وأصحاب الرأي من الخصوم، لإجبارهم على الرضوخ للمطالب السياسية لهذه الجماعة. (الاغتيال المنهجي للرموز والقيادات السياسية والدينية...).

- في بداية القرن الثاني عشر ظهرت فرق وجماعات دينية وسياسية عديدة مارست الإرهاب كأسلوب للوصول إلى أهدافها، وكان الشرق الأقصى في تلك الفترة مسرحًا لعملياتها. أبرزهم مجموعة (الخناقين) في الهند والصين واليابان، وكان أعضاؤها يخنقون خصومهم بشريط مصنوع من الحرير، ويعتبرونهم قرابين للآلهة.

3. ظهور الإرهاب الديني بصورة أوضح في تلك المرحلة، وأصبح هناك تمييز ظاهري بين الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية، ولعل هذه السمة ترتبط بغلبة التطورات الدينية في العصور الوسطى، ونفوذ رجال الدين، كما ظهر في جماعة الحشاشين (القتلة)، وكما ظهر من مباركة الكنيسة للأعمال الإرهابية التي كانت تُقترف باسم الدين المسيحي ولحسابه، مثل مذابح عيد القديس بارثولوميو، كجزء من الصراع بين سلطة الأباطرة والحكام في أوروبا، والذي امتدت تداعياته لمناطق أخرى في العالم.

4. الأهداف والتكتيكات: تمثلت أغلب أهداف العمل الإرهابي في تلك المرحلة في تدعيم نفوذ الدولة وتثبيت مركزية حكمها، سواء في اتجاه الدول الكبيرة لتبني سياسات استعمارية تحقيقًا للتوسع والنفوذ، بما يعني قوة ومركزية الحكم، ولم تكن حركات مقاومة الاستعمار نشطة في هذه المرحلة، أو تأكيد مركزية الدولة في مواجهة الكنيسة في أوروبا. ومن ناحية أخرى، كانت الجماعات التي مارست العنف باسم الدين توجه أعمالها الإرهابية من اغتيال أو تدمير ممتلكات إلى الحكام والمرتبطين بهم من الإقطاعيين أو رجال الدين الموالين لهؤلاء الحكام. أما أهم التكتيكات الإرهابية المستخدمة في هذه المرحلة، فقد كانت الإفراط في القتل والتنكيل وتدمير الممتلكات.

مجمل القول، اتسمت العصور الوسطى بالتطورات الدينية والسياسية الكبرى في المناطق الجغرافية الاستراتيجية، إما لمواقعها الاستراتيجية في قلب قارات العالم الجديد وإطلالاتها على الممرات الملاحية العالمية، وإما لتوافر الموارد الطبيعية بها، أما الجغرافيا البشرية في العالم فقد قامت على ثنائية "القوة والضعف"؛ شعوب قوية وشعوب ضعيفة، مُستعمِرين ومُستعمَرين، أرستقراطيين وعوام. ولم تقتصر هذه الثنائيات على مستوى معين، بل كانت داخل الوحدات السياسية وبين الوحدات وبعضها البعض. وارتبط الإرهاب في هذه المرحلة بخاصيتين أساسيتين، هما إرهاب الدولة والإرهاب باسم الدين.

ثالثًا: جيو- سياسية الإرهاب في العصر الحديث وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية:

اتسمت هذه المرحلة بأنها طويلة زمنيًّا، فقد امتدت لما يقترب من قرنين زمنيين، حدث خلالها العديد من التطورات التي انعكست على تطور الحياة البشرية بصفة عامة، وسياسات الدول المختلفة، لتمثل حقبة شديدة الأهمية في تاريخ العلاقات الدولية. وفيما يلي يمكن استعراض أبرز الخصائص الجيو-سياسية لتلك المرحلة:

1. مرحلة الثورات السياسية والفكرية والعلمية، ويمكن توضيح هذا فيما يلي:

- الثورة الفرنسية التي امتد تأثيرها لخارج الحدود، مع اتجاه النظام الفرنسي لتصدير الثورة مبادئ وممارسة أيضًا. وقد شهدت القارة الأوروبية -مركز العلاقات والسياسات الدولية في ذلك الحين- العديد من المحاولات لثورات مشابهة، خاصة في إسبانيا وألمانيا وإيطاليا، ضد العائلات الملكية الأوروبية في هذه الدول، خاصة مع اتجاه فرنسا منذ عام 1792 إلى التوسع بداية بانضمام بعض المقاطعات لفرنسا الثورة، ثم اتجاه فرنسا ذاتها للتوسع على حساب الدول الأوروبية الأخرى (بلجيكا، بروسيا، وغيرهما)، بقيادة نابليون بونابرت للمعارك والحروب التي خاضتها فرنسا حتى قبل أن يستولى على السلطة عام 1799. وقد وصلت التوسعات الفرنسية أقصاها عام 1807، وامتدت الجمهورية الفرنسية لتشمل الولايات الألمانية والإيطالية التي تحيط بها سلسلة الدول التابعة لها، وفي هذه التوسعات كانت مبادئ وممارسات الثورة الفرنسية الأم هي الأساس.

- الثورة الصناعية، مع انتشار العمل الآلي محل العمل اليدوي، شهدت أوروبا الغربية خلال القرن الثامن عشر نهضة علمية شاملة، فتنوعت الأبحاث والتجارب لتشمل مختلف فروع العلم، ولتؤدي إلى اختراعات واكتشافات مهمة كانت السبب المباشر في قيام الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر. وقد أدت الثورة الصناعية إلى ارتفاع غير مسبوق في معدل النمو السكاني، وكذلك كان لها الأثر البالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء في

أوروبا أو خارجها. بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا العظمى، فكان العديد من الابتكارات التقنية من أصل بريطاني، حتى أضحت في منتصف القرن الثامن عشر الدولة التجارية الرائدة في العالم، وسيطرت على إمبراطورية تجارية عالمية مع مستعمرات في أمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي، وهيمنة عسكرية وسياسية كبيرة على شبه القارة الهندية، فتطور التجارة وظهور المشاريع من الأسباب الرئيسية للثورة الصناعية.

- الثورة البلشفية، الحركة الثورية الروسية في صراعها مع الأوتوقراطية في الفترة من 1878 إلى 1881، ثم مرة أخرى في بداية القرن العشرين، وحتى انتصار الثورة البلشفية عام 1917، مثل: منظمة نوردنايا فوليا "Nerdoneya volya" (منظمة الإرادة الشعبية)، التي تشكلت عام 1879، والتي جعلت العنف جزءًا متكاملًا من العملية الاجتماعية الروسية، وتوقف نشاط هذه المنظمة بعد الثورة البلشفية. وكان ظهور الاشتراكية عاملًا مؤثرًا في تغيير الخريطة السياسية في العالم، وليس في أوروبا فقط.

2. عصر النهضة، إرهاب الدولة ظهر في هذه المرحلة بدرجات مختلفة، سواء ارتباطًا بالنظام الإقطاعي أو بممارسات التتار. يمثل عصر النهضة مرحلة الانتقال بين العصور الإقطاعية وبداية العصر الحديث، وارتبط ذلك بسعي أوروبا لتخطي ظلام العصور الوسطى، الذي ساهمت به الممارسات السلبية التي مارستها الكنيسة الكاثوليكية فيها. ولذلك فقد ارتبط عصر النهضة بأمرين، هما: الإصلاح الديني للحد من سطوة الكنيسة وإعادتها للوظيفة الدينية فقط دون التدخل في أمور الحكم، وظهور الدولة القومية كوحدة سياسية أساسية للعلاقات ما بين الدول، ثم الطريقة المثلى لإدارة هذه الوحدة السياسية. وقد ظهر العديد من المفكرين الذين طالبوا بمركزية الدولة ووحدتها، وقالوا بأن الدولة يمكن -بل يجب- أن تستخدم جميع الوسائل المتاحة التقليدية وغير التقليدية (السلمية وغير السلمية) من أجل تدعيم قوتها ووحدتها، وفي هذا ما برر إرهاب الدولة ضد مواطنيها. ومن أمثال هؤلاء المفكرين: ميكافيللي، وهيجل، وهوبز [3].

3. **الحربان العالميتان، تطورت العلاقات التنافسية والصراعية بين الدول في أوروبا في تلك المرحلة لتشهد أوروبا حربين عالميتين، وانقسم العالم وقتها إلى تكتلات انخرطت فيها الدول الأوروبية ومستعمراتها الخارجية، وتعددت الأسباب الدافعة لهذه الحالة الصراعية ما بين الاقتصادية والسياسية. ومن الصعب الفصل بين الحربين؛ فنتائج الحرب العالمية الأولى كانت مقدمات للحرب العالمية الثانية، وساعدت أزمة الركود العالمي في الثلاثينيات من القرن الماضي على الإسراع في الانخراط في حرب عالمية جديدة.**

4. **اتساع نطاق العلاقات الدولية، لم تقتصر آثار الحربين على أوروبا، بل غيرتا خريطة العالم وتسببتا في زيادة عدد الدول الفاعلة والمؤثرة في العالم كله، لتظهر قوتان عالميتان جديدتان من خارج أوروبا، هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. كما مثلت الحربان العالميتان دافعًا لتنشيط الحركات الوطنية ضد الدول الاستعمارية المنشغلة بالحرب.**

كيف انعكست هذه الخصائص على الإرهاب؟

1. **تطور الإطار الفكري لحركة الإرهاب، وظهور أنماط جديدة من الإرهاب: كانت التطورات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البشرية عاملًا مهمًّا في تغير نمط الإرهاب السائد في هذه المرحلة، فقد أسست الثورة الفرنسية للعديد من القيم السياسية الليبرالية، لكنها أيضًا بدأت في استخدام لفظ "الإرهاب"، كذلك فإن الثورة الصناعية التي ظهرت في هذه المرحلة دفعت في النهاية لبلورة الفكر الاشتراكي الذي عظم من مركزية الدولة وحقها في استخدام أدوات القهر والعنف.**

- **الثورة الفرنسية التي اندلعت عام 1789 طرحت أفكارًا وأيديولوجيا سياسية لها مضامين واضحة المعالم والدلالات، وقد بدأ الإرهاب كنظام استخدمته الثورة الفرنسية على شكل أسلوب عمل سياسي تبنته الحكومة الشرعية إثر سقوط لويس السادس عشر، وقد مرت فرنسا بمرحلة اليعقوبيين خلال المدة (1792-1794) وكانت متأثرة بخطب (روبسبير) وكتابات (سان جيست) وأفكار (جان جاك روسو)، وتم استخدام الإرهاب كأسلوب للعمل السياسي لدى الفرنسيون**

(الجمهورية اليعقوبية) التي تأسست بعد قيام الثورة الفرنسية عام 1789 وامتدت إلى عام 1794، فقد مارس قادة الثورة سياسة العنف ضد أعدائهم بشكل واسع النطاق، واستخدموا الإرهاب كأسلوب عمل لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، بشكل أصبح معه الإرهاب سياسة رسمية للدولة. وقد عرف عُهد هذه الجمهورية بعهد الترهيب؛ إذ تم خلال هذه الفترة القصيرة نسبيًّا شن حملة إعدام كبيرة ضد آلاف المواطنين الفرنسيين بدعوى خيانة مبادئ الثورة، وكان الحكام يرددون دومًا إن أمامهم طريقين لا ثالث لهما: طريق الفضيلة وطريق الإرهاب، مؤكدين استحالة الاستغناء عن الإرهاب لفرض احترام القانون [4].

- انتفاضات الطبقة العاملة في صراعها ضد أصحاب رؤوس الأموال إبان الثورة الصناعية، والتي تحولت أحيانًا إلى صراع بين الطبقات، واتخذت بعض أساليب العنف مثل الاضطرابات والمظاهرات ثم عمليات القتل والتخريب، فيما سُمي بالإرهاب الصناعي "Industrial Terrorism".

2. تشابه الفكر الاشتراكي مع الفكر الغربي في القول بضرورة مركزية الدولة، وإن اختلفت المراحل الزمنية في كل منهما، فإذا كان الفكر الغربي قد قدم هذه الأفكار في عصر النهضة، فإن الفكر الاشتراكي قدم نفس الأفكار كنتاج لعصر النهضة وما ترتب عليه من ثورة صناعية ومركزية ورأس المال وتركز الثروات، وجميع الظروف السائدة التي ساهمت في ظهور الفكر الاشتراكي من كارل ماركس، لكن التعبير عن هذه المركزية المثلة في مركزية الدولة (دكتاتورية البروليتاريا) هو الإسهام الفكري الأهم الذي قدمه لينين، فيما يسميه البعض أنه اخترع الإرهاب الذي ترعاه الدولة الحديثة (أو إثارة المشاكل بين المواطنين من دول أخرى) عندما قال: "لا يمكننا رفض الإرهاب، كما هو أحد أشكال العمل العسكري، والتي قد تكون مناسبة تمامًا بل وضرورية في منعطف واضح في المعركة". وقد ظهر الإرهاب الأحمر كنمط آخر مرتبط بالفكر والتطبيق الاشتراكي خلال الحرب الباردة. وفي الوقت نفسه، بدأ لينين وتروتسكي ممارسة الإرهاب الأحمر حتى داخل روسيا خلال الفترة من 1918 إلى 1923، مع التوسع في الاعتقالات كامتداد لعمليات التطهير التي قام بها ستالين في منتصف الثلاثينيات.

3. **الفوضوية والإرهاب: نتيجة لإرهاب الدولة الداعم لمركزيتها، وما وجد له من مبررات وأصول فكرية، تواجد فكر مضاد يقدم لإرهاب آخر قائم على العقيدة السياسية، وقد تمثل هذا الفكر في عدة أمور: رفض كل ما هو قائم، وهنا ظهر مذهبان فكريان أساسيان، هما: "الفوضوية Anarchism"، و"العدمية" والتي تنكر الألوهية وسلطة الدولة، كما ترفض الديمقراطية والتمثيل النيابي، وتؤمن بالإرهاب -أي باستخدام العنف- كوسيلة لهدم النظم في المجتمعات. فمنذ الإعلان الذي صدر عن اجتماع الفوضويين في لندن (14 يوليو 1890)، والذي أطلقوا عليه اسم "الإنذار"، أصبح الإرهاب هو الوسيلة المشروعة في نظر الفوضويين لهدم المجتمعات وكل النظم القائمة بها من سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية وثقافية.**

وترجع أهمية الأفكار الفوضوية، إلى تأثيرها على كثير من التنظيمات الإرهابية في ذاك الوقت. وحدث خلال القرن التاسع عشر انقلاب في مركز الإرهاب، فقد انتقل من يد السلطة والدولة إلى أيدي الأفراد والجماعات في صورة حركتين ثوريتين، هما الحركة الفوضوية والحركة العدمية، واتجهت الحركتان للإرهاب كوسيلة لبث الرعب بهدف تدمير السلطة الحاكمة وزعزعتها، وقد انتشرت هذه الحركات في فرنسا وإنجلترا وإسبانيا، وما يهمنا في هذا المجال هو علاقة هذه الحركات بالإرهاب، فيما يخص الإرهاب تتركز في أن الحركة الفوضوية والعدمية انتشرا كمضاد لإرهاب الدولة الذي ساد في تلك المرحلة.

4. **ظهور الحركات (الانفصالية) القومية المتطرفة، والتي ظهرت نتيجة التغيرات الاقتصادية والسياسية إلى التأثير على الأفكار الدينية والعلاقات الاجتماعية، والتي غلب عليها الخصوصية العرقية لها، والتي تجعلها تشعر بالتميز عن بقية المواطنين الذين يخضعون للسلطات القوية للدولة، والتي ظهرت فيما عُرف بإرهاب الدولة، أو للتمييز ضدهم لأصولهم العرقية. ومن ثم، كانت هذه الحركات تمارس الأعمال الإرهابية لإجبار السلطة السياسية على تحقيق مطالبها. ومن الجدير بالذكر أنه وحتى إن كانت مطالبها هي الحكم الذاتي، فإن ذلك لا يجعلها شبيهة بحركات المقاومة المشروعة؛ التي تنهض أساسًا ضد محتل وليس ضد سلطة وطنية وإن كانت غير عادلة أو مستبدة.**

فقد عرفت هذه المرحلة ميلاد العديد من الحركات الانفصالية في أوروبا، والتي ما زالت لها انعكاسات على الأنشطة الإرهابية حتى الوقت الحاضر، ومن أهمها الحركة الأيرلندية من أجل الاستقلال والتي بدأت عام 1891، وكذلك حركة إقليم الباسك الإسبانية التي بدأت منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى. وأنشطة المنظمات الأرمينية التي قامت ضد الاحتلال التركي عام 1890، وحركة الاستقلال الوطني المقدونية "إمرو Imro" في بداية القرن العشرين، والتي ظل لها بعض بقايا داخل بلغاريا وبعض أجزاء يوغوسلافيا حتى عام 1930، وكذلك حركة تحرير إقليم الباسك الإسبانية التي بدأت منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى وما زالت مستمرة حتى الآن [5].

ومن أبرز أعمال مثل هذه الحركات اغتيال الأمير "رودلف" ولي عهد النمسا، والذي ارتكبتها مجموعة إرهابية صربية، والتي كانت السبب المباشر لقيام الحرب العالمية الأولى، وكذلك اغتيال الملك ألكسندر ملك يوغوسلافيا ووزير خارجية فرنسا في مارسيليا عام 1934، من أهم العمليات الإرهابية التي تورطت في نتائجها أربع دول على الأقل، وتدخلت عصبة الأمم؛ حيث وضعت أولى لبنات التعاون الدولي من أجل محاربة الإرهاب، مثل جماعة الألوية الحمراء في إيطاليا وجماعة بادرماينهوف والجيش الأحمر في ألمانيا، وقد سعت هذه الجماعات وغيرها إلى إسقاط الأنظمة السياسية والاقتصادية في بلدانها بقصد تطوير نظم حكم جديدة.

5. لم تقتصر الحركات القومية على العرق، بل ظهرت بدايات للحركات القائمة على أساس عنصري، والتي اقترنت بها تسمية الإرهاب الأبيض والإرهاب الأسود مثل حركة (كلو-كلوكس) التي مارست العنف ضد أصحاب البشرة السوداء. وعرفت الدول الغربية إرهاب اليمين الذي عُرف بالإرهاب الأسود والإرهاب الذي مارسته (منظمة الفهود السود) في الولايات المتحدة ضد البيض المتمسكين بالتمييز العنصري والعرقي، كما ظهر مصطلح الإرهاب الأبيض والذي ارتبط بالتنظيمات الفاشية والنازية في ألمانيا وإيطاليا والنمسا والتنظيمات اليمينية المتطرفة في فرنسا.

6. خصوصية الإرهاب في الشرق الأوسط، كانت أغلب دول الشرق الأوسط ليست مستقلة، ولذلك لم تُظهر الأدبيات وجود تنظيمات إرهابية كبرى أو أنشطة إرهابية كبرى في هذه المرحلة، لكن ظلت بعض الجماعات من العصور الوسطى موجودة وإن كانت محدودة النشاط، كما كان يتم اعتبار العمليات الإرهابية لأسباب إجرامية أكثر منها عقائدية أو سياسية في هذه المرحلة. لكن اكتسب الإرهاب في الشرق الأوسط خصوصية في تلك المرحلة، نتيجة عودة ظهور البعد الديني مع بداية ظهور تنظيم الإخوان المسلمين في تلك المرحلة، نتاجًا لأمرين: انتهاء الخلافة العثمانية ومن ثم محاولة توظيف المعتقد الديني، بالإضافة إلى أن النزعة القومية ارتباطًا بقضية فلسطين، أي الظروف السياسية داخليًا وإقليميًا، وفرت البيئة المناسبة لانتشار فكر التنظيم بما اشتمل عليه من عنف، مقدمًا بذلك النموذج الأول للتنظيمات الإرهابية الدولية التي تنشط عبر عدة دول.

7. الأهداف والتكتيكات: تنوعت أهداف العمليات الإرهابية في تلك المرحلة لتجمع بين الدوافع السياسية بالأساس (مركزية الدولة، والنزعات الانفصالية)، ثم الدوافع القومية، وأخيرًا الدوافع الدينية. ومن الجدير بالذكر أن كلًّا من الدوافع القومية والدينية ارتبطت العمليات الإرهابية الناتجة عنها بالأهداف السياسية. أما التكتيكات فقد شهدت طفرة، فلم تعُد قاصرة على الاغتيالات والتخريب، بل ظهرت المتفجرات كأداة جديدة، والإضرار بالبنية التحتية للدولة، وقتل المدنيين للتأثير على السلطة أيضًا.

مجمل القول: تُعد هذه المرحلة من أبرز مراحل تطور الإرهاب؛ إذ كان التطور الفكري والحركي معًا من سمات التطور في هذه المرحلة، واتسع فيها النطاق الجغرافي لممارسة الإرهاب ليمتد في كافة القارات. وزاد فيها البعد السياسي في الارتباط بالإرهاب وتسييس المفهوم نظرًا للخلط بين الحركات الإرهابية وحركات التحرر الوطني. كما تعددت أنماط الإرهاب ليظهر فيها إرهاب الدولة وإرهاب الجماعات، وإن كان هذا النمط الأخير هو الأكثر شيوعًا في تلك المرحلة. كما كان تأثير الجغرافيا السياسية أوضح من الجغرافيا الطبيعية والبشرية؛ نظرًا لكثافة التفاعلات السياسية والحروب المتعددة التي شهدتها المرحلة المعنية.

رابعًا: جيو- سياسية الإرهاب أثناء الحرب الباردة:

لقد مثلت الحرب العالمية الثانية خطًّا فاصلًا عميقًا بين موجتي تطور ظاهرة الإرهاب الدولي في العصر الحديث؛ لأن تلك الحرب، غيرت من شكل الحياة على الأرض، ونتج عنها تغيرات جذرية وثورات علمية في كل المجالات، فتغيرت أنماط الحياة وأشكال العلاقات السياسية على المستويين المحلي والدولي. ولذلك يمكن القول إن أبرز السمات الجيو-سياسية خلال الحرب الباردة، هي:

- تحول النظام الدولي إلى "الثنائية القطبية"، وانقسم العالم على أساس أيديولوجي إلى شرق وغرب. وترتب على هذا تغير في أنماط التفاعلات الدولية، كوَّن أشكالاً وقواعد وقوانين جديدة، لم تكن معروفة من قبل. وتشكلت تكتلات ثلاث: الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي، والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتكتل عدم الانحياز. وارتبطت الثنائية القطبية بوجود حالة من الصراع المحكوم بين القوى العظمى، كل منهما حرص على عدم تصعيده لمواجهة مباشرة؛ الأمر الذي أوجد بعض السمات المهمة لهذه المرحلة، مثل: الحروب بالوكالة، ونشاط أجهزة الاستخبارات والمواجهات بينها، وسباق التسلح.

- زادت أعداد الدول نتيجة جهود التحرر الوطني وانتهاء الحقبة الاستعمارية، دون أن تنقطع الصلة بين الدول الاستعمارية والدول حديثة الاستقلال. وظهرت تلك الروابط الجديدة في صورة علاقات اقتصادية وسياسية غير متكافئة في أغلب الأحوال، لكن كان لها تأثيرها على النظم الاقتصادية والاجتماعية في الدول المستقلة حديثًا، والتي افتقدت الخبرات السياسية في إدارة شؤون الحكم في كثير من الحالات.

كيف انعكست هذه الخصائص على الإرهاب؟

1. تعاظم دور الإرهاب السياسي، وارتبط هذا بغلبة الصراع السياسي الأيديولوجي على العالم كله وتشكيله لأساس التحالفات والصراعات. وسيطرت القوى العظمى على التفاعلات السياسية وقيدت حركة بقية دول العالم. وقد بلغت ظاهرة الإرهاب الدولي أقصى درجات الخطورة في مرحلة الحرب الباردة؛ إذ

قامت الظاهرة خلال هذه الفترة بدور البديل للحرب الباردة في الصراع السياسي بين القوتين العظميين. ففي أوروبا وحدها نُفذت 45 ٪ من الأعمال الإرهابية على مستوى العالم؛ حيث كان يعمل على أرضها 76 منظمة إرهابية، يعمل بعضها لحساب الاتحاد السوفيتي، فيما عُرف باسم الإرهاب اليساري أو الإرهاب الأحمر، الذي ارتبط بالتنظيمات اليسارية والشيوعية، ووجه عملياته بالأساس ضد الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. والبعض الآخر من هذه المنظمات يعمل لحساب الغرب، والتي انتشرت في أمريكا اللاتينية وفي آسيا، كما أن نحو 82٪ من العمليات الإرهابية، كان وراءها مخابرات دول أجنبية. وكان في الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر من 15 منظمة إرهابية تمارس أنشطتها الإرهابية، مثل: منظمة جيش التحرير المتحد، والبانز، والفريزمان أندروجروند، وجبهة تحرير بورتيريكو، وأوميجا9-، ورابطة الدفاع اليهودية، وغيرها [6].

2. عودة ظهور الاتجاه الفوضوي على الفكر الدافع للإرهاب، إزاء سيطرة الصراع الأيديولوجي بين الغرب والشرق، أو بين الليبرالية والاشتراكية؛ امتد ذلك التغيير السريع إلى نفوس الشباب، وظهرت حركة الشباب العالمي في فرنسا عام 1968 في شكل ثورة غير مفهومة الأسباب، لتمتد عدواها في توافق ذهني إلى أغلب دول العالم؛ حيث برزت حركات متطرفة في كل مكان من العالم، وقد أفرزت هذه الحركات عددًا من المفاهيم غير المألوفة التي اعتنقها الشباب، مثل: فلسفة الهيبز، والفلسفات الفوضوية، والاتجاهات الدينية المتطرفة، وغيرها، واتجهت بعض هذه الجماعات من الشباب إلى تكوين تنظيمات إرهابية، تعتقد جميعها في إمكانية تغيير المجتمعات بالقوة إلى ما تؤمن به من مفاهيم غير مقبولة [7].

3. الإرهاب محلي (تنظيمات إرهابية محلية)، ظلت التنظيمات الإرهابية على المستويات المحلية، وحتى مع انتشار الاتجاهات الفكرية التي مثلت أسس العمل الإرهابي في تلك المرحلة، لم تتطور لتنظيم عابر للحدود، وإن كان التنظيم الدولي للإخوان هو النموذج الأساسي لهذا النمط، من خلال تعدد فروعه.

4. عودة ظهور الإرهاب الديني، رغم تراجع ظهور التنظيمات الإرهابية التي تمارس العنف باسم الدين، خاصة مع ضعف تأثير تنظيم الإخوان المسلمين نسبيًا خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، فإنه

في الثمانينيات شهد الإرهاب تحولًا خطيرًا بعودة الدين كدافع لممارسة الإرهاب. فقد شهدت أفغانستان بدايات العودة للإرهاب باسم الدين؛ حيث تم الدفع بالمتطرفين دينيًّا إليها ليكونوا نواة تمدد منها الإرهاب التكفيري في مرحلة أُطلق عليها "الجهاد العالمي"، لتظهر نقلة نوعية جديدة شهدها العمل الإرهابي بتطور النشاط الإعلامي والدعائي والدعوي والتمويلي لهذه التنظيمات، ليتم تصوير الأمر على غير حقيقته والترويج لهذا "الجهاد". وارتبطت حركة الجهاد العالمي، بتدخل قوى أجنبية لمساعدة الحركات الإرهابية من خلال الأعمال الاستخباراتية، وتشير المصادر إلى دور أجهزة الاستخبارات الأمريكية في أفغانستان ودعم المجاهدين هناك فيما عُرف باسم "عملية اصطياد الدب السوفيتي"، لتكون عملية استنزاف لقدرات الاتحاد السوفيتي [8].

5. الأهداف والتكتيكات: كانت الأهداف السياسية هي الأغلب على الأعمال الإرهابية في تلك المرحلة. وقد كانت أغلب الممارسات الإرهابية التي قامت بها مثل هذه التنظيمات في هذه الفترة في صورة: خطف الطائرات المدنية، اختطاف الدبلوماسيين والمسؤولين الأجانب، تفجير المباني الهامة. وتحولت أيضًا تكتيكات الإرهاب من العمليات التقليدية والتهديد إلى أسلوب جديد في استخدامه، قديم في أصله، وهو الأسلوب الانتحاري. وتحولت استراتيجية الإرهاب من مجرد بث الذعر إلى إحداث التدمير وإيقاع الخسائر الكبيرة بالخصم، بقصد التأثير على القرار السياسي وإظهار عجز الحكومات عن حماية مواطنيها، وهو ما يضطر الدولة المستهدفة في الغالب إلى اتخاذ إجراءات قمعية تسيء لها أمام الرأي العام.

مجمل القول: كانت مرحلة الحرب الباردة سببًا في زيادة الارتباط بين السياسة والإرهاب، وكان تأثير الجغرافيا هنا في انقسام العالم كله وانقسام مناطق النفوذ فيه، أكثر من تأثير الجغرافيا الطبيعية والبشرية. فقد هيمنت القوى العظمى على الموارد الأساسية في العالم، وانعكس التكافؤ بينهما في اتجاههما للهيمنة على الاتجاهات الفكرية واتجاهات التصويت في المنظمات الدولية، مما قيد من قدرة هذه الأخيرة على القيام بدور كبير في إدارة العلاقات الدولية، وكان هذا عاملًا إضافيًّا من تغليب الاعتبارات السياسية على الأنشطة الإرهابية المختلفة تجاه تلك المرحلة.

خامسًا: جيو- سياسية الإرهاب بعد الحرب الباردة:

بدأت هذه المرحلة مع انتهاء الحرب الباردة، وامتدت حتى ما قبل ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وقد ارتبطت هذه المرحلة بالعديد من التطورات الجيو-سياسية، ومن أبرزها [9]:

1. التغير في هيكل النظام الدولي وتحوله إلى الأحادية القطبية، بما يعني هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي المنتصر فكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا في الحرب الباردة. الأمر الذي دفع إلى تسيد قيم العولمة ومؤسساتها، ومحاولة فرضها على المستوى العالمي.

2. انتشار الحركات الانفصالية وعودة تأثير القوميات إلى الظهور في الدول الاشتراكية السابقة، خاصة في الجمهوريات السوفيتية السابقة ويوغوسلافيا. كما ظهرت أزمات وصراعات متعددة في تلك المرحلة على المستويات الداخلية، وليست على مستوى الحروب الدولية.

3. الثورة التكنولوجية الهائلة في مختلف المجالات، خاصة مجال الاتصالات والمعلومات، وفي المجال العسكري، بالإضافة إلى ما وفرته هذه الثورة من تشابك العلاقات بين الدول وتراجع تأثير الحدود الفاصلة بين الدول، نتيجة الانفتاح للفضاء الافتراضي والإعلامي.

كيف انعكست هذه الخصائص على الإرهاب؟

1. مع انتهاء الحرب الباردة تراجعت الاعتبارات والدوافع الأيديولوجية، التي كانت تحرك التنظيمات الإرهابية السائدة -وليست كل القائمة في ذلك الحين-، وتلاشت الكثير من المنظمات اليسارية واليمينية المتطرفة، وتحول العالم من إرهاب اليمين واليسار إلى الإرهاب المستتر بالدين؛ حيث مثل الإرهاب الذي تمارسه الجماعات المتطرفة استنادًا لدوافع واعتبارات دينية، السمة الأبرز للإرهاب الدولي منذ التسعينيات، وبدرجة أكبر بعد أحداث سبتمبر 2001 [10].

2. غلبة الدوافع الطائفية والعقائدية على عمل التنظيمات الإرهابية، خاصة القائمة على الأصولية الدينية المتشددة. واتسمت هذه الموجة بغلبة الدوافع الطائفية والعقائدية على عمل التنظيمات الإرهابية، خاصة القائمة على الأصولية الدينية المتشددة، وعلى خلاف ما تروج له الكتابات الغربية، فهذه الأصولية ليست قاصرة على التنظيمات الإسلامية -وإن كانت هي الأكثر تأثيرًا وظهورًا في الإعلام-، بل إن الأصولية المسيحية ومثيلتها اليهودية ساهمتا بقدر كبير نسبيًّا في تدعيم الخبرة الإنسانية بأنماط مبتكرة من الممارسات الإرهابية، سواء التي تقوم بها الدولة أو الأفراد.

3. انتشار ممارسات الإرهاب العابر للحدود بعد أن كان الطابع المحلي هو الأساس، وتأكدت هذه الخاصية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بتفجير برجَي المركز التجاري العالمي في الولايات المتحدة، وإعلان تنظيم "قاعدة الجهاد" مسؤوليته عن هذه العملية الإرهابية، التي شكلت نقلة نوعية في تاريخ الإرهاب الدولي، وأخرجت الإرهاب من شكله القديم التقليدي (المحلي) إلى ما اصطلح على تسميته بـ (الإرهاب الجديد العابر للحدود)، وفي ذلك إشارة لذلك الشكل من الإرهاب الذي تحركه الأيديولوجيات الدينية المتطرفة، بما يعني ارتفاع مستوى التهديد الذي يمثله، وانتشاره، فلم يعُد قاصرًا على توجيه العنف للسلطات ورموزها، بل أصبح يوجه ضد المجتمع للتأثير على الرأي العام[11].

4. فكر المقاومة والرفض، وجدت التنظيمات الإرهابية الأكثر نشاطًا في تلك المرحلة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بيئة فكرية مواتية لنشر فكرها المتطرف المستند إلى تفسيرات وتأويلات للدين الإسلامي تبرر عنفها. وكان سبب هذا أنها تذرعت بمقاومة القيم الغربية التي ترفض الآخر وترفض احترام خصوصياته، خاصة الدين الإسلامي، وتروج لفكرة الربط بين المسلمين والعنف والتخلف الحضاري. كما أدت ازدواجية السياسات الأمريكية تجاه القضايا الأساسية في المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إلى تبني التنظيمات العنف لمقاومة ورفض هيمنة الغرب، بل واستدعت التنظيمات الخبرات القديمة المرتبطة بالحروب الدينية، خاصة الحروب الصليبية، وقد استخدم تنظيم القاعدة

مقولة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن، لتبرير موقفه الفكري؛ حيث قال بوش عن حربه ضد تنظيم القاعدة إنها «حرب صليبية جديدة»، وقيل في هذه الأثناء إنه ينفذ وصية جده جورج بوش الجد الذي قال: "ما لم يتم تدمير إمبراطورية المسلمين، فلن يتمجد الرب بعودة اليهود إلى وطن آبائهم وأجدادهم"[12].

5. زيادة الارتباط بين البعد السياسي والإرهاب الدولي، لتوجيه نشاط التنظيم الأكثر عنفًا في هذه المرحلة (القاعدة) إلى الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى وفقًا للرؤى السياسية للتنظيم. كذلك التداعيات السياسية للإرهاب الدولي أصبحت ممتدة، ولم تقتصر على منطقة معينة، كما أن استراتيجيات مكافحة الإرهاب أصبحت عالمية الطابع. وقد ساهمت التدخلات المباشرة للولايات المتحدة في أفغانستان عام 2001، ثم في العراق عام 2003، في تنامي الارتباط بين البعد السياسي والإرهاب، سواء في توجيه العمل الإرهابي ذاته أو في استراتيجيات مكافحته المختلفة، خاصة بعد ظهور القوائم الإرهابية على أجندة السياسة الأمريكية، لتكون أداة عقابية لبعض الأفراد والمؤسسات والدول، بما يتسق مع المصالح الأمريكية.

6. الشرق الأوسط هو بؤرة الإرهاب الدولي، كان التشابك الأصولي للديانات السماوية الثلاث -إن جاز التعبير- في الشرق الأوسط، يظهر كأحد أهم المتغيرات التي دفعت في اتجاه تركز أغلب التنظيمات الإرهابية في الإقليم. فمع عودة المجاهدين من أفغانستان في أوائل الثمانينيات، بدؤوا في تشكيل خلايا وتنظيمات في دولهم، ومارسوا الإرهاب في التسعينيات في بعض الدول العربية والآسيوية، مثل نشاط تنظيمات السلفية الجهادية والجماعة الإسلامية. لكن الطفرة الحقيقية في العمل الإرهابي جاءت مع تنظيم القاعدة بعد عملية 2001، فقد مثل نموذجًا للعديد من التنظيمات المحلية لتزيد من عملياتها الإرهابية، وبعضها أعلن ولاءه للقاعدة ليتمدد التنظيم في العديد من الأماكن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

7. **الأهداف والتكتيكات: لم يعُد للإرهاب نفس ملامحه الظاهرة؛ إذ تحولت استراتيجيات الإرهاب في هذا العقد بشكل حاد من الدعاية عن طريق الفعل، إلى التدمير الكامل للخصم أو على الأقل الانتهاك المستمر لقوى الدولة، وإذا كان الإرهابيون في الماضي يسعون إلى نشر قضاياهم والتعريف بها عن طريق أفعال تؤثر على صنع القرار، لجذب الانتباه دون أن تحدث خسائر كبيرة، ودون الإعلان عن مسؤوليتهم عن هذه الأعمال حتى لا يفقدوا تعاطف مؤيديها.**

كما تجلت القفزة النوعية التنظيمية للإرهاب الجديد في طبيعة الأسلحة والقدرة الكبيرة والمتقدمة للتنظيمات الإرهابية، والتي فاقت كل التصورات بما فيه عمل الاستخبارات، وأخرج الإرهاب من دائرته التقليدية السابقة إلى أخرى أكثر حداثة.

كما أصبح الحديث عن شبكات عالمية سرية للإرهاب متعددة الجنسيات ومعقدة التنظيم، مما كرس أطروحة أن الإرهاب أضحى فاعلًا مؤثرًا في العلاقات الدولية. كما تنوعت التكتيكات المستخدمة من قبل الإرهابيين وجمعت بين التفجيرات وتفخيخ المركبات، بالإضافة إلى العمليات الانتحارية واستهداف السفارات.

مجمل القول: بدأت هذه المرحلة خلال عقد التسعينيات الذي مثل مرحلة كمون استراتيجي للعمل الإرهابي العالمي، فلم يشهد عمليات على مستوى حركة الجهاد العالمي السابقة له، أو على مستوى أحداث 11 سبتمبر 2001 التالية له، لكنه كان مرحلة استعداد وإعادة هيكلة لفكر وتنظيم الجماعات الإرهابية، وشهد وصول حركة طالبان للحكم في أفغانستان، ليحتوي تنظيم القاعدة ويوفر له الفرصة للتأهل والتدريب والتجنيد والتمركز ليهاجم القوة العظمى الوحيدة في ذلك الحين.

كانت الجغرافيا الطبيعية وتأثير الموقع الجغرافي عاملًا مؤثرًا مع الجغرافيا السياسية في تلك المرحلة، وساعد كل منهما على تركز النشاط الإرهابي في الشرق الأوسط وفي أفغانستان وبعض دول آسيا الوسطى؛ نتيجة هيمنة الولايات المتحدة عالميًا وثقافتها الليبرالية التي تعاملت مع الحضارة الإسلامية بصفتها الخصم الرئيسي -وفقًا لنظرية صدام الحضارات التي قدمها صمويل هنتجتون في أوائل التسعينيات- بعد زوال الخصم السوفيتي. كما أن نفوذها المتسع في الأقاليم الاستراتيجية كان جزءًا أساسيًا من هيمنتها العالمية.

سادسًا: جيو- سياسية الإرهاب بعد ظهور تنظيم داعش:

على الرغم من الإعلان الرسمي عن تنظيم داعش في 2014، فقد مَثل عام 2011 بداية لمرحلة جديدة من تطور الإرهاب، مصاحبًا بذلك العديد من التغيرات الجيو-سياسية الكبرى التي مر ويمر بها العالم وكذا الشرق الأوسط، ويمكن رصد أبرز تلك التغيرات فيما يلي:

- تراجع قوة الهيمنة الأمريكية نسبيًّا عن ذي قبل، نتيجة ظهور قوى دولية تتحدى هذه الهيمنة، وفي مقدمتها الصين وروسيا؛ الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لإعادة ترتيب أولوياتها الدولية والحد من انخراطها في الشرق الأوسط. وزاد من قوة هذا التوجه الأمريكي ارتفاع التكلفة الاقتصادية والسياسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بالإضافة لأزماتها الداخلية المتعددة؛ الأمر الذي يجعلها أكثر انتقائية في تنفيذ استراتيجياتها العالمية لمكافحة الإرهاب، خاصة مع تداخل النشاط الإرهابي مع الصراعات الدولية في الشرق الأوسط، كما هو الحال في سوريا وفي ليبيا وفي اليمن، وبالطبع في العراق. ورغم استمرار الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب كواحد من أبرز مظاهر حضورها في الشرق الأوسط، ومسؤوليتها عن مقتل زعيمين لتنظيم داعش، ومقتل زعيمين لتنظيم القاعدة، وغيرهم من القيادات الوسيطة للتنظيمات الإرهابية النشطة في الشرق الأوسط؛ فإن هذه الجهود ترتبط في المقام الأول بالمصالح السياسية للولايات المتحدة، وليس بالمكافحة الأمنية لهذه التنظيمات [13].

- انتشار حالة السيولة وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط منذ 2011، وما تشهده المنطقة من صراعات وتنافسات إقليمية وأزمات داخل العديد من دول المنطقة، يتيح الفرصة لانتشار الإرهاب وغيره من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود. فقد ضعفت المؤسسات الأمنية لبعض الدول، وربما تآكلت قوتها تمامًا، واستشرت النعرات القبلية في دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغربها أيضًا. وفي مثل هذه الأحوال يمكن للتنظيمات الإرهابية التأثير والانتشار، والسيطرة في بعض الأحوال.

- **انتشار الأزمات العالمية وامتداد تأثيراتها على الأقاليم الاستراتيجية كثيفة السكان، ذات الأهمية للدول الكبرى، مثل الشرق الأوسط. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة تتكاثف هذه الأزمات وتتعدد، فهناك جائحة كوفيد- 19، والأزمة الأوكرانية التي بدأت منذ عام 2014 وتطورت لحرب مستعرة منذ فبراير 2021، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي زادت من معدلات التضخم. وخطورة هذه الأزمات أنها تمثل تهديدًا للدول وحكوماتها تؤدي لانشغالهم بمواجهتها، بما يتيح الفرصة للتنظيمات الإرهابية للانتشار والتأثير المتنامي.**

- **تزايد تأثير قضايا الأمن الإنساني على سياسات الدول، وعلى أجندة المجتمع الدولي، مثل الهجرة غير المشروعة وقضايا اللاجئين، وانتشار الجريمة الدولية، وتغير المناخ، وازدياد أعداد السكان مقارنة بالموارد الطبيعية. وواقع الأمر أن كلًّا من هذه القضايا يرتبط بدرجة ما بالإرهاب، الذي يُعد بدوره أحد المهددات للأمن المحلي والإقليمي والدولي.**

كيف انعكست هذه الخصائص على الإرهاب؟

لقد استفادت التنظيمات الإرهابية، خلال المرحلة التي بدأت منذ عام 2011، من هذه التغيرات وانتشار التوتر والصراعات الإقليمية، واستخدمت ركائزها القائمة على الفكر التكفيري بمنهجه لاستخدام العنف المفرط، مع الاستخدام الواسع والقوي للتكنولوجيا والفضاء السيبراني في زيادة تأثيرها وتضخيم عملياتها. كما ارتبط تطور العمل الإرهابي بداعش، ولذلك نُسبت هذه المرحلة إليه بداية من تطوير الهدف للسيطرة على الأرض. ويمكن الإشارة فيما يلي لأهم هذه الانعكاسات على الإرهاب:

1. **ظهرت التنظيمات الإرهابية كلاعب سياسي رئيسي، وظهر هذا بوضوح في الشرق الأوسط غير المستقر، والمشحون بالتوتر والتنافس والصراعات التي تلعب فيها التنظيمات الإرهابية دورًا مؤثرًا يزيد من إعاقة تسويتها. ولم يكن ممكنًا لهذه التنظيمات القيام بهذا الدور السياسي والتأثير في المجال السياسي بدون تشابك مصالح بعض الدول مع تحركات وأهداف هذه التنظيمات، بل إن هناك دولًا استخدمت هذه الجماعات ووفرت لها الإمكانيات لأغراض سياسية محددة توظفها في أوقات معينة.**

2. التطور الكمي والنوعي في العمل الإرهابي: شهد النشاط الإرهابي اتساعًا وانتشارًا كبيرًا، فقد ازدادت أعداد التنظيمات الإرهابية لتصل إلى ما يزيد عن 70 تنظيمًا، وتصل في بعض التقديرات إلى 100 تنظيم تقريبًا، ما بين تنظيمات محلية وأخرى عابرة للحدود. ووفقًا للتقديرات الدولية المختلفة ينضم لهذه التنظيمات حوالي 230 ألف تكفيري.

3. كما اتسع نطاق العمليات ليكون عابرًا للحدود، سواء في استهداف أماكن ليس لها علاقة بأماكن تمركز التنظيم، مثل العمليات المتعددة في أوروبا سواء في فرنسا أو بلجيكا أو بريطانيا، ردًا على اشتراكهم في التحالف الدولي لمحاربة داعش، أو العمليات العابرة للحدود؛ حيث ازداد عدد الدول المستهدفة بالعمليات الإرهابية من 42 دولة عام 2016، ليشمل 50 دولة عام 2020. كما يظهر أن أغلب العمليات الإرهابية، والتي تزيد عن 22 ألف عملية إرهابية خلال الفترة (2011-2021)، لم تكن موزعة بنفس درجة الكثافة في الدول التي شهدت عمليات إرهابية، فكان جنوب آسيا ثم الشرق الأوسط، ثم منطقة الساحل والصحراء، من أكثر المناطق كثافة. والجدول التالي يوضح هذا:

GTI score, rank and change in score, 2011-2021

Country	Average Score	Change 2011-2021	Change 2020-2021
South Asia	5.559	-0.783	-0.203
North America	4.421	1.507	-0.298
Middle East and North Africa	3.547	-0.616	-0.294
South America	2.903	0.275	-0.049
sub-Saharan Africa	2.400	0.433	0.004
Asia-Pacific	2.045	-0.146	-0.219
Europe	1.368	-0.412	-0.284
Russia and Eurasia	0.876	-2.460	-0.405
Central America and the Caribbean	0.202	-1.132	-0.052

4. **التطور النوعي للتنظيمات الإرهابية: يعتبر التطور النوعي الذي شهده الإرهاب هو التطور الأكثر أهمية وخطورة خلال هذه المرحلة، وقد ظهر هذا التطور في عدة أبعاد:**

- **تغير الهيكل التنظيمي للتنظيمات الإرهابية [14]: فقد تحول هذا الهيكل من الشكل الهرمي القائم على مركزية القرار وكوادر وسيطة ثم القاعدة الأوسع من الأعضاء، مثل جماعة الإخوان. ثم انتقل هذا الهيكل إلى الشكل العنقودي القائم على وجود خلايا نشطة تعمل بشكل لا مركزي نسبيًّا، مع الالتزام بالإطار العام لعمل التنظيم وأهدافه الكبرى مثل تنظيم داعش والإخوان بعد 2013. ثم اكتسبت الطبيعة الهيكلية للتنظيمات مثل (داعش والقاعدة) الطبيعة الشبكية؛ إذ تحول التنظيم إلى شبكة من خلال الفروع المختلفة والمنتشرة عبر العالم، هذه الفروع قد تكون تنظيمات محلية لكنها أعلنت مبايعتها لأي منهما مع الاحتفاظ بأهدافها المحلية، والاستفادة بإمكانيات وتسهيلات التنظيم وربما تنفيذ بعض العمليات لحسابه، مثل بوكو حرام، وهيئة تحرير الشام، وحراس الدين، ويعتمد التنظيم على امتداد اتصالاته وعملياته عبر هذه الشبكة في تنظيم العمليات وتجنيد الأعضاء والتحويلات المالية لتمويل عملياته، بالإضافة إلى توظيف التنظيم للشبكات العالمية في الاتصالات وغيرها.**

خطورة هذه الطبيعة الشبكية تكمن في عدم وجود مراكز ونقاط مفصلية يمكن القضاء على التنظيم بضربها، فأصبح لديه مرونة امتصاص الضربات والاحتفاظ بالقدرة على الاستمرار والبقاء. وبالتالي تصعب عملية المواجهة الفردية للتنظيمات الإرهابية، وتصبح المواجهة الجماعية والشاملة للإرهاب ضرورة لضرب فروع التنظيم وتقطيع الروابط بينها لإضعاف التنظيم الشبكي.

5. **تؤثر التغيرات المناخية (الجغرافيا الطبيعية) على زيادة فرص تنامي الإرهاب، ويرتبط هذا بثلاثة أبعاد: وهي الأمن المائي والأمن الغذائي وأمن الطاقة؛ حيث يظهر التأثير المركب لتأثر هذه الأبعاد في ناحيتين بالأساس، الأولى: زيادة الصراعات على الموارد بين الدول، ومع تطور الصراعات الدولية وتعقدها يتسع مساحة دور جماعات العنف المختلفة، ومنهم التنظيمات الإرهابية. فقد تعقدت الصراعات في منطقة بحيرة تشاد، بسبب العديد من التهديدات البيئية،**

بما في ذلك ندرة المياه والنمو السكاني المرتفع والجفاف وانعدام الأمن الغذائي؛ حيث تعتمد 64٪ من سبل العيش في المنطقة على مياه البحيرة وهطول الأمطار. الناحية الثانية: تراجع قدرة الدول على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين ذات الصلة بأبعاد الأمن المعنية، قد يساعد على توفير بيئات حاضنة للتنظيمات الإرهابية؛ إذ تقوم التنظيمات باستغلال ضعف قدرات الدولة على توفير الأمن الغذائي أو المائي، في مهاجمة الحكومات وكسب تأييد شعبي لهم بشكل جزئي، بما يوجد حالة من الفراغ السياسي تساعد التنظيم على استقطاب وتجنيد عناصر جديدة [15].

6. ارتباط تغير المناخ بالبعد الجغرافي يظهر أيضًا في سيطرة التنظيمات الإرهابية على الموارد الطبيعية، تزداد خطورة التأثيرات الناتجة عن التغيرات المناخية على الإرهاب باتجاه التنظيمات الإرهابية إلى السيطرة على الموارد الطبيعية، إما للتأثير على الحكومات والضغط عليها، وإما كوسيلة للسيطرة على السكان، وكذلك زيادة إيرادات التنظيم من خلال فرض الرسوم على استخدام هذه الموارد، خاصة في المناطق التي تتمتع فيها التنظيمات بقاعدة شعبية واسعة وبنية تحتية قوية. وهنا يمكن الإشارة إلى سعي داعش للسيطرة على سدود الفلوجة والموصل في العراق، ومناطق زمار وسنجار وربيعة، بهدف التحكم في مياه نهري دجلة والفرات في العراق والموارد المائية في سوريا، فضلًا عن السيطرة على المناطق الخصبة القابلة للزراعة في الدولتين.

وهذه السيطرة أوضح في غرب أفريقيا، فعلى سبيل المثال في ديسمبر 2020، قامت جماعة بوكو حرام بقتل (100) مزارع نيجيري على خلفية احتجاجاتهم إزاء هيمنة الجماعة على مصادر المياه العذبة. كما أدت الظروف البيئية المتدهورة في منطقة بحيرة تشاد، وما يرتبط بها من اضطراب الإنتاج الزراعي وازدياد معدلات الفقر، إلى انتشار ولاية داعش في غرب أفريقيا وتنظيم بوكو حرام في المنطقة، وعمل التنظيمين على تقديم الخدمات كبديل للدولة، ووفروا فرص عمل لهؤلاء الذين تأثرت سبل عيشهم بالتهديدات البيئية المتكررة، خاصة الشباب، مما وسع من نفوذهما.

7. ظهور أنماط جديدة من الإرهاب بفعل العوامل الجغرافية، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى اتجاهين رئيسيين، الأول: التطرف البيئي، بمعنى المتشددين في الحفاظ على الأمن البيئي، والذين يسعون إلى تحجيم ومنع الأنشطة الضارة بالبيئة ويستخدمون العنف لهذا الغرض، وهو النمط المعروف بـ "الإرهاب البيئي"، وهناك العديد من التنظيمات التي تصنف كذلك خاصة في الدول الغربية، ورغم قيام هذه التنظيمات بأعمال عنف متعددة فإن الجدال يقع حول مدى تصنيفهم كإرهابيين. الاتجاه الثاني: التطرف القومي خاصة بين أصحاب اتجاه "اليمين المتطرف" في الدول الغربية أيضًا، والتي يمكن أن تواجه موجات بشرية من النازحين والمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين من المناطق الأكثر تضررًا من تداعيات التغيرات المناخية، والمقصود أفريقيا والشرق الأوسط بالأساس. وقد ظهرت بالفعل ميول لاستخدام العنف من أصحاب هذا الاتجاه، وربما يزداد إذا ما حدث صراع على الموارد بين دولهم وهؤلاء النازحين والمهاجرين المحتملين في المستقبل.

8. تراجع جهود المكافحة الجماعية للإرهاب، فقد سبقت الإشارة لتراجع وانتقائية الجهود الأمريكية. وعلى صعيد آخر، كان قيام فرنسا بإعادة تنظيم وجودها العسكري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية، لا سيما مغادرة القواعد الواقعة في أقصى شمال مالي (كيدال وتمبكتو وتيساليت)، والتخطيط لتقليص عدد قواتها في المنطقة بحلول عام 2023 ليتراوح بين 2500 و3 آلاف عنصر، مقابل أكثر من 5 آلاف حاليًّا؛ كان هذا التخفيض الفرنسي، وسبقته الولايات المتحدة، محفزًا لمزيد من النشاط الإرهابي في هذه المنطقة، وهذا الاتجاه مرشح للتزايد نتيجة ضعف المؤسسات لدول هذه المنطقة، الأمر الذي قد يدفع التنظيمات الإرهابية، خاصة داعش وبوكو حرام ونصرة الإسلام والمسلمين، لتطوير حضورهم كقوى سياسية مؤثرة أكثر من كونهم تنظيمات إرهابية.

9. ارتفاع الخسائر البشرية والاقتصادية الناتجة عن العمليات الإرهابية [16]:

كانت الطفرة النوعية في قدرات التنظيمات الإرهابية، سببًا مباشرًا في زيادة حجم الخسائر البشرية والاقتصادية الناتجة عن العمليات الإرهابية، لتصبح هذه

الزيادة سمة مميزة للعمليات الإرهابية منذ عام 2011 حتى الآن، انخفض العدد الإجمالي للوفيات الناجمة عن الإرهاب خلال عام 2021، بنسبة 1.2 ٪ ليصل إلى 7142 حالة وفاة (سجلت 25 دولة انخفاضًا في الوفيات الناجمة عن الإرهاب، بينما سجلت 21 دولة زيادات ناجمة عن الإرهاب، ولم تسجل 117 دولة أي تغيير في عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب، ونحو 105 دولة لم تسجل أي حوادث إرهابية). وهذه هي السنة الرابعة على التوالي التي تظل فيها الوفيات الناجمة عن الإرهاب ثابتة إلى حد ما. ومع ذلك، كان هناك انخفاض بنسبة 33 ٪ منذ الذروة في عام 2015 عندما قُتل 10699 شخصًا في الهجمات الإرهابية. وهذا الانخفاض في معدلات الوفيات يمكن إيعازه إلى انخفاض حدة الصراع في الشرق الأوسط، وما تلاه من تراجع لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العراق وسوريا.

وكان العراق وباكستان من البلدان التي شهدت أكبر انخفاض، وذلك بعد تسجيل أقل عدد من الوفيات في 14 عامًا في عام 2019، وقد ارتفع عدد الوفيات بسبب الإرهاب في باكستان إلى 275 في عام 2021. وعلى الرغم من ذلك، ظل معدل الوفيات السنوي في باكستان منخفضًا باستمرار؛ إذ يواصل الجيش الباكستاني التركيز على نزع سلاح الخلايا النائمة الإرهابية والقضاء عليها. وفي المقابل، شهدت منطقة الساحل الإفريقي بشكل عام تدهورًا ملحوظًا؛ إذ سجلت كل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر زيادات كبيرة في وفيات الإرهاب في عام 2021، فضلًا عن أن ستة من البلدان الثمانية في منطقة الساحل هي من بين الدول العشر الأكثر تأثرا بالإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء، كما يتضح من الشكل التالي:

وخلال عام 2022 سُجلت زيادات في عدد الوفيات في مناطق "آسيا والمحيط الهادئ" و"أمريكا الشمالية" و"جنوب آسيا"، والتي زادت بنسبة 303 ٪و66 ٪ و8 ٪ على التوالي. ولكن على الرغم من انخفاض الوفيات الناجمة عن الإرهاب، إلا أن عدد الهجمات الإرهابية ارتفع من 4458 في عام 2020 إلى 5226 في عام 2021، بزيادة قدرها 17 ٪ عن أكبر عدد من الهجمات المسجلة منذ عام 2007. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى العنف في منطقة الساحل، وعدم الاستقرار في دول مثل أفغانستان وميانمار.

Total terrorism deaths by country, 2020-2021

Total deaths from terrorism fell 1.2 per cent from 2020 to 2021.

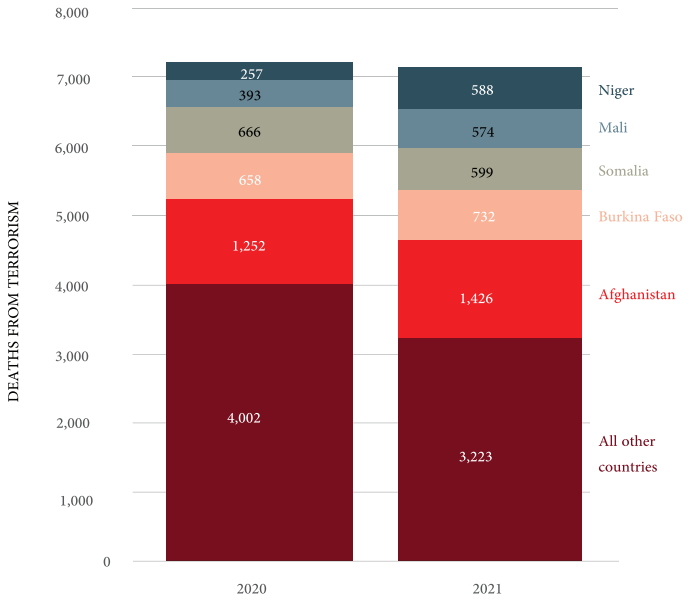

Source: Dragonfly TerrorismTracker, IEP calculations

Deaths from terrorism, 2007–2021

Total deaths have decreased 33.5 per cent from their peak in 2015.

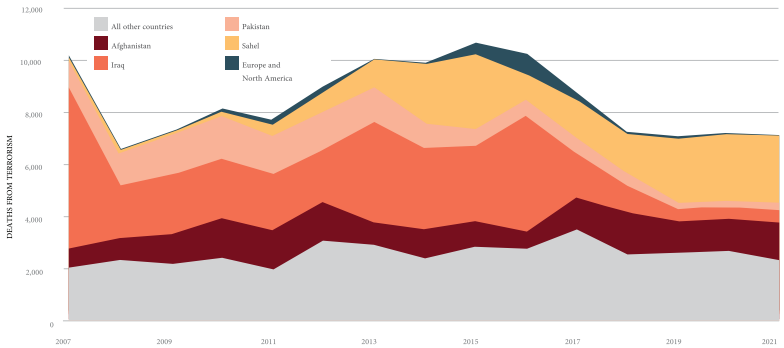

Source: Dragonfly TerrorismTracker, IEP calculations

10. تنوع موارد التمويل للتنظيمات الإرهابية:

تقليديًّا كانت التبرعات وإسهامات أعضاء التنظيم الإرهابي هي المصدر الأساسي لموارده، لكن اتسم في المرحلة الراهنة بتنوع مصادر تمويله، بالإضافة لتضخم ميزانيات التنظيمات الإرهابية، فعلى سبيل المثال: قدرت الأمم المتحدة أن ميزانية داعش بعد هزيمته تصل لحوالي 300 مليون دولار، بينما ميزانيته خلال الفترة (2017-2015) مع سيطرته على مساحة من الأراضي تجاوزت 40 مليون دولار شهريًّا، وقد تنوعت هذه المصادر ما بين بيع الموارد التي سيطر عليها التنظيم، فعلى سبيل المثال: مثل بيع النفط حوالي 88 ٪ من موارد داعش خلال الفترة (2017-2015)، بالإضافة إلى الضرائب ومصادرات الملكيات، ومصادر أخرى.

ومع انتشار الإرهاب وتزايد تأثيره، اتجهت التنظيمات لتنويع مصادر إيراداتها، بداية من استخدام العملات الافتراضية التي أصبحت مصدرًا ووسيلة لتمويل الإرهاب، بالنظر إلى مزاياها المتعددة التي أتى في مقدمتها إخفاء هويات المتعاملين بها، وانتشار معاملاتها في جميع أنحاء العالم. يُعد تنظيم داعش أحد أكثر التنظيمات الإرهابية توظيفًا للعملات الافتراضية؛ حيث أصدر أحد مناصري التنظيم وثيقة بعنوان "بيتكوين وصدقة الجهاد" ليحدد فيها الأحكام الشرعية لاستعمال "البيتكوين"، مشددًا على ضرورة استعمالها لتمويل الأنشطة الإرهابية، وتم تمويل عدة عمليات في آسيا (سريلانكا والفلبين) خلال الأعوام الخمس الأخيرة، عن طريق هذه العملات [17].

كما ارتبطت التنظيمات الإرهابية بالعصابات الدولية الإجرامية كمصدر إضافي للتمويل، خاصة في التهريب للبشر -مع الاتجار بهم- أو للسلاح أو للمخدرات، ثم امتد هذا النشاط الإجرامي للسرقة بالإكراه والخطف لطلب الفدية، ولا توجد إحصائيات أو تقديرات واضحة لهذا الأمر. كذلك ممارسة أنشطة اقتصادية بشكل غير مشروع للحصول على إيرادات، فعلى سبيل المثال يقوم داعش بالتعدين غير القانوني لمادة "التالك"، وتشير أرقام وزارة التعدين الأفغانية، التي أوردها تقرير المنظمة الحقوقية، إلى أن نحو (500) ألف طن من "التالك"، الذي يُستخدم في منتجات مختلفة، منها الطلاء ومسحوق العناية بالأطفال والشرائح الإلكترونية، في المناطق التي يسيطر عليها داعش في أفغانستان.

11. الأهداف والتكتيكات: طورت التنظيمات الإرهابية الكبيرة من أهدافها في هذه المرحلة، ليكون الهدف إسقاط الدولة ذاتها وتشكيل دولة للإرهاب، كما فعل داعش باستيلائه على أراضي بعض الدول، أو القفز على السلطة في حالات أخرى مستغلة قدراتها الواسعة لهذا الغرض، مثل الإخوان في مصر بعد 2011 مستغلين القدرات التنظيمية لهم مقارنة بالقوى السياسية المتواجدة في ذلك الحين. ولا يعني هذا غياب أهداف أخرى مثل التأثير على السلطة السياسية، مثلما دللت العمليات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية التي تأسست على أساس عنصري عبرت عنه اتجاهات اليمين المتطرف أو ما عُرف باسم "الإرهاب الأبيض"، أو عمليات داعش في العراق في السنتين الأخيرتين، في محاولته لإعادة سيطرته على الأرض.

اتساقًا مع تطور الهدف للعمليات الإرهابية، ظهر تكتيك عمل جديد بالسيطرة الفعلية على الأرض وتكوين إمارات بملامح الدولة ورموزها ومؤسساتها، ولذلك اتسم الإرهاب خلال هذه المرحلة بالإفراط في العنف، واتساع القوة التدميرية للتفجيرات وللسيارات المفخخة، مع استخدام أسلحة ثقيلة في بعض العمليات. لكن الطفرة النوعية في هذا المجال ظهرت مع استخدام التنظيمات الإرهابية لأسلحة متطورة كالطائرات بدون طيار وتقنيات الرصد والرادارات، بالإضافة إلى تحديث الأسلحة الخفيفة لزيادة قدراتها التدميرية ورفع معدلات دقة تصويبها، مع خفض تكلفة إنتاج هذه الأسلحة لزيادة انتشارها، ظهر ذلك في القذائف الصاروخية المحمولة والمدافع الرشاشة والألغام الأرضية.

استغلال الفضاء السيبراني: تمكنت التنظيمات الإرهابية من استغلال الفضاء السيبراني بشكل يفيد أهدافها ويضخم من تأثيرها، خاصة في مجال المعلومات ومجال الاتصالات، وكان لتنظيم داعش تقدم نسبي في هذا الاستغلال مقارنة بالتنظيمات الأخرى. ففي مجال المعلومات، أتاح الفضاء السيبراني المتسع الحصول على المعلومات بسهولة نسبية عن طريق الشبكات المفتوحة، ومنها معلومات عن هندسة وكيمياء المتفجرات لتسهيل تصنيع الأسلحة ونقل هذه الطرق لأتباع التنظيم في الفروع المختلفة. كما استخدمت هذه التنظيمات أيضًا التكنولوجيا المتقدمة في إخفاء معلوماتهم، وتشفير رسائلهم واتصالاتهم، فاستخدموا تكنولوجيا "الكتابة الخفية" لتضمين الرسائل والتعليمات في الصور الرقمية أو المقاطع الموسيقية، وقد استخدم

الإرهابيون أحيانًا أجهزة راداريـة بخاصيـة "الطيـف المنتشـر" الـتي تعمـل علـى تبديـل الإشـارات المخصصـة للبـث والاسـتقبال عشـوائيًا، بمـا يعيـق تعقبهـا.

وفي مجـال الاتصـالات، كان النجـاح الأكـثر تأثيرًا لاسـتخدام الإرهابيين الفضـاء السـيبراني، فقـد اسـتغلوا وسـائل التواصـل الاجتماعـي المختلفـة، فنشـروا الصفحـات الإلكترونيـة وفتحـوا قنـوات لبـث أفكارهـم وعملياتهـم واسـتعراض القـدرات وتضخيـم التأثـير، وظهـر هـذا جليًـا بتعـدد الجنسـيات الـتي انضمـت لداعـش بمـا تجـاوز أربعـين ألـف إرهـابي، كمـا اسـتخدمت التنظيمـات الإرهابيـة المؤثرات البصريـة والسـمعية المختلفـة لإخـراج عملياتهـم بصـورة تضخـم مـن تأثيرهـا. والتنظيمـات الإرهابيـة الكـبرى كونـوا شـبكات دعائيـة واسـعة مـن خـلال المجـلات الإلكترونيـة وفيديوهـات وتسـجيلات صوتيـة، اسـتخدموا مـن خلالهـا مختلـف وسـائل التأثـير النفسـي. كمـا ذهبـت بعـض التحليـلات إلى الربـط بـين التنظيمـات الإرهابيـة وألعـاب الفيديـو بوصفهـا وسـيلة آمنـة للتواصـل، مثـل: (World of War craft) و(PlayStation 4)، ويدلـل علـى ذلـك تقاريـر وكالـة الأمـن القـومي ووكالـة الاسـتخبارات المركزيـة الأمريكيـة الـتي شـكلت فرقًـا لمكافحـة الإرهـاب داخـل بعـض الألعـاب الإلكترونيـة، لرصـد احتمـالات وسـبل تسـلل الجماعـات الإرهابيـة بواسـطتها.

وبصفـة عامـة، هنـاك العديـد مـن المؤشـرات علـى توظيـف التنظيمـات الإرهابيـة للفضـاء السـيبراني مـن خـلال الشـبكة المظلمـة Dark Web لشـراء الأسـلحة المنتشـرة عـبر الإنترنـت؛ إذ تشـير الشـبكة المظلمـة إلى مواقـع إلكترونيـة مجهولـة يصعـب رصدهـا أو تعقبهـا أو فهرسـتها بواسـطة محـركات البحـث التقليديـة، ممـا يصعـب تحديـد هويـات مسـتخدميها أو تتبعهـم مـن قبـل شـركات الإنترنـت ووكالات الاسـتخبارات؛ حيـث يخلـص تقريـر تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات إلى تكثيـف جهـود التنظيمـات الإرهابيـة علـى صعيـد توزيـع الإرشـادات والتعليمـات الدفاعيـة علـى الشـبكة المظلمـة، الـتي تزعـم تزايـد قدرتهـا علـى حمايـة هويتهـا وهويـة مناصريهـا مـن تتبـع وكالات الاسـتخبارات.

ختاما

لقد ارتبطت الموجات الكبرى في تطور الإرهاب بالتغيرات الجيو-سياسية التي شهدها العالم؛ حيث ظهر الإرهاب كنتيجة ثانوية لقوى أكبر، فأحيانًا كان تصاعد الإرهاب متعمدًا ومتعمدًا، وغالبًا ما كان عرضيًّا وغير متوقع. وبالنظر إلى المستقبل، فإن السؤال الرئيسي ليس ببساطة الشكل الذي سيتخذه الإرهاب في المستقبل، ولكن ما هي التغيرات العالمية الرئيسية التي ستقود موجات الإرهاب الجديدة؟ وتشير التقديرات إلى أنه مع استمرار الإرهاب القائم على اعتبارات دينية، فإن هناك أنماطًا جديدة قد تنتشر، وهنا يبدو أن العوامل الجغرافية والسياسية تمثل محددات التطورات المستقبلية في فكر وحركة الإرهاب، وعلى قدر ما توفره الدراسات المتعمقة من فهم للعمليات والديناميكيات التي تنطوي عليها العلاقة الارتباطية القائمة والمحتملة بين كل من هذه العوامل وانتشار الإرهاب وتناميه، بقدر ما يمكن استشراف مسارات الإرهاب مستقبلًا.

وقد تأكدت العلاقة الارتباطية الثلاثية بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب (فكرًا وحركة). وقد ظهر أن الإرهاب الأيديولوجي هو الأكثر ظهورًا في أوروبا، وكذلك الحركات السياسية (الإرهاب الأحمر - الإرهاب اليساري - الإرهاب الأبيض - ...)، بينما كان الإرهاب الذي يحمل أجندة دينية أكثر ظهورًا في الشرق الأوسط ومناطق الشعوب الإسلامية.

ويمكن القول إن اختلاف تكتيكات وأدوات الفعل الإرهابي، والتي ترتبط بالأساس بإمكانيات التنظيم البشرية والاقتصادية والمعرفية، لم تغير في طبيعته المتمثلة في بث الخوف واستخدام العنف. ففي كل مرحلة تاريخية غالبًا ما تداخل وصف الإرهاب مع ظاهرة أخرى، وذلك لتداخل الظاهرة سواء في أهدافها أو دوافعها أو تكتيكاتها مع ظواهر أخرى كحركات المقاومة الوطنية او الحركات الانفصالية أو جماعات العنف الأخرى من الفواعل الدولية (الميليشيات المسلحة / المرتزقة / جماعات الجريمة الدولية).

المصادر:

1. William F. Shughart II, "An analytical history of terrorism, 1945–2000", Public Choice, Vol.128, pp7–39, 2006.
2. Douglas Porpora, "The Historical Materialist Approach to Critical Terrorism Studies", in Richard Jackson (ed.), Routledge Handbook of Critical Terrorism Studies, 2016. Pp181-195.
3. Richard Jackson, "Introduction" A decade of critical terrorism studies", in Richard Jackson (ed.), Routledge Handbook of Critical Terrorism Studies, 2016.
4. Dipak K. Gupta, "Exploring roots of terrorism", in Tore Bjørgo (ed.), Root Causes of Terrorism: Myths, reality and ways forward, London: Routledge, 2005. Pp35-46.
5. Donathan Taylor, Yannick Gautron, Pre-Modern Terrorism from: The Routledge History of Terrorism Routledge, 02 Apr 2015. https://www.routledgehandbooks.com/doi/10.4324/9781315719061.ch3
6. Martin A. Miller, The Foundations of Modern Terrorism: State, Society and the Dynamics of Political Violence. Cambridge University Press, 2013.
7. Alexander Spencer, "New Versus Old Terrorism", in Richard Jackson (ed.), Ibid, pp269-283.
8. Ioannis Tellidis, Religion and Terrorism, in Richard Jackson (ed.). Ibid, pp 291–305.
9. Walter Laqueur, The New Terrorism: Fanaticism and the Arms of Mass Destruction, New York: Oxford University Press, 1999, p.15-18.

10. وإذا كان الخطاب الغربي ينظر للإرهاب الطائفي بالإرهاب القائم على التشدد الإسلامي، لا يجب علينا الانجراف وراء هذا الاتجاه، والأجدر بنا بحث تأثير الأصول الفكرية للتشدد الديني أو "الأصولية" في الديانات المختلفة وممارساتها الإرهابية.

11. Sarah V. Marsden and Alex P. Schmid, "Typologies of Terrorism and Political Violence", in Alex P. Schmid (ed.), The Routledge Handbook of Terrorism Research, London: Routledge, 2011. Pp177-218.

    Jerrold M. Post, The Mind of the Terrorist: The Psychology of Terrorism from the IRA to al-Qaeda, New York: Palgrave, 2007.

12. James Derrick Siclaway, "Geopolitics, geography, and 'terrorism' in the Middle East", Environment and Planning Society and Space, School of Geography, University of Birmingham, volume 12, 1994. P361-366.
13. sebastian rosato, Intentions in Great Power Politics: uncertainty and the roots of conflict, London: Yale University Press, 2021.

14. عدة مؤلفين، الإرهاب ظاهرة ديناميكية وتحدي مستمر، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2019.
15. دلال محمود، " تأثير تغير المناخ على تنامي ظاهرة الإرهاب في العالم"، تقديرات مصرية، العدد (45)، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2022.

16. Global Terrorism Index, Institute for Economics & Peace, 2016-2022.
17. Ibid,

الفصل الثاني

العلاقة الشبكية بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب

دينا أسامة لطفي

مدرس العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

تمهيد

تركز العديد من الدراسات على العلاقة بين الجغرافيا والسياسة، والعلاقة بين الإرهاب والسياسة، والعلاقة بين الجغرافيا والإرهاب. تم تناول العلاقة بين الجغرافيا والسياسة تحت مصطلح "الجغرافيا السياسية"، وقد عرَّفها كوهين بأنها التفاعل الديناميكي بين الجغرافيا والعمليات السياسية؛ حيث يؤثر ويتأثر كلٌّ منهما بالآخر [1]، في حين تمت دراسة العلاقة بين الإرهاب والسياسة الداخلية للدول من ناحية [2]، والعلاقة بين الإرهاب والسياسة الدولية من ناحية أخرى [3]. كما تمَّت دراسة العلاقة بين الجغرافيا والإرهاب؛ حيث وجد دارسو الإرهاب أن الاعتماد على التفسيرات السياسية والاجتماعية والنفسية للأفعال الإرهابية لم يعد كافيًا، بل إنه من الضروري النظر إلى أن الإرهابيين يعملون ويتفاعلون في أماكن ومساحات مختلفة؛ لذلك تعد دوافع الإرهاب ذات طبيعة جيوسياسية وليست فقط دوافع عقائدية، إذ تركز التنظيمات الإرهابية على مناطق إقليمية معينة تحت سيطرة العدو، من وجهة نظرها [4].

من هذا المنطلق، يتم في هذه الدراسة الربط بين تلك المتغيرات الثلاثة: "الجغرافيا" و"السياسة" و"الإرهاب"؛ فإذا كانت الجغرافيا تؤثر وتتأثر بالإرهاب، وكانت السياسة تتأثر وتؤثر في الجغرافيا، وكان الإرهاب يؤثر ويتأثر بالسياسة، فلا بد من استنتاج أن هناك علاقة شبكية، أي تتواجد فيها مساحات للتداخل بين المتغيرات الثلاث؛ أي أن هناك نقطة التقاء بينها؛ حيث يؤثر ويتأثر كلُّ متغير من تلك المتغيرات بالمتغيرَين الآخَرَين كما هو موضح في الشكل.

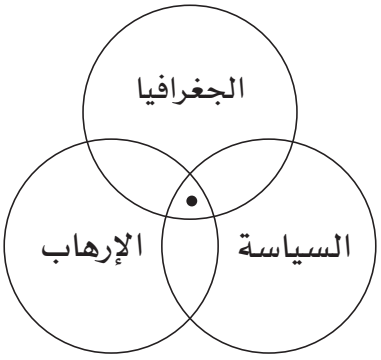

شكل رقم (1)

العلاقة الشبكية بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب

وقبل تناول العلاقة الشبكية بين المتغيرات الثلاثة، لا بد في البداية تحديد تعريف الإرهاب وتصنيفاته؛ فقد تعدَّدت تعريفات الإرهاب، ولكن توجد بعض القواسم المشتركة بينها؛ حيث تتكوَّن من مفاهيم متشابهة، بما في ذلك العنف والخوف والدافع نحو التغيير. ووفقًا لهوفمان، يمكن تعريف الإرهاب بأنه "تعمُّد خلق واستغلال الخوف من خلال العنف أو التهديد به سعيًا وراء التغيير السياسي"[5]؛ ففي هذا التعريف تم النظر إلى الإرهاب على أنه وسيلة أو استراتيجية لاستخدام العنف ضد غير المقاتلين.

ويحدث أحيانًا خلط بين مفهوم الإرهاب ومفهومَي التمرُّد والجريمة وإن وُجدت اختلافات بين المفاهيم الثلاثة. بالنسبة لمفهوم التمرد، حيث يعمل المتمردون في جماعات كبيرة الحجم، وفي هيكل عسكري أكثر تنسيقًا، في حين أن الإرهابيين غالبًا ما يعملون في جماعات أصغر حجمًا أو بشكل فردي، كما تستهدف القوة العسكرية للمتمرِّدين في المقام الأول القوات العسكرية، بينما يستهدف الإرهابيون كل من العسكريين والمدنيين[6]، وقد يهدف المتمردون السيطرة على جزء من إقليم الدولة، ولم يكن هذا النهج لصيقاً بالتنظيمات الإرهابية قبل ظهور داعش. وبعبارة موجزة، فغن الاختلافات بين المفهومين، لا يحول دون وجود بعض القواسم المشتركة.

وبالنسبة لمفهوم الجريمة، فإن المجرمين يمكنهم استخدام العديد من التكتيكات التي يستخدمها المتمردون أو الإرهابيون، ولكن العامل الرئيسي المحدد هو أن المجرمين يعملون من أجل الربح. أما المتمردون أو الإرهابيون فإن هدفهم النهائي ليس الربح، على الرغم من أن الإرهابيين يسعون إلى الربح في بعض الأحيان؛ حيث إن الإرهاب يتطلب موارد مادية. علاوة على ذلك، توجد في أجزاء كثيرة من العالم روابط بين الجريمة والإرهاب؛ حيث تتعاون التنظيمات الإجرامية والإرهابية من أجل المنفعة المتبادلة [7].

من هنا، تتبع الدراسة ما سبق في دراسة العلاقة الشبكية بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب؛ ففي البداية تتناول الدراسة تأثير كل من الجغرافيا والسياسة على نمو الإرهاب والهجمات الإرهابية، ثم تتناول تأثير كل من تصاعد الإرهاب والهجمات الإرهابية على الجغرافيا والسياسة، ثم تتناول إقليم الساحل بشكل عام وبوركينا فاسو بشكل خاص كدراسة حالة؛ لدراسة العلاقة الشبكية بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب بشكل تطبيقي.

أولا: تأثير الجغرافيا والسياسة على نمو الإرهاب والهجمات الإرهابية:

تُحدد الجغرافيا المساحة والمكان الذي يتنامى فيه الإرهاب، وتتصاعد فيه الهجمات الإرهابية، بينما تحدد السياسة السياق والتوقيت الذي يحفز الإرهابيين على الوصول إلى تلك المنطقة الجغرافية. وعندما يكون الحديث عن الجغرافيا تتم الإشارة إلى جوانب المساحة والمكان، بالإضافة إلى الأشخاص والأشياء والظواهر الموجودة في تلك المساحات والأماكن. وتتخذ "المساحات" العديد من الأشكال المختلفة، بما في ذلك الشكل المادي، والشكل الاجتماعي والاقتصادي، والشكل السلوكي. في حين توجد "الأماكن" داخل "المساحات" ويُشار إليها عادةً بالمواقع الجغرافية.

حدد مدينا وهيبنر أشكالًا مختلفة "للمساحات" التي ينمو فيها الإرهابيون؛ حيث توجد "المساحة الجغرافية" التي تشمل الأرض الطبيعية، والأماكن التي يتموضع فيها الإرهابيون، ويخططون، ويدربون، ويشنون منها هجماتهم. كما توجد "المساحة الاجتماعية" التي تشمل التفاعلات الاجتماعية التي يحتاجها الإرهابيون لانتشار فكرهم والحصول على الدعم المحلي وإجراء الاتصالات، والتجنيد، والمعاملات المالية. وتوجد "المساحة الافتراضية" التي تحدُّها البنية التحتية للإنترنت. وتستخدم التنظيمات الإرهابية هذه المنافذ لنشر الدعاية والأيديولوجيا، وشن الحرب النفسية، ونشر المعلومات اللوجستية وأدوات التعليم والتدريب، وجمع الأموال، وغيرها من الدوافع الأخرى. بالإضافة إلى "المساحة الإدراكية" التي تعتمد كليًّا على ما يدركه الإرهابي عن واقعه المحيط، ورؤيته للواقع الذي يريده، مثل تصور هدف الخلافة الإسلامية العالمية. وأخيرًا، توجد "المساحة المختلطة" التي يكون فيها الموقع الجغرافي والشبكات الاجتماعية والاتصالات الافتراضية جميعها مهمة بالقدر نفسه، مثل الإرهاب السيبراني، وهو أكثر تهديدًا؛ حيث أصبحت المساحات الافتراضية والواقعية أكثر تداخلًا وتكاملًا [8].

وتشير الأدبيات إلى ارتباط الجغرافيا بالإرهاب في تحديد الأماكن التي تعتبرها التنظيمات الإرهابية مناسبة لتموضعها، ويظهر هذا في عدة أمور:

الأمـر الأول: تحديـد "المـلاذات الآمنـة"، وهـي المناطـق الـتي تضعـف فيهـا سـيطرة الحكومـات أو تغيـب تمامـاً، كمـا في حـالات الـدول الفاشـلة، وهـي المناطـق الـتي يتمكـن فيهـا الإرهابيـون مـن التنظيـم والتخطيـط وجمـع الأمـوال والتواصـل والتجنيـد والتدريـب والعمـل في أمـان نسـبي. وتعـد العديـد مـن الخصائـص البيئيـة الأخـرى مهمـة أيضًـا في اختيـار المـلاذ؛ حيـث يمكـن للإرهابيـين الوصـول إلى المـوارد الـتي قـد تشـمل المـوارد اللوجسـتية مـن الإمـدادات والتمويـل والتضاريـس الملائمـة والضروريـات البشـرية العامـة مـن الغـذاء والمـاء والمـأوى، وعـادةً مـا تكـون مناطـق الغابـات والحـدود الثلاثيـة مـلاذًا آمنًـا للإرهابيـين [9].

الأمـر الثـاني: تُعَـد المـلاذات الآمنـة محطـات وسـيطة بـين الموقـع الأصلـي للإرهـابي وبـين وجهتـه. وتُسـهِّل هـذه البيـوت الإقامـة المؤقتـة، وتُؤمِّـن للإرهـابي السـفر مـن مـكان إلى آخـر. وتتخـذ هـذه المـلاذات شـكل منـازل وأماكـن عقائديـة سـواء لممارسـة الطقـوس الدينيـة أو غيرهـا، ومخيمـات ومؤسسـات تجاريـة مـن بـين أشـكال أخـرى.

الأمـر الثالـث: تعـد انتقـالات المهاجريـن واللاجئـين أحـد ظواهـر الارتبـاط بـين الجغرافيـا والإرهـاب؛ إذ ان هـؤلاء المهاجريـن واللاجئـين يغـيرون مـن الجغرافيـا البشـرية في الدولـة الـتي هاجـروا منهـا والـتي هاجـروا إليهـا، وقـد يترتـب علـى هـذا تنـامي النزعـات القوميـة المتطرفـة مـع هـذا التغيـير، ويعـد هـذا النمـط مـن الإرهـاب متنامياً في الغـرب في الوقـت الراهـن. ويظهـر بعـداً آخـر في تسـلل الإرهابيـين عـبر الحـدود الجغرافيـة بـين المهاجريـن واللاجئـين، الأمـر الـذي يزيـد مـن المخاطـر المرتبطـة بهـذه الانتقـالات. يُضَـاف إلى ذلـك أنـه قـد تـأتي الهجـرة نتيجـة التغـيرات البيئيـة في بعـض المناطـق مثـل الجفـاف والاسـتخدام المفـرط للمـوارد المائيـة، وهـذا يـؤدي لأزمـات في الغـذاء وفي التنميـة ويزيـد مـن معـدلات الفقـر، فينـزح عنهـا سـكانها؛ ممـا يـترك فراغًـا في تلـك المناطـق مـع وجـود وضـع أمـني متدهـور قـد يـؤدي بـدوره إلى ظهـور النشـاط الإرهـابي. وتُقـدِّم حالـة حـوض بحـيرة تشـاد مثـالًا علـى ذلـك، وهـي مـن المناطـق الـتي شـهدت تغـيرات بيئيـة كبـيرة، وهـي أكـثر المناطـق الـتي تشـهد أعـدادًا كبـيرةً مـن المهاجريـن واللاجئـين؛ مـا جعلهـا منطقـة جذَّابـة لنمـو النشـاط الإرهـابي مـن قبـل حركـة بوكـو حـرام الـتي اسـتفادت مـن الشـباب الفقـراء المهاجريـن وممـن خسـروا عملهـم لضمهـم إلى الحركـة [10]. ويتَّضـح مـن الشـكل (2) أن أكـثر ثلاثـة أقاليـم يوجـد فيهـا الإرهابيـون، هـي: الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، وجنـوب آسـيا، وإفريقيـا جنـوب الصحـراء.

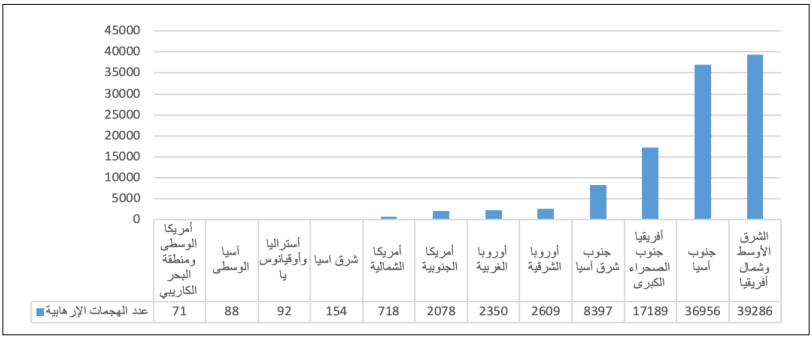

الشكل (2) الأقاليم المختلفة لوجود الإرهابيين وعدد الهجمات الإرهابية (2011-2020)

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD)

وبجانب المساحات والأماكن التي يوجد وينمو بها الإرهابيون، تختلف المسافة بين الهجمات الإرهابية والموقع الأصلي الذي يقيمون فيه؛ فتوجد الهجمات القريبة من العدو التي لها أثر محلي، وتعد أكثر أنواع الهجمات شيوعًا؛ حيث يتم الهجوم على أهداف محلية لتغيير السياسة المحلية، بينما توجد هجمات قريبة من العدو لكنَّ لها أبعادًا عالميةً؛ حيث يهاجم الإرهابيون هدفًا محليًّا لتغيير السياسات العالمية، كاستهداف الشركات المحلية أو الكيانات الحكومية التي تعمل بالتعاون مع شركاء أجانب. علاوةً على ذلك، توجد هجمات إرهابية بعيدة عن الموقع الأصلي الذي يقيم فيه الإرهابيون، لكنها تستهدف التغيير في السياسة المحلية؛ حيث تستهدف الحكومات أو المنظمات الأجنبية التي تستغل أراضي الوطن أو تحتلها. وأخيرًا، توجد الهجمات البعيدة التي لها أثر على السياسة العالمية، نتيجة للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لأعمال العدو عليهم أو على عائلاتهم. وتُعَد الهجمات الإرهابية 11 سبتمبر 2001، مثالًا على هذا النوع من الهجمات.

من هنا، تجدر الإشارة إلى نوعين من الإرهابيين: أولئك الذين يهاجمون ويبقون في "وطنهم" ويُطلَق عليهم "إرهابيون مقيمون"، وأولئك الذين يسافرون إلى بلدان أخرى ويطلق عليهم "إرهابيون أجانب"[11]. ويتضح من الشكل (3)، أن الهجمات الإرهابية القريبة المحلية هي أكثر أنواع الهجمات الإرهابية خلال فترة (2011-2020) في الأقاليم الجغرافية المختلفة.

ومما سبق، يمكن تحديد شكل الإرهاب الحالي واستراتيجيته الجغرافية الحالية؛ وذلك بالرجوع إلى موجات للإرهاب الأربع التي حددها ديفيد رابوبورت؛ فقد عرَّف رابوبورت الموجة الأولى للإرهاب بالموجة الأناركية (1880-1920)، وهي التي ظهرت فيها الاغتيالات لبعض الشخصيات السياسية المعروفة؛ حيث هدفها هو التغيير الثوري ضد الأنظمة الملكية والأنظمة الأرستقراطية، وكان التركيز الجغرافي لهذه الموجة من الإرهاب داخل الدولة؛ حيث هدفت للتأثير على السلطة الحاكمة [12]. وقد عرَّف رابوبورت الموجة الثانية بالموجة المناهضة للاستعمار (1920-1960)؛ حيث استبدلت الأناركية بالأيديولوجية القومية التي تطالب بالحق في دول مستقلة ذات سيادة إقليمية. ومن هنا كانت الاستراتيجية الجغرافية لهذه الموجة من الإرهاب تهدف إلى إنشاء دول قومية جديدة، بدلًا من تغيير شكل الحكومة في الدول القائمة كما في الموجة الأولى [13].

ثم تحدَّث رابوبورت عن الموجة الثالثة، وهي موجة الإرهاب اليساري الجديد (الستينيات حتى عام 1979)، وقد امتزجت في بعض الحالات بالأهداف القومية، ولكن تختلف جغرافية هذه الموجة من الإرهاب عن سابقتَيْها بأنها انتقلت نحو العالمية؛ حيث أصبح هناك روابط بين الجماعات القومية المنفصلة، كما نفذت بعض الجماعات اعتداءات في الخارج أكثر من تلك التي شنتها على الأراضي التي تقيم فيها. وأخيرًا، الموجة الرابعة الدينية التي بدأت منذ الثورة الإيرانية عام -1979 وترجعها بعض الأدبيات إلى حركة الجهاد العالمي ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان- وتستمر حتى 2025. وقد أكد رابوبورت أن هذه الموجة الدينية من الإرهاب لا تتوقف على الإرهاب "الإسلامي"، وإنما اليهودي والمسيحي والسيخي، بل وُجد الإرهاب العلماني أيضًا. وتتجه جغرافيا هذه الموجة داخل الدول ونحو العالمية [14].

نوع وعدد الهجمات الإرهابية بالأقاليم المختلفة (2011-2020)

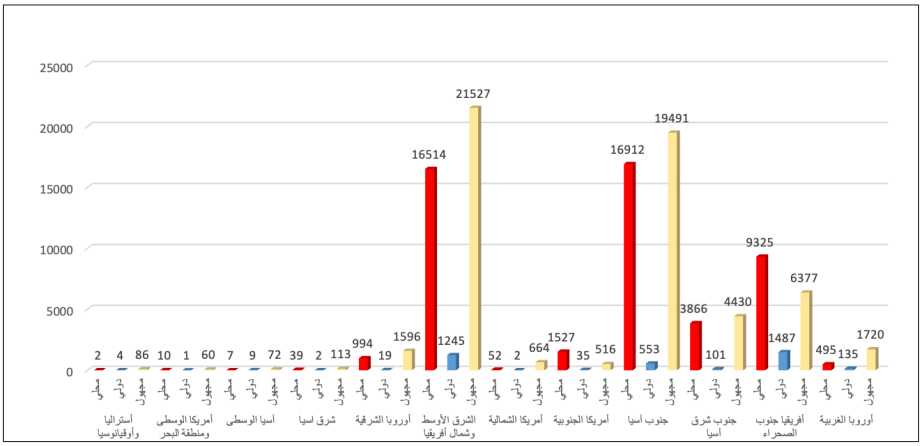

الشكل (3): نوع وعدد الهجمات الإرهابية بالأقاليم المختلفة

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD)

يرجى ملاحظة أن هناك العديد من الهجمات الإرهابية التي لم تحدد قاعدة البيانات (GTD)

إذا كانت محلية أم دولية ووصفتها بأنها مجهولة

ومع ذلك، بدأ الحديث عن موجة خامسة من الإرهاب مع ظهور "أشباه دول من الإرهابيين"، وهي كيانات ظهرت منذ بداية القرن الحادي والعشرين حتى اليوم، وهي غير معترف بها دوليًّا. وقد تم تعريف هذه الكيانات، من قبل أو هونيج وإيدو ياهل، بأنها مجموعات متمردة تسيطر على أجزاء من أراضي الدول الضعيفة، وتحافظ على الحكم في هذه الأجزاء، لكن لا تزال تشن هجمات إرهابية ضد مناطق أخرى مجاورة. ومن الأمثلة على هذه الجماعات التي اكتسبت سيطرة إقليمية، تنظيم داعش الذي سيطر على الأراضي في العراق وسوريا خلال الفترة 2016-2014، وكذلك حركة الشباب منذ أن سيطرت على أجزاء كبيرة من جنوب الصومال في عام 2009، وولاية غرب إفريقيا الإسلامية منذ استيلاء بوكو حرام على شمال شرق نيجيريا في عام 2014، وطالبان في باكستان منذ عام 2007، وجبهة النصرة منذ عام 2015، وغيرها [15].

ولكن لم يختفِ شكل الجماعات الإرهابية التقليدي بوجود هذه الموجة الجديدة؛ حيث لا زالت تلك الجماعات الإرهابية المعتادة موجودة، وهناك أمثلة عديدة على ارتباط النموذجين التنظيمات الإرهابية التقليدية وأشباه الدول من الإرهابيين؛ منها أن كل من جبهة نصرة الإسلام والمسلمين وداعش الكثير من الجماعات الإرهابية المعتادة المرتبطة بكل منها في سوريا. ومثال آخر يظهر فيما وفرته حركة طالبان في باكستان من ملاذ للقاعدة. كما قد تحاول الجماعات الإرهابية المعتادة الانضمام إلى شبه دولة إرهابية من أجل حماية نفسها ضد شبه دولة إرهابية أخرى؛ فقد انضمت بعض الجماعات إلى جبهة نصرة الإسلام والمسلمين للحصول على حماية من الدولة الإسلامية في الساحل. وعلى مستوى آخر، قد يكون هناك تعاون بين مجموعتين من أشباه الدول هذه، مثل التعاون بين بوكو حرام وحركة الشباب، أو قد يكون هناك تنافس شديد بينها، مثل التنافس بين جبهة النصرة وداعش [16].

تُظهِر هذه الكيانات سلوكًا شبيهًا بالدولة فيما يتعلق بجميع أنواع الشئون الداخلية. فعلى سبيل المثال، قد يقوم التنظيم بإنشاء مؤسسات تفرض القانون والنظام مثل قوات الشرطة والمدارس والبنية التحتية للرعاية الصحية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية. كما لا تشمل تلك الكيانات الخدمات الاجتماعية فقط التي تستخدمها الجماعات الإرهابية المعتادة بشكل شائع، ولكن أيضًا الخدمات العامة الإضافية، مثل بناء الطرق وصيانة الكهرباء، كما تفرض نظامًا للضرائب. وتُعَد المؤسسات السياسية لهذه الكيانات معلنة وليست "سرية"، لإثبات تأثيرها في الحدود الآمنة للتنظيم، وقد تسعى كذلك للتوسع في مناطق أخرى للحصول على المزيد من الأتباع والموارد [17].

ومما سبق، يتضح أن شكل الإرهاب الحالي يتمثل في "أشباه الدول من الإرهابيين"، ويتضح أيضًا أن الأقاليم الجغرافية التي يزداد فيها وجود التنظيمات الإرهابية، وهي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجنوب آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، هي نفسها الأقاليم التي تشهد هجماتهم الإرهابية، ولكن ما السياق الذي حفز وجود تلك الكيانات الإرهابية في تلك الأقاليم؟ للإجابة على ذلك السؤال، لا بد من أخذ العوامل الناتجة عن السياسة الداخلية والخارجية في الاعتبار. ويمكن تناول تلك السياقات المحفزة لتواجد التنظيمات الإرهابية أو لنشاطها فيما يلي:

أولًا- تعتبر الأدبيات المتعلقة بالإرهاب أن نوع النظام عامل مهم في تحديد الدول التي تشهد مستويات أعلى من الهجمات الإرهابية. وقد اختلفت الأدبيات في نوع النظام الأكثر عرضةً لوجود الإرهابيين وللهجمات الإرهابية. مع ذلك، وجدت أغلب الأدبيات أن الديمقراطيات ملتزمة بشكل فريد بمراعاة حقوق الإنسان والحقوق المدنية، ومن ثم فهي أكثر عرضة للإرهابيين المحتملين؛ حيث إن الحريات المدنية، مثل حريات الحركة والتعبير والتجمع، توفر فرصًا للجماعات الإرهابية لتشكيل وتجنيد وتنسيق الأنشطة الإرهابية في المجتمعات الليبرالية دون خوف من تدخل الحكومات التي تعارضها، بالإضافة إلى أن حرية الصحافة توفر دعاية مجانية للجماعات الإرهابية وتفاقم الخوف الذي تنوي هذه الجماعات خلقه [18]. ومن ثم، تفترض تلك الأدبيات أن الأنظمة السلطوية التي تمنح حقوقًا أقل، تعد أفضل في القيام بجهود مكافحة الإرهاب، ومن ثم تواجه إرهابًا أقل من الدول الديمقراطية. وقد أشار جيمز بيازا إلى أن الديمقراطيات "الجديدة" تواجه معدلات عالية جدًّا من الإرهاب مُقارنةً بأنواع الأنظمة الأخرى، وفي المقابل تعد الدكتاتوريات قوية جدًّا في مواجهة من الإرهاب، سواء كانت دكتاتوريات قديمة أو جديدة، وتتفوق على الديمقراطيات القديمة في قمع الهجمات الإرهابية حتى المراحل المتأخرة نسبيًّا من عمر النظام [19].

بالإضافة إلى ذلك، أشار جايبوليف وآخرون إلى أن الأنظمة الاستبدادية الصارمة والديمقراطيات الكاملة أقل تعرضًا للإرهاب من الأنظمة الأخرى التي قد تكون نظمًا هجينة أو نظمًا ديمقراطية لكن ليس بدرجة كاملة [20].

وللتأكد من مدى صحة ما تم تناوله في الأدبيات، تستعين الدراسة ببيانات الفترة (2011-2018) [21]، من قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD)، وقاعدة بيانات النظم السياسية المختلفة من Polity V [22]، كما هو مبين في الشكل (4). ويتضح أن نتائج الإحصاء الوصفي تتفق مع نتائج الدراسات السابقة في أن الدول الديمقراطية أكثر عرضةً للهجمات الإرهابية، سواء كانت محلية أو دولية، مقارنةً بالنظم غير الديمقراطية. كما أن النظم الديمقراطية الكاملة والنظم السلطوية الصارمة أقل عرضةً للهجمات الإرهابية من النظم الهجينة أو الديمقراطية غير الكاملة؛ ما يشير إلى أن غالبية الإرهاب الذي يحدث في الديمقراطيات قد حدث في ديمقراطيات ذات مؤسسات سياسية غير متوافقة.

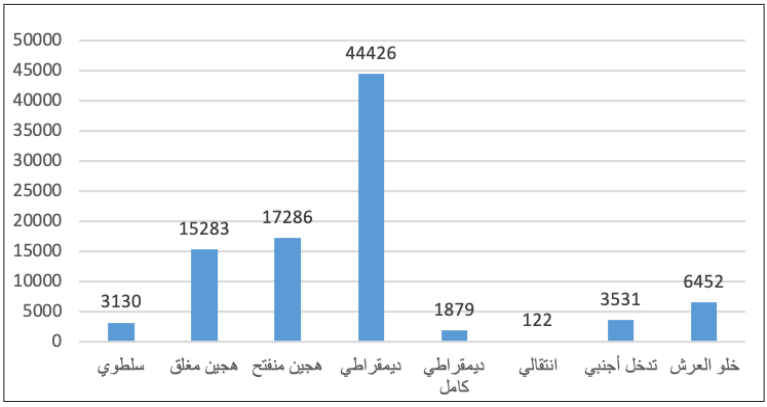

الشكل (4): عدد الهجمات الإرهابية في الأنظمة السياسية المختلفة (2011-2018)

وتجدر الإشارة إلى أن عددًا من الأدبيات الأخرى أشارت إلى ضرورة تدارك الاختلافات التي تقع داخل الأنظمة، سواء كانت ديمقراطية أو سلطوية؛ فقد رأى ويلسون وبيازا أنه لا بد عند تحديد أكثر النظم تعرضًا للهجمات الإرهابية من أخذ الأدوات القمعية والاحتوائية في الاعتبار؛ حيث إن الديمقراطيات أكثر عرضةً للهجمات الإرهابية ولديها قدرة عالية على استخدام أدوات الاحتواء [23].

ومع ذلك فإن الأنظمة السلطوية والاستبدادية أكثر عرضةً للهجمات الإرهابية؛ لأن أدواتها مقتصرة على الإكراه في استراتيجيتها لقمع الإرهاب المحتمل، وهي تفتقر إلى وجود أحزاب ومجلس تشريعي بصفتها عناصر حاسمة للاحتواء؛ لذلك تزداد احتمالية الإرهاب عندما تعمل أحزاب المعارضة في غياب المجالس التشريعية. وعلى العكس من ذلك، تعد الأنظمة السلطوية "ذات الحزب الواحد" أكثر قدرةً على استخدام كل من الإكراه والاحتواء بوصفهما استراتيجيتين لمواجهة الإرهاب؛ ما يجعلها أقل عرضة للهجمات الإرهابية.

وبالمثل، وجدت إحدى الدراسات أن هناك اختلافات لا بد من تداركها في النظم الديمقراطية؛ حيث إن التمثيل النسبي يرتبط بعدد أقل من الهجمات الإرهابية العابرة للحدود مقارنةً بالأنظمة الانتخابية ذات الأغلبية أو الأنظمة المختلطة؛ نظرًا إلى أن النظام النسبي هو الأكثر شمولًا، ولديه تطابق أوثق بين تفضيلات المواطنين والسياسات العامة؛ مما يقلل دوافع اللجوء إلى الإرهاب [24].

علاوة على ذلك، وجدت بعض الدراسات أن الدول التي تشارك في عمليات عسكرية في الخارج من المرجح أن تصبح أهدافًا للهجمات الإرهابية، وهذا يعني ضمنًا أن تلك الديمقراطيات التي كانت أهدافًا متكررة للإرهاب العابر للحدود، تميل أيضًا إلى اتباع سياسات عدوانية واستفزازية في الخارج. وقد يفسر هذا سبب استهداف دول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مقارنة بدول ديمقراطية أخرى [25]. وهذا يفسر أيضًا أن الديمقراطيات المتقدمة عمومًا لم تُعانِ من مستويات عالية من الإرهاب المزمن ما لم تتدخل في شئون الدول الأخرى تدخلًا عسكريًا أو احتلاليًا، أو ما لم يكن لديها صراعات إقليمية جارية وغير محسومة.

وبالنظر إلى الأقاليم الجغرافية المختلفة، يتضح من الشكل (5) أن أكثر النظم تعرضًا للهجمات الإرهابية في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإقليم جنوب آسيا هي النظم الديمقراطية، بينما تُعَد النظم الهجينة المنفتحة أكثر النظم تعرضًا للهجمات الإرهابية في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء؛ فقد اتسمت تلك النظم بالضعف في مؤسساتها، لا سيما عقب حرب أفغانستان عام 2001، وحرب العراق عام 2003، وحتى بعد اندلاع انتفاضات الربيع العربي، وقد كان ذلك سببًا رئيسيًا في ظهور كيانات شبه الدول الإرهابية.

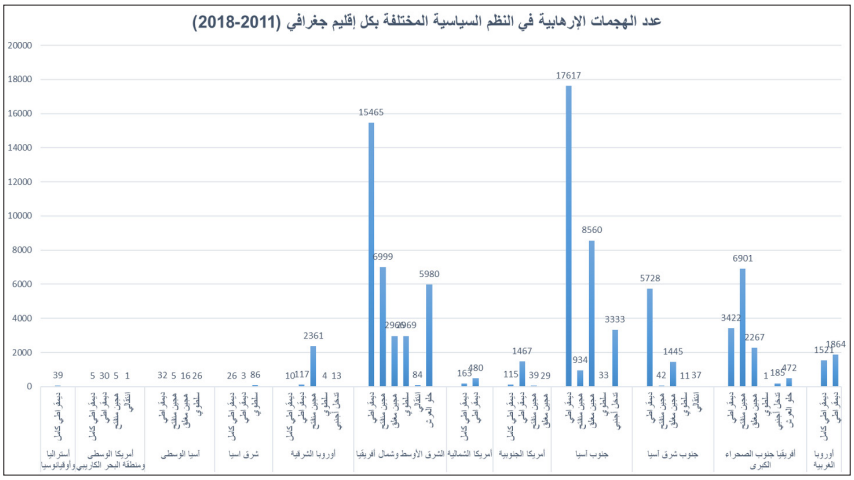

الشكل (5): عدد الهجمات الإرهابية في النظم السياسية المختلفة بكل إقليم جغرافي

مصدر البيانات: قاعدة البيانات الإرهاب العالمي (GTD)، وPolity V

ثانيًا- يتحدد الإقليم الجغرافي المناسب لنمو الإرهاب والقيام بالهجمات الإرهابية في المناطق التي بها تنافس إقليمي؛ فقد جعل التنافس الإقليمي في الشرق الأوسط والسعي لتوسيع النفوذ بعض من القوى المؤثرة فيه تقدم رعايتها لتنظيمات إرهابية، لتستفيد هذه الأخيرة من الدعم المقدم لها وتعزز تأثيرها وتفيد مصالح هذه القوى في نفس التوقيت [26]، وهناك العديد من النماذج الدالة على هذا تتداولها الكتابات المختلفة ذات الصلة [27].

كما أن التنافس الإقليمي يزيد من فرص نمو الإرهاب، ذلك أن الخلافات بين الدول في الإقليم الواحد، وضعف التمويل، وهشاشة تلك الدول داخليًا تمنع من حدوث تعاون استراتيجي لمكافحة الإرهاب؛ وهو ما يخلق فرصة للإرهابيين للوجود في تلك المناطق. وأبرز مثال على ذلك، ما يحدث في إقليم الساحل الإفريقي بعد سحب تشاد نصف قواتها من مجموعة دول الساحل الخمس نظرًا إلى التهديدات الأمنية الداخلية [28]، كما انسحبت مالي من مجموعة دول الساحل الخمس بعد قرار انسحاب القوات الفرنسية من مالي بعد معارضة بعض دول مجموعة الخمس رئاسة مالي للمنظمة [29]؛ ما جعل منطقة الساحل بيئة خصبة لتنامي الإرهاب.

وكما يوضح الشكل (6)، يُلاحَظ تزايد النشاط الإرهابي في مالي وبوركينا فاسو مقارنةً بالنيجر في النصف الأول من عام 2022؛ فقد انخفض النشاط في النيجر؛ حيث قام تنظيم الدولة الإسلامية في الساحل بتحويل هجماته إلى الأجزاء الشمالية الشرقية من مالي وبوركينا فاسو، كما لوحظ تحول جغرافي تدريجي داخل النيجر؛ حيث أصبح كل من تنظيم الدولة في الساحل وجبهة نصرة الإسلام والمسلمين أكثر نشاطًا على طول الحدود مع بوركينا فاسو. ويرجع ذلك التحول من قبل الدولة الإسلامية في الساحل قرارًا تكتيكيًا مدفوعًا بإعادة انتشار القوات الفرنسية في النيجر بعد الانسحاب من مالي [30].

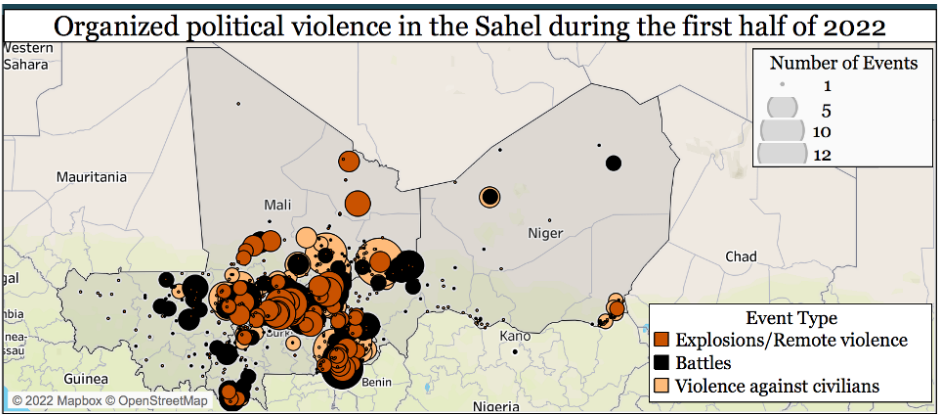

الشكل (6): النشاط الإرهابي في إقليم الساحل الإفريقي في النصف الأول من عام 2022

المصدر: مشروع موقع الصراع المسلح وبيانات الأحداث، ACLED

ثالثًا- تُعَد المنافسة بين التنظيمات الإرهابية عاملًا آخر لتنامي الهجمات الإرهابية؛ حيث تستفيد التنظيمات الإرهابية من خلال العنف بإثبات قدارتها في كل من التجنيد والحفاظ على ولاء تابعيها، فيزداد التطرف والعنف في شكل هجمات إرهابية لدى الجماعات الإرهابية التي تواجه منافسة من منافس أكثر تطرفًا حتى تمنع أعضاءها من الانشقاق [31]. كما قد تتجه التنظيمات الإرهابية إلى الاندماج فيما بينها من أجل مواجهة تنظيمات أخرى أكثر قوة، كما تستفيد هذه التنظيمات الكبرى من ضم تلك الكيانات للسيطرة على مناطق إقليمية مهمة [32]. على سبيل المثال، أصبح لدى القاعدة تابعاً في منطقة الساحل في صورة تنظيم قائماً بذاته وليس فرعاً لها هو تنظيم "نصرة الإسلام والمسلمين" الذي تأسس عام 2017 من اندماج عدد من الفصائل: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعات "أنصار الدين"، و"المرابطين" و"كتيبة ماسينا"، كما أدى صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا إلى عزمه امتلاك محاور إقليمية؛ وذلك من خلال تكوين علاقات مع جماعات إرهابية محلية مثل "بوكو حرام"؛ ما أدى إلى ظهور ما تسمى الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، والدولة الإسلامية في غرب إفريقيا، والدولة الإسلامية في الساحل [33].

ومن هنا تتزايد المنافسة بين تلك التنظيمات الإرهابية؛ ما يزيد الهجمات الإرهابية حتى تحافظ كل جماعة على تابعيها وتوسع من انتشارها وسيطرتها على المنطقة

الإقليمية. ويبرز هذا التنافس بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والدولة الإسلامية في الساحل، في مالي وبوركينا فاسو بشكل كبير [34]. ووفقًا لتقرير مشروع موقع الصراع المسلح وبيانات الأحداث نصف السنوي لعام 2022، شنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين هجومًا على مستوى بوركينا فاسو بشكل عام خلال النصف الأول من عام 2022؛ حيث نفذت أكثر من 400 هجوم في 10 أقاليم من أصل 13 إقليمًا، وشاركت فيما يقرب من 70٪ من الهجمات الإرهابية التي تم الإبلاغ عنها خلال هذه الفترة، ونفذت أكثر من خمسة أضعاف الهجمات على المدنيين مقارنةً بتنظيم داعش في الساحل. ومع ذلك، فإن هجمات داعش في الساحل كانت أكثر عنفًا؛ حيث قتلت ما يقرب من ضِعف عدد الأشخاص. ومنذ أكتوبر 2021، عندما بدأت فرنسا انسحابها من مالي، نُسِب قرابة 50 هجومًا على بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، بما في ذلك مقتل 20 من قوات حفظ السلام [35].

يمكن القول، إن هناك عوامل جغرافية تميز كل من الشرق الأوسط وبعض الأقاليم الإفريقية خاصة (إقليم الساحل والصحراء)، لها تأثير على وجود التنظيمات الإرهابية ونشاطها، ومن أهم هذه العوامل: هشاشة الحدود السياسية وغياب الموانع الطبيعية بين دول الإقليمين، بالإضافة إلى التوزيع غير المتوازن للموارد الطبيعية بين دولهما بما يعني أن هناك دول لديها وفرة في المياه أو موارد الطاقة أو الموارد المعدنية المختلفة في مقابل شح هذه الموارد لدى دول أخرى في الإقليمين. وتظهر انعكاسات التغير المناخي كأحد العوامل الجغرافية المؤثرة في كلا الإقليمين على تنامي فرص انتشار الإرهاب فيهما؛ فقد تؤثر أزمة الغذاء المحتملة أو جفاف بعض الأراضي، في اتجاه التنظيمات للسيطرة على المصادر المائية والغذائية لإحكام السيطرة على السكان وربما ممارسة الحكم، بعد أن تتموضع في أماكن هذه المصادر.

أما العوامل السياسية في كل من الإقليمين، تشهد بعض السمات المشتركة، مثل: عدم الاستقرار السياسي، انتشار التنافس السياسي على المستوى الداخلي وعلى المستوى الإقليمي أيضاً، كذلك يظهر شدة تأثير التغيرات العالمية على كل من الإقليمين بسبب ارتباط مصالح القوى الكبرى بهما وانخراطهم المباشر فيهما. يظهر تشابه نسبي في ضعف مؤسسات الدولة في الدول التي تنشط بها التنظيمات الإرهابية داخل

الإقليمين. كما يساهم التراجع النسبي في الجهود الجماعية في مكافحة الإرهاب منذ جائحة كوفيد- 19، في انتشار الإرهاب خاصة في إفريقيا (إقليم الساحل والصحراء).

ثانيا: تأثير نمو الإرهاب على الجغرافيا والسياسة:

بعد أن يجد التنظيم الإرهابي المساحة والمكان والسياق المحفز للوجود فيه وإطلاق هجماته الإرهابية، قد يعمل بعد ذلك على إحداث تغييرات في تلك المساحة والمكان وفي سياسة الحكم فيها حتى يساعده ذلك على تنامي قدراته وتوسيع نفوذه وحماية مكانته، في ظل وجود منافسين آخرين. ويمكن توضيح تلك التغيرات كما يلي:

أولًا- التغييرات في التركيبات السكانية في الإقليم الجغرافي: قد تؤدي الهجرات إلى تنامي النشاط الإرهابي، وهو بدوره قد يؤدي إلى الهجرة والنزوح. كما لا يملك المتضررون من الإرهاب، في كثير من الأحيان، الموارد اللازمة للهجرة بعيدًا عن أوطانهم؛ لذلك فإنهم يتحركون داخل الحدود السياسية أو عبرها، خاصةً إنْ كانت سيطرة الحكومة على تلك المناطق ضعيفة [36]. ويعد حوض بحيرة تشاد من أكثر المناطق التي شهدت عددًا كبيرًا من اللاجئين والنازحين بسبب الأنشطة الإرهابية لبوكو حرام؛ فقد قُدِّر أنه بحلول عام 2020، نزح أكثر من 3.2 مليون شخص وأكثر من 2.9 مليون نازح داخليًّا في شمال شرق نيجيريا، وأكثر من 684000 نازح في الكاميرون وتشاد والنيجر، و304000 لاجئ في الدول الأربعة [37]. ونتيجةً لتلك الهجرات استفادت أيضًا بوكو حرام من زيادة عدد الإرهابيين المنتمين إليها كما تمت الإشارة مسبقًا.

ثانيًا- تستهدف غالبية الهجمات الإرهابية الأماكن الحيوية: وهي هدف مهم لأنها تؤمن المياه وتنقلها للاستهلاك البشري والأغراض الزراعية. ويعد إقليم جنوب آسيا من الأقاليم التي بها أعلى معدل للهجمات الإرهابية المستهدفة للبنية التحتية للمياه، خاصةً في أفغانستان، وتمتد أيضًا عبر الحدود إلى باكستان. ويقع ثاني أعلى معدل للحوادث في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ثم في أمريكا الجنوبية [38]. علاوة على ذلك، تستهدف 60 % من الهجمات الإرهابية المدن وفي أحيان أخرى يتم اختيار المواقع؛ لما لها من معنى رمزي؛ حيث يتم استهداف المدن ذات المكانة العالمية أو الإقليمية لتكون أهدافًا ذات مغزى بشكل خاص للإشارة إلى ضعف الحكومة عن حمايتها [39]. ويعد تدمير التراث الثقافي أيضًا هدفًا مهمًّا للهجمات الإرهابية وقد استخدمه داعش بشكل كبير في هجماته الإرهابية؛ ما يزيد التطرف ويثير الانتقام العنيف.

ثالثًا- تأثير عدوى الهجمات الإرهابية على المناطق المجاورة: عندما يكون الإرهابيون مرتبطين بالأراضي التي يسيطرون عليها، غالبًا ما تهدف استراتيجيتهم إلى ضمان السيطرة على أراضيهم، وتقوية قاعدة دعمهم، وتعبئة السكان في المناطق المجاورة، فتزيد احتمالية انتشار الهجمات الإرهابية إلى الأقاليم أو البلدان المجاورة، ومن هنا يطلق على الانتشار الإرهابي بالانتشار المكاني (spatial diffusion). بينما يميل الإرهابيون غير المرتبطين بإقليم معين إلى اللجوء إلى الإرهاب بطريقة أكثر انتشارًا تتميز باستهداف نقاط رئيسية وهامة؛ وذلك نظرًا إلى أنهم لا يسيطرون على أي منطقة. كما تتميز الهجمات الإرهابية المنتشرة هنا بأنها تكون بعيدة بعضها عن بعض، ويعرف هذا النمط بالانتشار الهرمي (Hierarchal diffusion)؛ حيث يتم تحديد أهداف جديدة بناءً على تسلسل هرمي للأهداف الرئيسية والهامة [40]. علاوة على ذلك، يميل الإرهابيون إلى استهداف المواقع نفسها عدة مرات؛ حيث يبلغ خطر الهجمات الإرهابية في المناطق المتأثرة بشدة بالإرهاب ذروته في نحو 200 أسبوع بين الهجمة والهجمة مثل جنوب شرق آسيا، بينما يستمر الخطر في الزيادة حتى نحو 400 أسبوع في المناطق التي ينتشر فيها الإرهاب بدرجة أقل، مثل روسيا وأوروبا الشرقية [41].

رابعًا- تزيد الهجمات الإرهابية المحلية وعبر الدول من تدخل المؤسسات العسكرية في الحكم، سواء بالقيام بالانقلابات العسكرية أو بالتأثير على قرارات الحكومات في مجال الدفاع (أي النفقات العسكرية، وهيكل وتنظيم قطاع الأمن)، وفي بعض الأحيان تمتد إلى صياغة الدساتير، وتعيين جهات فاعلة محددة في مؤسسات الدولة الرئيسية؛ فكلما تزداد الهجمات الإرهابية، تطلب السلطات الحكومية الخبرة العسكرية لمحاربة الإرهاب وتعزيز الأمن القومي؛ ما يغري المؤسسة العسكرية بالتدخل في السياسة [42]. كما أن الهجمات الإرهابية تزيد من مخاطر انقلابات تغيير رأس النظام وليس تغيير النظام نفسه؛ حيث إن تزايد العنف الإرهابي يعد دليلًا على فشل القائد، ويمكن أن يحفز مؤيدي النظام على محاسبة القائد [43] للمحافظة على استمرارية النظام من خلال استبداله عن طريق الانقلاب عليه.

يتضح في الشكل (7) أن أكثر الأقاليم تعرضًا للهجمات الإرهابية (2011-2021) هي التي تعرضت لأكبر عدد من الانقلابات العسكرية في تلك الفترة، كما يلاحظ أن إقليم إفريقيا جنوب الصحراء هو أكثر الأقاليم تعرضًا للانقلابات العسكرية.

ويتضح في الشكل (8) أن إقليم غرب إفريقيا هو أكثر الأقاليم تعرضًا للانقلابات العسكرية في تلك الفترة. ويعد أبرز مثال على أن تزايد الهجمات الإرهابية قد يكون أحد العوامل الحاسمة في حدوث انقلابات عسكرية، انقلاب بوركينا فاسو لعام 2022 الذي حظي بدعم كبير من المواطنين أملًا في أن يعالج القادة الجدد المخاوف الأمنية بما في ذلك الهجمات الجهادية التي أودت بحياة الملايين في بوركينا [44].

عدد محاولات الانقلابات العسكرية في الأقاليم المختلفة (2011-2021)

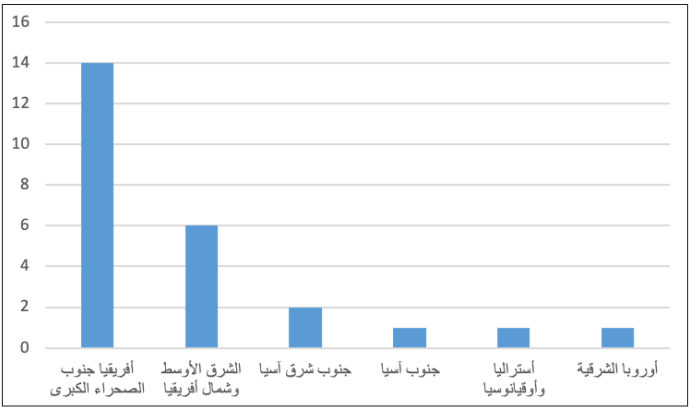

الشكل (7): عدد محاولات الانقلابات العسكرية في الأقاليم المختلفة (2011-2021)
مصدر البيانات: V-Dem Data Set[45]

عدد الانقلابات العسكرية بالأقاليم الجغرافية لإفريقيا جنوب الصحراء (2011-2021)

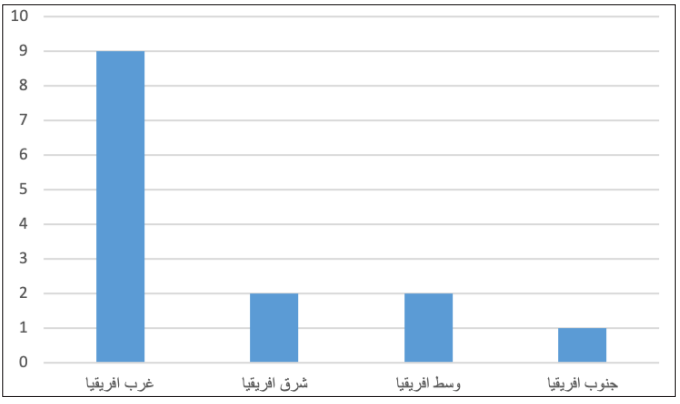

الشكل (8): عدد محاولات الانقلابات العسكرية بالأقاليم الجغرافية لإفريقيا جنوب الصحراء (2011-2021)
مصدر البيانات: V-Dem Data Set

خامسًا- قد تؤثر الهجمات الإرهابية على السلوك الانتخابي واختيار المرشحين؛ فقد لوحظ أن القرب المكاني من الهجمات يرتبط بالتسامح وبدعم أقل لسياسات مكافحة الإرهاب القاسية في إسرائيل. كما قد يؤدي الإرهاب إلى ترسيخ سلوك التصويت ذي الميول اليسارية ما دامت الهجمات الإرهابية قليلة. لكن بمجرد أن تتصاعد مستويات الهجمات الإرهابية، يتجه السكان المحليون نحو اليمين [46]. لذلك يجب أن نتوقع رؤية استقطاب في التعاطف السياسي على المستوى الوطني؛ حيث يتحول السكان في المناطق الآمنة إلى اليسار، ويتحول السكان في المناطق المهددة بالإرهاب إلى اليمين.

ثالثا: إقليم الساحل والصحراء (بوركينا فاسو نموذجا):

مر الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء بعدة تغيرات خلال السنوات القليلة الماضية؛ حيث ظهرت جماعات إرهابية جديدة، واندمجت جماعات إرهابية أخرى بعضها ببعض، بل تكيفت تلك الجماعات مع عمليات مكافحة الإرهاب والتمرد المحلية والإقليمية والدولية. كما اختارت بعض الجماعات الإرهابية الانضمام إلى تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية، وهو ما قد يفسر أيضًا زيادة العنف الإرهابي في المنطقة [47]. ووفقًا لتقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2022، تركَّز النشاط الإرهابي بشكل أساسي في حوض بحيرة تشاد، الذي يضم أجزاء من الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، ومنطقة الساحل الأوسط على طول حدود بوركينا فاسو ومالي والنيجر. كما ازدادت الهجمات الإرهابية والوفيات بنسبة تزيد عن 1000 ٪ من عام 2007 إلى عام 2021 [48].

تعددت تعريفات إقليم الساحل، ولكن التعريف المتبع هنا هو الإقليم الذي يضم دول مجموعة الخمس بالساحل (قبل انسحاب مالي)، وهي بوركينا فاسو ومالي وتشاد وموريتانيا والنيجر. ويتضح في الشكل (9) أن عدد الهجمات الإرهابية أخذت في التصاعد التدريجي منذ عام 2011 حتى عام 2019، ويتضح في الشكل (10) أن عدد القتلى من جراء العمليات الإرهابية أخذ في التزايد بشكل ملحوظ منذ عام 2015 حتى عام 2019.

عدد الهجمات الإرهابية في إقليم الساحل (2011-2020)

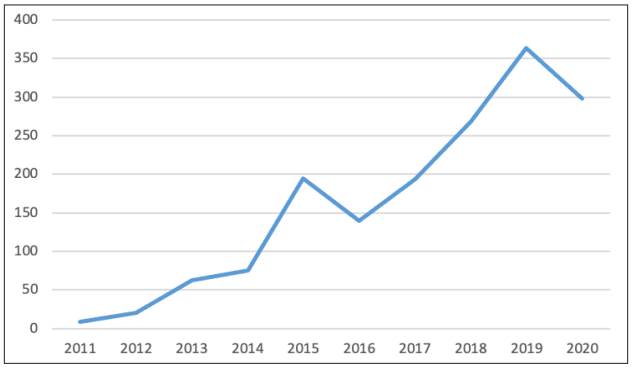

الشكل (9): عدد الهجمات الإرهابية في إقليم الساحل (2011-2020)

عدد القتلى من الهجمات الإرهابية في إقليم الساحل (2011-2020)

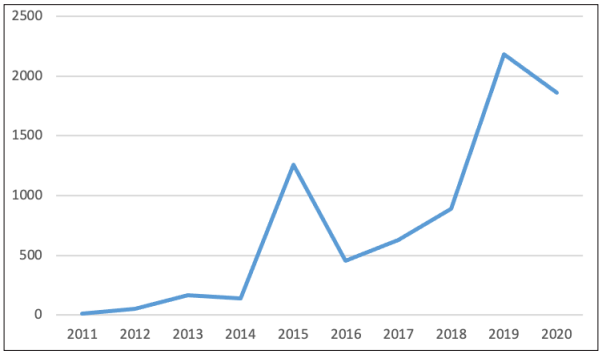

الشكل (10): عدد القتلى من الهجمات الإرهابية في إقليم الساحل (2011-2020)

وتنشط ثلاثة أنواع من التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل: أولًا: التنظيمات الجهادية العابرة للحدود، التي لها صلات رسمية بالقاعدة، وهما: القاعدة في بلاد المغرب العربي، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيمين لهما صلات رسمية بالدولة الإسلامية؛ هما: الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا، والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. ثانيًا: التنظيمات الجهادية التي تركز على القضايا المحلية، والمبنية على انقسامات عرقية - قومية - دينية، وهي: أنصار الدين، والمرابطون، وكتيبة ماسينا. ثالثًا: تنظيمات ظهرت للاستجابة لحالات وأحداث معينة، مثل

رابطة دان نا أمباساجو (Dan Nan Ambassagou) التي ظهرت عام 2016 للدفاع عن النفس ضد جماعة الفولاني. ومثال آخر هو جماعة كوجلويجوس (Koglweogos) التي تعمل بشكل رئيسي في بوركينا فاسو. وتجدر الإشارة إلى أن إقليم الساحل يواجه تحديات أمنية مع الجماعات المتمردة العرقية القومية والتنظيمات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية؛ ففي بعض الأحيان يتعاونون بعضهم مع بعض، وفي أوقات أخرى يتقاتلون، وأحيانًا يندمجون معًا [49].

لذلك يمكن القول إن إقليم الساحل يتميز بوجود تنظيمات إرهابية مقيمة وأخرى وافدة (عابرة للحدود)، كما تُركز مثل هذه التنظيمات على إنشاء "الخلافة الإفريقية"، والمشاعر المعادية للغرب كمساحة إدراكية للسيطرة على الأشخاص والأقاليم. علاوة على ذلك، يعاني إقليم الساحل من تهديدات بيئية عالية، كنقص في المياه والأمن الغذائي والنمو السكاني السريع، بالإضافة إلى وجود حكومات ضعيفة وهشة، ومستويات عالية من الفساد، ومستوى منخفض من التنمية [50]، وكلها عوامل محفزة لتوطين الإرهابيين، وإيجاد ملاذ آمن لهم.

جغرافية الإرهاب في بوركينا فاسو:

تقدم بوركينا فاسو نموذجاً لتوضيح العلاقة بين الجغرافيا والإرهاب في إقليم الساحل والصحراء، وهذا ما يتم تحليليه فيما يلي من خلال معرفة كيف بدأ الإرهاب، وفي أي مناطق جغرافية، وأسباب اختيار تلك المناطق، ومعرفة السياق السياسي الذي أدى إلى بروز وارتفاع عدد الهجمات الإرهابية في ذلك التوقيت، والتداعيات الجغرافية والسياسية لتلك الهجمات.

شهد إقليم الساحل بروز جماعات إرهابية جديدة عقب الثورات العربية، وبالأخص انتشر الإرهابيون وحركات التمرد بشكل كبير في غرب إفريقيا بعد سقوط نظام القذافي بليبيا؛ حيث إن العديد من الطوارق دخلوا ليبيا في عام 2011 أثناء الثورة الليبية كمرتزقة لنظام القذافي، ولكن بعد سقوط النظام، بدأ الطوارق يعودون مرة أخرى إلى إقليم الساحل [51]. وفي عام 2014، بدأت الاحتجاجات في بوركينا فاسو ضد محاولة الرئيس "بليز كومباوري" لتعديل المدة الرئاسية الدستورية للبقاء لفترة أطول، حيث استمر في السلطة لمدة 27 عامًا؛ ما أدى إلى سقوطه وتعطيل جهاز الأمن، خاصةً الحرس الرئاسي الذي كان يعتمد عليه كومباوري في مكافحة الإرهاب. كما كان لبليز كومباوري علاقة فريدة بالجهاديين في مالي، وكان يعمل هو وكبار مستشاريه كوسطاء بين الجماعات المتشددة المرتبطة بالقاعدة وبين الغرب لتأمين إطلاق سراح الرهائن الغربيين [52].

من ثم، نما الإرهاب إلى حد كبير نتيجة سقوط نظام بليز كومباوري؛ حيث لم تتمكن السلطات الجديدة ذات المؤسسات الديمقراطية الضعيفة، من الحفاظ على الأمن على المستوى نفسه، بالإضافة إلى تدمير الاتفاقات غير الرسمية التي تمت تسويتها بين كومباوري والجماعات الإرهابية، فتسللت الجماعات الإرهابية إلى بوركينا فاسو بسرعة وسهولة، خاصةً بعد الانقلاب الفاشل من قبل الحرس الرئاسي في عام 2015، بالإضافة إلى وجود الإرهابيين بمالي؛ أي بالقرب من بوركينا فاسو.

لذلك انضمت بوركينا فاسو في عام 2015 إلى مجموعة دول الساحل التي تتعرض للهجوم من الجماعات المسلحة والإجرامية المتمركزة بشكل أساسي في مالي لكنها تعمل أيضًا من عدة دول في المنطقة. ومع ذلك، لم تقر سلطات بوركينا إلا بعد الهجوم على ناسومبو، في مقاطعة "سوم" في ديسمبر 2016، بأن الأزمة نتجت عن الديناميكيات المحلية، وكذلك الأزمة في مالي المجاورة. وتعد مقاطعة "سوم" في إقليم الساحل شمال بوركينا فاسو - انظر الشكل (11) - بؤرة الصراع ومسقط رأس جماعة "أنصار الإسلام" بقيادة مالام إبراهيم ديكو، التي يسكنها بشكل رئيسي ثاني أكبر مجموعة عرقية في بوركينا فاسو، وهي جماعة الفولاني [53].

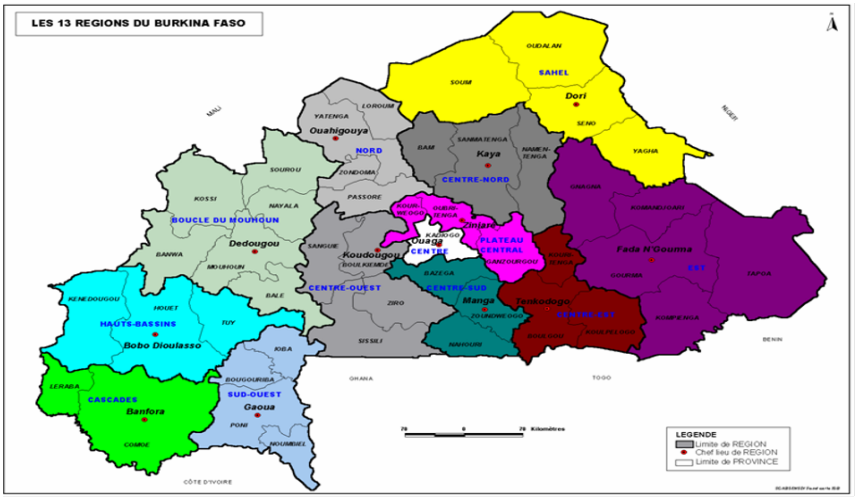

الشكل (11): الأقاليم الجغرافية لبوركينا فاسو

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والديمغرافيا ببوركينا فاسو

وتتميز "سوم" بوجود غابات واقعة بين جيبو والحدود المالية، وهي توفر غطاءً جيدًا للجماعات الإرهابية والإجرامية، على عكس مقاطعتَي "سينو" و"ياجا"، الواقعتين في إقليم الساحل ببوركينا فاسو أيضًا، اللتين تتميزان بوجود سهول يصعب العثور على غطاء بها لتلك الجماعات. كما أن الحكومة البوركينية بعيدة وغير قادرة على تقديم الخدمات في تلك المقاطعة؛ لذلك تعاني "سوم" من نقص في التطوير والتنمية والبنية التحتية، بالإضافة إلى وجود انقسام عرقي بين الفولاني والريمايبي بشكل أكثر وضوحًا في "سوم" مقارنةً بمقاطعتي "سينو" و"ياجا" المجاورتين [54]. ومن هنا كانت سوم منطقة جذابة لبروز جماعة أنصار الإسلام بقيادة مالام إبراهيم ديكو الذي استغل الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور بسوم، والدور الضعيف للزعماء الدينيين والتقليديين بها عن طريق إلقاء خطابات موجهة للشباب والقطاعات الاجتماعية الأكثر حرمانًا؛ حيث يصور نفسه على أنه "مدافع عن الفقراء" [55]؛ لذلك يُنظَر إلى ظاهرة أنصار الإسلام على أنها نتاج حقائق اجتماعية وسياسية وثقافية في سوم.

وكان قد تم اعتقال "مالالم" من قبل القوات الفرنسية عام 2013 لكن أطلق سراحه عام 2015، وقد أعلنت جماعة "أنصار الإسلام" رسميًّا عن تأسيسها بعد شن هجومها الأول على معسكر عسكري مشترك بين بوركينا فاسو وفرنسا في ديسمبر 2016 [56]. كما تعمل جماعة أنصار الإسلام بشكل أساسي في بوركينا فاسو ومالي، وتتكون إلى حد كبير من أعضاء الجماعتين العرقيتين الفولاني والريمايبي، كما أن لتلك الجماعة صلات بجماعة "أمادو كوفا" التابعة لتنظيم القاعدة، ويتركز نشاطها في وسط مالي وإقليم الساحل عمومًا ومع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، والقاعدة في بلاد المغرب العربي [57]. وقد أصبح إقليما الساحل والشمال ببوركينا فاسو منطقة للجهاديين الماليين للهروب من ضغوط العمليات العسكرية المحلية والدولية داخل مالي، مع الاستمرار في شن هجمات تستهدف مالي، وفي زعزعة استقرار المنطقة الحدودية، وتوسيع نفوذ المسلحين والسماح بقدر أكبر من الحركة عبر الحدود للجهاديين التي من شأنها أن تسهل حركة نصرة الإسلام والمسلمين جنوبًا إلى بوركينا فاسو بحلول أواخر عام 2018 [58].

وبعدما استهدفت هجمات أنصار الإسلام الأولى قوات الأمن فقط، تطور ذلك إلى هجمات ضد المسئولين الحكوميين وزعماء القرى ورجال الدين والمعلمين الذين يمثلون جميعًا دولة بوركينا فاسو ويعارضون الأيديولوجية الجهادية [59]. وفي مايو 2017، توفي مؤسس أنصار الإسلام مالام ديكو، وانتقلت قيادة المنظمة إلى الأخ الأصغر جعفر ديكو، وقد أدت وفاته والحملات العسكرية الفعالة التي شنتها قوات مكافحة الإرهاب الفرنسية إلى إضعاف أنصار الإسلام بشكل كبير [60].

ولكن منذ عام 2018 حتى عام 2019، توسعت الهجمات الإرهابية؛ حيث انتقلت من تمركزها على إقليمي الساحل والشمال إلى 11 إقليمًا من أصل 13 إقليمًا ببوركينا فاسو؛ فقد بدأت الاعتداءات على القوات الأمنية في إقليم "الشرق" يوليو 2018[61]، ولطالما كان هذا الإقليم من بوركينا فاسو منعدمًا فيه تطبيق القانون؛ حيث استغلت العصابات الإجرامية، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ضعف حضور الدولة في هذا الإقليم، كما توفر الغابات ملاذًا آمنًا يصعب على قوات الأمن الوصول إليها فيه؛ ما جعل الإقليم جذابًا للاتجار غير المشروع في الأسلحة والمخدرات وللبحث عن الذهب والصيد الجائر. مع ذلك، عاد الأمن بإقليم الشرق مع وصول حراس الأدغال "Koglweogo" في عام 2015، لكن مع وصول مسلحين جدد إلى المنطقة مطلع 2018 تغير الوضع بشكل كبير؛ حيث تم تسجيل الهجوم الأول الذي وصفته السلطات السياسية في بوركينا فاسو في المنطقة الشرقية بأنه "إرهابي" في فبراير 2018، وتزايدت الهجمات بعد ذلك؛ فبين عامي 2018 و2020، حدث 28 هجمة إرهابية استهدفت معلمين ومدارس وطلبة في إقليم الشرق [62].

وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء جماعة "المرابطون" التي انشقت عن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة مختار بلمختار، حاولوا إنشاء قاعدة في غابة تابوا بإقليم الشرق لكن فشلوا لأن العوامل الجغرافية المرتبطة بالغابات تختلف عن الصحراء التي كان بها موطنهم، كما أن التعاون العسكري بين النيجر وبوركينا يعمل بشكل أفضل من التعاون بين مالي وبوركينا [63]. وبعد إنشاء بؤر للإرهابيين في الشمال والشرق، بدأ الإرهابيون يتجهون إلى جنوب غرب بوركينا فاسو، وقد برزت هجمات إرهابية في الغرب بإقليم "بوكلي دو موهون"، ثم بالقرب من الحدود الثلاثية بين

مـالي وبوركينـا فاسـو وكـوت ديفـوار، ولا سـيما في مناطـق الأحـواض العليـا والشـلالات؛ حيـث تسـلل رجـال جهاديـون إلى عـدة غابـات. مـع ذلـك، سـجلت الجماعـات الإرهابيـة هجمـات أقـل في إقليـمي الجنـوب الغـربي والوسـط الغـربي؛ حيـث وضعـت العمليـات العسـكرية حـدًّا لمحـاولات الجماعـات الإرهابيـة لإثبـات وجودهـم هنـاك، ولـم يكـن هنـاك خطـب ولا تهديـدات ضـد المسـئولين المنتخبـين، أو المعلمـين، أو الزعمـاء التقليديـين [64].

ومـن هـذا المنطلـق، أصبـح هنـاك توسـع في وجـود ونمـو الإرهـاب في أغلـب أقاليـم بوركينـا فاسـو ممـا جعـل بوركينـا فاسـو بـؤرة للعنـف الجهـادي في منطقـة السـاحل وتنافـس مـالي في عـدد الهجمـات والقتلـى مـن الهجمـات الإرهابيـة. كمـا يتضـح أن اسـتراتيجية الجماعـات الإرهابيـة في بوركينـا فاسـو تهـدف إلى ضمـان السـيطرة على أراضيهـا، وتقويـة قاعـدة دعمهـا، وتعبئـة السـكان في المناطـق المجـاورة، مـن ثـم يرتبـط الانتشـار الإرهـابي هنـا بالانتشـار المـكاني (spatial diffusion). ويتضـح في شـكلي (12) و(13) تصاعـد الهجمـات الإرهابيـة وعـدد القتلـى مـن تلـك الهجمـات منـذ عـام 2015 حـتى عـام 2019.

عدد الهجمات الإرهابية في بوركينا فاسو (2011-2020)

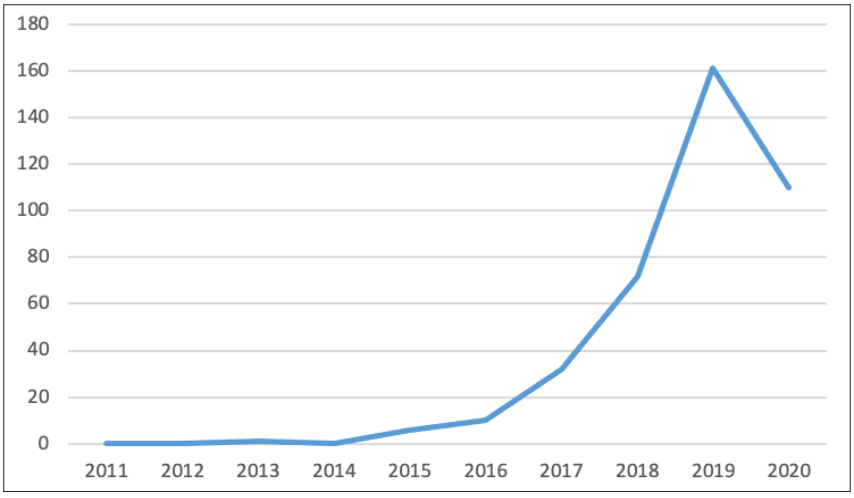

الشكل (12): عدد الهجمات الإرهابية في بوركينا فاسو (2011-2020)

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الإرهاب العالمي GTD

عدد القتلى من الهجمات الإرهابية في بوركينا فاسو (2011-2020)

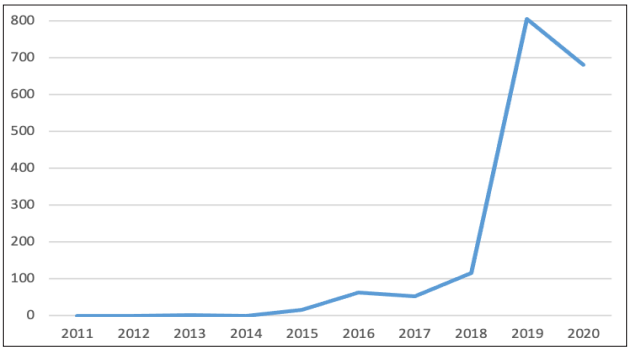

الشكل (13): عدد القتلى من الهجمات الإرهابية في بوركينا فاسو (2011-2020)
مصدر البيانات: قاعدة بيانات الإرهاب العالمي GTD

ويُلاحَظ انخفاض عدد الهجمات الإرهابية والقتلى من تلك الهجمات في عام 2020. ويرجع ذلك إلى دخول الحكومة البوركينية في مفاوضات مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين لتأمين وقف إطلاق النار في انتخابات نوفمبر 2020، من خلال اتفاق يتضمن الإفراج عن نحو 100 سجين محتجزين بتهمة صلاتهم بالجهاديين[65]. بالإضافة إلى تعرض جماعة نصرة والإسلام والمسلمين للعديد من الخسائر من قبل عملية برخان بقيادة فرنسا؛ ما أرغم الجماعة على التوقف عن الهجمات لإعادة تدبير وتنظيم نفسها[66]؛ لذلك تجدد القتال في عام 2021؛ ما يشير إلى أن هذا التفاوض كان مؤقتًا وغير مستدام، وقد وصل الصراع إلى مستويات قياسية في مايو ويونيو، مع تسجيل أكثر الهجمات الإرهابية دمويةً على الإطلاق في سولهان وبيليبالوجو؛ حيث استهدفت الهجمات المدنيين وقوات شرطة بوركينا فاسو[67].

وأشارت عدة تقارير إخبارية إلى أن الهدف من الهجوم على سولهان هو السيطرة على مناجم الذهب؛ حيث تسعى الجماعات الإرهابية للحصول على مصادر التمويل المربحة، وتستهدف بشكل مباشر الآلاف من المناجم الحرفية في بوركينا فاسو. ووفقًا للمرصد الاقتصادي والاجتماعي لبوركينا فاسو، جمع الإرهابيون ما

يقدر بأكثر من 120 مليون دولار منذ 2016 حتى 2021 من خلال شن هجمات ضد مناجم تعدين الذهب الحرفية والبدائية [68]. ويتضح في الشكل (14) أماكن الهجمات الإرهابية التي استهدفت مناجم الذهب من يناير 2018 حتى يونيو 2021.

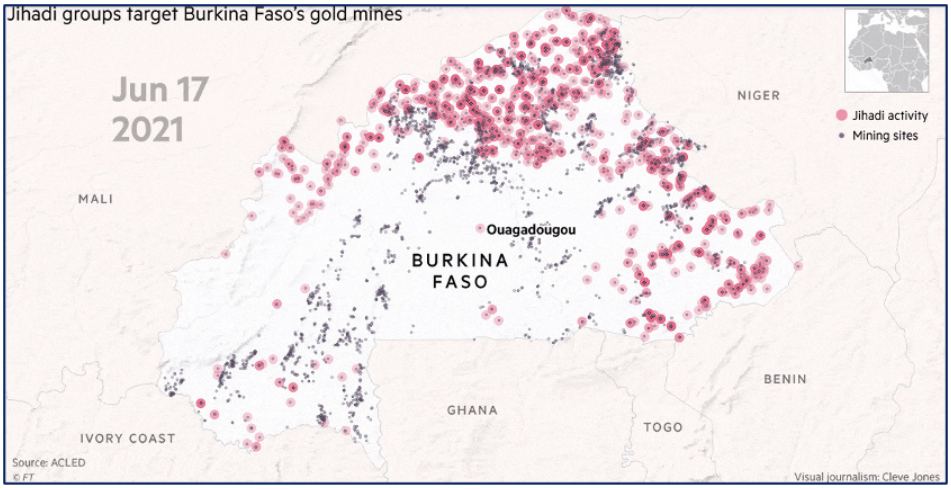

الشكل (14): هجمات إرهابية تستهدف مناجم الذهب منذ يناير 2018 حتى يونيو 2021
مصدر الخريطة: Financial Times [69]

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الائتلافين الجهاديين الرئيسيين في دول الساحل: جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، يتنافسان الآن بشكل أساسي للسيطرة على مناطق مختلفة بالساحل، وتحديدًا منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر (انظر الشكل 15)؛ فقد تم الإبلاغ عن اشتباكات في مايو 2020 بين جماعة أنصار الإسلام وبين الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى بالمنطقة الحدودية بين مالي وبوركينا فاسو، كما تم الإبلاغ عن اشتباك آخر في بوركينا فاسو بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وبين جماعة الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى بالقرب من غانا في يونيو 2020، وكذلك تم الإبلاغ عن اقتتال بينهما بمقاطعة ياجا البوركينية القريبة من الحدود مع النيجر، في مايو 2020 [70].

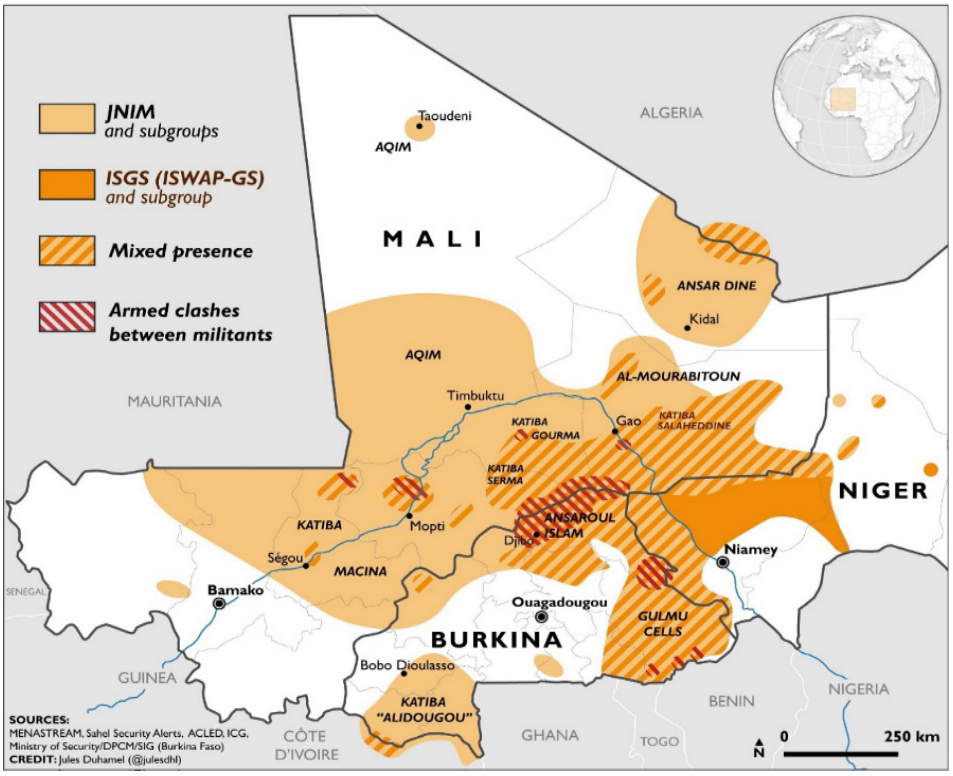

الشكل (15): مكان عمل كل من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM) والجماعات المرتبطة بها، والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (ISGS) في إقليم الساحل منذ يناير 2016 حتى يونيو 2020.

مصدر الخريطة: https://julesduhamel.wordpress.com/category/sahel

وقد ازدادت هجمات الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى على وجه الخصوص بشكل كبير منذ مارس 2022 على طول الحدود الثلاثية؛ حيث تهدف إلى السيطرة على هذه المنطقة الغنية بالمياه وبأماكن للاختباء. مع ذلك، تبدو جماعة نصرة الإسلام والمسلمين حذرة إلى حد ما، وتنتظر بطريقة ما لتقييم ردود الفعل، خاصةً من السكان المحليين، تجاه نشاط الدولة الإسلامية الجديد[71]؛ حيث تستخدم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الهجمات العنيفة للدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى لتشويه سمعتها لاستهداف الأخيرة المفرط للمدنيين في كثير من الأحيان. وهذا يعد جزءًا من نهج جماعة نصرة الإسلام والمسلمين لبناء دعم شعبي واسع[72].

تتفاقم الهجمات الإرهابية في ظل وجود الخلاف الدبلوماسي والسياسي الحالي بين دول الساحل، الذي سبقت الإشارة إليه، مع إعلان مالي، في 15 مايو 2022، مغادرتها مجموعة الخمس بسبب رفض الأعضاء الآخرين (تشاد والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو) السماح للسلطة الانتقالية المالية بقيادة الرئاسة الدورية [73]، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية والتجارية على مالي عقب الانقلاب العسكري في مايو 2021 (تم رفع تلك العقوبات في يوليو 2022) [74]، بجانب المنافسة السياسية المستمرة بين مالي والنيجر التي تؤثر على استجابة مكافحة الإرهاب على الحدود؛ حيث أشار الرئيس الفرنسي ماكرون إلى أن محاربة الجهاديين الإسلاميين سيستمر من قِبل النيجر بعد انسحاب مالي [75]، بالإضافة إلى الدعم التركي للنيجر من خلال الطائرات التركية بدون طيار لمحاربة الجماعات الجهادية في منطقة الحدود الثلاثية مع مالي وبوركينا فاسو [76].

وتجدر الإشارة إلى أن الرأي العام البوركيني لا يثق بفرنسا، ويشكك الجيش البوركيني أيضًا في فاعلية بعثة الأمم المتحدة في مالي (مينوسما)، كما أن التنسيق والتعاون مع مالي لا يسير على ما يرام كما هو الحال مع النيجر؛ حيث إن بعض قطاعات جهاز الأمن في بوركينا فاسو غاضبة من مالي؛ حيث يتهمون الحكومة بمالي بأنها غير فعالة بما فيه الكفاية في القتال ضد الجماعات المسلحة على أراضيها؛ ما أدى إلى امتداد الصراع إلى بوركينا فاسو. وعلى العكس من ذلك، تثني الأجهزة الأمنية على نظريتها في النيجر؛ لنهجها الاستباقي وفاعليتها تجاه وضع الموارد اللازمة لمنع الجماعات المسلحة من الانتشار على أراضيها [77]؛ لذلك أتاحت تلك التوترات الإقليمية تنامي الهجمات الإرهابية في إقليم الساحل؛ حيث لا يوجد توافق بين دول الساحل على سبل مكافحة الإرهاب.

ترتب على ما سبق، تظاهر آلاف المواطنون في بلدات دوري وتيتاو وكايا ببوركينا فاسو في يونيو 2021، وتبع ذلك تظاهرات واسعة النطاق بقيادة المعارضة السياسية في أوائل يوليو 2021، مع مطالب بتحسين الأمن وتقديم دعم كافٍ لقوات الدفاع والأمن؛ فعلى الرغم من تكثيف القوات المسلحة في بوركينا فاسو جهودها من خلال العديد من العمليات العسكرية في جميع أنحاء البلاد، فإنها لم تُضعف بشكل كافٍ قدرات الجماعات الجهادية [78]. كما أدى ذلك إلى حدوث انقلاب عسكري في يناير 2022 في ذروة استياء المواطنين من عجز الدولة عن إيجاد رد مناسب لمكافحة الإرهاب، وعن

مواجهة الهجمات المتزايدة التي غالبًا ما تستهدف السكان المدنيين مباشرةً؛ ما يشير إلى أن الإجراءات المتخذة، بما في ذلك زيادة النفقات العسكرية، والتعديلات الوزارية، واستخدام المدنيين المعروفين باسم المتطوعين للدفاع عن الوطن (Volon taires pour la défense de la patrie)، لم تكن فعالة في التصدي للإرهاب [79].

علاوة على ذلك، تسببت الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة في فرار أكثر من 237 ألفًا من بوركينا فاسو في عام 2021؛ ما رفع العدد الإجمالي للنازحين داخليًا منذ عام 2016 إلى أكثر من 1.4 مليون، أو 6 % من السكان [80]. كما دمرت الجماعات الإرهابية ما لا يقل عن اثنين وثلاثين من مرافق المياه في بوركينا فاسو؛ ما ترك 300 ألف مواطن بدون ماء. ولم تكن هذه الهجمات تهدف إلى تدمير خزانات المياه فقط، ولكن أيضًا إلى تخريب مولدات المياه وتلويث مياه الشرب [81]. وتتخوف الدول التي تقع في جنوب بوركينا فاسو - أي بخليج غينيا - مثل بنين وساحل العاج وغانا وتوجو من أن تنتقل الجماعات الإرهابية إليها؛ حيث إن بعض هذه الدول لديها نقاط ضعف مماثلة لتلك التي استغلها الجهاديون في إقليم الساحل، ولا سيما المناطق التي تقع في الأطراف المهملة من قِبَل السلطة المركزية. ومنذ بداية عام 2019، تم ربط معظم الهجمات الإرهابية التي تقع على المناطق الحدودية بين تلك الدول وبين بوركينا فاسو بالجماعات الجهادية الناشطة على أراضيها [82].

ختاما

عالج هذا الفصل العلاقة الشبكية بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب، ليوضح كيف تساهم الجغرافيا من حيث تحديد المساحة والمكان، والسياسة من حيث السياق والتوقيت، في فهمنا للإرهاب؛ ففي البداية تم استكشاف المناطق الجغرافية المحددة والأسباب الجذرية للإرهاب؛ ما يشير إلى أن فهم جذور الإرهاب يتطلب اهتمامًا جغرافيًّا من خلال معرفة المناظر والأراضي الطبيعية المُفضَّلة لدى الإرهابيين، ومدى ضعف الدولة عن السيطرة على تلك الأراضي، بالإضافة إلى معرفة التفاعلات الاجتماعية الموجودة في تلك المساحة حتى يحدد للإرهابيين مدى قدرتهم على نشر أيديولوجيتهم وحصولهم على دعم محلي من الذين يشعرون بالعزلة في الدولة. ويتضح، على الأغلب، أن المسافة بين الموقع الأصلي للإرهابيين وموقع هجماتهم تعد قريبة، وفي الأساس لها أهداف محلية؛ لذلك تتخذ التنظيمات الإرهابية حاليًّا شكل "شبه الدول الإرهابية"؛ حيث تفرض قواعدها وقوانينها في المناطق التي يظهر ضعف حكم الدولة فيها. ومن ثم، أصبح الهدف الجغرافي للتنظيم الإرهابي، على الأغلب، هو البحث عن مساحة ومكان وموارد لإنشاء ما يشبه الدولة لتتمكن من خلالها من تطبيق تصورها عن الخلافة الإسلامية، على سبيل المثال.

وعلى الرغم من ذلك، قد ينظر إلى المتغير الجغرافي من حيث المساحة والمكان على أنه متغير ثابت؛ أي أنه موجود لفترات طويلة من الزمن. ومن هنا يأتي التساؤل: لماذا يتموضع تنظيم إرهابي ما في تلك المساحة الجغرافية ولم يكن موجوداً من قبل مع أن هذه العوامل الجغرافية كانت موجودة في الأساس؟ أو لماذا يوجد الإرهابيون في تلك المساحة الجغرافية في دولة ما مع أن العوامل نفسها موجودة في دولة أخرى لم تشهد أي هجمات إرهابية على الإطلاق أو بالقدر نفسه؟

تعتبر العوامل السياسية من العوامل المحفزة لظهور بعض التنظيمات الإرهابية وتناميها وإطلاق هجماتها؛ فقد اتضح أن الدول التي تتمتع بنظم شبه ديمقراطية أو نظم هجينة، هي الأكثر عرضةً لتلقي الهجمات الإرهابية على عكس الدول

الديمقراطية الكاملة والسلطوية الصارمة، كما يتحدد الإقليم الجغرافي المناسب لنمو الإرهاب والقيام بالهجمات الإرهابية في المناطق التي بها تنافس إقليمي، والتي يتعذر وجود اتفاق حول سبل مكافحة الإرهاب فيها. بالإضافة إلى ذلك، يزداد التطرف والعنف في شكل هجمات إرهابية لدى الجماعات الإرهابية التي تواجه منافسة من منافس أكثر تطرفًا حتى تمنع أعضاءها من الانشقاق.

إن العلاقة بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب ليست من اتجاه تأثير المتغيرين الأولين على الإرهاب، وإنما للإرهاب أيضًا تأثير على الجغرافيا والسياسة؛ فقد يؤدي الإرهاب إلى الهجرة والنزوح، واستهداف البنية التحتية للمياه، وتدمير التراث الثقافي في المناطق التي يسيطر عليها، بالإضافة إلى ظهور تأثير العدوى وانتشار الهجمات الإرهابية إلى الأقاليم أو البلدان المجاورة. علاوةً على ذلك، تؤثر الهجمات الإرهابية على السلوك الانتخابي للمواطنين، وتزيد من تدخل المؤسسات العسكرية في الحكم، سواء بالقيام بالانقلابات العسكرية أو بالتأثير على قرارات الحكومات في مجال الدفاع.

إن أكثر ثلاثة أقاليم توجد فيها العلاقة الشبكية بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب هي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجنوب آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء. وبتقديم إقليم الساحل الإفريقي بشكل عام، وعلى بوركينا فاسو بشكل خاص كدراسة حالة لتناول العلاقة الشبكية بين المتغيرات الثلاثة؛ اتضح أن الدولة ذات النظام الأقرب إلى السلطوية في عهد الرئيس كومباوري، الذي كان له اتفاقات مع الإرهابيين؛ حافظت على مواطنيها من التنظيمات والهجمات الإرهابية خلال فترة عهده، ولكن مع سقوطه وسقوط أجهزة الأمن التي كان يعتمد عليها في مكافحة الإرهاب، ومع بروز نظام ديمقراطي ذي مؤسسات ضعيفة في عهد الرئيس روش مارك كابوري، تفشى الإرهاب بشكل كبير وزادت الهجمات الإرهابية؛ ما نتج عن العديد من الوفيات وعدم الاستقرار في الدولة. واتضح أن تنامي الإرهاب كان محليًّا بالأساس متمثلًا في جماعة "أنصار الإسلام" التي وُجدت في البداية شمال البلاد في الغابات، وهي مناطق تتميز بضعف حكم الدولة بها، ونفذت أكثر من نصف الهجمات الإرهابية في بوركينا فاسو من 2016 إلى 2018. مع ذلك، ساعد على ذلك أيضًا وجود تنظيمات إرهابية بمالي حفزت على تزايد الهجمات الإرهابية ببوركينا فاسو وانتشار الإرهاب بها وبعدد كبير من أقاليمها.

علاوة على ذلك، يتميز إقليم الساحل بوجود تنافس إقليمي، وعدم وجود اتفاق بين دوله الخمس حول سبل مكافحة الإرهاب؛ ما ساهم في تحفيز زيادة عدد الهجمات الإرهابية، بالإضافة إلى أن التنافس بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى ساعد على نمو الهجمات الإرهابية، خاصةً في المناطق الحدودية. ونتج عن ذلك، حدوث انقلاب عسكري مدعوم من قبل مواطني بوركينا فاسو لإيجاد حلول لمكافحة الإرهاب، ولكن أثر الإرهاب على البنية التحتية لبوركينا فاسو وقد أدى إلى نزوح عدد كبير من المواطنين، وأثار تخوفًا لدى دول خليج غينيا من سهولة تسلل الإرهاب من بوركينا فاسو إليها.

خلاصة القول، من الصعب النظر إلى العوامل الجغرافية دون النظر إلى السياق السياسي عند فهم أسباب ظهور ونمو الإرهاب، كما أن من الصعب تجاهل الاتجاهات المختلفة للعلاقة بين الجغرافيا والسياسية والإرهاب. كما تجدر الإشارة إلى أن دراسة الإرهاب لا تتوقف عند دراسة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة المذكورة، وإنما قد تشمل متغيرات أخرى مرتبطة بالسياقات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

المصادر:

1. Saul Bernard Cohen, Geopolitics of the World System, (United States: Rowman and Littlefield, 2003).
2. Indridi H. Indridason, Does Terrorism Influence Domestic Politics? Coalition Formation and Terrorist Incidents, Journal of Peace Research, Volume 45, No. 2, 2008, pp. 241-59.
3. Kaustav Chakrabarti, Terrorism: Challenges to Politics, Society and International Relations, Journal of International Relations, Volume 11-12, No. 1, January 2008, pp. 139-55.
4. Richard M. Medina and George F. Hepner, The Geography of International Terrorism: An Introduction to Spaces and Places of Violent Non-State Groups, (London, New York: CRC Press, 2013), pp.1 and 2
5. B. Hoffman, Inside terrorism, (New York: Columbia University Press, 2006), p. 40.
6. Richard M. Medina and George F. Hepner, Op.Cit, pp. 11 and 12.
7. IBID, 12.
8. IBID, pp. 25-32.
9. IBID, pp. 33-42
10. أحمد أمل، صراعات مستدامة: العنف البيني في حوض بحيرة تشاد، كراسة استراتيجية: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد التاسع والعشرون، العدد 312، مايو 2019، ص 17.
11. Richard M. Medina and George F. Hepner, Op.Cit, pp. 44-45 and 51.
12. David C. Rapoport, The Four Waves of Modern Terror: International Dimensions and Consequences, in: Jussi M. Hanhimäki and Bernhard Blumenau (eds.) An International History of Terrorism, (London: Routledge, 2013), pp. 7-11.
13. IBID, pp. 11-17
14. IBID, pp. 26-35
15. Or Honig and Ido Yahel, A Fifth Wave of Terrorism? The Emergence of Terrorist Semi-States, Terrorism and Political Violence, Volume 31, No. 6, 2019, p. 1211.
16. IBID, p. 1212
17. IBID, pp.1213 and 1214.
18. Erica Chenoweth, Terrorism and Democracy, The Annual Review of Political Science, Volume 16, 2013, pp. 360-368.
19. James A. Piazza, Regime Age and Terrorism: Are New Democracies Prone to Terrorism?, International Interactions: Empirical and Theoretical Research in International Relations, Volume 39, No. 2, 2013, p. 261
20. Khusrav Gaibulloev, James A. Piazza, and Todd Sandler, Regime Types and Terrorism, International Organization, Volume 71, No. 3, Summer 2017, p. 519.
21. تنتهي الفترة حتى 2018 حيث إنها آخر فترة أصدرت فيها (polity v) بيانات عن أنواع النظم السياسية في الدول المختلفة.
22. ينظر هذا المؤشر إلى الديمقراطية على أنها الدول التي بها مؤسسات وإجراءات التي يمكن للمواطنين من خلالها التعبير عن تفضيلاتهم بطريقة فعالة حول السياسات والقادة البديلين، وبها قيود مؤسسية على ممارسة السلطة من قبل السلطة التنفيذية، وضمان الحريات المدنية لجميع المواطنين في حياتهم اليومية وفي أعمال المشاركة السياسية، بالإضافة إلى جوانب أخرى مثل سيادة القانون وحرية الصحافة، والتوازن بين السلطات. تتراوح درجة الدول الديمقراطية بين (6 و9) ولكن تحصل الديمقراطيات الكاملة التي تتوافر بها هذه العناصر بشكل كامل على (10).

بينما ينظر إلى الأنظمة السلطوية على أنها تقيد أو تقمع المشاركة السياسية التنافسية. كما يتم اختيار رؤساء هذه الدول في عملية اختيار منتظمة داخل النخبة السياسية، وبمجرد توليهم منصبهم، يمارسون السلطة مع قيود مؤسسية قليلة. وتمارس معظم الأنظمة الاستبدادية الحديثة أيضا درجة عالية من توجيه النشاط الاجتماعي والاقتصادي. وتحصل الدول السلطوية على درجة (من 6- إلى 10-)

وفيما يتعلق بالأنظمة الهجينة تعرف بأنها خليط من أنماط الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية. ويلاحظ أنه لا يمكن اعتبارها فقط حالة انتقالية بين الاستبداد والديمقراطية، ولكن يمكن اعتبارها نوعا من النظام السياسي الذي قد يطول أمده. وتنقسم الأنظمة الهجينة إلى "أنظمة هجينة مغلقة" تتراوح (بين 1- و5-) وهي الدول التي يتم فيها اختيار المنافسين السياسيين فقط من النخبة، بينما تجذب "الأنظمة الهجينة المنفتحة" التي تتراوح (بين 1 و5)، منافسين سياسيين خارج النخبة.

وقد حدد مؤشر polity v أيضا الأنظمة التي تعرضت لتدخل أجنبي (66-)، أو لخلو العرش (77-)، أو لمرحلة انتقالية (88-).
23. Matthew C. Wilson and James A. Piazza, Autocracies and Terrorism: Conditioning Effects of Authoritarian Regime Type on Terrorist Attacks, American Journal of Political Science, Volume 57, No. 4, October 2013, pp. 945-7.
24. Quan Li, Does Democracy Promote or Reduce Transnational Terrorist Incidents?, The Journal of Conflict Resolution, Vol. 49, No. 2, April 2005, p. 284.

25. Erica Chenoweth, Op.Cit, p. 369.

26. Or Honig and Ido Yahel, Op.Cit, p. 1220.

27. على سبيل المثال: أصدرت الأمم المتحدة خطابا في يونيو 2020 إلى الحكومة التركية تشير فيه إلى دور شركة "الصادات للاستشارات الدفاعية الدولية" في تجنيد ونقل المرتزقة من سوريا إلى ليبيا عبر تركيا. وتتم الإشارة إلى أن شركة "صادات" تنظم معسكرات تدريبية للمرتزقة والتنظيمات الإرهابية، من سوريا ودول آسيوية وإفريقية، داخل تركيا. كما يتمركز نشاط الشركة في إفريقيا في كل من السودان والصومال وليبيا وإثيوبيا وغيرها.

حمدي بشير، دور الشركات الأمنية التركية في القارة الإفريقية: محفزات التمدد ومخاطره، مركز الإمارات للسياسات، 23 أغسطس 2020، متاح على: https://epc.ae/ar/details/brief/the-role-of-turkish-security-companies-in-africa-incentives-and-risks-of-expansion#_edn26

28. أروى حنيش، دول الساحل والصحراء الإفريقية ملاذات آمنة لإيواء التنظيمات المتطرفة، عرب Journal، 30 يونيو 2020، متاح على: https://arab-j.net/index.php/agenda/6475-2022-06-30-14-13-52

29. فرانس 24، انسحاب مالي من مجموعة دول الساحل الخمس ومن قوتها العسكرية لمكافحة الجهاديين، 16 مايو 2022، متاح على: https://bit.ly/3QRd8G4

30. Héni Nsaibia, The Sahel Mid-Year Update 2022, ACLED, Retrieved from: https://acleddata.com/10-conflicts-to-worry-about-in-2022/sahel/mid-year-update/#1644926943076-5c436261-0380d36e-00e7

31. Stephen Nemeth, The Effect of Competition on Terrorist Group Operations, Journal of Conflict Resolution, Volume 58, No. 2, 2014, p. 338.

32. Or Honig & Ido Yahel, Op.Cit, p.3

33. Institute for Economics & Peace, Global Terrorism Index 2022: Measuring the Impact of Terrorism, Sydney, March 2022, p.48.

34. فرانك جاردنر، تنظيم الدولة الإسلامية "نقل" مركز ثقله إلى قلب القارة الإفريقية، بي بي سي عربي، 6 ديسمبر 2020، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55202731

35. Héni Nsaibia, Op.Cit.

36. Richard M. Medina and George F. Hepner, Op.Cit, p. 38

37. UNHCR, Nigeria Emergency, 31 December 2020, Retrieved From: https://www.unhcr.org/nigeria-emergency.html

38. Jennifer Veilleux and Shlomi Dinar, A Global Analysis of Water-Related Terrorism, 1970-2016, Terrorism and Political Violence, 2019, p. 20, DOI: 10.1080/09546553.2019.1599863

39. Karim Bahgat and Richard M. Medina, An Overview of Geographical Perspectives and Approaches in Terrorism Research, Perspectives on Terrorism, Volume 7, No. 1, February 2013, p.53

40. IBID, p. 55.

41. Andre Python et al, Predicting non-state terrorism worldwide, Science Advance, Vol 7, Issue 31, 2021, p. 6

42. Vincenzo Bove, Mauricio Rivera, and Chiara Ruffa, Beyond coups: terrorism and military involvement in politics, European Journal of International Relations, Vol. 26, No. 1, 2020, p.263.

43. DenizAksoy,DavidB.Carter,andJosephWright,TerrorismandtheFateofDictators,WorldPolitics,Volume67,No.3,July2015,p.426.

44. France 24, Hundreds gather in Burkina Faso's capital to support military coup, 26 January 2022, Retrieved from: https://www.france24.com/en/africa/20220126-hundreds-gather-in-burkina-faso-s-capital-to-support-military-coup

45. Variable "Coups d'etat" in V-Dem Data Set.

46. C Berrebi and EF Klor, Are voters sensitive to terrorism? Direct evidence from the Israeli electorate, American Political Science Review, Volume 102, No. 3, 2008, pp. 279-301

47. Institute for Economics & Peace, Op.Cit, 45

48. IBID, p. 46.

49. IBID, p. 48.

50. IBID, pp. 56-7.

51. L. M. Issaev, A. V. Korotayev, and D. A. Bobarykina, The global terrorist threat in the Sahel and the origins of terrorism in Burkina

Faso. Vestnik RUDN: International Relations, Volume 22, No. 2, 2022, p. 418.

52. IBID, p. 411.

53. International Crisis Group, The Social Roots of Jihadist Violence in Burkina Faso's North, Africa Report N°254|12 October 2017, p. 1

54. IBID, pp. 9 and 10

55. IBID, p. 6.

56. IBID, pp.3 and 4.

57. Mapping Militant Organizations, "Ansaroul Islam", Stanford University, July 2018. https://cisac.fsi.stanford.edu/mappingmilitants/profiles/ansaroul-islam

58. Ishita Singh, Security to continue deteriorating as jihadist groups expand geographically, intensify attacks, increase regional threat, Max Intelligence Portal, Retrieved from: https://www.max-security.com/security-blog/security-to-continue-deteriorating-burkina-faso-special-analysis/

59. IBID

60. Mapping Militant Organizations, Op.Cit.

61. Ishita Singh, Op.Cit.

62. Konrad-Adenauer-Stiftung, The new frontier for jihadist groups?, 2021, p. 6.

63. International Crisis Group, Op.Cit., p. 9.

64. Konrad-Adenauer-Stiftung, Op.Cit, pp. 12-13

65. دينا أسامة لطفي،2021، إشكالية التفاوض مع التنظيمات الإرهابية، في: أحمد أمل)محررا(: الإرهاب في الساحل الإفريقي، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ص 118.

66. Sam Mednick, EXCLUSIVE: Burkina Faso's secret peace talks and fragile jihadist ceasefire, The New Humanitarian, March 11 2021, Retrieved from: https://www.thenewhumanitarian.org/2021/03/11/exclusive-burkina-faso-s-secret-peace-talks-and-fragile-jihadist-ceasefire

67. Héni Nsaibia, The Sahel: Insurgency and fragile politics at the center of an unabated crisis, in: Mid-Year Update: 10 Conflicts to Worry About in 2021, ACLED, August 2021, p. 30.

68. DW متاح على 18 يونيو 2021، https://bit.ly/3CX59Tw: عربية، بوركينا فاسو.. حين يصبح "الإرهاب" جزءا من الاقتصاد!

69. Neil Munshi, Instability in the Sahel: how a jihadi gold rush is fueling violence in Africa, Financial times, June 27 2021, Retrieved from: https://www.ft.com/content/8ff4c2ca-7ac3-4f3b-96ba-6fb74bbb60d5

70. Heni Nsaiba, CALEB WEISS, The End of the Sahelian Anomaly: How the Global Conflict between the Islamic State and al-Qa`ida Finally Came to West Africa, Volume 13, Issue 7, July 2020, p. 7.

71. Silvia D'Amato and Edoardo Baldaro, Counter-Terrorism in the Sahel: Increased Instability and Political Tensions, International Center for Counter Terrorism, July 7, 2022, Retrieved from: https://icct.nl/publication/the-politics-of-counter-terrorism-in-the-sahel-how-political-tensions-are-impacting-the-fight-against-terrorism/

72. Héni Nsaibia, The Conflict Between Al-Qaeda and the Islamic State in the Sahel, A Year On, Italian Institute for International political Studies, 03 March 2021, Retrieved from: https://www.ispionline.it/en/pubblicazione/conflict-between-al-qaeda-and-islamic-state-sahel-year-29305

73. Africa News, Mali's withdrawal from G5 Sahel effective from June 30, June 17, 2022, Retrieved from: https://www.africanews.com/2022/06/17/malis-withdrawal-from-g5-sahel-effective-from-june-30/

74. France 24, ECOWAS leaders lift Mali sanctions, agree on Burkina transition, July 3, 2022, Retrieved from: https://www.france24.com/en/africa/20220703-west-african-bloc-assesses-sanctions-for-coup-hit-mali-guinea-and-burkina-faso

75. France 24, Niger becomes France's partner of last resort after Mali withdrawal, February 18, 2022, Retrieved from: https://

www.france24.com/en/africa/20220218-niger-becomes-france-s-partner-of-last-resort-after-mali-withdrawal

76. Nosmot Gbadamosi, Turkey's Newest African Ally, Foreign Policy, June 8, 2022, Retrieved from: https://foreignpolicy.com/2022/06/08/turkey-niger-arms-drone-sale-counterterrorism-sahel/

77. International Crisis Group, Op.Cit, p. 14-16

78. Héni Nsaibia, The Sahel: Insurgency and fragile politics at the center of an unabated crisis, Op.Cit.

79. Méryl Demuynck and Julie Coleman, Political Upheaval and Counter-Terrorism in Burkina Faso: Between a Rock and a Hard Place, ICCT, 1 February 2022, Retrieved from: https://icct.nl/publication/political-upheaval-and-counter-terrorism-in-burkina-faso/

80. Human Rights Watch, Burkina Faso Events of 2021, Retrieved from: https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/burkina-faso

81. OOSKAnews, Burkina Faso: Insurgents Hit Water Infrastructure, May 25, 2022, Retrieved from: https://www.ooskanews.com/story/2022/05/burkina-faso-insurgents-hit-water-infrastructure

82. International Crisis Group, The Risk of Jihadist Contagion in West Africa, Briefing 149/Africa, 20 December 2019, Retrieved from: https://www.crisisgroup.org/africa/west-africa/côte-divoire/b149-lafrique-de-louest-face-au-risque-de-contagion-jihadiste

الفصل الثالث

دور جغرافية أفغانستان في وجود طالبان وامتداد تأثيرها

منى قشطة

باحثة بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة - المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمهيد

يُشير مُصطلح الجغرافيا السياسية، الذي صِيغ لأول مرة عام 1899 على يد العالم السويدي "رودولف كيلن"، إلى دور العوامل الجغرافية في تشكيل المصير السياسي للدول[1]؛ إذ إن جغرافيا بلد ما تفرض عليه مراعاة دول الجوار، وفي الوقت ذاته قد تُتيح ظروف هذا البلد في بعض الأحيان تدخلات من الدول المجاورة، ومن ثم تؤثر على المصالح الخاصة بالبلد المَعنيّ. وتُعَدُّ أفغانستان نموذجًا قويًّا في هذا الأمر؛ حيث أعطاها موقعها الجغرافي مكانةً وأهميةً خاصَّةً في المُعادَلات الجيوسياسية في آسيا الوسطى، وجعلها محط تركيز دائم للقُوى والتفاعلات الإقليمية وعبر الإقليمية، وهدفًا تكتيكيًّا للقوى الإقليمية والدولية للوصول إلى وجهتها الاستراتيجية. وهذه التفاعلات أسهمت بشكل أو بآخر في تحويل الجغرافيا الأفغانية بتضاريسها الوعرة ومناطقها الجبلية الشاهقة الارتفاع إلى بيئة حاضنة للعنف والتنظيمات المتشددة، سواء التي تتبنى استراتيجية محلية كحركة طالبان التي يقتصر نشاطها على الجغرافيا الأفغانية، أو التنظيمات الأخرى التي تتبنى أجندة عالمية تهدف من خلالها إلى السيطرة على ساحة الجهاد المعولم دون التقيُّد بحدود أفغانستان، ومنها، على سبيل المثال، تنظيم القاعدة والفرع الخراساني لتنظيم داعش.

وقد لعبت الجغرافيا دورًا رئيسيًّا في تاريخ أفغانستان؛ فموقعها الاستراتيجي بين آسيا الوسطى وجنوب وغرب آسيا، خلق لها مكانة بارزة في الاستراتيجيات الجغرافية للقوى العظمى والإقليمية، وجعلها رقمًا هامًّا في معادلة التنافس الجيوسياسي في المنطقة بين الإمبراطوريات كبريطانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية[2]. ولقرون عديدة كانت أفغانستان ممرًّا طبيعيًّا لنقل القوات العسكرية للغزاة والبضائع

التجارية بين دول آسيا الوسطى وجنوب وغرب آسيا، كما أن غناها بالموارد المعدنية التي تُقدَّر بتريليونات الدولارات جعلها مصدرًا حيويًّا لموارد الطاقة في آسيا الوسطى، ومفتاحًا للتنافس على طرق خطوط الأنابيب التي تنقل الاحتياطات الضخمة من النفط والغاز الطبيعي بين دول المنطقة [3]؛ فعلى سبيل المثال، كانت مدينة هرات الواقعة غرب أفغانستان محطة استراتيجية على طول طريق الحرير بين الشرق الأوسط ووسط وجنوب آسيا. وكانت مدينة قندهار الجنوبية تاريخيًّا مركزًا للتجارة مع الهند وموقعًا للصراع بين الإمبراطوريتَيْن الفارسية والهندية [4].

ناهيك عن أن موقع أفغانستان يقدم جسرًا بريًّا مباشرًا يربط بين دول جنوب آسيا ودول غربها ذات الكثافة المرتفعة والمُتعطشة لموارد الطاقة، وبين دول آسيا الوسطى الغنية بالموارد، فضلًا عن أن القرب الجغرافي لأفغانستان من بعض القوى النووية كروسيا والصين وباكستان والهند، لعب دورًا رئيسيًّا في التطورات السياسية واستمرار الأزمة في البلاد، كما أدى إلى تزايد رغبة بعض القوى عبر الإقليمية والعالمية في التسلل إلى أفغانستان، فتتمكن من تطويق القوى النووية في المنطقة مثل روسيا والصين والهند عبر الأراضي الأفغانية [5].

وأفغانستان دولة حبيسة تقع في جنوب آسيا وتبلغ مساحتها 652000 كم مربع، وتحدها ست دول، ولديها حدود تبلغ 2430 كم مع باكستان، و1206 كم مع طاجيكستان، و936 كم مع إيران، و744 كم مع تركمانستان، و137 كم مع أوزباكستان، و75 كم مع الصين [6]. وقد أنتجت الامتدادات الجغرافية بروافدها الاجتماعية والعرقية واللغوية والثقافية والدينية والمذهبية بين أفغانستان ودول الجوار، جملة من الآثار والتداعيات السياسية على الوضع في أفغانستان على مر العصور. وتُقدم لنا دراسة نشأة حركة طالبان الأفغانية بدعم من حكومة باكستان والولايات المتحدة الأمريكية، نموذجًا تطبيقيًّا على تأثيرات الجغرافيا السياسية على نشأة حركة سنية مُتشددة، تمكنت من الوصول إلى الحكم في أفغانستان، استمرت نسختها الأولى مما سمته "إمارة أفغانستان الإسلامية" في الفترة من 1996 حتى الغزو الأمريكي لأفغانستان في عام 2001، لتخوض بعدها حربًا دامية استمرَّت نحو 20 عامًا تُوِّجت بنسخة حكم ثانية في أغسطس 2021، ولا تزال ممتدَّة حتى إعداد هذه الدراسة.

أولا: نشأة حركة طالبان كنموذج تطبيقي لتأثيرات الجغرافيا السياسية:

تعرَّضت أفغانستان بسبب موقعها الجغرافي لهجمات العديد من القوى الكبرى التي تنافست فيما بينها للاستيلاء على الجغرافيا الأفغانية وتوسيع نفوذها فيها، وبدأ هذا الصراع مع احتلال الإسكندر المقدوني مرورًا بغزو الإمبراطورية البريطانية عام 1887، والاتحاد السوفييتي عام 1979، وانتهاءً بالغزو الأمريكي عام 2001 عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي كانت سببًا رئيسيًّا في الغزو الأمريكي لأفغانستان وإسقاط حكومة طالبان الأولى (1996-2001)، بعد أن رفض قادة الحركة تسليم زعيم تنظيم القاعدة آنذاك "أسامة بن لادن" الذي كان يتمتع هو وباقي عناصر التنظيم بملاذ آمن ورعاية كاملة في كنف طالبان، التزامًا بمبايعة الولاء والطاعة التي أقرها "بن لادن" لزعيم طالبان الراحل "الملا محمد عمر" في التسعينيات من القرن الماضي[7]. وقد لعبت الأحداث التاريخية التي عايشها المشهد الأفغاني منذ النصف الثاني من القرن الماضي دورًا رئيسيًّا في نشأة حركة طالبان. ويسعى هذا المبحث إلى فهم الكيفية التي أسهمت بها الجغرافيا السياسية في نشأة الحركة من خلال النظر إلى الدور الباكستاني في هذه النشأة، الذي كان مدفوعًا بتأثيرات الجغرافيا التضاريسية وروافدها المتمثلة في القواسم الإثنية والعرقية الممتدة بين البلدين، والتي جعلت الفاعل الباكستاني جزءًا رئيسيًّا في المسارات السياسية للدولة الأفغانية[8].

1 – دور باكستان في نشأة حركة طالبان ودوافعها:

أ. طبيعة وسياق الدور الباكستاني:

الجغرافيا السياسية ذات طبيعة متغيرة تتأثر بالفترات التاريخية، وطبيعة العلاقة القائمة بين القوة المهيمنة على هيكل النظام الدولي، وهو ما كان لأفغانستان نصيب منه؛ فطبيعة موقعها الجغرافي جعلتها تشهد أحد تجليات الحرب الباردة عندما قرر الاتحاد السوفييتي غزوها في ديسمبر 1979 لحماية الحكومة الموالية للسوفييت التي تعرضت لموجات ثورية معارضة دعمها المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، وهو ما قابلته إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان (1981-1989) بالتعاون مع الرئيس الباكستاني الأسبق محمد ضياء الحق (1977-1988) لإرسال مساعدات إلى المقاومة الأفغانية عبر جهاز المخابرات الباكستاني[9] ISI Inter-Services Intelligence.

وكان لكل من باكستان والولايات المتحدة مصالحهما الخاصة في تقديم هذا الدعم؛ ففي حين هدفت واشنطن إلى ضرب أسس القوة السوفييتية، ونظرت إلى المجاهدين كأداة يمكن تحويلها لهذا الغرض، كان لدى إسلام أباد مجموعة معقدة من المصالح الإقليمية - سنتناولها بالتفصيل لاحقًا - جعلتها تتخذ موقع خط المواجهة ضد الاتحاد السوفييتي بشكل رئيسي[10]؛ إذ أصبحت طريق عبور لتوريد الأسلحة والذخيرة والمساعدات العسكرية وصواريخ أرض-جو للأفغان الذين يقاتلون من أجل وطنهم، كما عمل الجنرالات الباكستانيون وأجهزتهم المخابراتية، في انسجام مع الجنرالات الأمريكيين ووكالة المخابرات المركزية لتحقيق هدفهم المشترك في طرد النفوذ السوفييتي، الذي تم التخطيط لاستراتيجيات الحرب ضده وكشف النقاب عنها وتنفيذها من الأراضي الباكستانية التي كانت بمنزلة قاعدة لمختلف الفصائل الأفغانية المقاومة طوال هذه الفترة؛ حيث استقبلت باكستان ملايين الأفغان الذين شرَّدتهم الحروب الأهلية، ووفَّرت لهم العون، وأقام معظم هؤلاء اللاجئين إما في مخيمات خُصِّصت لهم، أو اختلطوا بالباكستانيين، ولا سيما مع البشتون في العديد من البلدات والمدن في منطقة الحدود الشمالية الغربية، خصوصًا في بيشاور وضواحيها التي أصبحت موقعًا للمخازن العسكرية ومعسكرات التدريب لقوات الأفغان المجاهدين، كما قامت المخابرات الباكستانية رسميًّا بتشغيل العديد من معسكرات التدريب لنحو 100 ألف مقاتل من المجاهدين للقتال ضد القوات السوفييتية[11].

وأجبرت المقاومة الاتحاد السوفييتي على الانسحاب من أفغانستان في الفترة بين 15 مايو 1988 و15 فبراير 1989، وبعد ذلك تسلم حزب الشعب الديمقراطي برئاسة "محمد نجيب الله" السلطة في البلاد. ورغم مساعي هذه الحكومة لإيجاد حل للأزمة الأفغانية من خلال التفاوض مع القائد الوطني "أحمد شاه مسعود"، بإشراف الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية شاملة لإنهاء الحرب الأهلية، فإنها باءت بالفشل، واضطر "نجيب" إلى الاستقالة من منصبة في 1992، وسقطت كابول بيد المجاهدين[12].

وبعد انهيار آخر حكومة شيوعية في البلاد، أفضى اتفاق توصل إليه المجاهدون الأفغان المقيمون في بيشاور الباكستانية إلى تولي "صبغة الله مجددي" البشتوني رئاسة الحكومة المؤقتة لمدة شهرين، ثم تولى رئاستها من بعده "برهان الدين رباني"

الطاجيكي لمدة أربعة أشهر، إلا أن الأخير استمر في رئاسة الحكومة المؤقتة لفترة أطول؛ الأمر الذي أثار غضب البشتون الذين استأثروا بالحكم في أفغانستان لقرون من الزمان. وعليه، دخلت الدولة الأفغانية سنوات من الحرب الأهلية (1992-1996)، وصراعات طاحنة بين أمراء الحرب وقادة المجاهدين من أجل السيطرة على السلطة. ورغم أن حكومة المجاهدين حصلت على دعم وتأييد أكثرية الشعب الأفغاني عند المقارنة بينها وبين الحكومات السابقة التي تعاقبت على الحكم في أفغانستان، فشلت بسبب الاختلافات العرقية والسياسية بين عناصرها في إقامة دولة أفغانية مستقرة بعد سنوات من الحروب التي شهدها الميدان الأفغاني [13].

وقد أدت تلك الأحداث إلى قيام باكستان بتغيير دعمها للمجاهدين وقصرته - كما أشرنا سابقًا - على الحزب الإسلامي بقيادة "قلب الدين حكمتيار"، إلا أن جهود الأخير فشلت في إسقاط حكومة المجاهدين؛ لذا شرعت إسلام أباد في لملمة العناصر البشتونية المشتتة، ومن هنا تشكلت نواة حركة طالبان التي ظهرت في الساحة الأفغانية عام 1994، وكان الوقت آنذاك فرصة ذهبية أمامها لتصبح فاعلًا بديلًا لحكومة المجاهدين الفاشلة [14]؛ ذلك لأنه أثناء صراع المجاهدين للسيطرة على مقاليد السلطة، عايش الشعب الأفغاني أوضاعًا صعبة، بعد أن أنهكته الحروب الطويلة، وبات يبحث عن الخلاص من هذا الوضع من خلال قوة تستطيع الإمساك بزمام الأمور وتتمكَّن من نزع الأسلحة عن الجماعات المتناحرة وإقامة حكومة مستقرة في كابول، ولا سيما بعد أن ارتفعت معدلات الجريمة بشكل كبير خلال هذه الفترة، وكذا ارتفعت حالات الاغتصاب والاختطاف والقتل والفساد، خاصةً في المقاطعات الجنوبية [15].

وقد شكل المقاتلون السابقون الذين أُصيبوا بخيبة أمل من الحرب الأهلية العمود الفقري لطالبان، وكان العديد من أعضائها درسوا في مدارس دينية في باكستان التي دعمتهم لتقدمهم كقوة قادرة على إحلال النظام ووقف الوضع الفوضوي في أفغانستان وجعلها حليفًا متعاونًا مع إسلام أباد؛ ما يمنحها قدرًا أكبر من الأمن على حدودها [16].

ويشير ظهور حركة طالبان التي تعني (طلاب العلم)، ونجاحها في كسب تأييد قطاعات عريضة وشرائح كثيرة من أبناء الشعب الأفغاني وتحقيقها انتصارات

عسكرية في معظم القطاعات الأفغانية خلال فترة محدودة، إلى الدعم الذي تلقته الحركة من الجيش والمخابرات الباكستانية لتنظيمهم وتسليحهم وتمويلهم وتقديم الخبراء والمستشارين لهم [17].

وفي أكتوبر 1994 احتشد نحو 200 من مقاتلي طالبان عند الحدود مع الجانب الباكستاني، ونجحوا في عبور الحدود والسيطرة على معبر "سبين بولداك" من رجال "حكمتيار"، وقامت الحركة بالاستيلاء على مخزون كبير من الأسلحة، وأعدَّت احتياجاتها من الأسلحة للتوجه نحو قندهار في الجنوب. وبعد حصولهم على وسائل النقل والدعم البشري من الحكومة الباكستانية، تمكنت طالبان من شق طريقها نحو قندهار، وأجبرت قائدها على الاستسلام، واستولت على كميات كبيرة من الأسلحة والعديد من المركبات المدرعة والمدفعية والطائرات المروحية ونجحوا في إسقاط قندهار في قبضتهم في نوفمبر 1994 [18]. وبعدها استمرت طالبان لمدة عامين (1994-1996) في شن سلسلة من هجماتها المسلحة للسيطرة على المدن الأفغانية الكبرى تباعًا، حتى توجت هذه التحركات بسيطرتها على العاصمة الأفغانية كابول في سبتمبر 1996 بعد تلقيها الدعم المباشر من الحكومة الباكستانية. واستمرت إمارة طالبان الأولى بقيادة "الملا محمد عمر" لمدة خمس سنوات حتى سقطت بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان في عام 2001، ردًّا على هجمات 11 سبتمبر التي نفذها تنظيم القاعدة على الأراضي الأمريكية.

وبعد استسلام نظام طالبان الأول، فر قادة الحركة إلى جنوب وشرق أفغانستان وإلى باكستان التي وجد قادة طالبان وعناصرها - وعلى رأسهم زعيمها "الملا عمر" ورفاقه وكبار مساعديه - ملاذًا آمنًا على أراضيها، كما تمكنوا من ترميم قواعد ومرتكزات الحركة في المناطق الحدودية بالتعاون مع المخابرات الباكستانية [19]، واستطاعت طالبان أن تخوض حربًا شرسة استمرت 20 عامًا (2001-2021) استهدفت فيها القوات الأمريكية والأفغانية وقوات الناتو حتى وقع المشهد الأفغاني تحت وطأة سيناريو التسعينيات مُجددًا، وسقطت الولايات الأفغانية واحدًة تلو الأخرى في قبضة الحركة المتشددة في منتصف أغسطس 2021 [20].

وكان الدور الباكستاني حاضرًا وبقوة في ثنايا أحداث حرب طالبان طوال العقدين الماضيين، سواء عبر تقديم التوجيهات الاستخباراتية والدعم اللوجستي لطالبان في ميدان القتال، أو من خلال دورها في مفاوضات السلام الأفغانية التي عُقدت في هذه الفترة، وصولًا إلى دورها - الذي أقرَّته الإدارة الأمريكية - في اتفاقية الدوحة التي وقِّعت في فبراير 2020 بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان، الذي تضمَّن الإجراءات الملزمة والأطر العامة لإتمام عملية الانسحاب الأمريكي من أفغانستان[21].

ب. دوافع الدور الباكستاني:

بجانب الروابط الجغرافية المتمثلة في الحدود الطويلة الممتدة، تشترك باكستان بروابط ثقافية ودينية وأهداف استراتيجية مع أفغانستان، وقد كانت هذه الأهداف دافعًا رئيسيًّا للأدوار التي لعبتها باكستان في التحكم في المشهد السياسي الأفغاني، التي كان أبرزها الدور الباكستاني المباشر في تكوين حركة طالبان بدعم من أجهزة دول أخرى خارجية، أو كما صرَّحت رئيسة الوزراء الباكستانية آنذاك "بي نظير بوتو" لهيئة الإذاعة البريطانية قائلًة: "باكستان لم تكن المدافعة عن حركة طالبان فقط، بل كانت المُنفذة لكل السياسات الأمريكية والبريطانية"، وأضافت: "الإنجليز هم المبتكرون والمخططون الأصليون لحركة طالبان، وباكستان أعدَّت ونظَّمت هذه القوة"[22]. وفيما يلي أبرز هذه الأهداف:

• تجنُّب إثارة التوتُّرات العرقية وحل المشكلات الحدودية: أحد الأهداف الرئيسية لباكستان هو تأمين العواقب السلبية المحتملة من إثارة أي توترات من العرقية البشتونية الممتدة عبر الحدود مع جارتها الأفغانية. وبالعودة إلى جذور هذه الأزمة، نجد أنه في عام 1893 تم إنشاء خط حدودي يبلغ طوله 2.640 كم، لتحديد الحدود الغربية للهند البريطانية، بموجب اتفاق وقَّعه حاكم أفغانستان آنذاك الأمير "عبد الرحمن خان" مع الحاكم البريطاني لشبه القارة الهندية السير "هنري ديوراند"؛ لتحديد الخطوط الفاصلة بين أفغانستان وأراضي الاستعمار البريطاني في شبه القارة الهندية[23].

ولعقود طويلة ظلَّ هذا الخط الذي عُرف بعد ذلك بـ"خط ديوراند" شوكة مثيرة للقلق في العلاقات بين الحكومات الباكستانية والأفغانية المُتعاقبة، فبموجبه تم تقسيم القبائل البشتونية القاطنة عبرةً بين أفغانستان وباكستان إلى قسمين، وفي حين بقي نحو 40 مليون بشتوني داخل الأراضي الباكستانية، ظلَّ عدد أقل منهم بكثير في الجانب الأفغاني [24]. وهنا يكون مفيدًا الإشارة إلى أن أفغانستان بلد متنوع عرقيًّا؛ إذ يقطن بها العديد من الأعراق، ولا توجد مجموعة عرقية تمثل غالبية السكان. من هذه الأعراق، المجموعات الأربع الرئيسية: البشتون والطاجيك والأوزبك والهزارة [25]. وأكبر هذه العرقيات هي البشتون الذين تمثل نسبتهم نحو 40% من السكان البالغ عددهم نحو 40 مليون نسمة، وموطنهم التاريخي هو جنوب وشرق أفغانستان، والمناطق القبلية في شمال غرب باكستان، وإقليم بلوشستان في غرب باكستان؛ حيث يعد البشتون ثاني أكبر عرقية بها بعد البنجابيين، ويزيد عدد الباكستانيين منهم عن ضعفَي عددهم في أفغانستان. وقد شكَّل البشتون حجر الزاوية في طرد الاتحاد السوفييتي من أفغانستان عام 1979، وتكرَّر هذا الدور كذلك طوال العشرين عامًا الفائتة، في الحرب التي خاضتها حركة طالبان البشتونية العرق لطرد الولايات المتحدة وحلفائها من أفغانستان، حتى انتصرت طالبان مع سيطرتها على العاصمة كابول في 15 أغسطس 2021 [26].

ومنذُ حصول باكستان على استقلالها عام 1947 عقب تقسيم شبه الدولة الهندية بين دولتي الهند وباكستان، رفضت الحكومات الأفغانية الاعتراف بخط ديوراند، بل طالبت بمنح البشتون القاطنين على الجغرافيا الباكستانية الحق في تقرير المصير، وبدأت تتجاهل هذا الخط. ومنذ ذلك الحين ظلت هذه المعضلة الحدودية موترة للعلاقات بين البلدين، وحرص الجانب الباكستاني على دعم البشتون الأفغان في مصالحهم ضد القوات الأجنبية أو الجماعات العرقية الأخرى؛ من أجل تثبيط أي محاولة من الجانب الأفغاني لتحقيق استقلال منطقة "باشتونستان" الواقعة في المناطق الحدودية الشمالية الغربية بين باكستان وأفغانستان. وفي الوقت نفسه تُريد إسلام أباد الحيلولة دول إيجاد ملاذات آمنة على الجغرافيا الأفغانية للعناصر البشتونية المتمردة [27].

وقد تبدَّى الدعم الباكستاني للبشتون في الفترة التي أخفقت فيها حكومة المجاهدين (1992-1996) في إرساء معادلة الأمن والاستقرار في كابول وتشكيل حكومة مستقرة؛ حيث قامت باكستان بتغيير دعمها للمجاهدين الأفغان بعرقياتهم المختلفة، وقصرت مساعدتها تدريجيًّا على البشتون، وتحديدًا الحزب الإسلامي بقيادة "قلب الدين حكمتيار"، ولكن بعد فشل الأخير في السيطرة على العاصمة كابول بدأت باكستان في إيجاد فاعل بشتوني آخر يمكنها من تحقيق مآربها، وكان هذا الفاعل هو حركة طالبان، كما سيتم تبيانه فيما بعد[28].

وهكذا فشلت باكستان - رغم ما بذلته من جهود - في انتزاع اعتراف الحكومات الأفغانية بخط "ديوراند"، وحتى بعد وصول حركة طالبان إلى الحكم مرة ثانيةً، لا تزال هذه المعضلة قائمة، بل تعد سببًا رئيسيًّا في التوترات الأخيرة بين إسلام أباد وحكومة طالبان التي ترفض الاعتراف بهذه الحدود؛ حيث صرَّح وزير الإعلام بالإنابة في الحكومة "ذبيح الله مجاهد" في فبراير 2022 بأن مسألة "خط ديوراند" لا تزال دون حل، في حين أن بناء السياج بحد ذاته يخلق انقسامات داخل دولة منتشرة عبرجانبي الحدود، إنه يرقى إلى تقسيم الأمة "(في إشارة إلى عرقية البشتون)[29].

• تطويق النفوذ الهندي: يفرض الجوار الجغرافي والنزاع التاريخي بين باكستان والهند مخاطر عديدة لإسلام أباد حال نشوب حرب بين البلدين. وفي هذا الإطار ترى باكستان في أفغانستان عمقًا استراتيجيًّا ضروريًّا في هذا النزاع، وهو ما دفعها إلى إقامة تحالف نفوذ دائم ضد الحكومات الأفغانية المتعاقبة لضمان عدم رضوخ أفغانستان لتأثيرات نيودلهي أو أي من حلفائها[30]. ولعقود طويلة، تصارعت الهند وباكستان للحصول على النفوذ في العمق الأفغاني. وطوال هذا الصراع كانت المحددات الاستراتيجية لباكستان تنظر إلى أن علاقتها مع أفغانستان تُعطِيها عمقًا استراتيجيًّا كوسيلة للدفاع ضد أي قوى خارجية أخرى، وعلى رأسها الهند[31].

وبعد عودة حركة طالبان إلى الحكم مرة أخرى في أغسطس 2021، استمرَّ هذا الصراع بين باكستان والهند لبسط المزيد من النفوذ على المشهد الأفغاني، وهو ما يتبدَّى جليًّا في محاولات التقارب بين نيودلهي وحركة طالبان؛ حيث أبدت الأخيرة

استعدادها لتعزيز العلاقات مع الهند، بما في ذلك التعاون في المجال العسكري. وفي هذا السياق، زار وفد من مسئولي وزارة الخارجية الهندية كابول في يونيو 2022، وبحثت الزيارة استئناف مشاريع الهند وإعادة فتح سفارتها في أفغانستان، وزعمت طالبان أن نيودلهي دعمت فتح الحدود والموانئ للصادرات الأفغانية. ورغم أن التصريحات الهندية الرسمية قللت أهمية زيارة هذا الوفد، فإن فتحها خطوط اتصال مع طالبان يعكس تغييرًا مهمًّا في سياستها تجاه طالبان، التي طالما اعتبرتها نيودلهي وكيلًا لباكستان في أفغانستان، وقامت في السابق بدعم حركات المقاومة ضدها. وقد أثار هذا التقارب انزعاج إسلام أباد التي تنظر إلى الانخراط الهندي في أفغانستان صراعًا صفريًّا؛ إذ إن أي مكاسب للهند تعني في المقابل خسائر حتمية لباكستان [32].

• **الأهداف الجيواستراتيجية:** تُعَد أفغانستان، بحكم موقعها الجغرافي، حلقة وصل بين باكستان وآسيا الوسطى؛ وذلك عبر طريقَيْن بريَّيْن كلاهما يبدأ من باكستان مرورًا بإحدى طريقَيْن: الأول يمر من ولاية قندهار الأفغانية نحو الجنوب الغربي، والثاني يمر بالعاصمة كابول نحو الشمال، وينتهيان بآسيا الوسطى؛ لذا حرصت إسلام أباد على تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في وجود نظام أفغاني موالٍ لها لتأمين مصالحها في فتح طريق عبور حيوي بينها وبين أسواق آسيا الوسطى عبر الأراضي الأفغانية؛ مما يتيح لها الوصول إلى موارد النفط والغاز في بلدان المنطقة، إلى جانب تحويل أفغانستان إلى سوق للسلع الاستهلاكية [33].

2 – تأثيرات الجغرافيا على سلوك طالبان:

لعبت الجغرافيا الأفغانية وتأثيراتها السياسية دورًا كبيرًا في التطوُّر الثقافي للشعب الأفغاني؛ حيثُ تسبَّبت الطبيعة التضاريسية الصعبة للبلاد في إعاقة نظم النقل والاتصالات الداخلية بين المُقاطَعات الأفغانية، وهو ما أثَّر بدوه على عملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الشعب الأفغاني، أو بالأحرى بين السكان في المناطق الحضرية الذين يُمثِّلون نحو 20% فقط من عدد السكان، وأولئك القاطنين في المناطق الريفية، وهم السواد الأعظم [34].

وقد فرضت السمات الجبلية لأفغانستان ضرورة قيام العديد من القرى بتحقيق اكتفائها الذاتي في حياتهم المعيشية، كبناء المنازل وزرع المحاصيل وحماية المناطق التي يعيشون بها. بعبارة أخرى، أسهمت الجغرافيا - بجانب التنوُّع العرقي والمجتمعي الكبير في أفغانستان - في ضعف الارتباط بين المراكز الحكومية المتمركزة في الأغلب في المدن، والمناطق الريفية. ومع مرور الوقت، خلق هذا الوضع الجغرافي والعرقي بيئة اجتماعية تبدو مُبعثَرة بشكل كبير؛ فعلى الرغم من وجود مجموعات عرقية ومختلفة معًا في المنطقة نفسها فإن كلَّ مجموعة اتبعت وجهات نظر ومعايير خاصة بها، واحتفظت كلٌّ منها بهويتها الخاصة، ومعايير سلوكها وأنماطها في الإدارة. وألقت هذه التأثيرات بظلالها على تشكيل هوية حركة طالبان التي حافظت على أنماط الحياة والتقاليد والثقافات المحلية التقليدية التي ورثتها من انتمائها العرقي إلى القبائل البشتونية [35].

وعند نشأة حركة طالبان كانت المعايير الأجنبية تلقي بظلالها على المجتمع الأفغاني، وأصبحت هذه المعايير بشكل بطيء جزءًا من الثقافة المحلية الأفغانية، لكنها كانت تنتشر في المناطق الحضرية، مثل كابول وهرات، في حين تغيبت عن المناطق الريفية التي نشأت بها معظم العناصر المكونة لطالبان؛ ولذا اعتبرت الحركة مثل هذه المظاهر الحديثة التي تحاكي النمط الأجنبي، خروجًا على التقاليد الإسلامية وأعرافها وثقافتها البشتونية المحلية التي أصبحت جزءًا من هيكلها التنظيمي [36]. وانعكس ذلك على سلوكيات الحركة، سواء إبَّان فترة حكمها الأول (1996-2001)، أو فترة حكمها الثانية القائمة منذ أغسطس 2021؛ حيثُ قامت بحظر العديد من الأنشطة، مثل تحليق الطائرات الورقية والرقص والموسيقى والشعر، وأصدرت أوامرها بمنع بث المسلسلات الأجنبية ومنع الصحفيين والإعلاميين العاملين في القنوات الحكومية من ارتداء ملابس غربية عند ظهورهم على شاشات التلفزة الحكومية [37]، وكذا نظمت وزارة الآداب العامة التابعة للحركة العديد من الدوريات في الأماكن الحكومية للتأكد من قيام الرجال بإطلاق لحاهم والتزامهم بالزي الرسمي المتمثل في اللباس المحلي التقليدي المكون من قميص طويل فضفاض وسروال وعمامة [38].

وكانت سياسات الحركة المُتشدِّدة أكثر صرامةً تُجَاه النساء؛ حيث حرمتهن من الذهاب إلى المدارس أو العمل بشكل عام [39]، وفرضت عليهن ارتداء النقاب

(التشادري) في الأماكن العامة، كما أجبرت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المذيعات بتغطية وجوههن أثناء ظهورهن على الشاشات، وكذا استبعدت النساء من الوظائف العامة والمناصب السياسية ومُنِعن من السفر والخروج داخل وخارج البلاد إلا بصحبة أولياء أمورهن، وأيضًا حُرمن من ممارسة أي نوع من أنواع الرياضة ومن الجلوس في الأماكن والمطاعم العامة حتى إن كن بصحبة أزواجهن، بجانب الكثير من أشكال العنف المُمارَس ضد النساء التي ذهبت معها كافة الامتيازات التي حصلت عليها المرأة في الحياة الأفغانية خلال العشرين عامًا الماضية أدراج الرياح [40].

وامتد عنف حركة طالبان كذلك إلى العرقيات الأخرى غير البشتونية؛ فهي تُدِير أفغانستان حتى الآن على أنها حركة مسلحة بشتونية وليست دولةً بها عرقيات مُتعدِّدة ملزمة برعايتهم وضمان أمنهم [41]؛ حيث تتكوَّن حكومتها الجديدة من أعضاء الحركة البشتون، وأقل من 10% من المناصب والوزارات مخصصة لمجموعات عرقية أخرى ممن يؤيدون آراء الحركة، وحتى بعد إعلانها عن العفو العام عن سكان أفغانستان ولا سيما المسئولين الحكوميين السابقين في الحكومة الأفغانية المنهارة، قامت طالبان باعتقال وتعذيب مواطنين وأفراد الجيش الأفغاني السابقين، وأحيانًا تقوم الحركة بطرد سكان العرقيات الأخرى من أراضيهم، بل تحرق منازلهم. وقد أشار تقرير لـ"هيومن رايتس ووتش" في أول أكتوبر 2021 إلى أن طالبان والميليشيات المرتبطة بها قامت بإجلاء مئات عائلات الهزارة قسرًا من ولاية هلمند الجنوبية وإقليم بلخ الشمالي لتوزيع أراضي هذه العائلات غير البشتونية على البشتون والمتعاطفين مع طالبان [42].

ويُعَد النهج السلوكي لطالبان السابق ذكره، ترجمةً لأيديولوجيتها الراديكالية المتشددة التي استمدَّها الحركة من العديد من الروافد المتشابكة والمختلطة، ومنها الارتدادات غير المباشرة للجغرافيا الصعبة لأفغانستان، والأيديولوجيا البشتونية المعادية للتحديث والمختلطة مع التفسيرات المتشددة للشريعة الإسلامية، بجانب تأثيرات جمعية علماء المسلمين، والمدارس الديبوندية التي درس فيها قادة طالبان. وهذا النوع من المدارس يُقدم اتجاهًا جامدًا يرفض التجديد ويرى في الخروج عن هذا المبدأ بدعة [43]. كل هذه المؤثرات ترجمتها طالبان في صياغة هدفها المزعوم في مخيال مؤسسيها وعناصرها، وهو "إقامة إمارة أفغانستان الإسلامية"، التي كان من

تجليات مظاهرها قيام الحركة في أعقاب دخولها كابول للمرة الأولى عام 1996 وفي المرة الثانية عام 2021، بإسقاط علم دولة أفغانستان وإعلاء علم الإمارة الإسلامية [44].

3 – الجغرافيا وصعود طالبان باكستان:

وفي سياق تأثيرات الجغرافيا السياسية على نشأة حركة طالبان في أفغانستان، يطرح صعود حركة طالبان باكستان نموذجًا آخر على تأثير الجغرافيا في استنساخ نموذج طالبني جديد، لكن هذه المرة داخل حدود باكستان، كأحد ارتدادات ظهور حركة طالبان على الساحة الأفغانية.

وقد ارتبط ظهور حركة طالبان باكستان بالتأثيرات والأحداث السياسية التي تشكَّلت في أفغانستان بعد سقوط حكومة طالبان الأولى عام 2001، وما تلاه من فرار الآلاف من عناصر طالبان الأفغانية ومعهم عناصر تنظيم القاعدة – الذي نشأ ووجد ملاذًا آمنًا في أفغانستان تحت رعاية طالبان – إلى باكستان للبحث عن ملاذات آمنة [45]. وتُعَد حركة طالبان باكستان التي تأسست عام 2007 بقيادة "بيت الله محسود" أكبر الجماعات المتشددة وأكثرها دمويةً في باكستان، وتتكوَّن من مجموعة من عدة جماعات مسلحة أطلقت على نفسها "تحريك طالبان باكستان". وترتبط الحركة ارتباطًا وثيقًا بتنظيم القاعدة، ورغم أنها حركة مستقلة فإن لديها جذورًا مع طالبان الأفغانية؛ إذ ادَّعت في بداية تأسيسها أنها امتداد لها، وأعلنت زعيم طالبان آنذاك "الملا محمد عمر" زعيمًا روحيًّا لها، وعرضت دعمها في حربها ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها[46].

وتُركِّز طالبان باكستان على محاربة قوات الأمن وكافة رموز الدولة الباكستانية، وأيضًا تستهدف المدنيين ورجال الأعمال والأثرياء وعمال الإغاثة والصحفيين وموظفي الحكومة من أجل كسب المال من خلال الفدية؛ لذا تُعَد على رأس التهديدات الأمنية لإسلام أباد. وتمتد المرتكزات الجغرافية للحركة جنوب وزيرستان في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية الفيدرالية، ولديها فروع مختلفة في جميع مقاطعات باكستان الأربع (بلوشستان، والسند، وبنجاب، وإقليم الجبهة الشمالية الغربية)، وكذا يوجد نحو 4000 من مسلحيها داخل أفغانستان؛ وذلك بعد فرارهم عبر الحدود هربًا من عملية (زرب العزب) التي نفذها الجيش الباكستاني ضد معاقل الحركة في عام 2014 [47].

ويقود الحركة حاليًا "المفتي نور والي محسود"، وتتمثل أهدافها المعلنة في طرد نفوذ إسلام أباد في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية ومقاطعة خيبر بختونخوا المجاورة في باكستان، وتنفيذ تفسير صارم للشريعة في جميع أنحاء البلاد، ويقول قادتها علنًا إن الجماعة تسعى إلى إقامة خلافة إسلامية في باكستان تتطلَّب الإطاحة بالحكومة الباكستانية [48].

ورغم أن الحركة نفَّذت هجماتها بشكل أساسي في باكستان، فإن استهداف الولايات المتحدة لمسئوليها ومسئولي نظيرتها الأفغانية حفَّزها على توسيع نطاق نشاطها العملياتي، ومن ذلك على سبيل المثال، قيامها في أواخر ديسمبر 2009 بتنفيذ هجوم انتحاري استهدف قاعدة أمريكية في أفغانستان كرد فعل انتقامي على مقتل مؤسسها "بيت الله محسود" في غارة جوية أمريكية بواسطة طائرة بدون طيار في منطقة وزيرستان الجنوبية في أغسطس من العام نفسه [49]. وقد شهدت الحركة عدة انقسامات بعد وفاة زعيمها الثاني "حكيم الله مسعود" الذي قُتل أيضًا في غارة جوية أمريكية بطائرة بدون طيار في نوفمبر 2013، وأعلن عدد من عناصرها - ومنهم كبير المتحدثين باسم الحركة "شهيد الله شهيد" وخمسة من القيادات الإقليمية - مبايعتهم وولاءهم لتنظيم داعش [50].

وتراجع نشاط حركة طالبان باكستان في الفترة من 2014 حتى 2018، إثر العمليات الباكستانية التي نُفِّذت ضد الحركة وحرب الطائرات بدون طيار الأمريكية التي استهدفت العديد من قادتها، لكن منذ توقيع اتفاق الدوحة في فبراير 2020 بين طالبان الأفغانية والولايات المتحدة الأمريكية عاد نشاط طالبان باكستان يأخذ منحًى تصاعديًا مرة أخرى؛ فمنذ يوليو 2020 اندمجت عشر مجموعات متشددة معارضة للحكومة الباكستانية مع طالبان باكستان، بينها ثلاث مجموعات باكستانية تابعة للقاعدة، واستمر عنف الحركة في الارتفاع مع سيطرة طالبان الأفغانية على الحكم في كابول (2021)؛ حيثُ قامت الأخيرة بإطلاق سراح المئات من سجناء طالبان باكستان المحتجزين في سجون كابول من قبل الرئيسين الأفغانيَّين السابقين أشرف غني وحميد كرزاي. وتُظهِر مقاطع الفيديو التي تُصدِرها الحركة - منذ استيلاء طالبان على السلطة - أنها تتمتَّع بحرية حركة

في الميدان الأفغاني، لا سيما في المناطق الشرقية المتاخمة للحدود الباكستانية[51]، وكذا حصلت الحركة على مُعدَّات عسكرية متطورة بعد انهيار الحكومة الأفغانية السابقة بقيادة "أشرف غني" وذهب جزء من قواتها إلى أفغانستان [52].

وثمَّة مظهر آخر يدل على تأثر طالبان باكستان بنظيرتها الأفغانية، وهو قيامها بتهنئة الأخيرة بعودتها إلى السلطة، وتجديد تعهدها بالولاء لها، كما قدمتها كنموذج يُحتذَى به أمام مقاتليها كي يثابروا في حربهم ضد الدولة الباكستانية كي تحقق نصرًا مماثلًا لما حققته طالبان في أفغانستان بعد حرب استمرت 20 عامًا. علاوةً على ذلك، شهدت أعمال العنف بقيادة حركة طالبان باكستان منذ منتصف 2021 ارتفاعًا حادًّا [53]. فبحسب المعهد الباكستاني لدراسات السلام، وقع 207 اعتداءات إرهابية في باكستان عام 2021، بزيادة قدرها 42% مقارنة بعام 2020. ولقي 335 شخصًا حتفهم خلال الاعتداءات، وكانت حركة طالبان الباكستانية وحدها مسئولة عن 87 اعتداءً، بزيادة 84% مقارنةً بعام 2020 [54].

ودخلت الحكومة الباكستانية في مفاوضات مع طالبان باكستان لوقف إطلاق النار في نوفمبر 2021 ردًّا على تصاعد الهجمات المميتة وتوسيع نشاط الحركة وضمها فصائل جديدة. وتوسَّطت حركة طالبان الأفغانية في المفاوضات التي أسفرت عن وقف إطلاق النار لمدة شهر، لكن انتهى الاتفاق عندما اتهمت حركة طالبان باكستان الحكومة بخرق اتفاقها بالإفراج عن سجناء الحركة، وهو ما دفعها إلى تنفيذ عدة هجمات في شمال غرب باكستان [55]. وفي يوليو 2022، أعلنت الحكومة الباكستانية مجددًا أنها تتفاوض مع طالبان باكستان، بوساطة من طالبان أفغانستان، وأسفرت ثلاث جولات من التفاوض عن إعلان طالبان باكستان عن وقف دائم لإطلاق النار في 3 يونيو 2022. وفي المقابل أفرجت الحكومة الباكستانية عن اثنين من أعضاء الحركة كانا يواجهان عقوبة الإعدام، وتوافق الطرفان على استمرار التفاوض، لكن حتى وقت كتابة هذه الدراسة يستمر الطرفان في ممارسة بعض الأنشطة التي يعدها كل طرف انتهاكًا لاتفاق وقف إطلاق النار[56].

بيد أن السياسة الطويلة الأمد التي تنتهجها باكستان لإيجاد حكومة أفغانية موالية لها بما يضمن تأمين مصالحها الجيوستراتيجية، بدأت نتائجها تذهب في الاتجاه المعاكس لرغبات إسلام أباد، وهو ما يمكن ملاحظته من سلوك حركة طالبان الأفغانية التي صاغت مقاربة جديدة للحد من النفوذ الباكستاني على شئونها الداخلية، باستخدام عدد من أوراق الضغط لديها، وفي مقدمتها علاقاتها الوثيقة بنظيرتها الباكستانية التي جعلتها وسيطًا رئيسيًّا في المفاوضات بينها وبين حكومة إسلام أباد [57].

ثانيا: التحديات الجيوسياسية لحكومة طالبان:

أثبتت الأحداث السياسية التي شهدتها أفغانستان أنها تعتبر نموذجًا أصيلًا لانتقام الجغرافيا، أو كما أُطلق عليها "مقبرة الإمبراطوريات"؛ فلطالما أعطى موقعها الاستراتيجي وخصائصها الجبلية والقبلية ميزة نسبية لأهلها في طرد أي محتل لأرضها [58]. وهو ما كان لطالبان نصيب منه؛ إذ نجحت بمساعدة العامل الجغرافي في أن تصمد في حربها ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والحكومة الأفغانية لمدة 20 عامًا حتى استولت على الحكم مرةً أخرى وأجبرت القوات الأجنبية على الرحيل، وانهارت أمامها حكومة "أشرف غني" حتى قبل انتهاء مدة الأشهر الستة التي توقَّعت التقديرات الغربية أنها ستصمد خلالها [59].

وكانت العوامل الجغرافية والتركيبة المعقدة للمجتمع الأفغاني، بطاقة رابحة ساعدت حركة طالبان في الحفاظ على تماسك عناصرها وصمودها لفترة حرب ليست بالقليلة؛ حيث أسهمت الطبيعة الجبلية في إيجاد ملاذات آمنة لمقاتليها ومن ثم تجميع قواهم وتعزيز اتصالهم بدول الجوار لتلقي الدعم [60]؛ وذلك في مقابل التعثر اللوجستي الذي واجهته القوات الأمريكية في نقل الأفراد والمعدات بسبب الصعوبة التضاريسية [61]. وهنا تجدر الإشارة إلى الطبيعة الجبلية لأفغانستان؛ إذ يحدُّها من الشرق العديد من أعلى السلاسل الجبلية في العالم، مثل كتلة الباميروجبال الهيمالايا وسلسلة جبال هندوكوش التي تشكل حاجزًا بين المقاطعات الشمالية وبقية البلاد [62]. وفي باقي أجزاء أفغانستان توجد جبال البرز المتصلة بجبال الزاجروس الفارسية الموازية للخليج العربي الممتدة إلى جبال مكران وسلسلة جبال سليمان بين أفغانستان وباكستان [63].

وقد تبنَّت طالبان مقاربة مزدوجة جمعت بين أدوات القوة العسكرية وغير العسكرية لتحقيق أهدافها بالسيطرة على كابول، وكانت إحدى أدواتها في ذلك هو قيامها بتجنيد العديد من السكان في المناطق الريفية التي كانت تعاني من الفساد ونقص الخدمات والبنى التحتية بسبب الجغرافيا الصعبة التي تعوق التواصل والاتصالات الداخلية، وتصعب وصول الخدمات المقدمة من الحكومة المركزية للمناطق الريفية - كما أشرنا في المبحث الأول- وحتى الطريق الدائري البالغ طوله نحو 1400 ميل، الذي يربط بين المدن الأفغانية ويوفر للمناطق الريفية إمكانية الوصول إلى الأسواق والمستشفيات والمدارس، يعاني من أوضاع سيئة بسبب الأحوال الجوية ونقص الصيانة وانتشار القنابل التي وضعها المسلحون على جوانب الطرق. كل هذه الأوضاع وظفتها طالبان في حربها على مدار العقدين الماضيين؛ بدءًا بالسيطرة على المقاطعات القروية التي لم تَحْظَ بدفاع قوي، مرورًا بالسيطرة على المعابر الحدودية والمدن الاستراتيجية الكبرى، وانتهاءً بالسيطرة على كابول [64].

وبجانب استغلال الطبيعة الجغرافية، استفادت طالبان كذلك من التوزيع السكاني المنخفض لأفغانستان (فقط نحو 57 شخصًا لكل كم مربع) في تحقيق انتصارات سريعة ضد الحكومات الأفغانية؛ حيث احتلت الحركة بسرعة وسهولة مساحات شاسعة من الأراضي ذات الكثافة السكانية المنخفضة، ثم استخدمت تلك المناطق لإبراز قوتها النسبية من خلال شن مجموعة من الهجمات المنسقة والسريعة، وكذا استفادت من نفوذها الجغرافي لترهيب القادة المحليين وإقناع المدافعين بالفرار أو الاستسلام [65].

ورغم أن العوامل الجغرافية كانت فاعلًا إيجابيًّا في حرب طالبان وأودت إلى انتصارها وإخضاع أفغانستان لسيطرتها، فإنها تفرض مجموعة من التحديات التي تقف حجر عثرة أمام حكومتها الحالية، وترسم كيفية تعاطي دول الجوار الإقليمي مع نظامها في أفغانستاني.

1 - التحديات ذات الطبيعة الجغرافية لحكومة طالبان:

منذ سيطرتها على الحكم عام 2021، تواجه حركة طالبان جملة من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية على المستويَيْن الداخلي والخارجي، وكانت جغرافيا

أفغانستان أحد العوامل المتسببة في تفاقم هذه التحديات، وعلى رأسها تحدي تنامي التهديدات الأمنية للتنظيمات الإرهابية التي وجدت حواضن لمعسكراتها في ثنايا التضاريس الأفغانية، وتزايد نشاط المقاومة ضد حكم الحركة في الأجزاء الشمالية من البلاد، فضلًا عن بعض التحديات الطبيعية كالزلازل والفيضانات.

أ. تحدي فرض الأمن والاستقرار:

خلقت العوامل الجغرافية والتكوين العرقي المعقد لأفغانستان وتاريخ الصراع الذي شهدته البلاد، وكذا حالة عدم الاستقرار، مساحة للملاذات الآمنة التي احتوت العديد من التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيما داعش والقاعدة وغيرهما من الجماعات التي باتت تتمتع بحرية عمل أكبر من أي وقت مضى منذ عودة طالبان إلى السلطة [66]. وتفرض طبيعة العلاقات والارتباطات القائمة بين هذه التنظيمات وطالبان تحديات كثيرة، بعضها يتعلق بقدرة الحركة على إرساء معادلة أمنية مستقرة في أفغانستان بصفتها الفاعل الرسمي المنوط بضمان أمن وأمان الأفغان، ومن ناحية أخرى تُقوض علاقة طالبان الوثيقة بتنظيم القاعدة - كما سيتم إيضاحه فيما بعد - وتزايد نشاط تنظيم داعش خراسان، جهود الحركة لنيل الشرعية الدولية الغائبة عنها التي تشترط مجموعة من الإجراءات كي تعترف بحكومة طالبان، وفي مقدمة هذه الشروط منع تحول أفغانستان إلى بؤرة للإرهابيين، وفك ارتباطات الحركة بالتنظيمات الإرهابية وعلى رأسها القاعدة. وفيما يلي أبرز التنظيمات التي يمثل وجودها في أفغانستان تحديًا لحكم طالبان:

• تنظيم القاعدة: منذُ سيطرة حركة طالبان على الحكم مرة ثانية، دخل الفرع المركزي لتنظيم القاعدة في حالة من الانتعاش النسبي؛ إذ اتُّهمت الحركة بإيواء عناصر القاعدة وقادتها وتوفير ملاذات آمنة لهم، فضلًا عن السماح لها بإقامة معسكرات تدريب وبنية تحتية داخل أفغانستان للتخطيط لعملياتها [67]. وفي هذا الإطار خلص تقرير صادر عن مجلس الأمن الدولي في مايو 2022 إلى أن "العلاقة بين تنظيم القاعدة وحركة طالبان علاقة وثيقة". وتُؤكد هذه العلاقة بوجود قيادة تنظيم القاعدة الرئيسي والجماعات المرتبطة به، مثل تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية، في أفغانستان والمنطقة على السواء. وسُرَّت القاعدة بالتطورات في

أفغانستان التي توقعتها لأكثر من 20 عامًا، وسرعان ما صوَّر التنظيم استيلاء طالبان على السلطة باعتباره انتصارًا جانبيًّا له. وفي نهاية أغسطس 2021 وبعد يوم واحد من مغادرة القوات الأمريكية لأفغانستان، احتفلت القاعدة بمثابرة طالبان، وسلطت الضوء على الصلات الخارجية بين الجماعتين، واغتنمت الفرصة كذلك لتجديد ولائها لزعيم حركة طالبان "هبة الله أخوند زاده"، بوصفة أمير المؤمنين [68].

وظلت حركة طالبان تتنصل في تصريحاتها الرسمية من أي علاقة تربطها بالقاعدة، حتى جاءت عملية مقتل زعيم التنظيم "أيمن الظواهري" في 1 أغسطس 2022 [69]، في غارة جوية أمريكية، لتدفع بصواب التكهنات القائلة بوجود ارتباطات وثيقة تربط بين طالبان والقاعدة، وأن الأولى تحرص على استمرار توفير ملاذ آمن للأخيرة في كنفها، حتى إن حاولت بطريقة أو بأخرى إثبات عكس ذلك. وهو ما يُمثل خرقًا واضحًا لاتفاق الدوحة (2020) الذي تعهَّدت فيه الحركة بمنع استخدام الأراضي الأفغانية للقيام بعمليات من شأنها تهديد أمن الولايات المُتحدة الأمريكية وحلفائها، ووقف تعاونها مع التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم القاعدة[70].

ويُعزز الطرحَ السابق جملةٌ من المؤشرات، أبرزها تنديد الحركة باغتيال "الظواهري" واعتبار أن "العملية الأمريكية تُعد انتهاكًا لسيادة البلاد، وتتعارض مع مصالح واشنطن في المنطقة"، فضلًا عن وجود زعيم القاعدة في منزل يملكه أحد كبار مساعدي وزير الداخلية والقيادي البارز بطالبان "سراج الدين حقاني" وفي أحد الأحياء الفاخرة لكابول، وهو ما يشي بأن الحركة لم تكتفِ فقط بإعطاء مساحة حركة أكبر لعناصر القاعدة للعمل علانيةً ولملمة شتاتها واستعادة قوتها من جديد في أفغانستان، بل كانت حريصة على إبقاء قائدها على مقربة بنحو 200 متر من القصر الرئاسي؛ بغرض الاستفادة من خبرات الأخير، والحصول على توجيهات استراتيجية تعزز قدرتها في إدارة مقدرات الدولة الأفغانية، ومجابهة التحديات التي تواجهها، وعلى رأسها الخطر المتنامي لتنظيم "داعش-خراسان". ولا ينفي تورط طالبان في علاقات وثيقة بالقاعدة فرضية أن عملية مقتل "الظواهري" ربما جاءت بتعاون وثيق مع الحركة، أو بالأحرى مع العناصر المنشقة عنها، لا سيما في ظل تصاعد الحديث عن بوادر

لانقسامات وانشقاقات داخل صفوفها؛ ما دفع العديد من عناصرها إلى حل ارتباطهم بالحركة والانضمام إما إلى جبهات المقاومة الوطنية أو إلى صفوف تنظيم داعش [71].

وثمَّة مجموعة من الارتدادات السلبية لعملية مقتل "الظواهري" على حركة طالبان نفسها؛ إذ من المرجح أن تشهد الحركة حالة من الاستنفار الداخلي بين عناصرها؛ للتأكد إذا ما كانت عملية اغتيال زعيم القاعدة جاءت بوشاية من عناصر داخل صفوفها أم لا. وفي الوقت ذاته فإن مكان استهداف "الظواهري" بما يحمله من دلالات على وجود علاقات وثيقة بين طالبان والقاعدة، قد يُعرقل مساعي الأولى لنيل الاعتراف الدولي بحكومتها التي تُواجِه جملة من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتفاقم يومًا بعد يوم، وتزيد حالة السخط الشعبي ضد الحركة وتُحفِّز نشاط جبهات المقاومة ضدها [72].

• تنظيم داعش- خراسان: منذُ سيطرة حركة طالبان على الحكم في أفغانستان مرة ثانية (2021)، اتجه فرع داعش في المنطقة الآسيوية (ولاية خراسان) للهيمنة على الخريطة الجهادية الأفغانية تمهيدًا للانطلاق منها نحو باقي دول وسط وجنوب آسيا، وهو ما تبدَّى في سلسلة من الهجمات الدامية التي شنَّها التنظيم في جميع أنحاء أفغانستان وأودت بحياة المئات من الأفغان. وقد بلغ عدد مقاتلي ولاية "داعش-خراسان" عند تأسيسها في عام 2015 نحو 4000 عنصر، وبدأ هذا العدد ينحسر تدريجيًّا طوال السنوات الست الماضية حتى وصل إلى 2000 عنصر؛ وذلك بفعل الضربات التي تلقاها التنظيم من القوات الجوية الأمريكية وغارات الكوماندوز الأفغانية التي قتلت العديد من قادته، لكن منذ استيلاء طالبان على السلطة تضاعف حجم التنظيم في أقل من عام، وارتفع مرة أخرى إلى ما يقرب من 4000 عنصر [73].

وقد اتسعت التمركزات الجغرافية للتنظيم خارج مناطق عملياته التاريخية في شرق البلاد، لتشمل جميع الولايات الأفغانية (34 ولاية) تقريبًا، واستهدفت هجماته بشكل مُتكرر أبراج الكهرباء ومساجد الشيعة والصوفيين وعناصر وقادة حركة طالبان [74]. وبرزت قوة الفرع الخراساني لـ "داعش" كذلك في استهدافه طالبان في معقلها بولاية قندهار الجنوبية (ذات أهمية رمزية كبيرة لطالبان؛ لكونها معقلها

الرئيسي). ومن ذلك الهجوم على مسجد شيعي بالولاية في 15 أكتوبر 2021، وهو الهجوم الذي خلف أكثر من 60 قتيلًا، وأثبت قدرة التنظيم على ضرب طالبان في عقر دارها [75].

وبحكم الجغرافيا التضاريسية التي تربط أفغانستان بدول آسيا الوسطى أصبحت هذه الدول هدفًا لهجمات "داعش-خراسان" انطلاقًا من الأراضي الأفغانية؛ فعلى سبيل المثال، أصدرت وكالة أعماق للأنباء التابعة للتنظيم في مايو 2022 بيانًا زعمت فيه إطلاق "داعش" عشرة صواريخ من الحدود الأفغانية على موقع عسكري في أوزباكستان. ورغم نفي السلطات الأوزبكية وطالبان وقوع هذا الهجوم، فإن هجمات التنظيم المتكررة في مدينة مزار شريف شمال البلاد تُظهر تمتعه بحضور قوي في هذه المنطقة القريبة من الحدود الأوزبكية، وتعزز من قدرات التنظيم على شن هجماته داخل حدود أوزباكستان [76].

كما عمد التنظيم إلى إثارة التوترات بين طالبان ودول الجوار الإقليمي من خلال توسيع نشاطه من شرق أفغانستان إلى شمال غرب باكستان؛ حيث نجح بالتعاون مع جماعة باكستانية أخرى تُسمى "عسكر جهنكوي" (وهي حركة باكستانية مناهضة للشيعة في باكستان ومعروفة بتورطها في الكثير من عمليات القتل الطائفية، ولديها صلات وثيقة بتنظيم داعش) في استهداف مسجد "كوتشا ريسالدار" الشيعي في مدينة بيشاور شمال غرب باكستان في مارس العام الجاري؛ ما أسفر عن مقتل أكثر من 57 شخصًا وإصابة 200 آخرين [77]. وتتزايد مخاوف السلطات الباكستانية من التوسع الجغرافي للتنظيم في شمال البلاد، مُستغلًا في ذلك الهشاشة الحدودية بين البلدين؛ حيث المناطق الجبلية الشديدة الوعورة التي تعزز قدرة عناصره على التحرك داخل حدود الجغرافيا الباكستانية [78].

ويحاول "داعش-خراسان" استثمار إخفاقات طالبان وعجزها عن التغلب على التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية المُستفحلة التي تواجهها إبان إدارتها مُقدرات الدولة الأفغانية في تشويه سمعة حكمها في الداخل الأفغاني، وإحباط تحركاتها المُكثفة على الصعيد الدولي لنيل الشرعية الدولية الغائبة عنها. وقد

تعددت أوجه استفادة التنظيم من عثرات الحركة، ومنها استغلاله حالة الرفض الشعبي لحكمها، والانقسامات والمشاحنات الدائرة حتى داخل صفوفها لتعزيز تجنيده وتوسيع تمدده، لا سيما بين الفئات السكانية المهمشة والعرقيات غير البشتونية الرافضة لممارسات الحركة ضدها [79]. كما أفادت تقارير بأن الكثير من الأعضاء السابقين في الجيش الأفغاني ووكالة المخابرات الأفغانية، والمديرية الوطنية للأمن والقوات الخاصة الذين درَّبتهم الولايات المتحدة، ثم أُجبروا على ترك العمل وتركتهم طالبان مفلسين، سارعوا للانضمام إلى التنظيم إما بدافع الخروج من الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعيشها هؤلاء الأشخاص، بعد أن تقطعت بهم السبل عقب انهيار الحكومة الأفغانية السابقة أمام تقدم حركة طالبان، أو رغبة في الفرار من بطش طالبان التي تتوعدهم بالقتل حتى إن جاءت تصريحاتها مُطمئنة لهم. وتوفر تلك العناصر قدرات متخصصة لـ"داعش" كان يفتقر إليها في السابق؛ ذلك لأن خبراتهم تشمل قدرات مُعززة في جمع المعلومات الاستخباراتية وتكتيكات الحروب، وهو ما يمكّن التنظيم من التنافس مع طالبان وتوسيع نفوذه [80].

واللافت في عمليات التجنيد المستمرة التي تمارسها ولاية خراسان، أنها تمكنت من تقديم المزيد من العروض والإغراءات لضم الكثير من العناصر المنشقة عن طالبان مؤخرًا التي رأت أن الأخيرة تفتقر إلى الوسائل الكافية لمكافأتهم ماديًّا أو بمناصب مؤثرة نظير ما قدموه في الحرب الدائرة طوال السنوات العشرين الفائتة. ناهيك عن تتابع التحذيرات، وعلى رأسها تصريحات الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، من توجه أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وباكستان إلى أفغانستان؛ حيث من المحتمل أن تنتهي وجهة هؤلاء بنسبة كبيرة إلى الانضمام إلى فرع "داعش-خراسان" [81].

• تنظيمات إرهابية أخرى: إلى جانب تنظيمَي داعش والقاعدة، توجد مجموعات إرهابية أخرى تنشط في أفغانستان، وتتخذ منها ملاذًا لعناصرها ومعقلًا لإقامة معسكراتها على أراضيها، ومنها على سبيل المثال فرع تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية؛ حيث تشير التقديرات الاستخباراتية إلى أنه يوجد نحو 400 مقاتل للتنظيم منتشرين في مقاطعات غزنة وهلمند وقندهار ونمروز وباكتيكا وزابل.

وتوجد شبكة حقاني، وهي الفصيل الأكثر تشددًا داخل طالبان، لكنها تتمتع بهيكل منفصل عن الحركة، ويصفها مراقبو الأمم المتحدة بأنها حلقة الوصل الأساسية بين طالبان والقاعدة. وأصبح زعيمها "سراج الدين حقاني" وزير الداخلية بالإنابة في حكومة طالبان الثانية، ويُلقى باللوم عليها في بعض أكثر الهجمات دمويةً في الحرب في أفغانستان، بما في ذلك مقتل أو إصابة مئات من القوات الأمريكية، وقد وُصفت تاريخيًّا بأنها قريبة من وكالة المخابرات الباكستانية [82]، فضلًا عن وجود عناصر من حركة طالبان باكستان، وحركة تركستان الشرقية، وجماعة الجهاد الإسلامي [83]، والحركة الإسلامية الأوزبكية، وجماعة عسكر الإسلام، وعسكر طيبة، وكتيبة الإمام البخاري وغيرها من الجماعات التي تستغل تمركزاتها الآمنة في كنف طالبان على الأراضي الأفغانية لشن هجماتها ضد دول الجوار؛ الأمر الذي من شأنه أن يوتِّر العلاقات بين طالبان وجيرانها الإقليميين [84].

ب. التصدي لنشاط المقاومة في الشمال:

تنشط المقاومة ضد حكم طالبان في منطقة وادي بانشير شمال أفغانستان، وتوفر الطبيعة الجغرافية لهذه المنطقة العديد من الميزات الاستراتيجية لمقاتليها؛ ذلك لأن سماتها الجبلية الوعرة وفَّرت قدرات دفاعية جعلتها- على مر العصور- مركزًا لحرب العصابات التي لا يستطيع أحد ترويضها؛ حيث يمتد وادي بانشير على مسافة 120 كم من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، شرق العاصمة كابول. والوادي محمي بقمم جبلية عالية ترتفع نحو 3000 متر فوق قاع الوادي، وتوجد نقطتان رئيسيتان لدخول هذه المنطقة وكلتاهما تتطلَّب المرور عبر تضاريس عالية الصعوبة وشديدة التعقيد، وهو ما وفر حاجزًا طبيعيًّا لحماية من يعيشون في هذه المنطقة التي يعيش بها نحو 150 ألفًا غالبيتهم من الطاجيك [85].

وتاريخيًّا، صمد وادي بانشير في وجه الاحتلال الأجنبي؛ حيث عجزت الإمبراطورية البريطانية عن اختراق المنطقة أثناء محاولتها السيطرة على أفغانستان في القرن التاسع عشر[86]. وفي الثمانينيات كانت معقلًا للمقاومة ضد القوات السوفييتية التي حاولت اقتحام الوادي أكثر من مره برًّا وجوًّا، لكن تعرضت

لهزيمة كبيرة على يد قوات المجاهدين بقيادة زعيم المقاومة التاريخي "أحمد شاه مسعود"، وتمت تصفيتهم؛ إذ لم يكن لديهم خبرة كبيرة في التضاريس؛ لذلك تعرضوا للكمائن التي ألحقت بهم هزيمة ساحقة وأخرجتهم من المنطقة واحدًا تلو الآخر في معارك وصفت حينها بالمذابح[87]. وبين عامي 1996 و2001 تشكلت المقاومة بقيادة "مسعود" من جديد لطرد حكومة طالبان الأولى، وكانت هذه هي المنطقة الوحيدة التي لم تخضع لحكم الحركة[88].

وبعد دخول طالبان العاصمة كابول في أغسطس 2022، تجددت مقاومة الوادي من جديد ضد الحركة بقيادة "أحمد مسعود" نجل "أحمد شاه مسعود" الذي تمكن من حشد الآلاف تحت مظلة "جبهة الخلاص الوطني" التي خاضت معارك ضارية ضد معاقل طالبان[89]، حتى أعلنت الأخيرة في 6 سبتمبر 2021 أنها تمكنت من السيطرة الكاملة على وادي بانشير[90]. لكن لم يلبث أن مرت أشهر قليلة على هذا الإعلان حتى عادت المقاومة لتتصدر المشهد في أفغانستان مجددًا مع بدء موسم القتال الربيعي في البلاد؛ فمنذ أبريل عام 2022، كشف الكثير من المؤشرات عن عودة نشاط المقاومة الأفغانية ودخولها في معارك سرية مع طالبان[91]. ومن ذلك تقرير نشرته صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية في 8 يونيو 2022، عن زيارة ميدانية أعدتها إلى الجبال والقرى في وادي بانشير؛ إذ كشفت المقابلات التي أجرتها الصحيفة مع المدنيين عن تصاعد الاشتباكات بين مقاتلي المُعارضة المُتمركزين في الوادي الشمالي وعناصر طالبان، رغم نفي مسئولي الأخيرة بشكل قاطع لوجود أي أعمال عنف في المنطقة؛ وذلك منذ نهاية شهر مايو 2022، وهو توقيت بدء موسم الربيع أو بالأحرى موسم القتال المُعتاد الذي تشهده الجغرافيا الأفغانية؛ إذ توجد "مُتلازمة ثابتة" بين الطقس الأكثر اعتدالًا إبان هذا الموسم وتسهيل قدرة مقاتلي الأطراف المتناحرة على القتال والمناورة[92].

وقد زعمت جبهة الخلاص الوطني - رغم نفي طالبان - أنها أحرزت خلال شهري أبريل ومايو 2022 تقدمًا ملحوظًا فيما لا يقل عن 12 مقاطعة أفغانية، بما في ذلك براون وكابيسا وبلخ وبانشير (تمتلك الجبهة 17 قاعدة بهذه المقاطعة ونجحت في الاستيلاء على مناطق رئيسة بها)، بجانب التضاريس الجبلية الريفية النائية في

بغلان ومنطقة وادي أندراب وأجزاء أخرى من تخار وبدخشان وجبال هندوكوش. وهذا التقدم يمكن إسناده إلى نجاح الجبهة في إعادة تنظيم صفوفها طوال فصل الشتاء، والموقع الجغرافي الاستراتيجي لوادي بانشير الذي يتمتع بأفضلية عسكرية طبيعية، وهو ما يمنح مقاتلي جبهة المقاومة "ميزة تكتيكية" هائلة لجهود حربها ضد طالبان.

وقد تنوعت تكتيكات القتال التي استخدمتها جبهة المقاومة في حربها مع الحركة، ومن ذلك هجوم العصابات على كمائنها وقتل عدد من عناصرها، ومحاولة اغتيال مسئوليها. على سبيل المثال، حاولت المقاومة في مطلع عام 2022 اغتيال رئيس أمن طالبان في ولاية بانشير "عبد الحميد خراساني" غير مرة، من خلال مهاجمة موكبه بعبوة ناسفة لينجو منها الأخير ويتعهد في تصريحاته بعد ذلك بالتنكيل بالمعارضة إذا لم تتوقف عن هجماتها [93]. وفي السياق ذاته، أعلنت جبهة المقاومة في مايو 2022 قصف مبنى حاكم ولاية كابيسا الواقعة شمال شرق البلاد باستخدام عدة صواريخ. وكذا أكد "صبغة الله أحمدي" مدير الاتصالات الاستراتيجية والمتحدث باسم الجبهة أن الأخيرة تمكنت خلال شهر يونيو 2022 من إسقاط مروحية تابعة لطالبان في وادي أريزو بولاية بانشير وألقت القبض على 4 من أفراد طاقمها [94].

وتُمثل المقاومة الأفغانية عبئًا إضافيًا على جملة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية المُستفحلة التي تواجهها حركة طالبان بالفعل، وتشكل "حجر عثرة" أمام قدرة الأخيرة على الوفاء بوعودها بإرساء معادلة أمنية مستقرة في أفغانستان؛ لأن الهجمات المسلحة التي تنفذها مجموعات المعارضة - رغم صغر حجمها - قد تتسبب بطبيعة الحال في خفض معنويات مقاتلي الحركة، وربما تعمَّدت المقاومة اتباع هذا النهج في الوقت الراهن حتى يتسنَّى لها امتلاك مقومات الوحدة ومهارات القيادة والتكتيكات الاستراتيجية التي تؤهلها للنجاح مستقبلًا في إزاحة حكم طالبان.

جـ. الكوارث الطبيعية:

تعد أفغانستان واحدة من أكثر المناطق من حيث النشاط الزلزالي في العالم؛ كونها تتمركز جغرافيًا في منطقة نشطة جيولوجيًا؛ إذ تقع على حافة عدد من خطوط الصدع التي تلتقي عندها الصفائح التكتونية الهندية والأوروبية والآسيوية

في منطقة هندوكوش الجبلية وهي جزء من حزام ألبايد ثاني أكثر المناطق النشطة زلزاليًّا في العالم بعد منطقة حزام النار في المحيط الهادئ [95]. ونتيجة لهذا الموقع تعرضت أفغانستان للكثير من الزلازل المدمرة. على سبيل المثال، تسبب زلزال في مايو 1998 وقع في إقليمي تخار وبدخشان شمال أفغانستان في مقتل أكثر من 4000 شخص وتدمير ما يقرب من 100 قرية و16000 منزل وتشريد 45000 شخص. ومن قبله كان الزلزال الذي وقع في فبراير من العام نفسه في المنطقة نفسها، وأسفر عن مقتل ما يصل إلى 4000 شخص وتشريد 15000 آخرين. وفي 25 مارس 2003 قُتل نحو 1000 شخص في زلزال بقوة 6.1 درجة في منطقة هندوكوش. وفي 26 أكتوبر 2015 قتل نحو 399 شخصًا في زلزال بالمنطقة نفسها بقوة 7.5 درجة. وعلى مدى العقد الماضي قتل أكثر من 7000 شخص في الزلازل في أفغانستان. ووفقًا لتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية هناك فإن 560 حالة وفاة سنويًّا تتسبب فيها الزلازل [96].

وكان لحكم طالبان الثاني نصيب من ويلات هذه الزلازل؛ إذ شهدت أفغانستان منذ عودة الحركة إلى السلطة عددًا من الزلازل المدمرة التي أضفت تداعياتها الكارثية المزيد من التحديات على الأعباء التي تواجهها حكومة طالبان؛ حيث عجزت الحركة عن التعاطي مع الأضرار الناجمة عن تلك الزلازل؛ لكونها لا تمتلك الوسائل الكافية لمواجهة هذا النوع من الكوارث، في ظل التضاريس الجبلية والأمطار الغزيرة التي تعرقل جهود الإنقاذ، وتداعي النظام الصحي منذ استيلاء طالبان على السلطة، وافتقارها إلى الطائرات والمروحيات ومعدات الإغاثة وآليات إزالة الأنقاض التي يتم استخدامها للتقليل من حدة الآثار الكارثية التي تخلفها الزلازل [97]. ومن أمثلة الزلازل التي شهدتها أفغانستان في عهد طالبان، وقوع زلزال بقوة 5.3 درجة بولاية بادجيس غرب أفغانستان في يناير 2022 [98]. وفي يونيو من العام نفسه وقع زلزال مدمر بلغت قوته 6.1 درجة بالقرب من مدينة خوست وشعر به السكان في مناطق بعيدة ودول مثل باكستان والهند، وقتل فيه نحو 1700 شخص. ووفقًا للأمم المتحدة دُمر على الأقل 2000 منزل يعيش في كل منها سبعة إلى ثمانية أشخاص [99]. وفي 19 يوليو 2022 أعلن مسئولو طالبان أن زلزالًا ضرب منطقتين نائيتين في إقليم بكتيكا شرق أفغانستان؛ ما أسفر عن إصابة ما لا يقل عن 31 شخصًا وتدمير عشرات المنازل [100].

2 – التأثيرات الجيوسياسية لصعود طالبان على دول الجوار الإقليمي:

أ. الصين:

اكتسبت أفغانستان أهمية جيوسياسية وجيواقتصادية كبيرة للصين، لا سيما أنهما يشتركان في حدود بطول 76 كيلومترًا، ورغم أن التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين ظل ضئيلًا فإنه منذ 2007 وحتى الحكومة الأخيرة في كابول، كانت الصين أكبر مستثمر أجنبي في أفغانستان، وحصلت على عقد إيجار لاستغلال مواردها الطبيعية، وخاصة رواسب النحاس في إقليم لوجار، والتنقيب عن النفط في حوض آمو داريا في شمال أفغانستان، كما زادت بشكل مطرد مساعدتها الاقتصادية واستثماراتها في أفغانستان [101]. ومع ظهور بوادر سقوط أفغانستان في قبضة طالبان، التقى وزير خارجية الصين "وانج يي" وفدًا برئاسة نائب زعيم طالبان الملا "عبد الغني برادر" في تيانجين أواخر يوليو 2021؛ حيث جددت بكين التزامها بمواصلة تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون الودي مع أفغانستان واستعدادها للعب دور بناء داخل البلاد [102].

وكان لانسحاب الولايات المتحدة عسكريًّا من أفغانستان بحلول 31 أغسطس 2021 أن فتح الباب أمام بكين لملء الفراغ الجيوسياسي ولكسب مزايا جيواقتصادية وجيواستراتيجية؛ لذلك حرصت على التواصل مع حركة طالبان، وعرضت تعاونًا أكبر مع حكومتها، ويرجع ذلك لأسباب: أولها الأهمية الجيوسياسية لأفغانستان التي تجعلها طريقًا مهمًّا للتواصل مع بقية العالم ومن ثم تحقيق الخطط الجيواستراتيجية للصين؛ حيث تريد بكين ربطها بشريكيها باكستان وإيران؛ فكلا البلدين لديهما علاقات عميقة مع بكين، ومتصلتان من خلال مبادرة الحزام والطريق (BRI) والممرات الاقتصادية بين الصين وباكستان (CPEC). وتهدف بكين إلى ربط كابول وباكستان برًّا؛ الأمر الذي يعني انضمام أفغانستان الرسمي إلى الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني الذي يخدم تطوير علاقاتها الاقتصادية بآسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط، وهو ما لا يُمكن تحقيقه بدون السلام والاستقرار في أفغانستان والدول المجاورة لها [103].

وثانيها تأمين المنطقة الغربية الصينية (إقليم شينجيانج)؛ إذ يرتبط التهديد الأمني الأكثر إلحاحًا للصين من ناحية أفغانستان بمقاتلي الأويجور وعناصر حركة تركستان الشرقية الإسلامية الساعين إلى الاستقلال، الذين كانوا يحصلون سابقًا على دعم من طالبان، وتطلع الصين إلى دفع طالبان لحرمانهم من الدعم والملاذ الآمن داخل الأراضي الأفغانية، كما تخطط الصين لزيادة حضورها الأمني في أفغانستان لمنع المتطرفين من إثارة الاضطرابات في المنطقة الحدودية المجاورة. كما أن الصين قلقة بشأن تأثر السلام والاستقرار في منطقة آسيا الوسطى بالأفكار المتطرفة الأفغانية المنبع؛ لكونها باتت مصدرًا متزايدًا لوارداتها من الطاقة، كما أن هذه المنطقة تواجه تحديات الإرهاب والتطرف التي تشكلها حركات مثل الحركة الإسلامية لأوزبكستان (IMU) وحركة تركستان الشرقية الإسلامية (ETIM) بما يفرض تهديدات هائلة لممرات الطاقة [104].

وثالثها حماية الاستثمارات الصينية والاستفادة بالموارد الطبيعية الأفغانية؛ فحتى الآن ظلت الاستثمارات الاقتصادية للصين في أفغانستان أقل بكثير من الإمكانات بسبب التهديدات الأمنية المتزايدة، لكن وجود علاقات جيدة مع طالبان قد يوسع مساهمة الصين في الاقتصاد الأفغاني ويُمكنها من حماية الموظفين الصينيين العاملين في المشاريع المختلفة هناك التي تحتاج إلى غطاء أمني وحماية. كذلك تسعى الصين للاستفادة والاستثمار في العناصر الأرضية النادرة التي تزخر بها الأراضي الأفغانية بما في ذلك النحاس وخام الحديد والذهب والفحم والكوبالت والزئبق والليثيوم والثوريوم، التي تقدر قيمتها بما يتراوح بين تريليون و3 تريليونات دولار، وتستخدم في البطاريات القابلة لإعادة الشحن للسيارات الكهربائية وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة التلفزيون والألياف البصرية والليزر، وقد أظهر موقع واحد فقط في مقاطعة جزني إمكانات رواسب الليثيوم الكبيرة، التي تتعاظم أهميتها مع تحول الدول إلى الطاقة الخضراء وارتفاع الطلب على الليثيوم والعناصر الأرضية النادرة الأخرى الموجودة بمثل هذه الوفرة في أفغانستان [105].

ومن المهم الإشارة إلى أن هذا التعاون يلقى ترحيبًا من حكومة طالبان التي تشتد حاجتها إلى الاستثمارات والمساعدات الخارجية لإنقاذ الاقتصاد الأفغاني المحتضر منذ سيطرتها على الحكم إثر العقوبات الدولية المفروضة عليها، كما تحتاج طالبان إلى هذا التقارب مع الصين لنيل الشرعية الدولية الغائبة عن حكمها الثاني.

ب. أوزبكستان:

ظلت العلاقة بين أوزبكستان وأفغانستان قائمة عند مستويات منخفضة لعقود، لكن منذ تولي الرئيس "شوكت ميرزيوييف" السلطة في عام 2016، بدأ يتبنى سياسة خارجية أكثر انفتاحًا تجاه أفغانستان، وهو ما تجسد في تنفيذ مشاريع البني التحتية والاتصالات والمشروعات الاقتصادية بين البلدين؛ ففي عام 2019 تجاوزت القيمة الإجمالية للصادرات من أوزباكستان إلى أفغانستان نصف مليار دولار، وكان من المتوقع أن يتضاعف هذا المبلغ ثلاث مرات بحلول عام 2024. وقد لعبت طشقند كذلك دورًا في عمليات السلام الأفغانية؛ حيث بدأت أوزبكستان في التواصل مع طرفي الصراع، وفي حين حافظت على علاقات دافئة مع الحكومة المدعومة من الغرب في كابول، سعت تدريجيًّا لتوثيق علاقاتها مع حركة طالبان، وهو نهج أرادت طشقند من خلاله السير على حبل مشدود دبلوماسيًّا بين أطراف الأزمة الأفغانية. ولعل توطيد علاقاتها مع طالبان في هذا الوقت جاء كإجراء استباقي لتقليل المخاطر الناجمة حال تحقق سيناريو سيطرة الحركة على الحكم[106].

وبعد وصول حركة طالبان للحكم مرة ثانية، ظلت كابول شريكًا موثوقًا به بالنسبة لأوزبكستان بغض النظر عمن في السلطة؛ حيث استمرت علاقتها مع حكومة طالبان الحالية، من خلال المحادثات بين الطرفين حول التجارة والمساعدات وضمان أمن الحدود؛ فعلى سبيل المثال، استضافت أوزبكستان في يوليو 2022 وفودًا من أكثر من 20 دولة ومنظمة دولية في مؤتمر حول أفغانستان، وشارك فيه مبعوثون من حركة طالبان والولايات المتحدة، وركزت المحادثات على قضايا التنمية والأمن والسعي لتوحيد الجهود الدولية الهادفة إلى ردع الأزمة الإنسانية المستمرة في أفغانستان من خلال تقديم المساعدات للشعب الأفغاني[107].

وتُظهر مثل هذه المحادثات حرص طشقند على العمل مع جارتها الأفغانية في ظل حكم طالبان، ويرجع ذلك لأسباب: أولها رغبة أوزبكستان في أن تُصبح مركزًا لعبور البضائع الروسية والصينية، وبدرجة أقل للمنتجات المحلية، عبر العديد من مشاريع السكك الحديدية قيد التنفيذ، التي تمتد إلى ما وراء معبر حيراتان الحدودي إلى أفغانستان، وتتصل بالمدينة الحيوية والمركز التجاري لمزار شريف.

وقد كانت هناك خطط لمد هذا الخط إلى مدينة هرات في غرب أفغانستان، على الحدود مع إيران، الذي سيربط آسيا الوسطى بالموانئ على الخليج العربي. علاوة على ذلك، فإن بناء خط سكة حديدية يربط بين أوزبكستان وقيرغيزستان والصين - الذي وعدت أوزبكستان بتقديم مساهمات مالية له - سيوفر لطشقند إمكانية الوصول إلى ممرات النقل الدولية الرئيسية، بما في ذلك موانئ تشابهار في إيران وجوادار في باكستان، ولا يمكن تحقيق كل هذه المصالح الاقتصادية والجيواستراتيجية من دون إرساء معادلة أمنية مستقرة في أفغانستان. وفي السياق ذاته، تعتبر كابول حجر الزاوية في خطط طشقند الاستراتيجية للربط بين وسط وجنوب آسيا؛ حيث تعمل أوزبكستان بنشاط على تعزيز بناء خط سكة حديدية بطول 760 كم من مزار الشريف إلى بيشاور وخط نقل طاقة بطول 245 كم. وتبرز أهمية إيجاد مثل هذه الروابط الإقليمية بين وسط وجنوب آسيا الآن أكثر من أي وقت مضى؛ فبسبب العقوبات المفروضة على روسيا وبيلاروسيا وسط الحرب المستمرة في أوكرانيا، أصبحت ممرات النقل الشمالية معقدة ومحفوفة بالمخاطر بالنسبة لآسيا الوسطى. كما تعرضت طرق الشحن البديلة عبر البحر الأسود للخطر بسبب الحصار البحري الروسي المستمر ضد الموانئ الأوكرانية؛ لذلك يعد فتح ممر نقل جديد إلى جنوب آسيا قضية ملحة لتنويع الاتصال الإقليمي [108].

وثانيها تأمين حدودها الممتدة مع أفغانستان، والحيلولة دون تمدد التنظيمات الإرهابية النشطة هناك عبر أراضيها، خصوصًا بعد أن تعرضت أوزبكستان لعدة هجمات صاروخية -زعم فرع داعش خراسان مسئوليته عن تنفيذها - من الأراضي الأفغانية خلال عام 2022، ولذا اتجهت طشقند إلى تبني نهج فعال في تسهيل الحوار والتفاهم المتبادل بين طالبان والمجتمع الدولي من أجل خلق أفغانستان مستقرة [109].

جـ. إيران:

بعد استيلاء طالبان على كابول، تبنت إيران سياسة مرنة تجاه الحركة، ارتكزت على عدة مبادئ أبرزها عدم المواجهة الصدامية والبرجماتية والتعاون الضروري مع معارضة الاعتراف السريع بحكومتها؛ فبعد نحو أسبوعين من سقوط كابول في أغسطس 2021، رسم المرشد الأعلى "آية الله علي خامنئي" خطوط السياسة

الإيرانية تجاه طالبان قائلًا: "فيما يتعلق بأفغانستان، نحن ندعم الشعب الأفغاني. الحكومات تأتي وتذهب ... طبيعة علاقاتنا مع الحكومات تعتمد على طبيعة علاقتها معنا". وفي السياق ذاته، قال البرلمان الإيراني إن إيران ستسعى لحل الوضع في أفغانستان دون اللجوء إلى الحرب وبطريقة تسمح لجميع الجماعات العرقية الأفغانية بالمشاركة في حكم البلاد [110]. ويرجع ذلك لأسباب أهمها التالي: أولًا- حل مشكلة المياه القائمة بين البلدين منذ عقود؛ حيث تشترك إيران وأفغانستان في نهر هلمند، الذي يمتد لمسافة 1300 كيلومتر من منبعه في جبال هندوكوش في غرب كابول إلى بحيرة هامون في إيران في مقاطعة سيستان وبلوشستان. وتخشى طهران من أن بناء سد كمال خان الأفغاني، الذي بدأ في عام 1996 لكنه تأخر بسبب عدم الاستقرار في البلاد، وتم الانتهاء منه مؤخرًا وافتتح رسميًّا في مارس 2021، سيعطل وصول المياه إليها بشكل كبير. ونتيجة لذلك، حرصت إيران على الحفاظ على علاقات جيدة مع حكومة طالبان لتأمين مخاوفها بشأن السد خشية أن يغلق أو يقلل من إمدادات المياه إليها؛ فعلى مر السنين أنشأت أفغانستان سلسلة من السدود للتحكم في تدفق المياه من نهر هلمند للري والطاقة الكهرومائية، وأثارت هذه السدود مخاوف إيران من تقليل كمية المياه التي تذهب إليها [111].

ثانيًا- رغبة إيران في إيقاف عمليات تهريب المخدرات عبر حدودها من أفغانستان؛ حيث يستخدم مهربو المخدرات عدة معابر حدودية مع إيران لتصدير شحناتهم إلى جميع أنحاء العالم. وقد حرصت طهران على وقف هذه العملية خصوصًا بعد أن شهدت خلال السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في تعاطي المخدرات؛ حيث تشير التقديرات إلى أن هناك ما يقرب من 6 ملايين مدمن في إيران، وهو ما دفعها إلى التحرك بقوة لوقف تدفق المخدرات غير المشروعة إلى البلاد؛ فوفقًا للأمم المتحدة تعد إيران مسئولة عن 74% من مضبوطات الأفيون و25% من مضبوطات الهيروين والمورفين في العالم، وتنفق ملايين الدولارات سنويًّا على مراقبة الحدود [112].

ثالثًا- مواجهة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش خراسان؛ فبسبب سكانها الشيعة، وحدودها الطويلة مع أفغانستان وتاريخها في القتال ضد التنظيم في العراق وسوريا، فإن إيران قلقة بشكل خاص من تنامي نشاط داعش خراسان على الجغرافيا

الأفغانيـة، وهـو مـا جعلهـا مسـتعدة للتعـاون مـع طالبـان كشـريك في مكافحـة الإرهـاب الـذي يشـكل تهديـدًا خطـيرًا للأمـن القـومي الإيـراني مـن ناحيـة حدودهـا الشـرقية [113].

رابعًـا- رغبـة إيـران في حمايـة المسـلمين الشـيعة في أفغانسـتان - الذيـن تـتراوح نسـبتهم بـين 15 و20% مـن مسـلمي أفغانسـتان - سـواء مـن بطـش حركـة طالبـان أو مـن الهجمـات المتزايـدة لتنظيـم داعـش خراسـان الـتي أسـقطت المئـات منهـم منـذ سـيطرة حركـة طالبـان علـى الحكـم مـرة ثانيـة [114].

خامسًـا- إيجـاد حـل لملـف الهجـرة الأفغانيـة، لا سـيما غـير الشـرعية منهـا؛ حيـث يقطـن في إيـران نحـو 5 ملايـين لاجئ أفغـاني، ومـع سـيطرة طالبـان علـى الحكـم، زاد عـدد الأفغـان الفاريـن إلى طهـران بشـكل كبـير؛ ففـي عـام 2021، قـدر المجلـس النرويـجي للاجئـين أن مـا يصـل إلى 4000-5000 أفغـاني يفـرون إلى إيـران كل يـوم، وحـاول معظمهـم دخـول البـلاد بشـكل غـير قانـوني عـبر الحـدود الجنوبيـة. وقـد خلـق وضـع اللاجئـين احتـكاكات بـين إيـران وحكومـة طالبـان [115]، تجسـدت أبـرز مشـاهدها في مقتـل رجـل ديـن شـيعي علـى يـد لاجئ أفغـاني (غـير شـرعي) بمدينـة مشـهد الإيرانيـة [116]، والتظاهـرات الـتي جابـت العاصمـة الأفغانيـة كابـول في أبريـل 2022 بإيعـاز مـن حركـة طالبـان للتنديـد باعتـداءات علـى لاجئـين أفغـان بإيـران أظهرتهـا مقاطـع فيديـو متداولـة علـى نطـاق واسـع، وقـد شـهدت التظاهـرات اعتـداءات علـى السـفارة الإيرانيـة بكابـول والقنصليـة بهـرات [117]، بالتزامـن مـع إغـلاق حركـة طالبـان مركـز تبيـان الثقـافي المقـرب لطهـران، وهـو مـا ردت عليـه الأخـيرة باسـتدعاء سـفيرها وإيقـاف جميـع أنشـطة قنصليتهـا في أفغانسـتان. ورغـم أن هـذه الأحـداث الـتي تتجـدد بـين الحـين والآخـر قـد تُمثـل بـادرة لتحـدي العلاقـات الأفغانيـة الإيرانيـة خـلال العهـد الثـاني لحركـة طالبـان، فإنهـا لـن تكـون العامـل الحاسـم الـذي قـد يـؤدي إلى تدهـور العلاقـات بـين البلديـن بالشـكل الـذي يتصـوره البعـض، لا سـيما أن هـذا التصعيـد حـتى الآن يبـدو متخفيًـا وراء السـتار الشـعبي، في حـين مالـت التصريحـات الرسـمية لـكلا الطرفـان إلى التهدئـة حفاظًـا علـى المصالـح المتبادلـة بينهمـا [118].

علـى الجانـب الآخـر، ثمـة مجموعـة مـن العوامـل الـتي تجعـل حركـة طالبـان حريصـة في الوقـت الراهـن علـى إبقـاء علاقـات جيـدة مـع إيـران وإن لـم تعـترف بهـا الأخـيرة،

أبرزها تخوف طالبان من قيام طهران بتقديم الدعم المادي واللوجستي لحركات المقاومة الأفغانية المناهضة لسيطرتها على الحكم في أفغانستان على غرار ما فعلت في تسعينيات القرن المنصرم إبان العهد الأول لطالبان، فضلًا عن وجود جمله من التحديات البنيوية العميقة التي تجابهها حكومة طالبان الجديدة والتي تجعلها بمنأى عن إثارة أي خلافات مع دول الجوار، لا سيما بعد توتر علاقاتها مع باكستان على خلفية النزاعات الحدودية الأخيرة بين البلدين [119].

د. تركمانستان:

بعد سيطرة حركة طالبان على الحكم مرة ثانية، لم تقم تركمانستان بإجلاء موظفيها الدبلوماسيين في أفغانستان، وتعمل سفارتها في كابول والقنصليات العامة في هرات ومزار الشريف بشكل طبيعي، كما اتفق مسئولو البلدين على استمرار المشاريع الاقتصادية في أفغانستان وتوسعتها مثل مشاريع الطاقة وإكمال مشروع السكك الحديدية في أندخوي [120]، وهو ما يعكس حرص تركمانستان على إيجاد علاقات وثيقة تاريخيًّا مع حركة طالبان سواء إبان وجودها في الحكم في التسعينيات أو حتى طوال حربها خلال العقدين الماضيين [121]. وقد استمرت هذه العلاقات بعد عودة الحركة للسلطة عام 2021، وتأكيدها أنها لن تستهدف أي مشاريع لأنابيب الغاز الطبيعي، وإبداء رغبتها في مواصلة التعاون الإيجابي مع عشق أباد [122]. ويمكن أن تُعزى رغبة تركمانستان في الإبقاء على علاقات جيدة مع طالبان إلى مجموعة من الأسباب أهمها التالي: أولًا- رغبة تركمانستان في حماية مشاريعها واستثماراتها في البنى التحتية مع أفغانستان؛ ما سيسمح لها بتعزيز الاقتصاد الوطني بالاستفادة من عائدات إضافية، فضلًا عن رغبتها في إنشاء وتشغيل خط أنابيب تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند (TAPI) المخطط له منذ فترة طويلة، في ظل حاجتها إلى إيجاد أسواق تصدير جديدة لطاقتها؛ حيث تتمثل الخطة في أن ينقل خط الأنابيب هذا المقترح الذي يبلغ طوله 1700 كيلومتر في نهاية المطاف الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى الهند، وهذا من شأنه أن يساعد على كسر الهيمنة الروسية والصينية على سوق الطاقة في المنطقة [123].

ثانيًا- تخوف تركمانستان من توغل الإرهابيين والمسلحين في أراضيها عبر حدودها المشتركة مع أفغانستان، وهو ما يجعلها حريصة على التعاون مع طالبان حتى تستطيع الأخيرة إحكام قبضتها على الوضع الأمني في البلاد، ومن ثم تأمين استثماراتها ومشاريعها الاقتصادية، ومن ناحية أخرى الحيلولة دون انتقال تهديدات تنظيم داعش خراسان المتنامية داخل الأراضي التركمانية [124].

هـ. طاجيكستان:

بخلاف باقي دول الجوار تبنت طاجيكستان لهجة أكثر حدة تجاه حركة طالبان بعد سيطرتها على الحكم؛ حيث أدان رئيس طاجيكستان "إمام علي رحمون" نظام طالبان في كابول لفشله في تشكيل حكومة شاملة ولانتهاكه حقوق الإنسان في وادي بانشير، وردت طالبان بتحذير طاجيكستان من التدخل في الشئون الداخلية لأفغانستان. كما قامت دوشانبي بتوفير ملاذات آمنه وقدمت الدعم المادي والمعنوي للعديد من شخصيات المقاومة الأفغانية البارزة وعلى رأسهم "أحمد مسعود" زعيم جبهة المقاومة الوطنية الذي تشير المعلومات إلى أنه حاليًا في طاجيكستان [125]. ناهيك عن قيام دوشانبي بإجراء تدريبات عسكرية بالقرب من حدودها التي يبلغ طولها 1300 كيلومتر مع أفغانستان إلى جانب قوات من أعضاء منظمة الأمن الجماعي التي تقودها روسيا. وفي المقابل، نشرت طالبان ما يقدر بنحو 4000 مقاتل على طول حدودها مع آسيا الوسطى. ونشرت كذلك كتائب من المفجرين الانتحاريين المعروفين باسم عسكر المنصوري في مقاطعتي بدخشان وتخار بشمال شرق أفغانستان؛ ما زاد القلق في طاجيكستان. وتعد المقاطعتان موطنين لمئات المسلحين من طاجيكستان وأوزبكستان ودول أخرى قاتلوا إلى جانب طالبان لسنوات عديدة [126].

وترجع معارضة دوشانبي لطالبان إلى مجموعة من الأسباب أولها مخاوفها من انتقال التهديدات الأمنية إليها عبر حدودها الممتدة مع أفغانستان، والتي تتمثل في تدفق المخدرات غير المشروعة واللاجئين إلى البلاد؛ حيث تنتقل كميات كبيرة من الأفيون والهيروين من أفغانستان إلى أوروبا عبر طاجيكستان التي تشهد معدلات عالية من تعاطي المخدرات، إلى جانب تخوفها من تسلل المسلحين والعناصر

الإرهابيـة عـبرحدودهـا، فلسـنوات عديـدة، قامـت طالبـان بإيـواء ودمـج أعضـاء مـن جماعـة أنصـار الله، وهـي جماعـة طاجيكيـة إسـلامية متشـددة تعـارض دوشـانبي، في صفوفهـا. وبعـد أسـابيع مـن اسـتيلائها علـى السـلطة، نشـرت طالبـان مقاتلـي أنصـار الله علـى الحـدود الطاجيكيـة، كمـا أن بعـض المقاتلـين الطاجيـك المقيمـين في أفغانسـتان هـم أعضـاء في فـرع داعـش خراسـان الـذي زعـم في مايـو 2022 أنـه شـن هجومًـا صاروخيًّـا علـى قاعـدة عسـكرية في طاجيكسـتان مـن منطقـة خواجـة غـار في ولايـة تخـار الأفغانيـة [127]. وثانيهـا بحكـم كونهـا الموطـن الرئيـسي للطاجيـك، ولديهـا امتـدادات عرقيـة وثقافيـة مـع أفغانسـتان، تتجسـد في وجـود العرقيـة الطاجيكيـة الـتي تمثـل ثـاني أكـبر عرقيـة في أفغانسـتان بعـد عرقيـة البشـتون، اهتمـت دوشـانبي بدعـم الطاجيـك الأفغـان لضمـان مشـاركتهم بشـكل أكـبر في الحكومـة الـتي تقودهـا طالبـان. وربمـا اسـتخدمت حكومـة "رحمـون" ورقـة القوميـة العرقيـة ولعـب دور المدافـع عـن عمـوم الطاجيـك لكسـب دعـم الشـعب الطاجيكـي، ومـن ناحيـة أخـرى، يمكـن أن يكـون هـذا الجهـد أيضًـا خطـوة اسـتراتيجية لجـذب المسـاعدات الدوليـة لطاجيكسـتان، الـتي تضـرر اقتصادهـا بشـدة مـن جائحـة كورونـا [128].

ختاما

من بين العديد من العوامل الداخلية والخارجية، لعب الموقع الجغرافي لأفغانستان ذا الأهمية الجيواستراتيجية دورًا بارزًا في رسم الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد، والتي كان من إرهاصاتها نشوء حركة طالبان، ونجاحها في الوصول للحكم في التسعينيات بدعم من باكستان حتى سقوطها عام 2001. وقد استطاعت حركة طالبان توظيف الطبيعة الجغرافية الوعرة لأفغانستان في حربها ضد الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية طوال العقدين الماضيين، حتى نجحت في انتزاع السلطة مجددًا عام 2021. لكن البيئة المواتية التي خلقتها العوامل الجغرافية لصعود طالبان فرضت ذاتها تحديات أمام حكومتها المتعثرة تقف كحجر عثرة في طريق نيلها الشرعية الدولية، وكسب ثقة الشعب الأفغاني الذي يعاني ويلات سياسات الحركة المتشددة.

المصادر:

1. Nizamuddin Nazari, "The role of geopolitical factors in regional and trans regional powers in continuing Afghanistan crisis", Archives of Pharmacy Practice, Volume: 11, March 2020.
2. Abdul Hakim Erfan, "The Geopolitical Influential Components in the Afghan Crisis", Journal of Humanities and Social Sciences Studies (JHSSS), Vol: 3, No: 7, July 2021.
3. Imran khan and Safar Ali Shirazi,"Geostrategic importance of Afghanistan for Pakistan", Pakistan Geographical Review, Vol.76, No1, June. 2021.
4. "Geography and Political History", organization of Their Story is Our Story, available at: https://bit.ly/3wV4m1L, 2022.
5. Imran khan and Safar Ali Shirazi,"Geostrategic importance of Afghanistan for Pakistan",OP.Cit.
6. Michael P. Noonan, "Geography and the Centers of Taliban Gravity", Foreign Policy Research Institute, available at: https://bit.ly/3CDTMzJ, November 2001.
7. إدريس الباي، "طالبان: ما مصير البيعة التي تربط تنظيم القاعدة بالحركة؟"، بي بي سي، متاح علي: https://bbc.in/3TArY5o، 2021.
8. مصطفى زهران، "سوسيولوجيا حركة طالبان الأفغانية المتشددة وتشكلاتها الفكرية: ملامح مشروعها الإسلامي والسياسي ومحددات العمل الجهادي"، مركز الدراسات العربية الأوراسية، متاح علي: https://bit.ly/3RATY73، 2021.
9. Miguel Ángel Ballesteros Martín, "GEOPOLITICAL ANALYSIS OF AFGHANISTAN", SPANISH INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES, available at: https://bit.ly/3RDx2nH, 2011.
10. William Maley, "Afghanistan: an historical and geographical appraisal ", INTERNATIONAL REVIEW OF THE RED CROSS, Volume 92, Number 880, December 2010.
11. Nizamuddin Nazari, "The role of geopolitical factors in regional and trans regional powers in continuing Afghanistan crisis", Op.Cit.
12. "الحكم في أفغانستان خلال قرن.. من الملكية حتى سقوط الشيوعية"، العربية، متاح علي: https://bit.ly/3Bl3Jkw، 2021.
13. مروة حامد البدري وآخرون، "نشأة وتطور الجماعات الجهادية في أفغانستان: حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نموذجا"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 34، العدد الأول، مارس 2020.
14. Lindsay Maizland, "The Taliban in Afghanistan", Council on Foreign Relations, available at: https://on.cfr.org/2H92Tc2, 2022.
15. محمد سرافراز، "الأسباب الخارجية لظهور حركة طالبان"، حركة طالبان من النشوء إلى السقوط، دار الميزان- بيروت، 2008، ص 88-65.
16. Neamatollah Nojumi, "The Phenomena of Civil War in Afghanistan", the rise of the Taliban in Afghanistan, palgrave, available at: https://bit.ly/3x9drUB, 2002.
17. محمد سرافراز، "حركة طالبان من النشوء حتى السقوط"، مرجع سبق ذكره.
18. Neamatollah Nojumi, "The Phenomena of Civil War in Afghanistan", OP.Cit.
19. مصطفى زهران، "سوسيولوجيا حركة طالبان الأفغانية المتشددة وتشكلاتها الفكرية: ملامح مشروعها الإسلامي والسياسي ومحددات العمل الجهادي"، مرجع سبق ذكره.
20. " طالبان في كابل: كيف استطاعت الحركة فرض سيطرتها على أفغانستان؟"، بي بي سي، متاح على: https://bbc.in/3Qw3YgW، 2021.
21. منى قشطة، "السلام في أفغانستان: ماذا بعد الاتفاق بين طالبان والولايات المتحدة؟"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، متاح على: https://bit.ly/3qmR4XY، 2021.
22. محمد سرافراز، "حركة طالبان من النشوء حتى السقوط"، مرجع سبق ذكره.
23. محمد خليفة، "جذور التوتر بين أفغانستان وباكستان"، صحيفة الخليج، متاح علي: https://bit.ly/3CW1hCq، 2018.
24. Sachin Khunte, "The Durand Line Impasse: The Two Talibans and Pakistan", Australian Institute of International Affairs, available at: https://bit.ly/3qhDm94, 2022.
25. Natiq Malikzada, "Afghanistan's future after the Taliban takeover: Civil war or disintegration?" Atlantic Council South Asia Center, Available at: https://bit.ly/3cymojo, March 2022.
26. "أفغانستان: ما التركيبة القومية والدينية لهذا البلد الذي لم يعرف الاستقرار منذ نصف قرن؟"، بي بي سي، متاح علي: https://bbc.in/3QjCXNC، 2021.
27. " فتنة بين أفغانستان وباكستان بسبب خط ديوراند"، الشرق الأوسط، متاح علي: https://bit.ly/3Qmehnl، 2017.
28. محمد سرافراز، "حركة طالبان من النشوء إلى السقوط"، مرجع سبق ذكره.
29. Raza Khan Qazi, "As Pakistan's Afghanistan policy fails the Afghan Taliban moves against Islamabad", Atlantic Council, available at: https://bit.ly/3cQUtv5, 2022.

30. Miguel Ángel Ballesteros Martín, "geopolitical analysis of afghanistan", OP.Cit.

31. Nicole Waintraub, "India–Pakistan Relations and the Impact on Afghanistan", The Ploughshares Monitor, available at: https://bit.ly/3D2izxz, 2010.

32. syed fazl-e-haider, india-pakistan: "regional rivalries still rule in Afghanistan", lowy institute, available at: https://bit.ly/3qfK-DWL , 2022.

33. Nizamuddin Nazari, "The role of geopolitical factors in regional and transregional powers in continuing Afghanistan crisis", Op.Cit.

34. Neamatollah Nojumi, "The Phenomena of Civil War in Afghanistan", the rise of the taliban in Afghanistan, palgrave, Op.Cit.

35. IBID.

36. Angana Kotokey and Anchita Borthakur, "The Ideological Trajectory within the Taliban Movement in Afghanistan", Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, available at: https://bit.ly/3CUXEww, 2021.

37. "حظرت التدخين وحلق اللحى... «طالبان» تعود لأحكامها المتشددة بمناطق سيطرتها"، الشرق الأوسط، متاح على: https://bit.ly/3cVSk1v، 2021.

38. "حليقو الذقون والنساء.. قراران جديدان مثيران للجدل من طالبان"، سكاي نيوز عربية، متاح على: https://bit.ly/3eqDgZR، 2022.

39. منى قشطة، "تفاقم الأزمات.. كيف تبدو أفغانستان بعد مرور 4 أشهر على وجود طالبان في الحكم؟"، المرصد المصري، متاح على: https://bit.ly/3QpucBW، 2021.

40. منى سليمان، "كيف تغير حركة طالبان المجتمع الأفغاني؟"، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، متاح على: https://bit.ly/3TPljDo، 2022.

41. منى قشطة، "السلام في أفغانستان: ماذا بعد الاتفاق بين طالبان والولايات المتحدة؟"، مرجع سبق ذكره.

42. Natiq Malikzada, "Afghanistan's future after the Taliban takeover: Civil war or disintegration?" Op.Cit.

43. عمار علي حسن، "نهج أكثر محافظة: كيف يمكن فهم خطاب وممارسات حركة طالبان؟"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على: https://bit.ly/3xc-5qOLK، 2021.

44. "طالبان ترفع علما ضخما للإمارة الإسلامية في كابول"، فرانس 24، متاح على: https://bit.ly/3BtnKWn، 2022.

45. Amira Jadoon, "The Evolution and Potential Resurgence of the Tehrik-i-Taliban Pakistan", united states institute of peace, available at: https://bit.ly/3B452Dd , 2021.

46. IBID.

47. "tehrik-e taliban pakistan", south Asia terrorism report- institute for conflict management, available at: https://bit.ly/3ewK8ox.

48. "TEHRIK-E TALIBAN PAKISTAN (TTP)", National Counterterrorism Center, available at: https://bit.ly/3L0GlvS.

49. "Pakistan Taliban say they carried out CIA attack", NBC news, available at: https://nbcnews.to/3RQ3raL, 2010.

50. " كيف تحولت باكستان إلى ساحة لطيف مذهل من المتشددين؟"، بي بي سي، متاح علي: https://bbc.in/3BvQCxg، 2014.

51. abdul sayed, tore hamming, "The Revival of the Pakistani Taliban", combating terrorism center at west point, available at: https://bit.ly/3x7CY0D, 2021.

52. زهراء رجبي، " طالبان باكستان.. حلم الملاذ الآمن يتلاشى في أفغانستان"، العين الإخبارية، متاح على: https://bit.ly/3xeVd4d، 2022.

53. abdul sayed, "The Evolution and Future of Tehrik-e-Taliban Pakistan", Carnegie Endowment for International Peace, available at: https://bit.ly/3DedP87, 2021.

54. عمر فاروق، "إسلام آباد: السيطرة على الإرهاب بالمناطق الحدودية"، الشرق الأوسط، متاح علي: https://bit.ly/3cX7yDr، 2022.

55. "Tehrik-i-Taliban Pakistan", Stanford- the Center for International Security and Cooperation, available at: https://stanford.io/3Bvp8b5, 2022.

56. أحمد فاضل يعقوب، "لماذا تتفاوض الحكومة الباكستانية وتنظيم طالبان باكستان الإرهابي؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح علي: https://bit.ly/3Qxy1Ff، 2022.

57. Raza Khan Qazi, "As Pakistan's Afghanistan policy fails the Afghan Taliban moves against Islamabad", Op.Cit.

58. Eugénie Boilait, "Fabrice Balanche: L'Afghanistan est l'archétype de la revanche de la géographie", le Figaro vox, available at: https://bit.ly/3xdvpWl, 2021.

59. Benjamin Jensen, "How the Taliban did it: Inside the 'operational art' of its military victory", Atlantic Council, available at: https://bit.ly/3TRSSpw, 2021.

60. خالد بن نايف الهباس، "الجغرافيا والتاريخ يهزمان السياسة في أفغانستان"، الشرق الأوسط، متاح على: https://bit.ly/3Dfj6MIK، 2021.

61. Andy Hira, "The Utterly Predictable Demise of Nation-Building in Afghanistan: Lessons for the Future", Canadian Global Affairs Institute, available at: https://bit.ly/3QDrQ2d, 2021.

62. Louis Dupree, "Afghanistan", Britannica, available at: https://bit.ly/3AY9BPq, 2022.

63. محمد عفيفي، " أفغانستان: جناية الجغرافيا وقسوة التاريخ ١- ٢"، الدستور، متاح على: https://bit.ly/3B8p53t. 2021.

64. Jose Miguel Alonso, "What Afghanistan Teaches about the Art of the Possible", geopolitical monitor, available at: https://bit.ly/3e9G8dG, August 2021.

65. Alec Worsnop, "How the Taliban Exploited Afghanistan's Human Geography", Center for International & Security Studies at Maryland, available at: https://bit.ly/3e1Ecnn, SEPTEMBER 2021.

66. "Terrorist Groups in Afghanistan", Congressional Research Service (CRS), available at: https://bit.ly/3BxqKB7, 2022.

67. Teun van Dongen, Joshua Farrell-Molloy, "One Year of Taliban Rule in Afghanistan: A Predictable Disaster", international center for counter-terrorism, available at: https://bit.ly/3REks8d, 2022.

68. "التقرير الثالث عشر لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدم عملا بالقرار 2611 (2021) بشأن حركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات يشكلون تهديدا للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان"، مجلس الأمن، متاح على: https://bit.ly/3U0S3uB. 26 مايو 2022.

69. منى قشطة، "حرة الهند.. دلالات ورسائل الظهور الإعلامي الأخير لزعيم القاعدة"، المرصد المصري، متاح على: https://bit.ly/3qtP1l4. 2022.

70. منى قشطة، "مآلات محتملة... موقع القاعدة في معادلة الجهاد المعولم عقب مقتل الظواهري"، المرصد المصري، متاح على: https://bit.ly/3TZNelk. 2022.

71. منى قشطة، "بين المكاسب والتحديات... كيف نقرأ اغتيال زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري؟، المرصد المصري، متاح على: https://bit.ly/3B7ldhW. 2022.

72. المرجع السابق.

73. منى قشطة، "تنامي التهديد..تداعيات تمدد داعش-خراسان في وسط وجنوب آسيا"،المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، متاح على: https://bit.ly/3BxfOmPK. 2022.

74. Claire Parker, "How strong is the Islamic State in Taliban-ruled Afghanistan?", the Washington post, available at: https://wapo.st/3BynkxT, 2022.

75. منى قشطة، "تصاعد استهداف داعش-خراسان لشيعة أفغانستان.. رسائل ودلالات"، المرصد المصري، متاح على: https://bit.ly/3L3tYiS. 2021.

76. منى قشطة، "تنامي التهديد.. تداعيات تمدد داعش-خراسان في وسط وجنوب آسيا"، مرجع سبق ذكره.

77. المرجع السابق.

78. عمر فاروق، "إسلام آباد: داعش خراسان يشكل تهديدا أكبر من طالبان الباكستانية"، الشرق الأوسط، متاح على: https://bit.ly/3L8lc1PK. 2022.

79. Bruce Pannier, "Northern Afghanistan and the New Threat to Central Asia", Foreign Policy Research Institute, available at: https://bit.ly/3qvLKlf, 2022.

80. Yaroslav Trofimov, "Left behind after U.S. Withdrawal, Some Former Afghan Spies and Soldiers Turn to Islamic State", the wall street journal, https://on.wsj.com/3d4JXAH, 2021.

81. منى قشطة، "تنامي التهديد.. تداعيات تمدد داعش-خراسان في وسط وجنوب آسيا"، مرجع سبق ذكره.

82. Jeff Seldin, "How Afghanistan's Militant Groups Are Evolving under Taliban Rule", voa news, available at: https://bit.ly/3RE-JB2z, 2022.

83. Seth G. Jones, "Countering a Resurgent Terrorist Threat in Afghanistan", Council on Foreign Relations, available at: https://on.cfr.org/3L4wRQt, 2022.

84. Aaron Y. Zelin, "Return of the Islamic Emirate of Afghanistan: The Jihadist State of Play", The Washington Institute for near east policy, available at: https://bit.ly/3qPtcgd, 2021.

85. Mira Patel, "Why Panjshir Valley stood strong for decades and how it has fallen now", The Indian Express journalism of courage, available at: https://bit.ly/3BxbOTw, 2022.

86. "معقل صامد منذ عقود.. كل ما تحتاج معرفته عن معركة بنجشير بين طالبان وقوات مسعود"، سي إن إن بالعربية، متاح على: https://cnn.it/3eK08Dl. 2021.

87. "Afghanistan: The 'undefeated' Panjshir Valley - an hour from Kabul", bbc, available at: https://bbc.in/3L1qNbs, 2021.

88. "Why Afghanistan's Panjshir Valley remains out of Taliban reach", firstpost, available at: https://bit.ly/3L5Mhnr, 2021.

89. منى قشطة، "عقبات قائمة.. ماهي التحديات التي تواجه حكومة طالبان الجديدة؟"، المرصد المصري، متاح على: https://bit.ly/3d6UBXw. 2021.

90. "طالبان تعلن السيطرة على وادي بانشير والجبهة الوطنية للمقاومة تؤكد أن المعركة ستستمر"، فرانس 24، متاح على: https://bit.ly/3RZaSfS. 2021.

91. منى قشطة، "حدود التأثير... هل تشكل المقاومة الأفغانية تهديدا وجوديا لحركة طالبان؟"، المرصد المصري، متاح على: https://bit.ly/3BxictW. 2022.

92. Susannah George and Aziz Tassal, "Inside the Taliban's secret war in the Panjshir Valley", the Washington post, available at: https://wapo.st/3elMYqS, 2022.

93. منى قشطة، "حدود التأثير... هل تشكل المقاومة الأفغانية تهديدا وجوديا لحركة طالبان؟"، مرجع سبق ذكره.

94. زهراء رجبي، "معارك بنجشير.. قصف مبنى حاكم ولاية كابيسا وانشقاقات بطالبان"، العين الإخبارية، متاح على: https://bit.ly/3xlL3yN. 2022.

95. Esteban Pardo, "What causes earthquakes in Afghanistan?", Deutsche Welle, available at: https://bit.ly/3DjS1bg, 2022.

96. "Why do so many devastating earthquakes happen in Afghanistan?", bbc, available at: https://bbc.in/3LacSji, 2022.

97. " زلزال أفغانستان.. ارتفاع عدد الضحايا إلى نحو 1700 قتيل"، العربية، متاح على: https://bit.ly/3xjAlU3. 2022.

98. " زلزال أفغانستان: أطباء يتوقعون مقتل الكثير من الأطفال جراء الكارثة"، بي بي سي، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/world-61908234. 2022.

99. " أفغانستان: ألف قتيل على الأقل في زلزال قوي ضرب جنوب شرق البلاد"، فرانس 24، متاح على: https://bit.ly/3BwDEhB. 2022.

100. "طالبان تعلن إصابة 31 شخصا جراء زلزال ضرب شرق أفغانستان"، العربية، متاح على: https://bit.ly/3QytjHi. 2022.

101. Dharmendra Kumar Shahi, "rise of Taliban and geopolitical ambitions of china in Afghanistan", research gate, available at: https://bit.ly/3eBjivw, 2022.

102. " وفد من طالبان يزور الصين لإجراء محادثات مع مسئولين (متحدث باسم الحركة)"، فرانس 24، متاح على: https://bit.ly/3RX4jdO. 2021.

103. Jain, "China's geostrategic engagement in a new Afghanistan", eastasia forum, available at: https://bit.ly/3Dqjfx0, 2021.

104. Vinay Kaura, "China draws closer to the Taliban as regional foreign ministers prepare to meet in Beijing", Middle East Institute, available at: https://bit.ly/3Lf80cD, 2022.

105. Derek Grossman, "China and the Taliban Begin Their Romance", Rand Corporation, available at: https://bit.ly/3QHHV7I, 2021.

106. Timor Sharan, Andrew Watkins, "Stabilization and Connectivity Uzbekistan's dual-track strategy towards Afghanistan", available at: https://bit.ly/3U6AaKS, 2021.

107. "وفد من طالبان يتوجه إلى أوزبكستان لحضور مؤتمر دولي بشأن أفغانستان"، بوابة الأهرام، متاح على: https://bit.ly/3RJtqB4. 2022.

108. Akram Umarov and Jennifer Brick Murtazashvili, "What Are the Implications of Uzbekistan's Rapprochement With the Taliban?", the diplomat, available at: https://bit.ly/3S33mko, 2022.

109. AYJAZ WANI, "Resurgent Taliban and its implications on Central Asia", observer research foundation, available at: https://bit.ly/3S5VkHr, 2021.

110. Farid Tookhy, "Iran's Response to the Taliban's Comeback in Afghanistan", The United States Institute of Peace, available at: https://bit.ly/3S0y4KO, 2022.

111. Grant Farr, "Iran and Afghanistan: Growing Tensions after the Return of the Taliban", E-International Relations, available at: https://bit.ly/3S0b0Mj, 2022.

112. Sudha Ramachandran, "Afghanistan-Iran Disquiet over the Helmand River", the diplomat, available at: https://bit.ly/3DpILCs, 2022.

113. Massaab Al-Aloosy," Taliban Afghanistan: A Double-Edged Victory for Iran", Gulf International Forum, available at: https://bit.ly/3Lg3JWh, 2022.

114. Umer Karim, "Uneasy Relations: Geopolitical Challenges for Iran on its Eastern Border", Arab Gulf States Institute in Washington, available at: https://bit.ly/3qE9W56, 2022.

115. christian høj hansen and halimullah kousary, "can Iran get along with the Taliban?", available at: https://bit.ly/3eSJe5S, 2022.

116. Sharif Hassan and Farnaz Fassihi, "Tensions Flare between Neighbors after Afghan Man Kills Iranian Clerics", the New York times, available at: https://nyti.ms/3RlNoMr, 2022.

117. " احتجاجات كابل وهرات.. هل تفجر أزمة بين طالبان وإيران؟"، سكاي نيوز عربية، متاح على: https://bit.ly/3ePeAL1. 2022.

118. منى قشطة، "عين على إيران"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، متاح على: https://bit.ly/3RLvgBv. 2022.

119. المرجع السابق.

120. Dante Schulz, "Turkmenistan's Deviated Approach to the Taliban Explained", Caspian policy center, available at: https://bit.ly/3qFaWps, 2021.

121. Fabio indeo,"Turkmenistan's ambivalent foreign policy towards Afghanistan", the institute for war & peace reporting, available at: https://bit.ly/3Ld3OtS, 2021.

122. "طالبان: أفغانستان وتركمانستان تؤكدان على استمرار الصداقة والتعاون بين البلدين"، روسيا اليوم، متاح على: https://bit.ly/3xqppJM. 2021.

123. luke coffey, "The Taliban are finding friends hard to come by", Arab news, available at: https://bit.ly/3QDWUzb, 2022.

124. Catherine Putz, "TAPI, Turkmenistan, and the Taliban", the diplomat, available at: https://bit.ly/3qFMYKT, 2021.

125. Mélanie Sadozaïm "Taliban at the Border: A New Regime Neighboring Tajikistan", The Central Asia Program at George Washington University, available at: https://bit.ly/3ROz0Ce, 2021.

126. Temur Umarov, "Why Tajikistan Is Taking a Stand against the Taliban", Carnegie endowment for international peace, available at: https://bit.ly/3Ljkik8, 2021.

127. Abubakar Siddique, "Hostilities Grow between Taliban and Tajikistan amid Border Closure, Truck Seizures", Gandhara, available at: https://bit.ly/3qYQzE9, 2022.

128. Vinay Kaura, "Tajikistan's evolving relations with the Taliban 2.0", Middle East Institute, available at: https://bit.ly/3xo02Ze, 2021.

الفصل الرابع

الجغرافيا السياسية لحركة تنظيم القاعدة
محددات العلاقة وحدود التأثير

مصطفى زهران
كاتب وباحث في الحركات الإسلامية

تمهيد

تمثل دراسة الجغرافيا السياسية وعلاقتها بالتنظيمات الإسلامية، خاصةً الجهادية منها، واحدة من الضرورات اللازمة لفهم الظواهر السياسية في محدداتها المكانية وظرفياتها الزمانية، وأطرها الأيديولوجية؛ وذلك من حيث القوة والضعف من جهة، والتمدد والانكماش من جهة أخرى، فضلًا عن الأسباب والمسببات المنتجة للظاهرة والمخلقة لها في أطوارها التكوينية المتعاقبة؛ إذ تمثل إحدى أبرز الأدوات التحليلية الحديثة لفهم الظاهرة الجهادية في ثوبها المعاصر وطورها الحالي.

وتتنوع تعريفات الجغرافيا السياسية، ومنها ما ذكره "دوجلاس جاكسون" 1964 بقوله: "إن الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر السياسية في أبعادها المساحية"، ويتقاطع معه تعريف الأكاديمية القومية للعلوم في واشنطن 1965، من أن الجغرافيا السياسية هي "العلم الذي يهتم بدراسة التفاعل الذي يوجد بين المساحات الجغرافية والعمليات السياسية"[1].

بينما تحتل قضية التفاعل، من حيث التأثير والتأثر، قلب المنظومة التحليلية للجغرافيا السياسية ومدى ارتباطها بتحولات الظاهرة موطن الدراسة؛ وذلك بغية تفكيكها وتفنيدها وفهم آلياتها الراهنة وقدرتها على توظيف مجمل سياقاتها من حيث الزمان والمكان وغيرهما، فضلًا عن تأثيراتها السياسية والمجتمعية والدينية، وما يتولد عنها من فرض واقع جديد على الأرض تُبلوره محددات الظاهرة التي تمخضت عنه.

ونظرًا إلى اعتماد الجغرافيا السياسية الحديثة على الأسلوب التحليلي، يمكن مُعالَجة بعض التيارات الفكرية والعقائدية - خاصة الإسلامية الجهادية - من واقع علاقتها بالجغرافيا السياسية، ومن حيث قدرتها في التأثير على البنى المجتمعية والاقتصادية[2]، ولكون الجغرافيا السياسية تحلل العلاقة بين الظروف الجغرافية الطبيعية والأخرى البشرية[3]، وهو مدخل شديد الأهمية لسبر أغوار تحولات الظاهرة الجهادية الراهنة في ثوبها المُعولَم، وتحديدًا "تنظيم القاعدة" موطن الدراسة.

ويستدعي ذلك التفرقة بين الجغرافيا السياسية ونظيرتها البشرية بقدرٍ كبير؛ وذلك رغم الأمور المشتركة بينهما؛ حيث يعود ذلك إلى حجم الفوارق الجوهرية البينية؛ ففي الوقت الذي اتجهت نحوه الجغرافيا البشرية إلى البحث في العلاقات بين المجتمعات وبيئاتها الطبيعية دون تقييد أو التزام بإطار محدد أو نمط سياسي خاص داخل مجتمعاتها؛ أولت الجغرافيا السياسية في المقابل اهتمامًا بالغًا بالمجتمعات في صورها وعلاقاتها السياسية؛ لكونها اهتمت بدراسة التفاعل بين الإقليم الجغرافي والعملية السياسية التي تُعنَى بتتابع الأحداث السياسية والإجراءات التي يتخذها الإنسان لخلق النظام السياسي أو المحافظة عليه ومدى علاقتها المكانية [4].

ويمكن ملاحظة ما تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية (1939-1945) من انهيار النظام الاستعماري الأوروبي في الشرق الأوسط، وظهور الموجة الثانية من الجغرافيا السياسية في سياق الحرب الباردة؛ وذلك بعد أن تسبب انسحاب الأوروبيين تدريجيًّا من المنطقة، في فراغ عالمي سارع آنذاك كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى ملئه، وكان من الطبيعي في ظل نمو هذه الثنائية أن ينشأ صراع عالمي بين هاتين القوتين الجديدتين [5]، أدى في نهاية المطاف إلى أفول الاتحاد السوفييتي وصعود الولايات المتحدة الأمريكية على أنقاضه، بعد زوال الموجة الأولى التي بدأت بانهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى [6].

ولكن الاتحاد السوفييتي لم يكن ليخرج من مسرح الأحداث العالمي إلا وقد ترك خلفه إرثًا جغرافيًّا وتركة سياسية لا زالت تداعياتها قائمة حتى اللحظة، وتحديدًا في أفغانستان التي شهدت الفصل الأخير من تراجع قوة الاتحاد السوفييتي وتفكُّكه، وكان من أهم أسبابه بروز ظاهرة المجاهدين على اختلاف هوياتهم وتنويعاتهم الأفغانية والعربية والأجنبية المُقاوِمين للغزو السوفييتي، الذين كانوا يتلقون دعمًا من العالم الإسلامي، وتقاطعت مصالح الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية آنذاك معهم [7]؛ بسبب رغبتهم في القضاء على قوة الاتحاد السوفييتي وعقيدته الاشتراكية الصاعدة، وهو ما تحقق لهم بعد ذلك، فكانت مهمة الجهاديين في أفغانستان أقرب إلى التوظيف من الإدارة المباشرة.

ولعب الاتحاد السوفييتي دورًا محوريًّا في دعم ومساعدة القوى والحركات الشعبوية والقومية، خاصةً في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث نشأت جغرافيا سياسية ترتكز إلى الأيديولوجيا، وهو الأمر الذي كانت تعارضه القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة ونظامها الرأسمالي الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ومن الأهمية النظر إلى الغزو السوفييتي (1979-1989)، ثم الأمريكي (2001-2021) لأفغانستان، على كونهما من أهم المحفزات الرئيسية على نشوء الجهادية العالمية أو المعولمة، وتحديدًا "تنظيم القاعدة" الذي أسسه أسامة بن لادن في العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي. ومنذ تلك التواريخ حتى اللحظة، ثمة تمازج بين الجغرافيا السياسية لأفغانستان وظهور الجهادية القاعدية في صورتيها القديمة والراهنة.

وتدفع بعض التحليلات إلى القول بأن ظهور الجماعات الإسلامية الجهادية المعولمة - وعلى رأسها تنظيم القاعدة في توثُّباته الجغرافية وأطواره العقدية والأيديولوجية الراهنة، وتسارع وتيرة صعودها وتشظيها، بداية لإرهاصات نشوء موجة ثالثة من الجغرافيا السياسية[8]، شقت طريقها في جغرافيات مختلفة، خاصةً في المناطق المشتعلة في كلٍّ من آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا. وهي موجة ناجمة بالأساس عن ظهور وتفشي هذه المظاهر (الدول الفاشلة، والشعوب المهينة، والاقتصادات المعطلة، وعدم المساواة والفقر المدقع، والبيئات المدمرة، والموارد المنهوبة، والمناطق الجغرافية المتضاربة، والتدخلات الأجنبية، والانقلابات العسكرية، والراديكالية العنيفة)[9].

وكان لتشكل دولة إسرائيل وما نتج عن ذلك من حروب عربية-إسرائيلية[10]، أهمية قصوى في هذا السياق، يمكن إضافته على الأسباب السابقة التي عملت على رسم ملامح وتشكيلات العمل الجهادي من أفغانستان إلى الشرق الأوسط ومن كليهما إلى كافة أرجاء إفريقيا وآسيا وجغرافيات أخرى مغايرة.

وتبحث هذه الدراسة العلاقة بين الجغرافيا السياسية ونشأة الجهادية المعولمة، ممثلة في تنظيم القاعدة انطلاقًا من أفغانستان، ثم تنتقل منها إلى تقييم التجربة نفسها في إفريقيا، وتحديدًا ما بين شرقها وغربها، وتمركزاته الفرعية والمركزية هناك وتمثيلاته الجماعاتية، والتطورات التي مرت بها، والمنعطفات الحاسمة التي واجهتها، قبل أن تصل إلى الوضع الراهن، في مسعًى منا إلى تقديم قراءة لخريطته السياسية انطلاقًا من مفهوم الجغرافيا السياسية باعتبار أنها تهتم بالعلاقات ذات التأثير والتأثر بين كل من الجغرافيا والسياسة، فضلًا عن العلاقات المتشابكة بين هذه التنظيمات ومناطقيتها التي تُوجَد فيها، وأسباب تمركزها ونشاطها هناك، ثم استشراف مستقبله.

أولًا: تنظيم القاعدة في المشهد الأفغاني:

أ- تشكلات الجغرافيا السياسية الجديدة والحركات الإسلامية الجهادية:

تشترك أفغانستان بحدود تصل إلى 1000 ميل مع كثير من دول منطقة آسيا الوسطى [11]، وبامتداد حدودي يبلغ مداه 1640 ميلًا بينها وبين باكستان، وهو امتداد حدودي يطل في معظمه على نطاق تضاريسي جبلي شديد الوعورة مترامي الأطراف؛ حيث جعل من الصعوبة الوصول إليها [12]، في جغرافيا توسطت بين الهضبة الإيرانية وجبال الهيمالايا، فشكلت بدورها خطًّا وعرًا فرض سطوته المكانية وسلطته القبلية اللا مركزية لعشائر مختلفة جعلت من مركزية الحكم والإدارة أمرًا بالغ التعقيد والصعوبة في آنٍ معا [13].

وعلى مدار تاريخها، ظل جيران أفغانستان الأقربون فاعلين رئيسيين في مشهدَيها السياسي والديني، ابتداءً من الغرب؛ حيث إيران تليها باكستان من الجنوب الشرقي، التي حافظت على علاقات تاريخية جيوبوليتيكية على مدار تاريخها المعاصر باعتبارها "موقعًا احتياطيًّا استراتيجيًّا" تجاه الهند، ثم تأتي دول آسيا الوسطى من الشمال مع ثلاث من خمس دول في آسيا الوسطى تشترك في الحدود مع أفغانستان (طاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان). واللافت أن روسيا التي ليس لها حدود مباشرة مع أفغانستان مارست نفوذًا كبيرًا لعقود في هذه المنطقة أدت إلى استعمارها لأكثر من عقد، ولا تزال تأثيرات هذا الغزو قائمة حتى اللحظة [14].

ويمكن القول إن تدخل الاتحاد السوفييتي عسكريًّا في أفغانستان (1979-1989) [15]، ثم استقلالها عنه عقب تفككه في 26 ديسمبر 1991 [16]، ثم الغزو الأمريكي (2001-2021) [17]، مثَّل هذان الحدثان البارزان نقطة فاصلة في تاريخ أفغانستان المعاصر؛ إذ ساهما بقدر كبير في نشوء الراديكالية الإسلامية العنيفة التي وجدت لها موطئ قدم وعملت على تغذيته حتى تحولت بعد عقود من المواجهة العسكرية والفكرية والصراع على الجغرافيا والأرض والسلطة إلى إمارة إسلامية في قلب آسيا، قد بدأت توابع زلزاله في الصعود والتشظي والانتقال إلى جغرافيات أخرى قريبة ونائية.

وعُد الغزو الأمريكي بمنزلة اللبنة الأهم في التشكُّل الراديكالي داخل البنى السياسية والمجتمعية والدينية حتى أضحى على صورته في شكل الإمارة الإسلامية بأفغانستان الحالية، وأضحى عاملًا رئيسيًّا في تشكيل الجغرافيا السياسية لأفغانستان المعاصرة بصورة كبيرة.

ومثَّلت تداعيات الغزو السوفييتي في تحول أفغانستان إلى عنصر جاذب لكافة الحركات الإسلامية الجهادية؛ ليس من قبل آسيا الوسطى وحسب، وإنما امتدت لتصل إلى منطقة الشرق الأوسط وجغرافيات عربية وإسلامية وغربية بعيدة بالداخل الأفغاني، خاصةً أن الأخير كان يموج بالكثير من الاضطرابات العرقية والتيه الهوياتي.

ولا شك أن حالة السيولة السياسية، وغياب الدولة، وصراع القوميات في أفغانستان - تصل إلى 21 قومية تتمركز الفارسية منها في المنطقة الوسطى، و(الأوزبكية-الطاجيكية) في الشمال، والقومية البشتونية على الحدود الباكستانية في المنطقة الجنوبية - قادتها إلى أن تكون قاعدة رئيسية ومركزًا عالميًّا للجهادية العالمية؛ إذ كانت في ذلك الوقت في طورها التكويني الأول، وبدأت معها عقد الصفقات، وإعادة التنظيم، وتوزيع الأدوار، وتنسيق المهام الموكلة لأفراد هذه الجماعات لتنطلق من أفغانستان إلى دول أخرى في الشرق الأوسط والعالم [18]، بهدف تحقيق أجندتها الجهادية الجديدة في تأصيلها لفكرة الصراع بين الإسلام والغرب الصليبي، وفق أدبياتهم كما سوف نبين لاحقًا.

وقد عدَّ "صامويل هنتنجتون" السياسي الأمريكي الشهير الغزوَ السوفييتي لأفغانستان أولى الحروب والصراعات بين الحضارات التي أنتجت الكثير من المفردات القائمة حتى اللحظة، مثل "النهضة الإسلامية" و"بعث الجهاد"، و"عولمة العالم"، والتطرف، و"المقاتلون الإسلاميون"، و"الحرب/الصراع بين الحضارات" [19].

عززت قوة هذه التصورات ظهور الحركات الإسلامية الجهادية في عدد من هذه الدول التي تربطها حدود مشتركة مع أفغانستان، مثل أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، من بينها (الحركة الإسلامية الأوزبكية، وجنود الخلافة)، وهي تنظيمات اشتركت في الحرب الأهلية الطاجيكية (1992- 1997)، وسعى بعضها إلى الإطاحة بالحكومة الأوزبكية في 1999 وجميعها لا تقل خطورتها عن تنظيم القاعدة [20]. فيما سمح الخروج المفاجئ للسوفييت من أفغانستان وتدهور الأوضاع الداخلية نتيجة الاقتتال الداخلي ونشوب الحرب الأهلية في التسعينيات بظهور حركة طالبان الإسلامية الجهادية المتشددة، ومعها أسامة بن لادن مؤسس تنظيم القاعدة ليضع أفغانستان على أبواب مرحلة جديدة في تاريخها.

وبحلول نهاية التسعينيات، كانت طالبان قد بسطت سيطرتها على معظم البلاد، بما فيها العاصمة الأفغانية "كابول"، واحتلت مدن الشمال "مزار" و "قندوز" و "تالقان أو طالقان" في عام 1998، ومع مطلع عام 2001 أخضعت طالبان معظم الأراضي الأفغانية تحت سيطرتها، وأعقبت ذلك بحوكمة سياسية ومجتمعية "دينية" وفق رؤية سلفية "جهادية" متشددة، لكنها في الوقت ذاته نجحت في إرساء القانون والنظام في معظم أفغانستان إلى أن جاء الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001 لتبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في الإطاحة بنظام طالبان وتنظيم القاعدة الذي آوته [21]، ثم تنتقل إلى مساحة جديدة تصبح خلالها أفغانستان محور التخطيط الجيوستراتيجي للولايات المتحدة [22].

من جهة أخرى، فإنه عقب الغزو الأمريكي لأفغانستان في 2001، لعبت التضاريس الجغرافية على امتداد الحدود الباكستانية الأفغانية والمناطق الجبلية المتاخمة لها، دورًا في أن تتحول إلى ملاذ آمن للآلاف من مقاتلي طالبان وكامل مجلس شورى القيادة العليا لحركة طالبان والعناصر الإسلامية المتطرفة الأخرى، واستحوذت عرقية البشتون على النصيب الأكبر من انتماءات المعارضة الأفغانية المسلحة [23].

ب - بروز الظاهرة الجهادية في المشهد الأفغاني.. تنظيم القاعدة نموذجًا:

كان للغزو السوفييتي لأفغانستان وتداعياته على المشهد الداخلي، كبير الأثر في نشأة الجيل الأول من الإسلاميين الجهاديين (المحليين) وغيرهم الذين قدِموا من أماكن متفرقة في العالمين العربي والإسلامي؛ وذلك لدعم مظلومية الأفغان المسلمين من الغزو الروسي الشيوعي الذي يحاول فرض سطوته العقدية والأيديولوجية الإلحادية عليهم، وفق ما كان خطباؤهم ودعاتهم يستميلون الناس من على منابرهم لتجييشهم وتعبئتهم صوب ساحات الجهاد في أفغانستان.

وجسَّد تنظيم القاعدة دور "الجيل الجهادي" في طوره الأول، ولقي دعمًا كبيرًا وشرعنه من المجتمع الدولي ولم يتم منع المهاجرين من كافة الدول التي قدموا منها للانتقال إلى ساحات الحرب الأفغانية، سواء أكان من الخليج العربي أو من الشرق أو الغرب على حد سواء [24]، إلا أنها ما لبثت أن أدارت فوهة بنادقهم تجاههم جميعًا.

وحينما حطت أقدامهم في أفغانستان، عمل تنظيم القاعدة على مأسستهم وتنظيمهم في شبكة لوجستية من خلال تقديم الدعم العسكري للمسلمين الأفغان وغيرهم في صدهم للغزو السوفييتي [25]، وقد أوكلت هذه المهمة للجهادي الفلسطيني عبد الله عزام ونائبه - في ذاك الوقت - أسامة بن لادن، ونجح عزام في تدشين أول معسكر لتدريب المجاهدين العرب داخل الأراضي الأفغانية، مطلقًا عليه اسم "عرين الأسد". وحتى هذا الوقت لم يكن مسمى "القاعدة" قد ظهر بعد، وبحلول عام 1998 طلب "عزام" من "أسامة بن لادن" تنظيم سجل للمجاهدين العرب يتضمن مسار حركتهم قدومًا وذهابًا، والتحاقهم بالجبهات، خاصةً مع الحاجة إلى ذلك مع زيادة الأعداد التي تتوافد إلى أفغانستان للمشاركة في القتال [26]، وبذلك تمت مأسسة الكيان الجهادي الآخذ في التمدد والاتساع بإطلاق تسمية "القاعدة" عليه.

وفي تلك الأثناء تولى "أسامة بن لادن" الدعم المالي والتجهيز الفني، وتشكل مجموع مقاتلي التنظيم من خليط متنوع من الأعراق والقوميات المختلفة؛ إذ كانوا مزيجًا من العرب والترك والأوزبك والشيشانيين والطاجيك والهزارة والتركمان، وآخرين ذوي أصل بشتوني موالين لباكستان [27]، وأطلق "بن لادن" في 1996 دعوة للجهاد في بلاد الحرمين، وأعقبها بعامين إعلانه تأسيس "جبهة المقاومة العالمية الإسلامية لمواجهة اليهود والصليبيين" [28].

وعقب التكوين الرسمي للقاعدة بين 1988-1989، ضُمت إليها مجموعات أخرى من المقاتلين القادمين من الغرب (أوروبا والولايات المتحدة) أعطت دفعة قوية للتنظيم، وكانوا بمنزلة النواة التي انطلقت منها الهجمات على أهداف أمريكية وغربية خارج أفغانستان [29]، ومنها تفجيرات عام 1998 لسفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا، وتفجير عام 2000 على المدمرة يو إس إس كول بخليج عدن في البحر الأحمر [30].

وكان "بن لادن" قد تنقل خلال تأسيس القاعدة ما بين أفغانستان والسودان في إفريقيا، وشهدت نقل قيادتها إليه في 1992 لفترة من الوقت - كما سوف يتبين لاحقًا - وتناوبت عمليات القاعدة في بواكيرها بين الجغرافيتين، ومنهما إلى باكستان، مستهدفةً القيام بالعديد من العمليات النوعية على أهداف أمريكية وغربية في

أراضيهما [31] إلى أن عاد إلى أفغانستان مستقرًا بها ومتمتعًا بحماية "طالبان" [32]، وحقق التنظيم في تلك الفترة عملياته الكبرى خلافا لما سبق [33].

دخلت القاعدة مرحلة جديدة وطورًا آخر مع تنفيذها تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 [34]، التي كانت مسوغًا ومبررًا للغزو الأمريكي لأفغانستان بهدف القضاء على القاعدة والانقضاض على قادتها وقتل "بن لادن" [35]، وتأديب حركة طالبان التي احتضنتهم وآوتهم وقدمت لهم الملاذ الأمن في جغرافيا أفغانستان الشاسعة والوعرة.

استفادت طالبان كثيرًا عقب الغزو الأمريكي لأفغانستان2001، خاصةً من تلك الصراعات الهوياتية والعرقية التي نشأت عقب الغزو، فعملت على تطويع العامل القبلي وامتداداته العرقية والجغرافية في خدمة بقائها والحصول على حمايتها في أفغانستان، وتجسد ذلك في حركة طالبان ذات العرقية البشتونية.

وكان الانقسام العرقي السمة السائدة في المجتمع الأفغاني، بالإضافة إلى الخلافات البينية والمنافسة المستعرة بين الطاجيك والهزارة والأوزبك، وشملت أيضًا "تحالف الشمال"، المُكوَّن من مجموعات الهزارة والطاجيك والأوزبك، وهو تكتل غير متماسك في الشمال الأفغاني [36].

في مقابل ذلك، تقدم البشتون على غيرهم من العرقيات الأخرى في لعب دور فاعل على المشهد السياسي والمجتمعي والعسكري، وهو الدور الذي لعبوه من قبل كرأس حربة في مقاومة الغزو السوفييتي عام 1979، وتكرر مرة أخرى مع الغزو الأمريكي للبلاد 2001 [37]، وهو مكمن القوة في بقاء طالبان صامدة على مدار العشرين عامًا الماضية إلى أن عادت إلى السلطة مرة ثانية في 2021.

طوعت القاعدة كافة هذه السياقات لخدمتها ابتداءً من التسترخلف حركة طالبان للوقاية من الضربات الأمريكية، ثم الاحتماء داخل عرقيتها البشتونية لتصبح الظهير القوي لكليهما في مواجهتهما الولايات المتحدة الأمريكية، فيما بادلتها القاعدة الدعم والمساندة العسكرية والقتالية أيضًا.

من جهة أخرى، أثبتت المنطقة الحدودية أهمية خاصة لكل من تنظيم القاعدة وطالبان الأفغانية [38]، بعد أن لعبت دورًا رئيسيًّا في صمودهما في مواجهة القوات الأمريكية والقوات الأفغانية الموالية لها، ودورًا آخر للبشتون يصل الجغرافيا الأفغانية بالباكستانية يظهر بقوة خلال تاريخية المواجهة الطالبانية-القاعدية مع الولايات المتحدة الأمريكية والحكومات الأفغانية المتعاقبة، بعد أن قامت بدور القاعدة الخلفية لتزويدهم بالسلاح والمؤن وتجنيد المقاتلين وتدريبهم؛ ما أطال أمد القاعدة، وشد عضد طالبان لسنوات طوال [39].

استخدم مقاتلو طالبان والقاعدة أراضي البشتون نقطة انطلاق لشن هجماتهم، وتحولت إلى ساحة تدريب على الهجمات الجهادية في جميع أنحاء العالم. وتمركز تنظيم القاعدة ومقاتلوه في رقعة من الأراضي بالقرب من الحدود الأفغانية الباكستانية. ويذكر أن الكثير من قادة القاعدة وطالبان آووا إليها في فترات كبيرة مثل "أيمن الظواهري"، و"جلال الدين حقاني" وشبكته الأوسع [40].

استدعاء آخر قامت به القاعدة لتعزيز مركزيتها في أفغانستان وضرورة وجودها في مقاومة الغزو الأمريكي والقوات الأفغانية المتحالفة معها جنبًا إلى جنب مع حركة طالبان، وشكل آخر من مظاهر مقاومتها لما أطلقت عليه المحتل الغربي، تمثل في الوجود الأجنبي المتصاعد في أفغانستان في شكل إرساليات ثقافية وتعليمية وصحية بخلاف الوجود العسكري، بعد أن اعتبرته تكريسًا وتجذيرًا ورغبة في الإبقاء على الوجود الغربي مدة أطول ودعمًا للوجود العسكري الأمريكي والحكومات الأفغانية المتعاونة معهم.

وهو ما يفسر استهدافها مقراتها وأفرادها العاملين فيها بالداخل الأفغاني، مثل الهجمات على فندق "سيرينا" في يناير 2008، والسفارة الهندية في يوليو من العام نفسه، والهجوم على بعثة الأمم المتحدة في مزار الشريف في أبريل 2011م، ثم المجلس الثقافي البريطاني والسفارة الأمريكية من العام نفسه. ونجحت القاعدة ومعها طالبان فيما كانت تسعى إليه، وتعزيز صورة أفغانستان خارجيًّا (غير مستقرة وغير آمنة)، خاصة للأجانب والمدنيين منهم، وتوالت بعدها استهدافات عدة أكدت هذه الرسائل؛ كان أبرزها الهجوم على مطعم "تافيرنا دو ليبان" يناير 2014 في كابول، وهو أحد أشهر أماكن الاستراحة للأجانب في المدينة، وهجوم آخر على فندق "سيرينا" في مارس من العام نفسه [41].

(جـ) دور الجغرافيا السياسية "الأفغانية" في عولمة تنظيم القاعدة:

كان من الطبيعي أن تتخذ القاعدة من أفغانستان مركزًا لإرسال مقاتليها إلى جغرافيات مجاورة، خاصة الآسيوية منها أو من دول البلقان؛ وذلك بهدف توسيع رقعة نشاطاتها الجهادية، وهو ما جسَّده انتقالهم إلى البوسنة والشيشان وغيرهما، وعودة مقاتلين آخرين إلى بلدانهم لمحاربة الأنظمة وتشكيل فروع محلية تتبع المركز والتنظيم الأم، كما هو الحال مع ما كان أكثرها شهرةً (الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، المقاتلة المغربية، المقاتلة الليبية، وتنظيم القاعدة في شبة الجزيرة العربية وبلاد الرافدين) ومجموعات صغيرة أخرى [42].

إلى أن وصلت عدوى القاعدة في أفغانستان إلى جاراتها في آسيا الوسطى، بعد أن امتدت تأثيراتها إليها نتيجة تحول البلاد إلى ملاذ لكافة الفصائل الإسلامية المقاتلة من آسيا الوسطى، فكانت بمنزلة قاعدة احتياطية تشن من أرضها الهجمات ويتلقى مقاتلوها التدريبات العسكرية والتأهيل الأيديولوجي، وهو ما يفسر تخوفات الأنظمة السياسية في دول آسيا الوسطى، واتخاذها التدابير الأمنية للحيلولة دون التمدد الجهادي على أراضيها.

حيث مضى كل من الملا "محمد عمر" - الذي بايعه بن لادن على الإمارة - وتنظيم القاعدة نحو توثيق الصلة بين الجهاديين الأوزبك ونظائرهم الأفغان، وتعزيز تحالفهم، ولعل هذا ما يفسر إحجام طشقند عن السير في خطى التبعية الأمريكية خوفًا من رد الفعل من (طالبان - القاعدة)، وتداعيات رحيل القوات الأمريكية من أفغانستان عليها، ومن ثم تركها فريسة لطالبان وحلفائها الجهاديين وتحديدًا تنظيم القاعدة [43].

فطنت القاعدة إلى تلك القضايا والإشكاليات الملتفة حول السياق السياسي الأفغاني ودول الجوار، وسعت نحو توظيف الجغرافيا السياسية المتولدة منها فيما يخدم أهدافها، انطلاقًا من وعيها السياسي بطبيعة التحولات القائمة إقليميًّا آنذاك، خاصةً العلاقة المضطربة بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من دول آسيا الوسطى التي لا تزال قابعة تحت الوصاية الروسية من الناحيتين الأيديولوجية والتاريخية لجني الكثير من وراء هذا الاضطراب. ومن خلال فهم القاعدة لطبيعة هذه العلاقة، سعت إلى توظيفها من أجل تحييد الدور العسكري الأمريكي وعدم تدشين قواعد عسكرية على أرضها تزيد من قوة المواجهة معها وتعزز قوة الدوائر الأمنية والعسكرية في آسيا الوسطى.

وحينما أعلنت الولايات المتحدة عقب أحداث 11سبتمبر2001 حصولها على حق إقامة قاعدة عسكرية أمريكية بموافقة ضمنية من جانب الرئيس فلاديمير بوتين في مطار "خان أباد" العسكري في منطقة "كشكا داريا" بأوزبكستان؛ سارعت الحكومة هنالك إلى نفيه، وبعدها بسنوات معدودة تراجعت أوزباكستان عن موافقتها منح الولايات المتحدة ما حصلت عليه من تسهيلات في مطار "خان أباد" للمساهمة في ضرب الجهاديين في أفغانستان [44].

نجحت القاعدة تحت أعين طالبان في توظيف كافة هذه السياقات من أجل تقوية الروابط الجهادية بين أفغانستان ودول آسيا الوسطى لتحقيق عدة أمور؛ أولهما مساعدة حركة طالبان في التخلص من تحالف الشمال الذي يتكون بالأساس من عرقية الأوزبك؛ ما جعل تعزيز الروابط الجهادية القاعدية مع نظرائهم في أوزباكستان ذات أهمية بالغة، وثانيها إسقاط الأنظمة التي تدعم وتؤيد "أحمد شاه مسعود" قائد الشمال، وثالثها استخدامها كمنصة انطلاق رئيسية للحرب ضد الغرب، والوصول إلى أسلحة الدمار الشامل السوفييتية السابقة؛ إذ كانت هذه إحدى الرؤى الاستراتيجية للمنظر الجهادي القاعدي الشهير أبو مصعب السوري، بعد أن أُسند إليه مهمة تدريب المقاتلين الأوزبك في معسكرات تدريب الأجانب داخل أفغانستان، حتى إنه تفاخر بتدريب منفذي الهجمات في أوزبكستان عام 2004 [45].

وانطلاقًا من ذلك حافظت القاعدة على علاقاتها مع حركة تركستان الشرقية الإسلامية، وأدامت الوصل مع عدد من الجماعات الأخرى في آسيا الوسطى، مثل كتيبة الإمام البخاري، وكتيبة التوحيد والجهاد، وجماعة الجهاد الإسلامي التي لا تزال متمركزة في أجزاء من شمال أفغانستان، و"عسكر طيبة" و"جيش محمد". وعززت القاعدة من أهمية فرع كشمير في استراتيجية التنظيم الإقليمية [46]، كما حسنت من تماسكها السياسي وتحالفاتها في أفغانستان، بعد تحقيق اللا مركزية في قيادتها، وعملت على إنشاء فرع جنوب آسيا "تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية" في عام 2014 [47].

وفي غمرة الانشغال بالتحولات السياسية في المشهد الأفغاني، خاصة في السنوات الأخيرة مع اختلاف القيادة بعد وفاة "الملا عمر"، ودخول حركة طالبان في سير المفاوضات مع الجانب الأمريكي برعاية قطرية بالتوازي مع صعود تنظيم الدولة الإسلامية داعش منذ عام 2014؛ عملت القاعدة وهي تنتظر التموضع الجديد لحركة طالبان الأفغانية مع اقتراب وصولها إلى الحكم، على توجيه التعافي السياسي لحركة طالبان باكستان. وما يثبت ذلك ويدلل عليه اليقظة التي أبدتها طالبان باكستان مؤخرًا، وظهورها على سطح الأحداث بعد سنوات من الركود، مع تحالف بارز بين الفصائل البنجابية وسط حركة طالبان باكستان مع القاعدة [48].

(د) مستقبل القاعدة عقب عودة طالبان إلى حكم أفغانستان:

شهدت الفترة من 1996 إلى عام 2001 نشاطًا ملحوظًا لتنظيم القاعدة في أفغانستان على كافة الأصعدة الميدانية والعملياتية والحياتية، بعد أن سمحت حركة طالبان له بإنشاء عدد كبير من المرافق في البلاد لاستضافة وتدريب أعضائه المقيمين في أفغانستان وأنصاره القادمين من الدول الإسلامية والغربية؛ وذلك نظير مساعدته للحركة ومقاتليها في الوصول إلى السلطة [49].

وحين رفضت طالبان تسليم العقل المدبر لهجمات 11 سبتمبر "أسامة بن لادن" زعيم تنظيم القاعدة آنذاك، ورفاقه من قادة القاعدة، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك مبررًا لشن الولايات غزوها على أفغانستان، وعلى إثره تمت الإطاحة بطالبان، وتعززت العلاقة بينهما بعد ذلك بعد أن تخندقا معًا لمواجهة القوات الأمريكية الغازية، إلى أن تبلور توحدهما في شكل تنسيق عملياتي عسكري على مدار السنوات التي تلت هذا التاريخ، وحافظت القاعدة خلالها على تحالفها مع طالبان، وفي المقابل أخلصت الأخيرة لها إلى أن عادت مرة ثانية إلى السلطة [50].

هدفت الضربة الأمريكية بالأساس إلى استئصال قادة القاعدة وتأديب حركة طالبان التي قدمت لهم الملاذ وآوتهم في أفغانستان، وعملت عقب غزوها على مطاردة تنظيم القاعدة والقضاء عليهم طوال العقدين الفائتين، وكان من المفترض أن تكون بذلك القاعدة قد ضعفت وتلاشت بفعل الضربات المتلاحقة عليها، خاصةً بعد

مقتل "أسامة بن لادن" في عام 2011 ثم عزل الظواهري وتقييد حركته في أفغانستان وخارجها إلى مقتله عام 2022.

بيد أن ما حدث كان على النقيض مما كان متوقعًا، وبدلًا من إضعاف القاعدة، عملت الأخيرة على التكيف ومن ثم تطوير نفسها وفق متغيرات اللحظة التي عايشتها عقب الغزو الأمريكي في 2001 والسنوات التي تلته، وتبدَّى ذلك في تبني استراتيجية جديدة عملت على تأسيس الخلايا المحلية "المستقلة" بحيث تعمل كأفرع لها تتبع التنظيم الأم بشكل غير مباشر وغير مركزي[51]. وقد ساهمت هذه الاستراتيجية الجديدة التي انتهجها الظواهري في أن تتمدد القاعدة وتصبح أقوى مما كانت عليه في سنوات مضت.

ومن أفغانستان أعادت القاعدة تجديد قدراتها، ونشطت في 12 مقاطعة أفغانية، وجعلت من الحدود الشرقية والجنوبية للبلاد نقاط تمركز لها، وبنت معسكرات تدريب جديدة آنذاك في شرق أفغانستان وأسست وحدة قتالية مشتركة مع شبكة حقاني[52].

لقد أقسم "أسامة بن لادن" من قبل على ولائه وبيعته لمؤسس حركة طالبان أمير المؤمنين "الملا محمد عمر"، وتبعه في ذلك أيمن الظواهري الذي حافظ على هذا الولائية، وواصل بيعته لكل من قادة طالبان اللاحقين "الملا آختر منصور" و"هبة الله أخوند زاده" إلى مقتله في يوليو 2022[53].

وعلى خلاف غيرها من التنظيمات الجهادية الأخرى طمحت القاعدة في تحقيق الأهداف الطويلة الأجل، ولم تقع في أخطاء غيرها في الإسراع نحو الإعلان عن خلافة إسلامية جامعة لا يستقيم أحد إلا باللحاق بها، وصاغت رؤى بديلة تعمل من خلالها على تجذير نفسها محليًّا وحشد مجتمعاتها وبناء قوتها على جغرافيات متناثرة لا يربطها سوى رباط الفكرة رغم تباعد الأرض، من خلال تدشين إمارات وجماعات حاملة لها تكون بمنزلة لبنات لخلافة مستقبلية لا تناسب إطلاقها اللحظة الراهنة[54].

وهو تحول هام في مسيرة تنظيم القاعدة الذي لم تكن السيطرة على الأرض لدى قادته، وتحديدًا "أسامة بن لادن"، هدفًا يطمح نحو تحقيقه، وهو أمر فرضته متغيرات

الواقع الجديد من مستحدثات شملت تحولات سياسية ومجتمعية بل اقتصادية أيضًا كانت بمنزلة فرصة سنحت لهم اقتناصها وتوظيفها فيما يقصر الطريق على تحقيق أهدافهم المرحلية والنهائية، كما هو الحال في أجزاء من جغرافيا مالي والصومال واليمن وحتى أفغانستان التي تنظر القاعدة إلى ما حققته من وصول طالبان إلى السلطة داخلها على أنه أحد نجاحاتها وأهدافها التي تحققت [55]؛ إذ ليس شرطًا أن تحكم القاعدة أفغانستان بقدر أن يحكمها فصيل إسلامي يتقاطع مع فكرتها، وهو ما يفسر عدم قيامها بأي عمليات جهادية من داخلها تستهدف بها من تبقى من خصومها، وإعلانها مباركتها وصول حركة طالبان إلى السلطة هنالك والاحتفاء به.

ومنذ عام 2017 ركزت قيادة "الظواهري" على تحقيق الاستقرار الداخلي للتنظيم [56]، وتبني سياسات حذرة عملت على عدم خسارة حلفائه، خاصة في الداخل الأفغاني. وحقق ذلك لتنظيم القاعدة أن حافظت على وجودها في الفضاء الجهادي المعولم، ولم ترتد أو تتلاشَ أو تذُب في الكيانات الجهادية الجديدة عليها، خاصة تنظيم الدولة الإسلامية داعش الصاعد بقوة، ونجح بذلك في تلافي شبح الانقسام والتفكك بشكل بارز.

لا شك أن قتل الظواهري في غارة أمريكية في العاصمة كابول قد وضع واقع تنظيم القاعدة الراهن ومستقبله، خاصة في أفغانستان، في موضع يكتنفه الكثير من الغموض بالأخص في مسألة القيادة ومن يخلف الظواهري في قيادة التنظيم [57].

بيد أن ما يمكن قوله في هذا الصدد، وبغض النظر عمن سيخلف الظواهري في قيادة القاعدة، يبقى السؤال حول الاستراتيجية المستقبلية التي من المتوقع أن يسير وفقها قائد التنظيم القادم؛ هل ستكون امتدادًا لفكر الظواهري وسلفه "بن لادن"؟ أم مغايرة عمن سبقاه؟

وتشير بعض التحليلات إلى أن القاعدة ستظل وفية لأجندتها السياسية الطويلة المدى في مواصلة العداء للولايات المتحدة الأمريكية. أما فيما يختص بإمكانية استخدام الأراضي الأفغانية لاستهدافها، فهو أمر لا يمكن الجزم به في الوقت الحاضر، إلى أن يعلن عن ماهية الزعيم الجديد الذي سيخلف "الظواهري" في قيادة تنظيم القاعدة. ورغم هذا الجمود القائم منذ وصول "طالبان" إلى السلطة وعقب مقتل "الظواهري"

لتنظيم القاعدة في الداخل الأفغاني وتعهُّدها من قبل بأن مهمتها في أفغانستان قد انتهت بوصول طالبان إلى السلطة، فإننا لا يمكن أن نتكهن باستدامة الوضع أو انتفائه في غياب رأس التنظيم؛ فالأمر بأكمله منعقد على من هو القائد الجديد [58].

إشكالية خلافة الظواهري وزعامة القاعدة هذه المرة يلتف بها الكثير من الغموض؛ نظرًا لأنها تختلف عما تلي مقتل بن لادن الذي كان معروفًا سلفًا أن الظواهري مَن سيخلفه باعتباره نائبًا له؛ إذ كان الأمر ظاهرًا وأكثر وضوحًا، بخلاف هذه المرة مع ندرة المعلومات وصعوبة التكهنات حول الزعيم الثالث لتنظيم القاعدة.

وهناك عدد قليل من الأسماء البارزة في التنظيم قد تنحصر بينها التوقعات، على رأسها المصري "سيف العدل"، وهو عضو قديم في القاعدة، وعمل مع أبو مصعب الزرقاوي، ويحظى بخبرة واسعة في العمل العسكري والتخطيط العملياتي، وورَد أنه عارض هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وظل خلال العقدين الفائتين بعيدًا عن الأضواء في أدواره العسكرية والاستخباراتية [59]، ونظرًا إلى افتقار المعلومات حوله، يصعب التكهُّن باستراتيجيته المستقبلية إذا خلف الظواهري في قيادة التنظيم، بالإضافة إلى "عبد الرحمن المغربي" صهر الظواهري ورئيس اللجنة الإعلامية في القاعدة كأمير محتمل في خلافة الظواهري [60].

وما يمكننا قوله في هذا الصدد أن أفغانستان تحت القيادة الطالبانية الحالية، لن تكرر تجربة الملاذ الآمن السابقة لتنظيم القاعدة في أفغانستان مرة أخرى. ولا يعني ذلك أنها ستمضي نحو قطع علاقتها معها نهائيًا، على الأقل ظاهرًا في هذه المرحلة الأولى من حكمها عقب عودتها إلى السلطة مجددًا. وذلك مع الإشارة إلى أن أحد بنود الاتفاق الذي وقَّعته طالبان والولايات المتحدة في فبراير 2020 نصَّ على إلزام طالبان بقطع علاقاتها بالجماعات والتنظيمات الإرهابية، خاصةً تنظيم القاعدة [61].

لكن ثمَّة علاقة قائمة حتى اللحظة بين القاعدة وحركة طالبان لا تزال تلتف حولها الغموض؛ وذلك لسببين اثنين؛ أولهما العلاقة التاريخية التي تتجاوز أكثر من عقدين، وثانيهما حجم التمازج والتشابك الأيديولوجي والعقائدي بينهما، ويتجسَّد ذلك في حجم العلائق القائمة حتى اللحظة بين آل حقاني وتنظيم القاعدة.

وقد تجلّى ذلك منذ الوهلة الأولى في العودة الثانية لطالبان إلى حكم أفغانستان من جديد، حينها أصدرت القيادة العليا للقاعدة بيان تهنئة خصت خلاله بالمديح أربعة قادة تاريخيين من طالبان كان من بينهم "جلال الدين حقاني"، الذي تُلقِّبه طالبان بـ "أبو الشهداء ومعلم المجاهدين" [62]. وعلى الرغم من وفاته بعد صراع مع المرض، لا يزال الحقانيون والقاعدة تحكمهما علاقة قائمة على التقدير المتبادل لتاريخهما المتشابك، فيما تتصاعد التكهنات أن "سراج الدين حقاني" وزير الداخلية في الحكومة الحالية ونائب زعيمها، لا تزال صلته بالقاعدة قائمة حتى اللحظة.

وخلاصة القول، لا يبدو أن القاعدة في واقعها الحالي يمكنها شن عمليات جهادية كبيرة انطلاقًا من أفغانستان، أو أن لديها القدرة على استهداف الولايات المتحدة الأمريكية في اللحظة الراهنة. ومع ذلك، في حال وصول قيادة جديدة برؤية مغايرة، يمكن للقاعدة أن تُعيد تنظيم نفسها في جماعة أكثر عنفًا، في محاولةٍ لاستعادة مكانتها في قيادة التنظيمات الجهادية في العالم [63].

ثانيًا: إفريقيا وتموضعها في أيديولوجية تنظيم القاعدة:

كانت إفريقيا، ولا تزال، في قلب المنظومة الفكرية والعقائدية لتنظيم القاعدة منذ تأسيسها على يد كل من "عبد الله عزام" و"أسامة بن لادن" وإن كانا هناك في جغرافيا أفغانستان البعيدة. ولولا السياقات السياسية والمجتمعية والظرفيات الزمنية التي جعلت من أفغانستان منطقة جذب للجهادية الإسلامية المحلية والعالمية قبل ذلك - وهو ما قدمناه في صدر هذه الورقة من تداعيات كل من الغزوين السوفييتي والأمريكي، وتجاذبات الجغرافيا السياسية المتولدة منهما، بالتوازي مع السياقات السالفة الذكر - لكانت إفريقيا قد سبقت، في توهجها الجهادي وتشظيها، الجغرافيا الأفغانية، وما هي عليه الآن من وصول طالبان الإسلامية المتشددة إلى السلطة بمساعدة تنظيم "القاعدة".

ولا شك أن السقوط السريع لأفغانستان في أيدي طالبان عمل على فتح شهية الجماعات الجهادية الأخرى في جغرافيات بعيدة أضحت إفريقيا على رأسها [64]، خاصةً أفرع القاعدة داخلها، وتطلعت إلى تكرار التجربة ذاتها من خلال توظيف

السياقات المشابهة، وهو ما نلحظه في العقد الأخير بتقاطعات الجغرافيا السياسية في إفريقيا والمماثلة لما كانت عليه أفغانستان التي كانت بمنزلة عامل مساعد ورئيسي في وصول طالبان إلى السلطة.

بيد أن ذلك لم يَنْفِ أن ثمة إرهاصات جديرة بالملاحظة مهَّدت لإعادة التموضع الجهادي القاعدي في القارة بشكل أكبر مما كانت عليه في تسعينيات القرن الماضي، فكانت ما يطلق عليها "العشرية السوداء" في الجزائر وصعود التنظيمات الإسلامية المسلحة ومعركتها مع النظام السياسي هناك وتأسيس الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر عام 1992م [65]، كأحد روافد تنظيم القاعدة وتمثلاتها في شمال إفريقيا، في مسعى منها إلى تعزيز ارتباطها بالقاعدة.

بالتوازي مع ذلك عمل "بن لادن" على نسج خيوط شبكته والرغبة في تأسيس تمركز جديد في إفريقيا أوائل التسعينيات ينطلق من السودان، إلا أن محاولته باءت بالفشل، ووجه قبلته عائدًا إلى أفغانستان عام 1996 تحت رعاية حركة طالبان [66].

ثمَّة تماثُل وتطابُق كبير بين الجغرافيا السياسية لكل من أفغانستان وشرق وغرب إفريقيا على الرغم من وجود بعض الاختلافات البسيطة. ويتمثل هذا التشابه على وجه الدقة في المظاهر والظروف التي عملت على نشأة وتمدد الحالة الجهادية المتمثلة في تنظيم "القاعدة"، بعد أن عملت كمحفزات رئيسية في تشظي الصعود الجهادي القاعدي ومن ثم تجذيره من خلال محاولة تأسيس "دويلات/إمارات" على شاكلة نظيرتها الطالبانية في أفغانستان. ويمكن سرد بعض من هذه المظاهر الجيوسياسية على النحو التالي:

1. هشاشة البنى التنظيمية للنظم السياسية الحاكمة: أسهمت مظاهر تردي الحوكمة السياسية وتدهور البنى المجتمعية للعديد من أنظمة الحكم في إفريقيا، وتحديدًا في دول مثل مالي والصومال وغيرهما إلى نشوء مظالم محلية وحالات تمرد وفساد سياسي وضعف في تأمين حدودها البرية والبحرية، وشكَّلت بعد ذلك بيئة خصبة لنمو التيارات الجهادية، وخاصةً تنظيم القاعدة، فيسَّرت لها مهمة اختراق الحدود وتجاوز كافة العقبات التي تحول دون تحقيق أهدافها في تلك المناطق [67]. يُضَاف

إلى ذلك ما وقعت فيه حكومات هذه المناطق من عدم قدرتها على تقديم الخدمات وتوفير الفرص الاقتصادية لسكانها؛ الأمر الذي وظفته التنظيمات الجهادية الأكثر تنظيمًا - وخاصةً القاعدة - لصالحها، وعملت على ملء الفراغ الناتج عن إهمال الحوكمة السياسية، ومضت في تقديم مقاربات مجتمعية نافست خلالها سلطة الدولة، وقدمت نفسها كبديل لها ووفرت لهم ما عجزت عنه حكوماتهم، ودفع ذلك إلى استمالة الناس لهم وتعبئتهم للاصطفاف معها وتجذير وجودهم الدولاتي المصطنع، مثل تقديم الخدمات، وتوفير الفرص الاقتصادية لسكانها، وخاصةً في المناطق الطرفية، بقدر يشبه إلى حد كبير الوضع في أفغانستان، خلال الحروب الأهلية [68].

2. تداعيات الحادي عشر من سبتمبر2001: سارعت العديد من الدول الإفريقية عقب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر2001 إلى إدانة الحدث الذي أعلن تنظيم القاعدة مسئوليته عنه؛ الأمر الذي تلقفته العديد من الدول في شرق وغرب إفريقيا بإبداء الدعم والتضامن للجانب الأمريكي وإعلان اصطفافها معه في الحرب على الإرهاب. ومن أمثلة ذلك الموقف الذي أبداه الرئيس الأوغندي آنذاك "يوري موسيفيني" - الذي يترأس البلاد من 1986 إلى اليوم - من أن أوغندا أحد ضحايا زعيم تنظيم القاعدة "بن لادن"، محاولًا توظيف الحدث فيما يخدم سلطويته في اتهام القاعدة بأن لها صلات مع عناصر قوات التحالف الديمقراطية المناهضة لحكومته، وأنها قد تلقت تدريبًا عسكريًّا في معسكرات "بن لادن"، وأسند إليها المسئولية عن العديد من الهجمات في أوغندا، التي أودت بحياة العديد من المدنيين هناك. وقد بلغت محاولة استغلال وتوظيف الظاهرة حد اتهام موسيفيني "جيش الرب الأوغندي" المسيحي - الذي وضعته الولايات المتحدة على قائمة التنظيمات الإرهابية - بتلقي مساعدات من "بن لادن". ولم يختلف الأمر كثيرًا في الدول الإفريقية ذات الأغلبية الإسلامية؛ فقد تنوعت ردود أفعالها؛ ففي "النيجر" صرَّح الرئيس "مامادو تانجا" بأن الحرب ضد أفغانستان ضرورية [69].

وعملت القاعدة على توظيف تلك المواقف لتبرير مواجهتها الأنظمة الإفريقية المعادية لها، التي تعمل على محاصرة الجهادية "الصاعدة"، والحيلولة دون تمكين القاعدة من تحقيق نجاح ملموس على الأرض، بل ومحاصرتها بهدف القضاء على جذوة الإسلام الجهادي في المنطقتين العربية والإفريقية، وتشديدًا على سير هذه

الأنظمة في ركاب الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الصليبي - كما تصف أدبياتهم - فكانت دافعًا قويًّا ومسوغًا لشرعنة المقاومة القاعدية، وتعبئة المزيد من المقاتلين لشن المزيد من الهجمات ضد المصالح الغربية.

ومن نافلة القول التذكير بأن للقاعدة سابقة في العمل الجهادي بالقارة قبل تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر، كانت بمنزلة تهيئة للأدوار التي ستلعبها بعد ذلك داخلها؛ ما يعني أن القارة الإفريقية لم تَغِب يومًا عن أعين التنظيم ومرمى أهدافه؛ إذ كانت أولى ضرباته النوعية ضد المصالح الأمريكية في إفريقيا، استهدافها فندق "جولد مور" بعدن اليمنية في ديسمبر 1992 الذي أدى إلى مقتل عدد من الجنود الأمريكيين كانوا في طريقهم إلى الصومال[70]، ثم عمليتي "نيروبي" و"دار السلام" في عام 1998 بعد ذلك بسنوات[71].

- النشاط الإسرائيلي في القارة: لا يمكن فصل السردية الخاصة بتوغل إسرائيل - أو التوغل اليهودي كما تُعرِّفه أدبيات التنظيمات الجهادية - ونشاطها في القارة الإفريقية بشكل خاص وتداعيات الحرب الإسرائيلية-العربية بشكل عام عن محددات الصعود الجهادي في المنطقة الإفريقية، خاصةً أن تنظيم القاعدة جعل فكرة تأسيسه أو الهدف الأسمى الذي يسعى إليه هو تحرير المسجد الأقصى؛ ما يعني أن فكرة مقاومة المحتل الإسرائيلي ركيزة أساسية في هيكل البناء الجهادي الفكري لتنظيم القاعدة.

فيما شهدت القارة الإفريقية، ابتداءً من العقد السابع، آثارًا لامتدادات الصراع العربي- الإسرائيلي، كان من بينها اختطاف طائرة "إيرباص" فرنسية عام 1976م كانت في طريقها من (أثينا - اليونان) ومتوجهة إلى (كمبالا - أوغندا)؛ وذلك من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ثم استهداف أحد الفنادق الرئيسية في مدينة (نيروبي)، من قبل عدد من الفصائل الفلسطينية المقاومة، فضلًا عن اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الألمانية من مطار (مقديشو - الصومال)[72]. أرادت التنظيمات الجهادية، وخاصةً القاعدة، نقل هذا العمل المقاوم من قبل الفصائل الفلسطينية في إفريقيا في صورته الأيديولوجية اليسارية إلى قبضتها "اليمينية" الإسلامية الجهادية، ومن هنا كانت الدعوة إلى تحرير القدس تبدأ من التعبئة الجهادية القاعدية في إفريقيا، في محاولةٍ لطمس الأثر النضالي الفلسطيني - العروبي - المقاوم.

3. مخرجات الثورات العربية والتشظي الجهادي: جاءت بداية الثورات مع مطلع عام 2011 لتزيد وهج التنظيمات الجهادية، ولتزيد شبقها في تحقيق ما عجزت عنه في العقود الماضية، خاصةً أنها استفادت من سياقات الزلزلة السياسية الناجمة عنه، مع تصاعد الاحتجاجات التي أسقطت عددًا من الأنظمة السياسية الحاكمة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وذلك بعد أن وجد تنظيم القاعدة نفسه يتحقق له ما كان يطمح إليه من القضاء على هذه الأنظمة والحكومات بسواعد غيره [73]، ومضت في تطويعه ليكون مدخلًا لتيسير حركتها وتأسيس دويلاتها على أنقاض أنظمة الحكم السابقة كما حدث في الشمال السوري من تأسيس "دويلة الجولاني" وممارسات هيئة تحرير الشام [74]، من حوكمة عسكرية وسياسية ومدنية تقترب بشكل أو بآخر إلى ما أضحت عليه طالبان في أفغانستان في اللحظة الراهنة.

في الواقع لقد تأثر تنظيم القاعدة كتنظيم جهادي بتطور الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وبفعل ديناميكيات الجغرافيا السياسية في المنطقة، ومن الملاحظ أن توسُّعه في العالمَين العربي والإفريقي في السنوات العشر التي تلت أحداث الربيع العربي، كانت وتيرته مسرعة بالدرجة التي دفعته إلى أن يُعجِّل بإيجاد موطئ قدم له داخل هذه الجغرافيات الإفريقية المترامية الأطراف، موظفًا سياقات الجغرافيا السياسية الجديدة التي تشكلت عقب أحداث الربيع العربي، والتي كان من بينها منطقة الساحل الإفريقي، ومنطقتا الشرق والغرب الإفريقيين. ويمكن الاستدلال على ذلك بما حدث في يناير 2013 في العاصمة المالية "باماكو" التي كانت قاب قوسين أو أدنى من سقوطها في أيدي الجهاديين لولا التدخل العسكري الفرنسي؛ ما يعني أن إمكانية تكراره مستقبلًا وارد بقوة، فضلًا عن تأسيسها حدودًا مصطنعة لها في المنطقة نفسها [75].

- **مواجهة النفوذ الفرنسي والتدخل الإثيوبي في القارة الإفريقية:** تحتل أدبيات التنظيمات الجهادية، خاصة الأفرع التابعة للقاعدة ما بين شرق وغرب القارة، موقفًا تعبويًّا ضد التدخل العسكري والنفوذ السياسي لكل من فرنسا وإثيوبيا وإن كانت الأخيرة قد أرخت دورها مؤخرًا وقل تأثيرها عن نظيرتها الفرنسية؛ ففي عام 2013 أرسلت فرنسا ما يقارب من 5000 جندي إلى مالي بطلب من

الحكومة لمواجهة تمرد بعض فصائل الطوارق الذين انخرطوا في صفوف القاعدة، وكانوا في طريقهم نحو استقطاع الشمال المالي عن البلاد وإعلان استقلالهم [76].

في مقابل ذلك، تستثمر التنظيمات الجهادية حنق السكان في شرق إفريقيا تجاه الوجود الفرنسي المسيطر على ثرواتهم، والسالب لحقوقهم السياسية والمجتمعية، فضلًا عن دعمه المباشر لكثير من الانقلابات السياسية على الكثير من الساسة ورجالات الحكم غير الراغبة في نفوذهم بالمنطقة. الأمر ذاته ينطبق على التدخلات الإثيوبية التي اعتُبِرت مسوغًا سياسيًّا حتى اللحظة ومبررًا شرعيًّا لدى حركة الشباب الصومالية، التي بنت مشروعها بأكمله على أرضية المواجهة العسكرية مع إثيوبيا الصليبية وفق أدبياتهم. وذلك مع اعتبار أن نسبة المسلمين في إثيوبيا تقترب من 50٪ ويلعب الدين عاملًا رئيسًا في الحركة الانفصالية داخل مناطق الأورومو ذات الأغلبية المسلمة، وكذلك في أوجادين [77].

ثالثًا: تنظيم القاعدة في شرق إفريقيا.. إحداثيات الجغرافيا السياسية:

تسلل الجهاديون في شرق إفريقيا من ثغرات عدة يمكن ملاحظتها فيما وصلت إليه الحكومات في هذه المنطقة من ضعف وفساد كبيرين. وساهم القرب الجغرافي والصلات الاجتماعية والثقافية والدينية بين شرق إفريقيا وشبه الجزيرة العربية في جعل الحدود الجغرافية الفاصلة بينهما سهلًا اختراقُها. ومع انتشار الاقتصاد غير الرسمي، أصبحت منطقة شرق إفريقيا قبلة للمتشددين وأصحاب الأيديولوجيات المتطرفة من خارج المنطقة، بعد أن خلقت الحكومات الضعيفة والاضطراب السياسي والمجتمعي بيئة لنشوء وبروز هياكل للسلطة غير الرسمية، كان أهمها دور التنظيمات الإسلامية الجهادية، وبدأ ذلك مع ظهور المحاكم الإسلامية وصعودها وسط الصومال عقب انهيار سلطوية "سياد بري" [78].

عوامل أخرى لا تقل أهميةً جذبت شرق إفريقيا إلى التموضع الجهادي، وطوَّعتها في خدمة تجذير وجودها على الأرض بعد أن وعت حجم الترابط بين عرقيتها والجغرافيا المتولدة منها، كان على رأسها التوترات العرقية ومظلومياتها التي نشأت من محدودية قدرة الدولة على استيعابها أو إيجاد حلول لها، بالتوازي مع انتشار الشبكات القائمة

على الجريمة غير المشروعة، وتصاعد دور التهريب والمهربين ذوي الخبرة. واللافت أن كافة تلك العوامل تأتي وسط منطقة ذات موارد هائلة غير مستغلة [79]؛ الأمر الذي أسهم في زيادة أعداد المهمشين من الشباب، وما ينجم عنه من تلاشي الانتماء الوطني والهوياتي، فسارعت التنظيمات الجهادية، وخاصةً تنظيم القاعدة، بعد ذلك إلى تشكيل انتماءاتهم وهوياتهم الإسلامية "الجهادية" المصطنعة.

في كينيا، على سبيل المثال لا الحصر، يشكل الإسلاميون المتشددون أقلية في المجتمع المسلم، ولكن هناك قطاعات ساخطة من المجتمع المسلم تَعتبِر نفسها محرومة من سياسات الحكومة المركزية في "نيروبي"، وفي الوقت الذي يُعتقَد فيه بوجود خلايا للقاعدة في كينيا، لم تظهر حركة جهادية حتى اللحظة يمكن وصفها بأنها محلية الجذور، لكن ذلك التخوف لا يتبدد في حال شهدت البنى المجتمعية الكينية تحوُّلًا يدفع بعض أجزاء السكان المسلمين نحو التطرف والتحول نحو العمل الجهادي [80].

شكَّلت منطقة شرق إفريقيا منذ أوائل التسعينيات حتى اللحظة، ملاذًا وقاعدةً للعمليات الجهادية الإسلامية، ولا تزال منطقة ذات أولوية في استراتيجية القاعدة العالمية، ومسرحًا مركزيًّا لعملياتها. وما بين عامي 1992 و1993 عقب الاطاحة بالرئيس الصومالي "محمد سياد بري" والقضاء على سلطويته، خلقت الفوضى فرصًا ذهبت بالجماعات الجهادية نحو اقتناصها وتطويعها في خدمة أهدافها الرامية إلى التمدد والتجذر في بنية الصومال السياسية، الدينية والمجتمعية، خاصةً حركة الشباب أحد أبرز أفرع القاعدة وأنشطها، التي تتمركز في كل من "مقديشيو" و"جنوب الصومال" [81].

(أ) حركة الشباب الصومالية "القاعدية":

كانت حركة الشباب إحدى نتائج الفقر والتهميش والاضطرابات السياسية في الصومال؛ إذ كانت تعد آنذاك أكثر البلدان فقرًا في العالم، وتولَّدت عن نظام سياسي دام لعقدين من الزمان وترك خلفه اضطرابات سياسية وحربًا أهلية عقب سقوط نظام سياد بري 1969-1991 وأفضت في نهاية المطاف إلى صعود الجهادية الإسلامية ابتداءً مع المحاكم الإسلامية، ثم بعد ذلك في تشكل حركة الشباب، الذين كانوا في

جوهرهم مجموعة من الصوماليين تلقوا تعليمًا في الشرق الأوسط ثم تم تمويلهم وتسليحهم جزئيًّا من قبل زعيم القاعدة أسامة بن لادن [82].

بدأت حركة الشباب في بداية تكوينها ميليشيا تابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية المحلية والعشائرية التي تم تأسيسها في جنوب الصومال في عام 2004 بهدف ضبط المشهد السياسي والمجتمعي "الديني"، وفق رؤية أصولية سلفية ذات نزعة جهادية منذ انهيار حكومة بري عام 1991، وهو ما تحقق بانتزاع الشباب واتحاد المحاكم الإسلامية السيطرة على العاصمة في "مقديشيو" في يونيو 2006، وهو نصر أثار مخاوف كبيرة لدى إثيوبيا المجاورة من وصول العنف الجهادي إليها [83].

غير أن التدخل العسكري لإثيوبيا بعد ذلك لمواجهة المد الجهادي في الصومال، نقل المشهد الداخلي في الصومال إلى مساحة جديدة أعطت مبررات لبلورة حركة تصوراتها أكثر تشددًا من المحاكم الإسلامية تمثلت في حركة الشباب بعد أن أصبحت من أبرز أفرع تنظيم القاعدة في إفريقيا.

تسببت هزيمة المحاكم الإسلامية وتراجعها ومن ثم طردها بطلب من الحكومة الانتقالية في ديسمبر 2006 إلى ارتداد الشباب إلى الجنوب الصومالي، ومعها دخلت الشباب في مرحلة جديدة وطور آخر نشطت خلالها في تنظيم هجماتها العسكرية على القوات الإثيوبية الغازية، والقيام بالعديد من التفجيرات والاغتيالات، ومع الوقت سيطرت على أجزاء كبيرة من الأراضي في وسط وجنوب الصومال [84].

ومع ذلك، لم يَدُم الود والتعاون بين المحاكم والشباب طويلًا وافترقا بعد التحول الذي طرأ على المحاكم وتغيير اسمها إلى المجلس الصومالي للمحاكم الإسلامية العليا، وتغيير أيديولوجيتها تبعًا لذلك؛ ما أسهم في إحداث شرخ أيديولوجي بينهما، خاصةً بعد ما ذهبت نحوه الحكومة الصومالية في أكتوبر 2008 من محاولات دمج من أطلق عليهم "الإسلاميون المعتدلون"، في محاولة منها لتحييد حركة الشباب وجذبها إلى خارج الصومال [85].

ومع انسحاب التدخل العسكري الإثيوبي في يناير 2009، فقدت حركة الشباب تبريرها لإعلان عصيانها على الحكومة والدولة بالصومال، خاصةً مع بزوغ معارضات عشائرية وقبلية تنتقد عملية تأجيجها العنف في البلاد، فضلًا عن دخولها في صراعات مسلحة ضد التيارات والتنظيمات الإسلامية الأخرى المعارضة لها[86]، إلا أنها سرعان ما بحثت عن مبرر آخر يشرعن مواجهتها الدولة الصومالية تمثل في بروز دور قوات الاتحاد الإفريقي في الصومال، وهو المبرر الذي أعطى للشباب فرصة لتعزيز أنشطتها الجهادية وزيادة وتيرة أعمالها العسكرية من الصومال إلى خارجه، كما حدث في يوليو 2010 حينما قام انتحاريون بتنفيذ هجوم كبير في العاصمة الأوغندية "كمبالا" ردًا على مشاركة القوات الأوغندية في بعثة الاتحاد الإفريقي بالصومال، وتوالت استهدافات حركة الشباب في الداخل الصومالي أيضًا للقوات الكينية العاملة ضمن قوات الاتحاد الإفريقي بعد دخول الآلاف منهم في يونيو 2011[87].

وحتى هذا الوقت، كانت العلاقة بين حركة الشباب والقاعدة غير معلنة رغم التوجيه والاحتواء الكبيرين سواء على المستوى العملياتي أو الأيديولوجي، خاصة مع دور الرسائل المتبادلة بينهما، و"أبو يحيى الليبي" أحد أهم الرموز الفكرية والعسكرية الجهادية في القاعدة في ذلك الوقت[88]، الذي أصدر في أبريل 2007 مقطعًا تسجيليًا مصورًا استرشاديًا وتعبويًا للصوماليين بوجه عام وحركة الشباب بشكل خاص كان بمنزلة خارطة طريق "لكيفية عمل المجموعات الجهادية في الصومال"[89]، إلى أن أعلنت الحركة مبايعتها تنظيم القاعدة رسميًا في فبراير 2012[90].

(ب) ما بين مقديشيو وكابول.. هل تستنسخ الشباب سيناريو طالبان في الصومال؟

تلقَّت حركة الشباب أخبار العودة الثانية لحركة طالبان إلى السلطة في أفغانستان على أنها النموذج الأكثر تماثلًا وتشابهًا دون غيرها من الحركات والتنظيمات الجهادية الراهنة على اختلاف الجغرافيات التي تنشط فيها لتلحق بها فيما أضحت إليه وانتقالها من ميليشيا إسلامية جهادية يقف العالم أجمع أمام أهدافها وطموحاتها في حكم أفغانستان، إلى تسلم زمام السلطة، وتثبيت جندها في كافة أرجاء الدولة الأفغانستانية من شرقها إلى غربها، ومن جنوبها إلى شمالها، بعد عقدين من المعارك العسكرية والسجالات السياسية والصراعات الأيديولوجية.

وهي السردية التي أطلقتها حركة الشباب القاعدية ضمن إطار استراتيجيتها المستقبلية عقب نصر طالبان وحليفها السابق (تنظيم القاعدة).

وتذهب حركة الشباب إلى أن ثمَّة أوجه تشابه كثيرة وكبيرة في تاريخ الأحداث المعاصرة في البلدين يمكن ملاحظتها بدقة تدفع إلى القول بأنه ليس ببعيد أن يجري في القريب بالصومال ما حدث في أفغانستان، وأن مصير "مقديشيو" سيئول إلى ما صارت إليه "كابول من إحكام طالبان سيطرتها عليها، وأن مصير حكام الصومال سيكون مشابهًا لما وصلت إليه حكومة (أشرف غني) السابقة في أفغانستان. وتمضي الحركة إلى أكثر من ذلك - وفق رؤيتهم الاستشرافية - مؤكدةً أنها عازمة على تحقيق الغاية الكبرى التي تتمثل في إجلاء قوات الناتو والاتحاد الإفريقي (الغزاة) من الصومال، وتدفعهم الثقة إلى القول بأن "حركة الشباب المجاهدين هي قاعدة الجهاد في شرق إفريقيا، وستدخل العاصمة الصومالية "مقديشيو" بجنودها فاتحين" [91].

يتضح لنا أن لدى حركة الشباب القاعدية مسوغاتها وأدلتها التي تطلقها لتأكيد رؤيتها الاستشرافية لمستقبل الصومال انطلاقًا من قاعدة المقارنة على غرار ما حصل لطالبان في أفغانستان، من بينها - وفق رؤيتهم - أن الصومال تعاني من احتلال خارجي كما كان الوضع في أفغانستان، وثمة حكومة (عميلة) توجد الآن بالصومال تعتمد على الدعم الخارجي (الصليبي) تم بناؤها بنفس الطريقة (الفاشلة) التي تم بها بناء الحكومات الأفغانية المتعاقبة بدءًا من "كرزاي" وانتهاءً بـ"أشرف غني" [92].

تهدف حركة الشباب إلى تحقيق نصر مماثل لما أضحت عليه طالبان في أفغانستان. وفي سبيل تأكيد ذلك، تعقد الحركة مقارنتها لتثبيت المنتسبين إليها وأعضائها من خلال عقد تلك المقارنات لتأكيد أن المعطيات القائمة على الأرض الصومالية في اللحظة الراهنة، ستُفضي آجلًا أم عاجلًا إلى ما أضحى عليه مصير حركة طالبان في أفغانستان.

واللافت في سياق المقارنة بين الحركتين في كل من أفغانستان والصومال وتمثُّلاتهما (حركة طالبان والشباب) أن الأخيرة منذ انطلاقتها خلال العقدين الفائتين - وهو العمر نفسه الذي توثبت خلاله طالبان نحو السلطة - نأت بنفسها عن شبح الانقسام والانشقاقات البينية، وتفخر بذلك وتقارنه بحركة طالبان وقيادتها التي ظلت هياكلها التنظيمية على مدار العقود الثلاثة الماضية متماسكة طوال هذه المدة وفي خضم

هـذا القـدر الكبـير مـن الأحـداث. إذ إن حركـة الشـباب، وبخـلاف الجماعـات الجهاديـة في قلـب إفريقيـا، تحظـى بتماسـك وتلاحـم بـين هياكلهـا، وتحظـى بحاضنـة نسـبية في الداخـل الصومـالي [93]، ولـم تعايـش انقسـامًا كمـا عايشـته جماعـة بوكـو حـرام علـى سـبيل المثـال.

وعلـى الرغـم مـن سلسـلة المقارنـات الـتي تطرحهـا حركـة الشـباب القاعديـة ونظيرتهـا طالبـان الأفغانيـة، وعرضهـا حجـم المماثـلات والتقاطعـات بينهمـا، فإنهـا في إطـار التمايـز بينهمـا - وبصفتهـا أحـد أفـرع تنظيـم القاعـدة في شـرق إفريقيـا - لـم ترتـضِ القبـول بمحليـة حركتهـا علـى غـرار طالبـان، ولـم تقـدم نفسـها في الوقـت ذاتـه علـى كونهـا حركـة إسـلامية في سـياق حدودهـا الجغرافيـة الوطنيـة، بـل انطلقـت نحـو عولمـة حركتهـا وتحركهـا في سـياق إقليمـي يتعـدَّى جغرافيـة الصومـال إلى مـا عداهـا. وذلـك مـن خـلال إشـارتها إلى أجندتهـا المسـتقبلية؛ ليـس في الداخـل الصومـالي وحسـب، بـل أيضًـا في كينيـا وأوغنـدا وإثيوبيـا وغيرهـا. ومـا يسـتدعي الانتبـاه أن الحركـة تقـدم نفسـها للشـعب المصـري، بوصفهـا مَـن سـتقدم الحلـول في قضيـة سـد النهضـة الإثيـوبي والنجـدة لهـم، وتنتقـل منهـا إلى حـل مسـألة "التيجـراي" وغيرهمـا مـن القضايـا الإفريقيـة [94].

رابعًا: الجغرافيا السياسية لدول غرب إفريقيا وبروز الظاهرة الجهادية:

تعـد منطقـة غـرب إفريقيـا، الـتي يحدهـا مـن الغـرب المحيـط الأطلـسي، ومـن الجنـوب خليـج غينيـا، ومـن الشـمال الصحـراء والسـاحل، منطقـة انتقاليـة شـبه قاحلـة تشـبه الحـزام بـين الصحـراء الكـبرى [95].

وعملـت التصـورات الجيوسياسـية المتضاربـة وتفاقـم التوتـرات الاجتماعيـة والاقتصاديـة في هـذه المنطقـة علـى جـذب التنظيمـات الجهاديـة إليهـا بشـكل متسـارع في السـنوات الأخـيرة، وأسـهمت الاقتصاديـات غـير المشـروعة وآليـات التهريـب المختلفـة، وخاصـة المتعلقـة بالسـلاح والمخـدرات، وتعاظـم أدوات الجريمـة العابـرة للحـدود، وتناطُـح العرقيـات البيـني وظهـور مظلومـات لـدى بعضهـا في أن تتحـوَّل إلى بـؤرة توتـر متزايـدة ربطـت شـرق القـارة بغربهـا أشـبه بـ "حـزام جهـادي" نجـح في تطويقهـا علـى امتـداد خاصرتهـا الوسـطى.

ومن المظاهر الجيوسياسية التي لعبت أدوارًا فاعلةً في تمكين تنظيم القاعدة في غرب إفريقيا ما يلي:

1. غياب سيادة الدولة وبروز البديل الجهادي: عانت العديد من المناطق في جغرافيا الساحل من الغياب التام لكافة مظاهر الدولة وتثبيت دعائم سلطتها، مع وجود حكومي ضعيف ومترهل، شمل انتفاء الجانب الخدمي للقطاعات المدنية، وانعدامًا تامًّا للأمن على امتداد الحزام الصحراوي للساحل. وما إن تفاقمت تلك المشكلات وتعاظمت حتى دفع الجهاديون بأنفسهم كبدلاء لسلطة الدولة وإداراتها الضعيفة والغائبة.

في المقابل، استمال الجهاديون سكان هذه المناطق، وزودوهم بالمُكوِّنات المحلية من سلع غذائية وخدمات أساسية، وتلبية نواقصهم المعيشية التي أهملتها حكوماتهم. وعملت الجماعات الجهادية أيضًا، وخاصةً أفرع تنظيم القاعدة، على تقوية علاقاتهم بأبناء الريف واحتوائهم فتكوَّنت لهم حاضنة قوية تمَّت تعبئتها بدقة، بعد أن نجحت فيما فشلت فيه دول هذه المنطقة من استغلال الديناميكيات المحلية لتعزيز أهدافها الاستراتيجية، حسبما يتضح مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين القاعدية كما سوف يتبين لاحقًا [96]. واعتمدت هذه التنظيمات استراتيجية جديدة تمثلت في العزف على وتر المظالم الفئوية والعرقية، وهو ما مكَّنها من إيجاد موطئ قدم لها في بوركينافاسو على سبيل المثال، عن طريق تجنيد عشرات الأشخاص والتوغل في مجتمعاتهم [97].

2. الحملات الإمبريالية "الصليبية الجديدة": على غرار أفغانستان وشرق إفريقيا وغيرهما من الجغرافيات التي تنشط داخلها الجهادية المعولمة، وتحديدًا تنظيم القاعدة؛ يظل خطاب التعبئة الإسلامية الجهادية ضد الغرب بمنزلة ركيزة سوسيولوجية ومُكوِّن عقدي في البنى التنظيمية والتعبوية الفكرية لهذه التنظيمات؛ ففي بيان صوتي صدر عام 2009 بعنوان "رسالة إلى أمتنا في المغرب الإسلامي"، بواسطة "عبد الملك دروكدال" زعيم تنظيم المغرب الإسلامي السابق قبل مقتله، كان قد ناقش وندد بخطورة الهجوم الإمبريالي الجديد - إشارةً إلى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وإسرائيل - لاستهدافه الأمة الإسلامية في أعز مقوماتها الروحية ومبادئها الوجودية، ودعمه الأنظمة المرتدة والخائنة في البلاد المغاربية "التي تحقق أهدافه ومصالحه التوسعية" [98].

3. "مالي" القنبلة الموقوتة: تقدم دولة مالي النموذج الأكثر خطورة فيما وصلت إليه بعض دول الساحل الإفريقي من وضع مترد سياسيًّا ومجتمعيًّا وما تخللها من صراعات عرقية وهوياتية. ويرجع ذلك بالأساس إلى أن منذ استقلال مالي عن فرنسا في 22 سبتمبر 1960، لم تتمكن البلاد من تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، رغم الثروات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها [99]، بعد أن شهدت العديد من الانقلابات العسكرية، وتُتَّهم فرنسا بوقوفها دومًا خلفه؛ إذ عزز خطاب التنظيمات الجهادية من وضع فرنسا باعتبارها العدو الأساسي لها [100]، بالتوازي مع ما دفع نحوه التواطؤ بين دوائر النظم السياسية في شمال مالي نفسها والشبكات الإجرامية من تآكل تدريجي لسيطرة الدولة [101].

وعند انهيار النظام السياسي المالي في انقلاب مارس 2012 واجهت البلاد تغول الجهاديين وسيطرتهم على نصف الأراضي، وحوكمتها من خلال قواعد وقوانين مختلفة لا تعترف بالسلطة الدستورية لـ "باماكو" [102]. واستطاع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على وجه الدقة توظيف الاضطرابات التي نجمت في الشمال المالي، والتعاون مع عناصر محلية من الطوارق بهدف السيطرة على المدن الرئيسية، وهو ما تحقَّق في "كيدال" و"جاو" و"تمبكتو"، ثم جاءت الحاجة لتشكيل جماعة أنصار الدين الإسلامية لدعم إقامة دويلة إسلامية في الشمال المالي تحكمها الشريعة [103].

(أ) تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

تأسس تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي رسميًّا في فبراير 2007 بعد تحول شهدته الجماعة السلفية "الجزائرية" في الدعوة والقتال التي أعلنت مبايعتها لتنظيم القاعدة في سبتمبر 2006 م [104]، وكانت قد اتخذت من شمال مالي ملاذًا لها منذ الحرب الأهلية في الجزائر في تسعينيات القرن الماضي بعد ملاحقات القوات العسكرية ومطاردتها لهم [105]، فيما مثَّل انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية إلى تنظيم القاعدة انتقالًا مباشرًا من محلية العمل الجهادي في الجغرافيا المغاربية، وتحديدًا الجزائر، إلى عالميته أو عولمته [106].

ولعب "عبد الملك دروكدال الجزائري" - وكنيته "أبو مصعب عبد الودود" - قبيل مقتله دورًا كبيرًا في هذا التحول، ولطالما شحذ مقاتليه وعبأهم ضد النظام السياسي الجزائري خاصة، والأنظمة العربية الأخرى عامةً باعتبارها (أنظمة مرتدة وخائنة) وفق تصوره الجهادي، الذي ينطلق من اعتبارها تخدم أجندة الإمبريالية الجديدة، وهو ما يستدعي مواجهتها وخوض معركة وجودية لا مفر منها [107].

ويمكن الإشارة إلى أن ثمة متغيرات تكتيكية رافقت ابتداء التحول نحو القاعدة تلاه تغيير المسمى المحلي السابق لـ "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" إلى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وعملت على توسعة دائرة استهدافها وتمدُّد أنشطتها [108]، إلى أن بحثت عن تجذير وجودها اقتصاديًّا لتمويل أنشطتها وجعلها قادرة على البقاء، واتجهت في سبيل ذلك نحو خطف الرهائن الغربيين وجنت منه الكثير، وساعدته في ترسيخ جذوره المحلية [109].

ومثَّلت المناطق الساحلية الشمالية للجزائر والمناطق الصحراوية في جنوبها التمركزات الرئيسية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ثم اتَّجه بعد ذلك في السنوات الأخيرة نحو التوسع داخل كل من ليبيا وتونس [110]. لكن التنظيم فشل في دمج الجماعات الجهادية من المغرب وتونس المجاورتين أو بمعنى أدق لم يمثل خطرًا حقيقيًّا عليهما، ووجد ضالَّته في شمال الصحراء التي وفَّرت لهم سهولة إقامة ملاذ آمن، وتحويلها إلى منصة لإطلاق مقاتليه وتهديد القوات الحكومية الضعيفة، خاصةً في مالي[111]، واستطاع تسيير حوكمته المجتمعية داخلها، وتطبيق الشريعة الإسلامية وفق تصوراتهم الجهادية [112].

وكان للتدخل الفرنسي في يناير 2013 في الشمال المالي كبير الأثر في تشتيت وانشطار التيارات الجهادية في تلك المنطقة، وانهارت كافَّة التحالفات البينية التي تم عَقْدها عام 2012 بين كل من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد وأنصار الدين [113].

وعانى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في تلك الفترة من نكسات في الشمال المالي عقب التدخل العسكري بقيادة فرنسا في المنطقة؛ ما أدى إلى فقدانهم السيطرة على المدن الرئيسية هناك، فيما تبدَّلت الأوضاع بعد ذلك لصالح التنظيم وأعاد تجميع صفوفه في أجزاء من شمال مالي دفعته إلى شن المزيد من الهجمات على قوات الأمم المتحدة في المنطقة [114]. وذلك من خلال اندماج تنظيمات جهادية تمثل أفرعًا رئيسةً لتنظيم القاعدة في هذه الجغرافيا شملت كلًّا من "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" و"المرابطون" و"أنصار الدين"، و"كتيبة ماسينا"؛ ولذلك اشتدت قوة تنظيم القاعدة وتحولت إلى قوة لا يُستهَان بها، خاصةً مع تأسيس جماعة نصر الإسلام والمسلمين في مارس 2017 والمعروفة أيضًا باسم جماعة دعم الإسلام والمسلمين [115].

أسهمت ثلاث محددات رئيسية على مدار العقود الثلاثة الأخيرة في الجغرافيا السياسية لتنظيم القاعدة في في بلورة تصوراته العقدية والأيديولوجية، وعملت على ترسيخ وجوده الجغرافي، وأبقت على تصدُّره المشهد الجهادي كأحد أفرع التنظيم الرئيسية، خاصةً في منطقة المغرب العربي ودول الساحل والصحراء. تأتي أولها من الشرق الأوسط؛ حيث عمل العراق كنقطة جذب رئيسية للتعبئة والتجييش الجهادي. وثانيها من شمال إفريقيا التي اعتبرها التنظيم نقطة ارتكاز ومركزًا إقليميًّا عمل من خلالها على انتقال الجهاديين وتمريرهم وتجنيد المزيد. وأخيرا، الدعاية التحريضية المحفزة للأنشطة الجهادية ضد "الصليبيين" الفرنسيين والإسبان - بحكم الموقع الجغرافي القريب من أوروبا؛ إذ إن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وضع على عاتقه في المقام الأول شن (الحرب المقدسة) ضد "الصليبيين" الغربيين في بيئته الجزائرية والصحراوية وفي ذات الوقت ظلَّ ملتصقًا بأجندة عالمية [116].

(ب) جماعة نصرة الإسلام والمسلمين:

تعيش دولة مالي منذ استقلالها في عام 1960 واقعًا مجتمعيًّا منقسمًا مع انعدام الثقة بين مكوناته، بالتوازي مع زيادة النفوذ الأجنبي في البلاد بفعل السلطات السياسية الحاكمة التي جاءت عبر الانقلابات العسكرية والصراع على الحكم، كان أبرزها ما عمل على تغذيته الرئيس الأسبق "أحمد توري"، فضلًا عن جملة من العوامل الأخرى جعلت من مالي دولة هشة تفتقر إلى سياسات الحكم الناظمة -

كما بيَّنَّا سابقًا - ونتج على إثرها أن أضحت البلاد تعاني من غياب الهوية الوطنية الجامعة. ونتيجةً لذلك صعدت التنظيمات الجهادية التي كان من بينها "نصرة الإسلام والمسلمين" أحد أفرع تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي [117].

وتشكلت نصرة الإسلام والمسلمين عبر اندماج أربع مجموعات سلفية كانت تنشط في الساحل في مارس 2017 ضمَّت كلًّا من (أنصار الدين، وكتيبة ماسينا، والمرابطون، وفرع الصحراء من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) [118]، بهدف تقوية القاعدة وتوحيد عملياتها الميدانية والجهادية في مواجهة القوى العسكرية الحكومية والإفريقية من جهة، والجماعات الجهادية المنافسة لها في منطقة الساحل من جهة أخرى.

ويقودها "إياد أغ غالي" أحد زعماء الطوارق المتمردين ذوي الوجهة الإسلامية الأصولية، ويدين بالولاء لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي [119]، وتنظيم القاعدة الأم من خلال بيعته لزعيم تنظيم القاعدة آنذاك أيمن الظواهري قبيل مقتله [120].

ومضت الجماعة منذ بروزها على مسرح الأحداث في منطقة الساحل في تعزيز سلطتها المحلية وتدابير حوكمتها السياسية في المنطقة، وخلق ما يشبه الإمارة/ الدويلة/ الخلافة المصغرة، التي تعمل على إقامة الحكم الإسلامي وتطبيق الشريعة الإسلامية جنبًا إلى جنب مع تدابير الأمور الحياتية وتوفير المؤن المعيشية لتسيير حياة الناس التي عجزت السلطات الحكومية في مالي عن تحقيقه، خاصةً في المناطق الصحراوية المهمشة في غرب إفريقيا [121].

وشملت تلك التدابير تنظيم عمل المستشفيات وسيارات الإسعاف، واستخدام الأراضي، ومجال الاتصالات، وليس ذلك وحسب، وفي سياق رغبتهم في استدامة تموضعهم في منطقة الساحل وربط أنفسهم بها برباط وثيق، عقدوا المصاهرات مع أبناء عائلات القبائل المحلية هناك، وحصلوا بذلك على الكثير من الدعم المحلي الذي خلق لهم حاضنة شعبية في تلك المناطق، واستمالوا شيوخ وسدنة القبائل، وعملوا على تقديرهم وتلبية احتياجاتهم [122].

ومـع الوقـت أدت كافـة هـذه العوامـل إلى زيـادة خطـر القاعـدة وأفرعهـا، ومثلـت تهديـدًا متصاعـدًا بمنطقـة السـاحل، دفعتـه إلى أن يكـون بمنزلـة الفاعـل الجهـادي الأبـرز الـذي يشـكل ملامـح الجغرافيـا السياسـية الجديـدة هنالـك [123].

ختاما

لا مجال للشك في أن ثمة علاقة وثيقة وترابطية بين الجغرافيا السياسية وكثير من الظواهر المجتمعية، التي كانت الراديكالية الإسلامية واحدة من مظاهرها المهمة، وهو ما يعطي اعتبارًا قيمًا لضرورة الإعلاء من قيمة الجغرافيا السياسية كواحدة من العلوم التطبيقية الجديرة بالأخذ بها كإحدى الأدوات التحليلية التي تعمل على تفكيك وتفسير الظاهرة محل الدراسة.

وهناك عوامل عدة شكلت ملامح ومحددات الجغرافيا السياسية لأفغانستان في النصف الثاني من القرن المنصرم، بدأت مع نهايات الحرب العالمية الثانية وانعكاسات الحرب الباردة، وتبلورت بالكامل مع الغزوين (الاتحاد السوفييتي الروسي) والأمريكي. ولعبت مخرجات هذه التحوُّلات السياسية والمتغيرات المجتمعية الناجمة منها، وما تخللهما من صراع القوميات والإثنيات والطوائف وصعود الأصوليات الإسلامية وامتداداتها من أفغانستان إلى دول آسيا الوسطى ومحاذاتها الجغرافية إلى نشوء تنظيم القاعدة والحركات الجهادية المحلية الحاضنة لها. وما يسترعي الانتباه في هذا الصدد أن العاملَين الأخيرَين المثلَين في الغزو الشيوعي والأمريكي ساهما بقدر كبير في وضع تصورات مفهوم الجهادية العالمية أو المعولمة، والانتقال من الجهاد المحلي إلى الإقليمي والعالمي، ومن استهداف العدو القريب إلى الآخر البعيد؛ ما يدفع مرة أخرى نحو تأكيد العلاقة الشرطية بين الجغرافيا السياسية وصعود الإسلامية الأصولية في ثوبها الجهادي، كما سنجده مرة أخرى في منطقتي شرق وغرب إفريقيا.

لقد تلقَّى تنظيم القاعدة خلال العقد الأخير ضربتين موجعتين تمثل أولهما في مقتل أسامة بن لادن في باكستان 2011 والظواهري في أفغانستان 2022، لكن ثمَّة ملاحظات تتعلق بحجم التحولات والمتغيرات التي شهدتها القاعدة خلال فترة إقامتها في أفغانستان، يمكن تلخيصهما على النحو التالي:

أولًا- لم تؤثر غياب كاريزما "بن لادن" بعد مقتله على واقع ومستقبل تنظيم القاعدة بالشكل الذي يدفع بالقول إن التنظيم لم تَعُد درجة خطورته بالقوة التي كانت عليها قبل ذلك، وأيضًا لم يتراجع التنظيم أو يتقهقر في خلافة الظواهري رغم صعود تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتمدده وصعوده السريع على النحو القائم، بيد أن ما حدث هو أن الظواهري انتقل بالتنظيم إلى تبني استراتيجية جديدة ومغايرة عن سلفه أسامة بن لادن اعتمدت على انتفاء العلاقة المباشرة بين القيادة المركزية والأفرع التابعة لها، التي كانت متبعةً قبل ذلك، وتعزيز استقلالية الأفرع وفق محددات الجغرافيا السياسية وسياقات الواقع الذي تحياه كافَّة هذه التيارات الفرعية؛ ابتداءً من آسيا مرورًا بالخليج العربي، ثم إفريقيا وغيرها.

ثانيا- ساهمت استراتيجية الظواهري الجديدة في إزالة العقبات والعوائق أمام الأفرع التابعة للقاعدة والعمل بأريحية دون التقيد بضرورة انتظار الأوامر المباشرة من القيادة المركزية، التي عملت التدابير الأمنية العالمية في مكافحة الإرهاب الدولي والتنسيق الاستخباراتي العالمي الذي أخذ يعزز التعاون وتوثيق التحالفات الاستخبارية المعلوماتية، خاصةً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، على تقويتها ودعمها للحيلولة دون التواصل المباشر بين القيادة والأفرع.

ثالثا- ساهمت محلية الأفرع في تقوية حواضنها المجتمعية وتوظيف محددات الجغرافيا السياسية لكل إقليم جغرافي تنشط فيه، بحيث تبدو ظاهرًا محليتُها؛ ما ييسر لها التنازع مع الحوكمة المحلية للأنظمة السياسية التي تتصارع معها، وتقديم نموذجها كبديل، في حين أنها في جوهرها تتبع أيديولوجيًّا القاعدة الجهادية وتقدم بيعتها لزعيمها آنذاك أيمن الظواهري قبيل مقتله. ونتلمَّس ذلك جليًّا في كل من حركة الشباب الصومالية وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في الشمال المالي على سبيل المثال لا الحصر.

يمكن القول إن مهمة القاعدة في أفغانستان بعد عودة طالبان إلى الحكم وقبضتها على السلطة، انتهت بهذه النتيجة، وأنها اعتبرتها منجزًا شاركت في تحقيقه، وستسعى بشكل آو بآخر إلى أن تدعم نجاح التجربة الثانية لطالبان في حكم أفغانستان، تلافيًا

لأخطائها في المرة الأولى. وفي الوقت ذاته لا يمكن الجزم بكونها نتيجة نهائية إلى أن يتم الإعلان عن خليفة الظواهري والزعيم الجديد للتنظيم ليكتمل مشهد القاعدة في ثوبه المعولم، وهي قراءة متكئة بالأساس على المشهد الاستراتيجي الأخير لتنظيم القاعدة وقت زعامة الظواهري إلى مقتله.

إن المهمة الرئيسية والغاية الكبرى لتنظيم القاعدة هو دعم فكرة تدشين الدولة/الإمارة الإسلامية، وفق تصوراتها الأيديولوجية. وما حركة طالبان سوى واحدة من النماذج التي تسعى إلى تحقيقها ودعمها، وإن لم تتبعها تنظيميًّا، وهو ما يفسر عدم دعمها مشروع خلافة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ومواجهتها له، وهو أيضًا ما يعزز فكرة أن مهمة القاعدة في أفغانستان قد انتهت مرحليًّا، ولا يعني ذلك أيضًا عدم عودة أنشطتها مرةً أخرى، إلا أن ذلك مرتبط بمحاولة القضاء على حكم "طالبان" للمرة الثانية.

كما يمكن النظر إلى حركة الشباب الصومالية على أنها تمثل الخطر الأكبر في شرق إفريقيا، والخطر الوشيك لإمكانية استنساخ تجربة طالبان في هذه الجغرافيا المضطربة رغم حجم الفروقات والاختلافات، إلا أنه ليس مستحيلًا نظرًا إلى تصميم الحركة وعزمها على ذلك وتأكيدها - وفق ما عُرض من أدبياتها في صدر الدراسة - أنها الحركة الأقرب إلى استنساخ تجربة "طالبان" في أفغانستان في الجغرافيا الصومالية؛ إما باستقطاع المناطق التي تتمركز فيها جغرافيًّا أو الوصول إلى العاصمة مقديشيو. والاحتمال الأخير يظل السيناريو البعيد؛ نظرًا إلى أن الموقف الدولي، خاصةً الغربي منه، ناهيك عن قوة الاتحاد الإفريقي، لن يقبل بسقوط العاصمة الصومالية في أيدي حركة الشباب، مع اعتبار أن ثمَّة تفاهمات دولية عربية وغربية ساعدت طالبان في عودتها مرة أخرى إلى السلطة في أفغانستان، وهو أمر شديد الأهمية يجب الالتفات إليه في سياق المقارنة، وهو أمر تفتقر إليه الحالة الصومالية ممثلة في حركة الشباب التي ليس لديها أي تفاهمات غربية أو إفريقية ولا تقبل الدخول في سياق تفاوضي معها، على خلاف ما أقدمت عليه "طالبان" في أفغانستان.

يعد تموضع تنظيم القاعدة وأفرعه في الغرب الإفريقي ليس أقل من تموضعه في الشرق، بعد أن أحكمت القاعدة سيطرتها وعزَّزت تمركزاتها في خاصرة القارة

الإفريقيـة، ودعمتـه طبيعـة الجغرافيـا السياسـية في هـذه المناطـق في الخـط الواصـل بـين الشـرق والغـرب، ويدفعنـا هـذا إلى القـول إن مـا تمارسـه الأفـرع التابعـة للتنظيـم في الشـمال المـالي مـن حوكمـة سياسـية ومجتمعيـة، والـدور الـذي تقـوم بـه للقطاعـات السـكنية المدنيـة في ظـل هشاشـة الدولـة هنـاك، وحجـم الاضطرابـات السياسـية المتواليـة والمسـتمرة في العقـد الأخـير، يُفـضي إلى تسـليط الضـوء علـى تداعيـات ذلـك، ومـا يمكـن أن تحققـه "القاعـدة" وتجنيـه مـن ورائـه، مـن خـلال محاولـة تأسـيس دويلـة جهاديـة قاعديـة، لديهـا القـدرة علـى البقـاء والتجـذر كمـا هـو الحـال مـع جماعـة نصـرة الإسـلام والمسـلمين القاعديـة، الـتي يقـال إنهـا تمـارس في مناطـق نفوذهـا حوكمـة كاملـة سياسـية ومجتمعيـة تُنافِـس سـلطة الدولـة هنـاك.

المصادر:

1. محمد عبد السلام. 2021م. بعض تعريفات الجغرافيا السياسية. المرجع الإلكتروني للمعلوماتية. متاح على: https://almerja.net/reading.php?idm=161804
2. المرجع السابق.
3. محمد رياض. 2022. الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط. مؤسسة هنداوي. متاح على الرابط: https://www.hindawi.org/books/81426250/1.1/
4. الجامعة المستنصرية. مفهوم الجغرافيا السياسية والجيوبولتك. متاح على: https://uo-mustansiriyah.edu.iq/media/lectures/9/9_2019_04_01\05_59_31_PM.doc&ved=2ahUKEwi7hZrXxfD7AhURCxoKHfB2BLcQFnoECA4QAQ&usg=AOvVaw1kduYJLIaocvxo_sjvUMS
5. Hooshang, Amirahmadi. 2015. Dark Geopolitics of the Middle East. The Cairo Review Of Global Affairs. Available on: https://www.thecairoreview.com/essays/dark-geopolitics-of-the-middle-east/
6. Ibid
7. Mark, N. Katz. The Geopolitical Context of the "War on Terror". Middle East Policy Council. Available on: https://mepc.org/commentary/geopolitical-context-war-terror
8. Idem
9. Hooshang, Amirahmadi. Op.cit
10. Hooshang, Amirahmadi. Op.cit
11. المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف. إعادة تموضع الإرهاب أفغانستان النموذج. متاح على: https://etidal.org/reports/taliban-return/#1
12. Thomas H. Johnson, M. Chris Mason. No Sign until the Burst of Fire Understanding the Pakistan Afghanistan Front. Available on: https://www.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/IS3204_pp041-077_Johnson_Mason.pdf
13. Julian, Voje. 2021. Afghanistan: Geopolitical Hotspot. MSC. Available on: https://securityconference.org/en/media/msc-blog/article/afghanistan-geopolitical-hotspot/
14. Ibid
15. Kubilayhan, ERMAN. 2017.JEOPOLİTİK TEORİLER VE AFGANİSTAN. Dergipark. Available on: https://dergipark.org.tr/tr/pub/gusbd/issue/31316/373773
16. المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف. مرجع سابق.
17. Kubilayhan, ERMAN. Op.Cit
18. المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف. مرجع سابق.
19. Kubilayhan, ERMAN. Op.Cit
20. المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف. مرجع سابق.
21. Seth, G. Jones. The Rise of Afghanistan's Insurgency State Failure and Jihad. Available on: https://www.belfercenter.org/sites/default/files/files/publication/IS3204_pp007-040_Jones.pdf
22. Julian, Voje. Op.cit
23. Thomas H. Johnson, M. Chris Mason. Op.cit
24. عبد الحق باسو. 2018. العنف المتطرف يأخذ طابعا ساحليا: هل هي نشأة جيل ثالث من الإرهاب؟ Policy center For the New South. متاح على: https://www.policycenter.ma/publications/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D9%8A%D8%A3%D8%AE%D8%B0-%D8%B7%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7-%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%87%D9%84-%D9%87%D9%8A-%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9-%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%9F
25. Melissa, Petruzzello.2002 Bali Bombings. Encyclopedia Britannica, Available on: https://www.britannica.com/topic/suicide-bombing
26. مروة حامد البدري، وردة هاشم علي، آية أحمد محمد محمود. "نشأة وتطور الجماعات الجهادية في أفغانستان: حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نموذجا". المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية: المجلد 34، العدد الأول، 2020. متاح على: https://sjrbs.journals.ekb.eg/article_96525.html

27. المرجع السابق.

28. حسام ردمان. 2021م. عودة إلى الأرشيف: اليمن في عيون أسامة بن لادن (1). مركز ساوث 24 للأخبار والدراسات. متاح على: https://south24.net/news/news.php?nid=2062

29. Mohammad, Mahmoud Ould Mohamedou. 2011. The Rise and Fall of Al Qaeda. Geneva Centre for Security Policy. Available on: https://www.files.ethz.ch/isn/131483/Geneva%20Paper%203%20-%20Research%20Series.pdf

30. Robin Wright and others.2017. The Jihadi Threat ISIS, al-Qaeda, and Wilson Centre. Available on: https://www.usip.org/publications/2016/12/jihadi-threat-isis-al-qaeda-and-beyond

31. مروة حامد البدري، مرجع سابق.

32. مروة حامد البدري، مرجع سابق.

33. Idem

34. Idem

35. Seth, G. Jones. Op.Cit

36. أفغانستان: ما التركيبة القومية والدينية لهذا البلد الذي لم يعرف الاستقرار منذ نصف قرن؟. 2021. بي بي سي عربي. متاح على: https://www.bbc.com/arabic/world-58292848

37. Thomas H. Johnson, M. Chris Mason. Op.cit

38. بي بي سي عربي، مرجع سابق.

39. Seth, G. Jones. Op.cit

40. Ruben Andersson, Florian Weigand.2015. Intervention at Risk: The Vicious Cycle of Distance and Danger in Mali and Afghanistan. Taylor & Finance Online, Available on: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/17502977.2015.1054655

41. عبد الحق ياسو. مرجع سابق.

42. Didier, Chaudet.2008. La menace djihadiste en Grande Asie central. Institut français des relations internationals. Available on: https://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2008-3-page-561.htm

43. سامي عمارة. 2021. واشنطن تبحث عن قواعد عسكرية في آسيا الوسطى وروسيا والصين تقفان على مقربة. Independent Arabia. متاح على: https://www.independentarabia.com/node/221371/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D8%AD%D9%84%DB%8C%D9%84/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%AA%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%B7%D9%89-%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%82%D9%81%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A8%D8%A9

44. Didier, Chaudet.Op.cit

45. Asfandyar, Mir. 2020.Afghanistan's Terrorism Challenge: The Political Trajectories of al-Qaeda, the Afghan Taliban, and the Islamic State. Middle East Institute. Available on: https://www.mei.edu/publications/afghanistans-terrorism-challenge-political-trajectories-al-qaeda-afghan-taliban-and

46. Ibid

47. Ibid

48. Fernando, Reinares. 2021. Afghanistan: the reasons why the Taliban's return to power will have an impact on the Jihadist threat in western Europe. Available on: https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/afghanistan-the-reasons-why-the-talibans-return-to-power-will-have-an-impact-on-the-jihadist-threat-in-western-europe/

49. مصطفى زهران. 2021. سوسيولوجيا حركة طالبان الأفغانية المتشددة وتشكلاتها الفكرية. مركز الدراسات العربية الأوراسية. متاح على: https://eurasiaar.org/article/the-extremist-afghan-taliban-movement-and-its-ideological-formations

50. Melissa, Petruzzello. Op.cit

51. Asfandyar, Mir. Op.cit

52. THOMAS, JOSCELYN. 2021. Al Qaeda praises Taliban's 'historic victory' in Afghanistan. Long War Journal. Available on: https://www.longwarjournal.org/archives/2021/08/al-qaeda-praises-talibans-historic-victory-in-afghanistan.php

53. Robin Wright and others. Op.Cit

54. Robin Wright and others. Op.Cit

55. Asfandyar, Mir. Op.cit

56. أيمن الظواهري: مقتل زعيم تنظيم القاعدة في غارة أمريكية بطائرة مسيرة. 2021. بي بي سي عربي. متاح على: https://www.bbc.com/arabic/world-62387259

57. Asfandyar, Mir. 2022. Al-Qaeda, the Taliban, and the Future of U.S. Counterterrorism in Afghanistan. GW. Available on: https://extremism.gwu.edu/al-qaeda-the-taliban-us-counterterrorism-in-afghanistan

58. Tricia Bacon, Elizabeth Grimm. 2022. What Leadership Type will Succeed Al-Qaeda's al-Zawahiri?. ICCT. Available on: https://icct.nl/publication/what-leadership-type-will-succeed-al-qaedas-al-zawahiri/

59. Ibid

60. HT Correspondent. 2021. Al-Qaeda congratulates Taliban, calls for Kashmir 'liberation'. Hindustan Times, Available on: https://www.hindustantimes.com/india-news/alqaeda-congratulates-taliban-calls-for-kashmir-liberation-101630435074168.html

61. THOMAS, JOSCELYN. Op.Cit

62. Imran, Khalid. 2022. Zawahiri Killing: A New Twist in Afghanistan. Geo Political Monitor. Available on: https://www.geopoliticalmonitor.com/zawahiri-killing-a-new-twist-in-afghanistan/

63. Alexandre, Marc. 2021. 20 years after 9/11, jihadi terrorism rises in Africa. Brookings, Available on: https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2021/08/30/20-years-after-9-11-jihadi-terrorism-rises-in-africa/

64. رامي عاشور. "مستقبل الإرهاب في إفريقيا.. كأحد مظاهر الحروب الجديدة في العالم". مجلة السياسة والاقتصاد: المقالة 15. المجلد 17. العدد 16. أكتوبر 2022. الصفحة 481-511. متاح على: https://jocu.journals.ekb.eg/article_263997.html

65. Melissa, Petruzzello. Op.cit

66. رامي عاشور. مرجع سابق.

67. Alexandre, Marc. Op.cit

68. رامي عاشور. مرجع سابق.

69. South24. ٢٠٢١. عودة إلى الأرشيف: اليمن في عيون أسامة بن لادن (١). متاح على: https://south24.net/news/news.php?nid=2062

70. المرجع نفسه.

71. رامي عاشور. مرجع سابق

72. Santiago, Velasco Tuduri. 2013. Al Qaeda: origen, evolución y su presencia hoy en el mundo. Dialnet. Available on: https://dialnet.unirioja.es/servlet/articulo?codigo=4473774

73. مصطفى زهران. 2022. دويلة الجولاني: واقع "هيئة تحرير الشام" ومستقبلها في ظل صعود حركة طالبان الأفغانية. Strategies. متاح على: https://strategiecs.com/ar/analyses/%D8%AF%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

74. Idem

75. BBC. 2022. Why are French troops leaving Mali, and what will it mean for the region? Available on: https://www.bbc.com/news/world-60419799

76. Ángel, Rabasa. 2009. Al-Qaeda Terrorism and Islamist Extremism in East Africa. Real Instituto Elcano. Available on: https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/al-qaeda-terrorism-and-islamist-extremism-in-east-africa-ari/

77. Ibid

78. LINA, RAAFAT. 2021. THE SCHISM OF JIHADISM IN THE SAHEL. THE MIDDLE EAST INSTITUTE. Available on: https://www.mei.edu/sites/default/files/2021-10/The%20Schism%20of%20Jihadism%20in%20the%20Sahel%20-%20How%20Al-Qaeda%20and%20the%20Islamic%20State%20are%20Battling%20for%20Legitimacy%20in%20the%20Sahelian%20Context.pdf

79. Ángel, Rabasa. Op.cit

80. Ángel, Rabasa. Op.cit

81. Claire Klobucista, Jonathan Masters, and Mohammed Aly Sergie. 2022. Al-Shabaab. Council on Foreign Relations. Available on: https://www.cfr.org/backgrounder/al-shabaab

82. Ibid

83. Ibid

84. Noah, Tesch. al-Shabaab. Encyclopaedia Britannica. Available on: https://www.britannica.com/topic/al-Qaeda

85. Ángel, Rabasa. Op.cit

86. Noah, Tesch. Op.cit

87. Noah, Tesch. Op.cit

88. Andrew, Black. 2007. Somalia's Mujahideen Youth Movement. James Town: Volume 4. Issue 9. Available on https://jamestown.org/brief/somalias-mujahideen-youth-movement/

89. Noah, Tesch. Op.cit

90. مصير مقديشو سيئول في المستقبل القريب لحماتها وذادتها، ولن يصير مآل جهاد أهلها بعيدا عن مصير جهاد أهل أفغانستان. مجلة التوحيد. العدد السابع. محرم 1444هجري. متاح على:

91. المرجع نفسه.

92. المرجع نفسه.

93. المرجع نفسه.

94. Nations Online. Political Map of West Africa. Available on: https://www.nationsonline.org/oneworld/map/west-africa-map.htm

95. LINA, RAAFA. Op.cit

96. محمد محمود أبو المعالي. الجغرافيا السياسية للتنظيمات الجهادية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل. مركز الجزيرة للدراسات. متاح على: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/10/191006075810024.html

97. Laith, Alkhouri. 2017. "Terrorism in North Africa: An Examination of the Threat" . Flashpoint. New york. Available on: https://docs.house.gov/meetings/HM/HM05/20170329/105759/HHRG-115-HM05-Wstate-AlkhouriL-20170329.pdf

98. يونس بورنان. 2020. 4 انقلابات عسكرية في مالي.. فقر يتوسع وإرهاب يتمدد. العين الإخبارية. متاح على: https://al-ain.com/article/history-of-military-coups-mali

99. Idem

100. Guido Steinberg , Annette Weber. 2015. Jihadism in Africa. Stiftung Wissenschaft und Politik. Available on: https://www.swp-berlin.org/publications/products/research_papers/2015_RP05_sbg_web.pdf

101. Grégory Chauzal, Thibault van Damme. 2015. The roots of Mali's conflict. Clingendael. Available on: https://www.clingendael.org/pub/2015/the_roots_of_malis_conflict/

102. Director of National Intelligence Office of the. AL-QA'IDA IN THE LANDS OF THE ISLAMIC MAGHREB. Available on: https://www.dni.gov/nctc/groups/aqim.html

103. Laith, AL Khouri. Op.cit

104. Méryl Demuynck, Julie Coleman J.D., LL.M. 2022. The Shifting Sands of the Sahel's Terrorism Landscape. ICCT. Available on: https://icct.nl/publication/the-shifting-sands-of-the-sahels-terrorism-landscape/

105. Laith, AL Khouri. Op.cit

106. Laith, AL Khouri. Op.cit

107. Méryl Demuynck, Julie Coleman J.D., LL.M. Op.cit

108. Guido Steinberg , Annette Weber.Op.cit

109. Idem

110. Jean-Pierre, Filiu. 2009. Al-Qaeda in the Islamic Maghreb: Algerian Challenge or Global Threat? Carnegie. Available on: https://carnegieendowment.org/files/al-qaeda_islamic_maghreb.pdf

111. Laith, AL Khouri. Op.cit

112. Guido Steinberg , Annette Weber.Op.cit

113. Director of National Intelligence Office of the. Op.cit

114. Méryl Demuynck, Julie Coleman J.D., LL.M. Op.cit

115. Jean-Pierre, Filiu. Op.cit

116. Grégory Chauzal, Thibault van Damme. Op.cit

117. Jared, Thompson.2021. Examining Extremism: Jama'at Nasr al-Islam wal Muslimin. CSIS. Available on: https://www.csis.org/blogs/examining-extremism/examining-extremism-jamaat-nasr-al-islam-wal-muslimin

118. محمد محمود أبو المعالي، مرجع سابق

119. Idem

120. Idem

121. Méryl Demuynck, Julie Coleman J.D., LL.M. Op.cit

122. Méryl Demuynck, Julie Coleman J.D., LL.M. Op.cit

الفصل الخامس

الجغرافيا السياسية وتنظيم داعش..
جذور الإرهاب وآفاق التمدد الجيوبوليتيكي

أحمد سلطان
باحث في الحركات الإسلامية والإرهاب

تمهيد

شكَّلت الجغرافيا واحدًا من المحددات الرئيسية لنشأة وانتشار التنظيمات الجهادية المعولمة، وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية المعروف إعلاميًّا بـ "تنظيم داعش"؛ إذ كانت الجغرافيا عمومًا والجغرافيا السياسية خصوصًا أحد العوامل التي تنبني عليها نشأة وتشكُّل التنظيمات الجهادية وأساليب عملها وقدراتها على التمدد والانتشار.

وأولت التنظيمات الجهادية العوامل الجغرافية اهتمامًا متزايدًا، لدرجة أنها جعلتها من أهم شروط إطلاق الحرب الجهادية الشاملة التي تُسمِّيها المقاومة الإسلامية العالمية، أو "حرب العصابات" بالتعبير الاصطلاحي العسكري، معتمدةً هذا الأسلوب طريقًا قتاليًّا للوصول إلى إقامة الخلافة المكانية التي تظل حلمًا غائمًا يُداعب خيال عموم الجهاديين.

وساهمت الأيديولوجيا الجهادية والمَروِيَّات التراثية التي يتبنَّاها الفقه الحركي ذو الصبغة السلفية الأصولية في تعزيز أهمية الجغرافيا وزيادة تركيز التنظيمات الإرهابية عليها، فجرى تهيئة المناخ الفكري والأيديولوجي، وإقناعه بهذه الأهمية عبر سلسلة طويلة من التفسيرات الانتقائية للنصوص الشرعية الخاصة بفضائل البلدان، لدرجة تحوَّلت معها ساحات الحرب وبلدان الجهاد القتالي إلى أرض مختارة من قِبَل الله، كما تقول السرديات التنظيمية الجهادية، وصارت عملية الهجرة إلى تلك الساحات أمرًا يُحث عليه ويُرغَب فيه بقوة لتحقيق النبوءات الجهادية عن الملاحم وأحداث آخر الزمان.

وعلى الرغم من أهمية الجغرافيا وارتباطها الوثيق بوجود وانتشار الظاهرة، والتنظيمات الإرهابية، لم تَحْظَ بدراسة كافية من قِبَل الدوائر المتخصصة، سواء في العالم العربي أو خارجه، وتكاد المكتبة العربية تخلو من أي دارسة حقيقية لـ "جغرافيا الإرهاب"، ما خلا بعض الدراسات النادرة والمتقادمة، في الوقت نفسه، التي يعود غالبها إلى العقود التي سبقت ظهور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، فضلًا عن أن تلك الدراسات المتخصصة تخلو من الصيغة الجغرافية الحقيقية نتيجة شح المعلومات الصحيحة عن طبيعة ومناطق النشاط الجهادي، واعتماد تلك الدراسات على بيانات نظرية نشرتها بعض الجهات الأجنبية الرسمية وغير الرسمية.

وفي هـذا الإطـار، تُحـاوِل الدراسـة الحاليـة الاقـتراب مـن فهـم العلاقـة بـين الجغرافيـا السياسـية ونشـاط تنظيـم الدولـة الإسـلامية "داعـش"، كمـا تُجيـب علـى عـدد مـن التسـاؤلات المحوريـة، منهـا أثـر الجغرافيـا في نشـأة وانتشـار التنظيـم، وتفسـير انتشـار داعـش في أقاليـم جغرافيـا مختلفـة، كمـا تسـعى هـذه الدراسـة إلى استشـراف المسـارات الجغرافيـة المسـتقبلية الـتي يُتوقـع أن يسـلكها تنظيـم الدولـة الإسـلامية "داعـش" في ضـوء الظـروف الحاليـة.

أولا: أثر الجغرافيا في نشأة وانتشار تنظيم "داعش":

لعبت الجغرافيا دورًا رئيسيًّا في نشأة وانتشار التنظيمات الجهادية بوجه عام، وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بوجه خاص؛ فمنذ تأسيس نواته الأولى: "جماعة التوحيد والجهاد" على يد الأردني أحمد فاضل نزال الخلايلة "أبو مصعب الزرقاوي"، تبنَّى التنظيم نهج انتشار مرتبطًا بالمحددات الجغرافية والديموغرافية[1].

وتكشف مراجعة سياقات وكواليس نشأة "جماعة التوحيد والجهاد" عام 2003، ثم تحولها إلى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين عام 2004، ثم إلى مجلس شورى المجاهدين عام 2006، فتنظيم دولة العراق الإسلامية عام 2006، ثم الدولة الإسلامية في العراق والشام منذ أواخر عام 2013، وانتهاءً بالنسخة الحالية (تنظيم الدولة الإسلامية "داعش") التي استُقِر على تسميتها بهذا الاسم منذ إعلان الخلافة المكانية في يونيو2014؛ أن تحركات أو تمدد التنظيم، في أطواره المختلفة، ارتبطت بالعوامل الجغرافية ارتباطًا وثيقًا[2].

فاختيار الأردني أبو مصعب الزرقاوي، العراق لتكون ملاذًا آمنًا له ولتنظيمه الوليد الذي بدأ تأسيسه بالفعل في هيرات الأفغانية قبيل الغزو الأمريكي لأفغانستان وإسقاط حكم حركة طالبان عام 2001؛ لم يكن مصادفةً، بل جاء نتيجة مراجعة ودراسة الجغرافيا العامة، والجغرافيا السياسية للعديد من الدول[3]؛ لذا اتجه أبو مصعب الزرقاوي نحو تدشين تنظيمه الجديد من داخل إقليم كردستان العراق - الذي عُرف قبل الإعلان الرسمي عنه بتنظيم "الجهاد" فقط - واتحدت مجموعته مع مجموعة جهادية أخرى تُعرف بتنظيم التوحيد بقيادة الجهادي عمر بازياني، لينشأ عن هذا الاجتماع جماعة التوحيد والجهاد، كما روى القيادي الجهادي أبو عمر الكردي عضو مجلس شورى كتائب كردستان في العراق وإيران التابعة لجماعة قاعدة الجهاد المعروفة إعلاميًّا بتنظيم القاعدة[4].

ويرجع اختيار أبو مصعب الزرقاوي والجهاديين الذين انضووا تحت لوائه، منطقة كردستان العراق قاعدة ارتكاز عملياتية لتأسيس جماعتهم، إلى الطبيعة الجغرافية الوعرة في الإقليم الواقع شمال دولة العراق، فضلًا عن الاتصال الجغرافي بين إقليم

كردستان ودول الجوار العراقي الأخرى، ومنها إيران وسوريا، بما يجعله محطة محورية لاتصال الجهاديين النشطين داخله بقيادات جماعة قاعدة الجهاد الذين انتقلوا إلى إيران، عقب الغزو الأمريكي لأفغانستان، وبشبكات الدعم اللوجستي للجهاديين التي كانت موجودة في سوريا وغيرها.

وتشير تجربة أبو مصعب الزرقاوي، وما تلاها من إعلان تنظيم دولة العراق الإسلامية ونُسَخه الأحدث وصولًا إلى التنظيم الحالي "الدولة الإسلامية - داعش"، أن نظرة الجهاديين إلى الدول التي اختاروها ساحات قتالية، اعتمدت في جزء كبير منها على رؤية مرتبطة بالجغرافيا السياسية؛ إذ نظر الجهاديون إلى تلك الدول من منظور جيوسياسي، فكانت الدول عبارة عن عنصرين فقط؛ هما: الأرض والشعب، مع إهمال عنصر السلطة الذي يعد ثالث عناصر الدولة بالمفهوم التقليدي الذي تنص عليه أدبيات العلوم السياسية. ولعل تلك النظرة ارتبطت أيضًا بالأسلوب أو الطريقة التي يتبعها الجهاديون في النشاط، وهي الاعتماد على التمرد المسلح الذي يهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم القائم، أيًّا كانت طبيعته، وتأسيس نظام بديل كالإمارة أو الخلافة المكانية، من المفهوم الجهادي التقليدي [5].

كما شكَّل عامل السكان (الجغرافيا البشرية) أحد المحددات الهامة في مسار ومسيرة التنظيمات الجهادية التي شكَّلت النواة الحقيقية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش". ونعني بتلك التنظيمات جماعة التوحيد والجهاد، والتنظيمات التي تحالفت مع أبو مصعب الزرقاوي لتشكيل مجلس شورى المجاهدين الذي أعلن قيام تنظيم دولة العراق الإسلامية عام 2006؛ فكل تلك التنظيمات اختارت أن تنشط من داخل المثلث السني العراقي (تُطلق التسمية على مناطق وسط العراق شمال وشرق وغرب العاصمة بغداد التي تضم 4 محافظات هي: محافظة ديالى شرقًا، ومحافظة بغداد جنوبًا، ومحافظة الأنبار غربًا، ومحافظة صلاح الدين شمالًا)، لتجد حاضنة شعبية مناسبة تساندها وتدعمها في حرب العصابات التي أطلقتها [6].

ولا يُعَد اختيار منطقة المثلث السني ساحةَ انتشار وعمليات رئيسية لجماعة التوحيد والجهاد، ونُسَخها التالية، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"؛ أمرًا مُستغرَبًا

بالنظر إلى طبيعة وآفاق التفكير التي تحكم العقل الاستراتيجي للجهاديين الذين تنبهوا من جراء تجاربهم السابقة والفاشلة في آن واحد، إلى أهمية وضرورة مراعاة محددات الجغرافيا الطبيعية والبشرية، فوضعوا مجموعة من الشروط الاستراتيجية للمناطق التي تصلح لإطلاق حرب جهادية. وهذه الشروط نص عليها أحد أبرز المنظرين الجهاديين الاستراتيجيين، وهو عمر عبد الحكيم أو مصطفى ست مريم (أبو مصعب السوري)، الذي وضع 8 عوامل سمَّاها معطيات المسألة الاستراتيجية التي ينبغي لأي قيادة جهادية أن تأخذها بالحسبان وهي تضع تصورها القتالي الاستراتيجي الشامل [7].

وحازت الجغرافيا النسبة الكبرى من العوامل التي حدَّدها أبو مصعب السوري (5 من أصل 8 عوامل هي محددات جغرافية بحتة)، وهي الجغرافيا الطبيعية بما تشمله من الأرض، والتضاريس، والطبيعة العمرانية، والمناخ العام وأثره وصلاحيته، والجغرافيا السكانية بما في ذلك السكان وأنواعهم وطوائفهم وتجمُّعاتهم وأعراقهم والأقليات الإثنية... إلخ، وواقع الجماهير أو السكان، والجغرافيا السياسية وأثرها في المعارك التي يُخطط لها، ودول الجوار الجغرافي وطبيعة علاقتها بالجهاديين والنظام الحاكم.

وبدورها، تؤكد الدراسات الجغرافية المتخصصة أن الجغرافيا بفرعَيْها الطبيعي والبشري، تؤثر تأثيرًا مباشرًا في نشاط التنظيمات الجهادية؛ إذ يتأثر هذا النشاط بعوامل منها الموقع أو المكان الجغرافي للدولة، ومساحتها التي ترتبط بعلاقة طردية مع النشاط الإرهابي؛ أي أنه كلما زادت مساحة الدولة زادت الموارد اللازمة لها لتتمكن من ضبط حدودها ومنع التهريب، والحد من تحركات العناصر الإرهابية وقدرتهم على إيجاد ملاذ آمن، بجانب عوامل التضاريس والمناخ، والعزل الجغرافي للأقليات والإثنيات داخل الدولة، وغيرها [8].

ومن الواضح أن تجربة الجهاد العراقي التي أفرزت في نهاية المطاف تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، راعت غالبية هذه العوامل، ولعبت على وتر استغلال الطبيعة السكانية (الجغرافيا البشرية) في داخل المثلث السني العراقي، معتبرةً أن المكون السني هو الخزان البشري الذي يمد التجربة الجهادية في بلاد الرافدين بالكوادر اللازمة لتبقى وتستمر؛ فرغم نفير المئات من المقاتلين الأجانب (المهاجرين) إلى العراق

للانضمام إلى التنظيمات الجهادية النشطة داخله، فإن المكون العراقي ظل الأبرز، وصاحب الأغلبية المطلقة في النسيج الحركي (البشري) لتلك التنظيمات؛ لاعتبارات منها - على سبيل المثال - رفض الجهاديين العراقيين أن تئول القيادة إلى غيرهم بعد مقتل أبو مصعب الزرقاوي عام 2006، وإطلاق تنظيم دولة العراق الإسلامية حملة تجنيد تستهدف العراقيين بوجه عام والعسكريين منهم بوجه خاص، واعدًا بتوفير المسكن والمركب والراتب المناسب الذي يكفل لهم حياة مناسبة بعد حل الجيش العراقي السابق، بجانب تناقص أعداد المقاتلين الأجانب في صفوف التنظيم نتيجة الخلافات والاقتتالات التي حدثت بين الجهاديين بعضهم وبعض، وتشديد الخناق على مناطق الحدود العراقية؛ ما أدى إلى تراجع عمليات تهريب المقاتلين الأجانب.

علاوةً على لجوء قيادة التنظيم إلى التضحية بالمقاتلين الأجانب عن طريق تقديمهم على العراقيين في العمليات الانتحارية أو الانغماسية، وهو ما أدى إلى تناقص أعداد المقاتلين الأجانب (المهاجرين) بصورة ملحوظة، فوصل عددهم أواخر ديسمبر 2007 إلى 200 مقاتل فقط، باعتراف أبو عمر البغدادي أمير تنظيم دولة العراق الإسلامية وسلف أبو بكر البغدادي خليفة داعش الأول، وتناقص هذا العدد باطراد حتى عام 2013 ليصل إلى بضعة عشرات قليلة، قبل أن تشهد عمليات التجنيد والهجرة طفرة غير مسبوقة بعد إعلان تمدد تنظيم الدولة الإسلامية إلى سوريا، في العام نفسه[9].

ولجأ تنظيم الدولة الإسلامية، وغيره من التنظيمات الجهادية في العراق، إلى تنفيذ عملية حشد أيديولوجي ودعائي لتأكيد أهمية الساحة العراقية. وهذه العملية تضمَّنت في جوهرها تركيزًا على عوامل كالموقع الجغرافي وغيره؛ فمثلًا أشار أمير ومؤسس جماعة قاعدة الجهاد (تنظيم القاعدة) أسامة بن لادن إلى العراق 374 مرة في خطاباته ورسائله المسجلة التي نشرتها مؤسسة السحاب الذراع الإعلامية للقاعدة، كما خصص نحو 20% من كلماته الصوتية للحديث عن الساحة العراقية فقط (9 كلمات من أصل 51 بمعدل 18% تقريبًا). واحتوت تلك الكلمات على توجيهات جغرافية وطبوغرافية، منها ضرورة الإعداد العسكري لمواجهة الولايات المتحدة باستغلال التضاريس، وخصوصًا في المناطق الجغرافية الوعرة، وفي المناطق السهلية المنبسطة، ومناطق الغابات، وعمل التجهيزات الهندسية العسكرية

اللازمة داخل تلك المناطق، قائلًا: "إن القنابل الأمريكية الذكية لا أثر لها يُذكَر في وسط الجبال وفي وسط الخنادق في السهول والغابات؛ فهي لا بد لها من أهداف ظاهرة. أما الأهداف والخنادق المموهة تمويهًا جيدًا، فليس للقنابل الذكية ولا الغبية إليها من سبيل إلا بالضرب العشوائي" [10]. كما أكد أسامة بن لادن أهمية المثلث السني في رسائل تالية له؛ منها كلمته الصوتية "إلى أهل العراق خاصة والمسلمين عامة" معتبرًا أن مدن المثلث السني (بغداد، وبعقوبة، وسامراء، والموصل، وتكريت... إلخ) اختارت طريق مقاومة الاحتلال الأمريكي، ورفضت الاستسلام[11].

وتضمنت عملية الحشد السابقة سلسلة من الأنشطة الدعائية المنسقة التي هدفت إلى تصوير أرض العراق باعتبارها أرضًا مختارةً من قِبَل الله للجهاد القتالي، وبرزت تلك الدعاية بوضوح في الأناشيد والأهازيج الجهادية التي انتشرت في تلك الفترة، والتي كانت في حقيقتها إعادة إنتاج لأناشيد سابقة لكن مع تغيير كلمات منها بأسماء العراق والمدن العراقية، كالعاصمة بغداد، ومدينة الفلوجة وغيرهما. ومن تلك الأناشيد أنشودة اسمها "ما اخترنا حبك يا بغداد"، تقول في مطلعها: "ما اخترنا حبك يا بغداد ولكن الله قد اختاره.. حب الجهاد من الإيمان إنا لنعلن أسرارًا". وفي أنشودة أخرى بعنوان "لبيك إسلام البطولة" يقول المنشد: "بغداد إني قد وهبتك من شراييني دمي".

وتُعطي رسائل الجهاديين التي احتوتها كلمات قادة التنظيمات الجهادية وكذلك الأناشيد الحماسية المذكورة، لمحة عن أهمية العامل والموقع الجغرافي الذي استُخدِم مُحفزًا لعملية الحشد والتجنيد والاستقطاب. ومع الإقرار بأن عملية الحشد تلك تعتمد في الأساس على جانب أيديولوجي عقدي يقوم على فتاوى وتنظيرات تنص على وجوب الدفاع عن أراضي المسلمين إذا غزاها أو داهمها عدو[12]، إلا أنه لا يمكن إهمال عامل تفضيل مواقع جغرافية بعينها عن مواقع أخرى؛ فالعالم مقسم في المنظور الجهادي إلى بقع ودول يُفضَّل بعضها على بعض بناءً على نصوص شرعية لها أهميتها في الخيال الجهادي العام. ومن هذه النصوص الحديث الوارد في كتاب سنن أبي داود، وهو أحد كتب الصحاح الستة الأشهر التي جمعت السنة الحديثية (النبوية)، الذي يقول راويه الصحابي عبد الله بن حوالة الأزدي، حكايةً عن النبي محمد: "إنكم ستُجنَّدون أجنادًا: جندًا بالشام وجندًا بالعراق وجندًا باليمن...

إلـخ". وهـذا الحديـث الـذي يُـروَى في فضائـل البلـدان، بجانـب أحاديـث أخـرى، يُعطـي أهميـة محوريـة لأراضي العـراق والشـام واليمـن، ويُعطـي مرتكـزًا عـن الآليـات الـتي تحكـم تفكـير العقـل الجهـادي الاسـتراتيجي في التعامـل مـع مناطـق نشـاطهم الجغـرافي.

ويرتبـط العامـل الجغـرافي أيضًـا بالتصـور الجهـادي التقليـدي أن الاقتتـال والفـتن مقدمـة لأحـداث وملاحـم آخـر الزمـان الـتي تبـدأ على شـاطئَي نهـر الفـرات بالعـراق؛ وذلـك اسـتنادًا إلى روايـة تراثيـة أخـرى وردت في كتـاب صحيـح مسـلم، تقـول: "لا تقـوم السـاعة حـتى يحسـر الفـرات عـن جبـل مـن ذهـب، يقتتـل النـاس عليـه، فيُقتَـل مـن كل مائـة تسـعة وتسـعون، ويقـول كل رجـل منهـم: لعلِّـي أكـون أنـا الـذي أنجـو". فالجهاديـون يـرون أن الاقتتـال في العـراق بدايـة ومقدمـة لملاحـم آخـر الزمـان الـتي ينقسـم العالـم فيهـا إلى معسـكرَين أو فسـطاطَين: معسـكر إسـلامي جهـادي، ومعسـكر للـروم أو الصليبيـين، على حـد التعبـير الجهـادي، وهـو مـا عـبَّر عنـه أبـو مصعـب الزرقـاوي بقولـه: "وهـا هـي الشـرارة قـد انقدحـت في العـراق، وسـيتعاظم أوارهـا حـتى تحـرق جيـوش الـروم في دابـق". والأخـيرة هـي مدينـة سـورية يعتقـد الجهاديـون أنهـا ستشـهد آخـر معـارك الزمـان بـين المسـلمين والـروم[13].

وعـبَّر تنظيـم الدولـة الإسـلامية "داعـش" عـن المعـنى نفسـه في إصـدارات عديـدة نشـرها بعـد إعـلان الخلافـة المكانيـة عـام 2014، حـتى إنـه أطلـق على مجلتـه الرئيسـية الناطقـة باللغـة الإنجليزيـة اسـم "دابـق"، قبـل أن يغـير اسـمها إلى "روميـة" الـتي اختفـت بعـد مقتـل المشـرف عليهـا أحمـد أبـو سـمرة (أبـو ميسـرة الشـامي نائـب أمـير ديـوان الإعـلام المركـزي بتنظيـم الدولـة الإسـلامية سـابقًا)، كمـا أطلقـت مؤسسـة أجنـاد الـذراع الداعشـية الإعلاميـة المعنيـة بإصـدار الأناشـيد الصوتيـة، أنشـودة سـمتها "في مـرج دابـق"، تؤكـد فيهـا المعـاني السـابقة، كمـا يتبـين مـن كلماتهـا الـتي تقـول: "في مـرج دابـق سـوف يجتمـع الصليـب على الضـلال، سـتكون ملحمـة هنـا شـهداؤها خـير الرجـال، بسـيوفنا فصـل لهـا، بكتابنـا فصـل المقـال... إلـخ".

وترسَّـخ في العقـل الاسـتراتيجي لتنظيـم الدولـة الإسـلامية "داعـش" أن القتـال في العـراق وسـوريا جـزء مـن المعـارك الصغـرى الـتي تقـود إلى المعركـة الفاصلـة أو المعركـة الكـبرى في دابـق، وهـو مـا ذكـره التنظيـم في مناسـبات عديـدة عـبر وسـائله الإعلاميـة

الرسمية، ومنها صحيفة النبأ الأسبوعية، مدعيًا أن القتال في هذه الدول سينتهي بالملحمة الكبرى في دابق، على حد قوله [14]، كما بنى التنظيم تصوره للتمدد والانتشار، على أنه يبدأ من العراق باتجاه مناطق الشام وصولًا إلى فلسطين وغيرها، وشدد التنظيم على هذا التصور في مناسبات وإصدارات إعلامية عديدة [15].

ولذا تمسَّك التنظيم بالبقاء والتمدد داخل سوريا منذ 2014، ورفض الامتثال لدعوات كبار الجهاديين له بالخروج منها والتركيز على الساحة العراقية، وبنى التنظيم سردية خاصة به تُعلِي من شأن البقاء في داخل سوريا (الشام)، وتجعل الخروج منها أمرًا مخالفًا لحقيقة الجهاد، معتبرةً أن الشام خير أراضي القتال التي ينبغي لمقاتليه البقاء بها. وصِيغَت هذه السردية كجزء من المبررات التي احتجَّ بها داعش على غريمه التقليدي جماعة قاعدة الجهاد (تنظيم القاعدة) [16]، لا سيما بعد إصدار أمير جماعة القاعدة (السابق) أيمن الظواهري، في عام 2014، قرارًا بالفصل بين جبهة النصرة لأهل الشام، التي كانت فرعًا سوريًّا لتنظيم الدولة الإسلامية، وبين التنظيم، وحكم أيضًا بخروج "داعش" من سوريا وعودته إلى العراق، وهو ما رفضه الأخير [17].

واحتجَّ تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بأن قادة الجهاديين في كل مكان يتمنَّون الالتحاق بأرض سوريا (الشام)، ومن ثم فإن التنظيم لن يقبل بحكم أيمن الظواهري أمير تنظيم القاعدة، الذي يُفترض أن "داعش" كان جزءًا من شبكته الجهادية العالمية حتى الشقاق الجهادي المذكور، وردَّ على "الظواهري" بأن التنظيم لن يمنعه أحد من القتال والجهاد في سوريا، ولن يمنعه أحد من البقاء فيها، وستبقى العراق وسوريا ساحة واحدة وجبهة واحدة تحت قيادة واحدة، ولن تفصل بينهما حدود، وأردف أن الاستجابة لطلب أيمن الظواهري بالخروج من الشام معناه حصول انقسامات وانشقاقات هيكلية في داخل داعش الذي يُفضِّل جنوده القتال في الشام [18].

ويأتي هذا التفضيل لأن "داعش" وصف الساحة السورية بأنها "خيرة الله من أرضه يجتبي إليها خيرته من خلقه". ويجعل هذا النص الذي هو أيضًا مروية تراثية تُنسب إلى النبي محمد، أحد محكات الاحتجاج في الشقاق الجهادي بينه وبين تنظيم القاعدة، وأحد الأدلة على صحة موقفه بالتمدد إلى سوريا وعدم الخروج

منهـا، مستشـهدًا بهجـرة المقاتلـين الأجانـب إليهـا؛ أي أنـه عـدَّ نفـير المقاتلـين الأجانـب (المهاجريـن كمـا يسـمون في العـرف التنظيـمي) إلى سـوريا للانضمـام إليـه دليـلًا علـى صـدق دعوتـه، علـى حـد وصـف متحدثـه الإعـلامي (الأسـبق) أبـو محمـد العدنـاني [19].

ومـن الطـرح والاستشـهادات الـتي سـاقها تنظيـم الدولـة الإسـلامية، يُلاحَـظ أنـه أعـاد اسـتخدام الصيغـة التفضيليـة أو التقديسـية الـتي اسـتخدمها إبَّـان مـا يُعـرف بالجهـاد العـراقي، وبعـد أن كانـت العـراق أو بغـداد هـي أرضًـا مختـارةً مـن قِبَـل الله للجهـاد، صـارت سـوريا أو الشـام خـيرة أرض الله مـن خلقـه، ويختـار الله لهـا المقاتلـين الذيـن يُقاتلـون فيهـا. ولعـل هـذا يُعطـي لمحـة إضافيـة علـى ارتبـاط العوامـل الجغرافيـة بالمنهـج والأيديولوجيـا الجهاديـة الـتي يتبنَّاهـا تنظيـم الدولـة الإسـلامية.

كمـا مثَّلـت التجربـة الجهاديـة العراقيـة واحـدة مـن المحـددات الهامـة الـتي دفعـت تنظيـم الدولـة الإسـلامية "داعـش" إلى اتبـاع أسـلوب عمـل (تكتيـك) يُركـز علـى التمـدد الجيوبوليتيكـي؛ فالهزائـم الـتي تلقَّاهـا تنظيـم دولـة العـراق الإسـلامية (نسـخة داعـش الأسـبق)، خـلال الفـترة مـن 2008-2011، والـتي لعبـت فيهـا مجالـس الصحـوات العشـائرية العراقيـة الـتي شـكَّلتها الولايـات المتحـدة منـذ 2006، دورًا رئيسـيًّا؛ دفعـت التنظيـم إلى الانكفـاء علـى نفسـه، وانحـاز مـا تبقـى مـن مقاتليـه إلى مناطـق الباديـة العراقيـة، وخصوصًـا صحـراء الأنبـار، والمناطـق الجبليـة الوعـرة في محافظـة ديـالى (شـرق العاصمـة العراقيـة بغـداد)، ومناطـق الشـمال العـراقي في الموصـل وكركـوك وغيرهمـا، قبـل أن يعـود مجـددًا لمحاولـة تطبيـق نموذجـه للتمـدد الجغـرافي بعـد انـدلاع الثـورة السـورية أوائـل عـام 2011 [20].

وعندمـا فتحـت الظـروف الـتي خلقتهـا أحـداث الثـورة السـورية البـاب علـى مصراعيـه أمـام تمـدد وانتشـار تنظيـم الدولـة الإسـلامية "داعـش"، ركَّـز التنظيـم منـذ إعلانـه الوجـود الرسـمي في السـاحة السـورية، خـلال مـارس 2013، علـى عامـل الجغرافيـا السياسـية أو كسـب الأرض الجغرافيـة انطلاقًـا مـن رؤيـة جيوبوليتيكيـة تستشـعر التهديـد الدائـم مـن التدخـل الغـربي ضـد مشـروع التنظيـم لإقامـة الخلافـة المكانيـة أو تشـكيل فصائـل مسـلحة سـورية لمجابهـة التنظيـم، علـى غـرار مشـروع مجالـس الصحـوات العراقيـة،

ومن ثم اتبع التنظيم استراتيجية "مسك الأرض"، وهي استراتيجية عسكرية تعني السيطرة المكانية على المدن والبلدات، وإقامة نظام حكم جهادي (داعشي) فيها، كما ركز التنظيم خلال تلك الفترة، على السيطرة على المناطق الحدودية بين العراق وسوريا لتشكيل "شبه دولة جهادية" تمتد من حلب السورية إلى ديالى العراقية، بغرض تأمين الدعم البشري واللوجستي اللازم لتمدده وانتشاره [21].

وبالفعل نجح تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في السيطرة على مناطق على جانبي الحدود العراقية والسورية تمتد من حلب إلى ديالى، وأعلن تأسيس الخلافة المكانية ومبايعة أبو بكر البغدادي (زعيم التنظيم الأسبق الذي قُتل في أكتوبر2019)، وسعت الخلافة الداعشية إلى التمدد، في الأشهر التالية، فشنَّت هجمات خاطفة تمكنت بها من السيطرة على مدن الرمادي مركز محافظة الأنبار العراقية، وتدمر، والسخنة، والقريتين في سوريا، قبل أن تفقد كل المناطق التي خضعت لسيطرتها بصورة تدريجية وصولًا إلى الإعلان عن القضاء على الخلافة المكانية، في مارس 2019، بعد استعادة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الدولي لدحر داعش بعملية تُسمَّى "العزم الصلب"، السيطرة على آخر معاقل الخلافة المكانية في قرية الباغوز فوقاني التابعة لمحافظة دير الزور السورية [22].

وشهدت مرحلة الخلافة المكانية اتباع التنظيم استراتيجيات عسكرية قائمة على توظيف المعطيات والعوامل الجغرافية لتحقيق أقصى فاعلية ممكنة؛ فعمد التنظيم إلى "عسكرة المياه"؛ أي توظيفها سلاحًا حربيًّا في صراعه الذي يخوضه ضد خصومه، واستهدف التنظيم، على نحو رئيسي، المدن السورية والعراقية التي توجد بها السدود لإحكام السيطرة على الأنهار والسدود التي تتحكم في الموارد المائية، ومنها مدن الفلوجة، والرمادي، وراوة، وعانة، والقائم، وحديثة، والموصل، في العراق، وكذلك الطبقة، والرقة، ودير الزور في سوريا [23].

وقطع تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الماء عن بعض المناطق في سوريا والعراق، وأغرق مناطق أخرى لمنع تقدُّم خصومه، كما هدد بنسف سد الطبقة وإغراق المناطق المحيطة لعرقلة تقدُّم قوات سوريا الديمقراطية، خلال معارك استرداد الرقة بين عامي 2016 و2017.

وفي هـذا السـياق، أظهـرت مرحلـة الخلافـة المكانيـة أهميـة عامـل المنـاخ، وهـو أحـد العوامـل الجغرافيـة أيضًـا، في التأثـير علـى نشـاط الجماعـات المسـلحة، وفي القلـب منهـا تنظيـم الدولـة الإسـلامية "داعـش"، وأكـدت خطابـات وكلمـات قـادة التنظيـم صعوبـة العيـش في المناطـق الصحراويـة والمناطـق الجغرافيـة الوعـرة، وألمـح أبـو محمـد العدنـاني نائـب خليفـة تنظيـم الدولـة الإسـلامية ومتحدثـه الإعـلامي سـابقًا، إلى صعوبـة العيـش في المناطـق الجبليـة والصحراويـة في إحـدى كلماتـه الصوتيـة قائـلًا: "إن جنـود التنظيـم عاشـوا تحـت الأرض، في الجبـال، في الوديـان، في الصحـراء، ومـا أدراكُـم مـا الصحـراء، في العـراء في الرمضـاء"، وأردف في كلمـة أخـرى: "إنهـم عاشـوا في الصحـراء، يلفحهـم هجيرهـا، وتؤذيهـم رمالهـا، يُكابِـدون فيهـا الوحشـة والغربـة والعنـاء"[24]، ذاكـرًا أن صعوبـة العيـش في تلـك المناطـق تدفعهـم إلى الاسـتماتة في القتـال داخـل المـدن الـتي سـيطر التنظيـم عليهـا؛ حـتى لا يعـودوا إلى مكابـدة صعوبـة العيـش في الصحـاري[25].

وبنظـرة تحليليـة لمـا سـبق، يمكـن القـول إن عوامـل الجغرافيـا عمومًـا، والجغرافيـا السياسـية خصوصًـا أثـرت علـى نحـو وثيـق في نشـأة وتمـدد تنظيـم الدولـة الإسـلامية "داعـش"، ولا تـزال تؤثـر علـى نشـاطه الحالي، وهـو مـا يظهـر مـن تحليـل النشـاط العملياتي للمفـارز الداعشـية الـتي تنشـط في العـراق وسـوريا، وفي مناطـق الحـدود بـين البلديـن، لا سـيما في محافظـات الأنبـار ونينـوى وصـلاح الديـن العراقيـة، ودير الـزور والحسـكة والرقـة السـورية، حسـبما توضحـه إحصائيـات العمليـات الـتي تنشـرها أسـبوعية النبـأ الداعشـية نقـلًا عـن لجـان الرصـد والمتابعـة التابعـة للتنظيـم[26].

ويُلاحـظ أيضًـا أن عمليـات التنظيـم تتسـم بطبيعـة ديناميـة تضـع في اعتبارهـا أن الجغرافيـا السياسـية لهـا ديناميـة دائمـة وليسـت جامـدة أو ثابتـة، ترتبـط بعـدد مـن المحـددات؛ منهـا طبيعـة الإقليـم الـذي ينشـط فيـه، وروابطـه الجغرافيـة بالأقاليـم الأخـرى داخـل الدولـة، وكذلـك التركيـب السـكاني والتوزيـع الديموغـرافي والعلاقـات بـين السـكان وطبيعـة الأقليـات المسـلمة أو غـير المسـلمة، وعلاقـات الأقليـات بعضهـا ببعـض وخصوصًـا إذا كانـت هـذه العلاقـات قائمـة علـى العـداء والتنافـس والصـراع. ويتبـين ذلـك بجـلاء في السـاحات الجهاديـة الجديـدة الـتي ينشـط فيهـا "داعـش"، لا سـيما جنـوب وجنـوب شـرق آسـيا، وفي جنـوب ووسـط وغـرب إفريقيـا، وهـي المناطـق الـتي تحـول التنظيـم للتركـيز عليهـا عقـب انهيـار خلافتـه المكانيـة في مـارس 2019.

وبإسقاط نموذج أو أسلوب العمل السابق على واقع الجغرافيا السياسية، نجد أن هذا الأسلوب يكاد يتطابق مع المحددات النظرية العامة والمشكلات التي تناقشها الجغرافيا السياسية التي تتناول العلاقات الأرضية والبشرية المشوبة بالتعقيد الشديد نتيجة تداخل عدد من العوامل منها الجغرافي، والتاريخي، والاجتماعي، والحضاري، بجانب علاقات السياسة، والاقتصاد والتجارة المتشابكة، وفوق كل هذا علاقات المكان الجغرافي نفسه الذي يعتبر عنصرًا متغيرًا يتغير بتغير الإنسان، ويتحدد في إطاره علاقات المكان بالأقاليم الجغرافية ومراكز الثقل الجغرافي والتركيب السكاني... إلخ [27].

وإضافة إلى ما سبق يمكن اعتبار أن نموذج الخلافة المكانية أو نموذج الدولة الإسلامية الداعشية القائم على فكرة وشعار "البقاء والتمدد" يمثل تجسيدًا حقيقيًّا لفكرة فريدريك راتزل (1844 - 1904) صاحب نظرية "المجال الحيوي"، والتي يعتبرها البعض ركيزة الجغرافيا السياسية، التي تعتبر أن الدولة كائن حي تدفعه الضرورة للنمو حتى لو استخدم القوة؛ فمنظرو التنظيم يعتبرون أن دولته كائن حي عابر للسنين ينمو ويشتد بمرور الوقت ويتمدد في ساحات قتالية جديدة، وهو ما يتفق مع أطروحة "راتزل" المذكورة، مع الأخذ في الاعتبار أنها تعرضت لنقد واسع لاحقًا؛ لأنها تعاملت مع الدولة على أنها كائن عضوي.

ثانيا: داعش بين العراق وسوريا وأفغانستان: وحدة الهدف واختلاف الجغرافيا:

يمكن قراءة التوجه الداعشي نحو ساحات قتالية في إفريقيا وآسيا في ضوء المعطيات والمحددات الجغرافية السابقة؛ فالتنظيرات الجهادية لمشاريع "الخلافة المكانية" راعت في التصورات التي قدمتها الأبعاد الجغرافية والجيوسياسية للصراع الصفري الذي تخوضه، ولهذا الغرض ارتبطت التحركات التنظيمية، غالبًا، بالخطة الشاملة التي تقوم على فكرة الاستنزاف أو "المصاولة والمطاولة" كما يُسميها الجهاديون. وجاءت هذه الفكرة ضمن ما يُعرف بالتوجيه الاستراتيجي لمؤسس جماعة قاعدة الجهاد (تنظيم القاعدة) أسامة بن لادن، الذي دعا الجهاديين إلى التركيز على ضرب المفاصل الاقتصادية للولايات المتحدة وحلفائها، واستنزاف قدراتها العسكرية عبر

فتح جبهات عديدة في العراق واليمن والصومال وأفغانستان وباكستان والمغرب العربي... إلخ. ويُعرف هذا التوجيه أيضًا بـ "الحرب الاستنزافية" [28].

واستقى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" فكرة الحرب الاستنزافية من القاعدة، وجعلها أسلوب عمل يهدف إلى تهيئة الظروف المناسبة لإعادة إعلان الخلافة المكانية؛ فعلى حد قول أبو بكر البغدادي خليفة داعش الأسبق، فإن المعركة مع أعداء التنظيم معركة مطاولة واستنزاف للمقدرات البشرية والعسكرية والاقتصادية واللوجستية [29].

ويصف أبو الحسن المهاجر نائب أبو بكر البغدادي والمتحدث الإعلامي (الأسبق) لداعش، الحرب الاستنزافية بأنها حرب مفتوحة متعددة الجبهات وفي شتى البقاع تحت قيادة وراية واحدة، هدفها استنزاف الحكومات والدول المعادية لداعش، ملمحًا إلى أن من أهم سماتها هو التمدد إلى ساحات جديدة كلما ضعف التنظيم أو انهزم في إحدى الدول بقوله: "فكلما ظن الصليبيون بسط نفوذهم وسلبهم دارًا للمسلمين ظهر الفاتحون في صقع آخر في حرب أراد لها بناة الخلافة وقادتها أن تتسم بمطاولة العدو ومراغمته في كل مكان وشبر من الأرض، واستنزاف طاقاته ومقدراته، وهذا ما يوجب على أبناء الخلافة العمل الدؤوب... إلخ" [30].

على أن فتح الجبهات الجديدة لا يتم بصورة عشوائية مطلقة، بل هو أقرب إلى عشوائية منظمة أو شبه استراتيجية قائمة على نظرية التحرك في الذراعين التي هي في أصلها قائمة على أساس الجغرافيا السياسية؛ فهذه النظرية التي وضعها عبد الله بن محمد أحد المنظرين الجهاديين الاستراتيجيين في الجزء الثاني من سلسلة المذكرة الاستراتيجية الخاصة به، تؤكد أهمية الظروف والعوامل الجيوسياسية في السعي لإعادة الخلافة المكانية.

وتؤكد النظرية ضرورة اختيار منطقة جغرافية حيوية لتكون مقرًّا للخلافة المكانية وعاصمةً لها، بدلًا من اختيار مناطق هامشية كصحاري الأنبار في العراق، أو منطقة الواحات في ليبيا، أو الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب والجزائر، مشترطًا أن تكون حاضرة أو مركز الخلافة المكانية منطقة هامة تؤثر في العالم العربي والإسلامي، وأن تتمتع بموانع وسواتر طبيعية لتحييد الأسلحة المتفوقة لدى الدول المعادية

للجهاديين كالطيران والمدرعات... إلخ، وأن تتمتع بموارد طبيعية لاستغلالها في تطوير وتنمية الدولة الجهادية المرتقبة، على حد وصفه[31].

وفي الجزء الثالث من سلسلة المذكرة الاستراتيجية يُحدد عبد الله بن محمد خمس شروط أساسية لمناطق النشاط الجهادية الرئيسية، وهذه الشروط هي شروط جغرافية وجيوسياسية تمامًا، وهي[32]:

1. ألا يكون الموقع الجغرافي في منطقة ميتة حيويًّا وسياسيًّا، كبعض أقاليم السودان والصومال وموريتانيا وغيرها؛ لأن هذه المناطق لا تحظى بعوامل تجعلها محط اهتمام العالم الإسلامي. ويستشهد عبد الله بن محمد في ذلك بالحربين الأمريكيتين على أفغانستان والعراق، قائلًا إن الحرب على الدولة الأخيرة كان لها زخم أكبر بخلاف أفغانستان، واستطاعت حرب العراق أن تُحرك الشارع الإسلامي وتحشد خلفه الجهاديين بفعل حيوية المنطقة ودورها التاريخي وسهولة وصول الأنصار والدعم إليها، ووجود وفرة في وسائل الإعلام التي تُغطي الحرب. ويستنتج من ذلك ضرورة أن يُركز النشاط الجهادي القتالي على مجال جغرافي حيوي حتى يُحقق النتائج المرجوة.

2. أن يكون الموقع ضمن مناطق التأثير الديني أو بالقرب منها، ويقصد بمناطق التأثير الديني المقدسات الإسلامية الثلاث في مكة المكرمة والمدينة المنور والقدس الشريف؛ لأن المدن المذكورة تضم المساجد الثلاث الأهم لدى المسلمين وهي مناطق تأثير ديني. ويرى الجهاديون أن الخلافة المكانية لا بد أن ترتبط بإحدى هذه المدن حتى تحصل على صك الشرعية الدينية في أعين عامة المسلمين.

3. أن يضم الموقع الجغرافي تضاريس تساعد على العمل العسكري الدفاعي، كالموانع الطبيعية مثل الغابات والمستنقعات والأحراش وغيرها من الموانع التي تُعيق تحرك الجيوش النظامية أو تُحيد الأسلحة المتطورة كالطائرات المقاتلة والمدرعات وغيرها. ورغم إقرار الجهاديين - ومنهم المنظر عبد الله بن محمد - بأن المرحلة التي تسبق إعلان الخلافة المكانية ستشهد حربًا مفتوحةً، فإنهم يشددون على ضرورة مراعاة اختيار موقع جغرافي يتمتع بالتضاريس

المناسبة لكي تكون هناك قاعدة عمليات محمية بفعل العوامل والتضاريس الطبيعية؛ كي لا يتعرض الجهاديون لإبادة شاملة إذا تعرضوا لحملة جوية مكثفة أو حصار من القوات المدرعة، وهذا أيضًا يؤكد أهمية الجغرافيا عامة والجغرافيا السياسية خاصةً في الخيال الجمعي والعقل الاستراتيجي للجهاديين.

4. أن يوفر الموقع الأمن الغذائي للتنظيم، وهذا الشرط يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالجغرافيا، والمقصود به أن يضم الموقع المختار مناطق زراعية وأنهارًا وبحيرات طبيعية تُشكل قاعدة اكتفاء ذاتي من الماء والغذاء؛ لأن المناطق التي تتميز بهذه الخصائص تستطيع الصمود أمام الحصار والعقوبات الاقتصادية.

5. أن يراعي موقع التموضع الطبيعة السكانية للمقيمين فيه، ويرتبط الشرط الخامس بعامل الجغرافيا البشرية؛ إذ يرى المنظر الجهادي عبد الله بن محمد أن اختيار المنطقة يجب أن يُراعي طبيعة السكان المحليين فيها من حيث التدين والشجاعة والصبر على صعوبات المعيشة، والقدرة على التحرك والانتقال؛ لأن هذا يُحدد إمكانية تفاعل السكان مع المشروع الجهادي من عدمه.

وبناءً على تلك الشروط، وقع اختيار عبد الله بن محمد على منطقتي الشام واليمن ليكونا القاعدة المركزية للعمل الجهادي الرامي لإعادة الخلافة المكانية، مع تأكيده أن العمل القتالي أو الجهادي لن يقتصر على تلك المنطقتين فحسب، بل ستكون هناك عدد من الجبهات الجزئية أو الفرعية في أفغانستان والمغرب العربي والقارة الإفريقية وغيرها، لكن تلك الجبهات ستتحول إلى مراكز دعم وإمداد وبشري لمنطقتي القتال المركزي.

ومن الجدير بالذكر أن فكرة الجبهات الأساسية والفرعية تجسيد لمبدأ عسكري يقضي بوجود اتجاه للمجهود الحربي الرئيسي على جبهة واتجاه معين، مع وجود مجهودات حربية فرعية هدفها التغطية على المجهود الحربي الرئيسي وتشتيت العدو؛ لكي يتمكن المجهود الحربي الرئيسي من تحقيق أهدافه.

ويرجع اختيار منطقتي الشام واليمن، من منظور الجهاديين، إلى أن المنطقتين كلتيهما تقعان في قلب التأثير الحيوي للعالمين العربي والإسلامي، وتضمان تضاريس جغرافية

مناسبة وبهما وفرة في الماء والغذاء، كما أنهما متصلتان بمناطق التأثير الديني في الجزيرة العربية والقدس، كما أن طبيعة السكان فيهما تسمح بانخراط الآلاف منهم في القتال والأعمال الجهادية؛ إذ سبق للعديدين منهم أن شاركوا في تجارب الجهاد الأفغاني، والعراقي وغيرهما.

وبالطبع، لا يفوت الجهاديين في هذا الصدد إضفاء صبغة دينية على تصورهم أو نظريتهم الجغرافية؛ فالمنظر الجهادي عبد الله بن محمد يستشهد برواية تراثية (حديث نبوي) عن النبي محمد رواها الصحابي أبو أمامة الباهلي ويقول حكاية على لسان النبي محمد: (إن الله استقبل بيَ الشام وولَّى ظهري اليمن، ثم قال لي: يا محمد، إني قد جعلت لك ما تُجاهك غنيمة ورزقًا، وما خلف ظهرك مددًا).

وتنص نظرية التحرك في الذراعين على حشد الطاقات والقدرات الجهادية في منطقتي القتال الرئيسيتين (الشام واليمن)، وتحويل الجبهات الفرعية إلى مناطق دعم للمنطقتين المركزيتين أو الرئيسيتين، وكذلك اضطلاع الجبهات الفرعية باستنزاف وإشغال العدو المفترض للجهاديين، عبر تثبيته في مجالها الجبهوي وتهديد ممراته الحيوية التي يستفيد منها في العمل العسكري، وهذا في الأساس جزء رئيسي في التصور القتالي المنصوص عليه في النظرية؛ لأنها تعتمد على مبدأ تشتيت وإشغال العدو في أكثر من جهة، ومواجهة أي تحالف عسكري دولي أو إقليمي يهدف إلى القضاء على الخلافة المكانية؛ ولذا اختار صاحبها أن يُسميها نظرية التحرك في الذراعين بمعنى أن كل منطقة رئيسية ستكون بمنزلة ذراع طولى وفاعلة في القتال، ونجاح أي من هاتين الذراعين سيعتمد على الضغط الذي تمارسه الذراع الأخرى على العدو المفترض، بجانب المهام الأخرى التي سيضطلع بها الجهاديون في كلتا المنطقتين من دعم فني وبشري واستخباري.

ووفقًا لهذا التصور فإن الجبهات الفرعية ستكون في مناطق مصر وليبيا والصومال والمغرب العربي، وأفغانستان وباكستان وغيرها؛ لتشتيت جهود أي تحالف عسكري، وضمان نجاح العمل بنظرية الذراعين، على حد تعبير عبد الله بن محمد. ولا يعني ذلك أن تتحول الجبهات الفرعية إلى ساحات عمل رئيسية، بل هي مجرد مناطق

إشغال واستنزاف للعدو، هدفها إضعافه لأقصى حد، والوصول إلى نقطة "انكسار العدو"، ومن ثم الانطلاق إلى المرحلة التالية، وهي مرحلة التمكين وحسم الصراع وإعلان الخلافة المكانية.

وفي سياق متصل، تنص النظرية على دمج الجماعات الجهادية في كيان جامع لتتحول من كونها مجموعات وتنظيمات متفرقة إلى حركة كبرى لها أفرع في معظم البلدان، وجيش شبه نظامي، ويكون العامل المشترك بين تلك الجماعات هو الهوية والاسم المشترك (العلامة الجهادية)، مع توفير زخم دعائي لمساندة الكيان الجهادي الجامع، وهو ما فعله تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الذي استقطب عددًا من الجماعات الجهادية المحلية من دول مختلفة وأعلن قبوله بيعتها له وسماها ولايات تابعة لخلافته المزعومة.

ومن اللافت أن التصور الجهادي لإقامة الخلافة المكانية عبر نظرية التحرك في الذراعين قام على محاكاة الخطة الصهيونية لإقامة وطن قومي لليهود، التي بدأ التخطيط لها منذ المؤتمر الصهيوني الأول الذي عُقد في مدينة بازل السويسرية عام 1897، وهو ما يذكره عبد الله بن محمد بالنص الصريح في نظريته، معتبرًا أن استشهاده بالتجربة الصهيونية يأتي نتيجة مرور الصهيونية العالمية بحالة وتجربة مشابهة لتجربة الجهاديين الساعين إلى إقامة خلافة مكانية [33].

وتتضمن نظرية التحرك في الذراعين خطة تحرك عسكري من ثلاث مراحل، هي: (البناء، والقتال، والتمكين)؛ ففي المرحلة الأولى (البناء) يتم التركيز على تدريب وإعداد الكوادر العسكرية وبناء شبكات الرصد، وتشييد البنية التحتية اللازمة للمرحلة التالية، وتأمين السلاح اللازم للقتال، والقيام بعمليات الاختراق الأمني والاستخباري للدول المعادية للجهاديين، وتنتهي هذه المرحلة بمجرد بناء الخلايا العسكرية والاستخبارية والتنسيقية والإعلامية والطبية اللازمة لمرحلة القتال [34].

وفي المرحلة الثانية أو مرحلة القتال يتم العمل بأسلوب وتكتيكات حرب العصابات مع التركيز على تفكيك الجيوش العربية بدلًا من هزيمتها في المعارك المباشرة! لأن الهزيمة تتطلب وقتًا طويلًا وجهدًا كبيرًا، أما تفكيك الجيوش فيتم عن طريق الحرب النفسية، مع العمل على ترقية وتطوير التشكيلات القتالية الجهادية لتصبح

بمنزلة "شبه جيوش نظامية". أما المرحلة الأخيرة (مرحلة التمكين) فتعتمد على شن هجمات خاطفة للاستيلاء على الأقاليم التي تم استنزاف الدول والحكومات داخلها، ثم العمل على سلسلة من الإجراءات والتدابير الوقائية للتصدي لأي حلف دولي يسعى للقضاء على الخلافة المكانية [35].

وتشمل التدابير الوقائية المقترحة، إغلاق المناطق جغرافيًا، وقطع الأسباب التي تجعلها مناطق حيوية بالنسبة إلى العدو، وتهجير الأقليات غير المسلمة، عقب إعلان الخلافة المكانية وتمددها. ويُعنى بإغلاق المنطقة جغرافيًّا القيام بسلسلة إجراءات لتأمين المجال الحيوي لمناطق نشاط الجهاديين. وهذه الإجراءات هي إغلاق قناة السويس، وتضييق مضيق باب المندب لتفويت الفرصة على أي قوة عسكرية معادية للجهاديين من الاستفادة من الممر البحري الاستراتيجي، وإجبار أي قوة بحرية على الالتفاف من طريق رأس الرجاء الصالح ومن ثم تأمين مناطق الخلافة المكانية من العمليات العسكرية البحرية كالقيام بعمليات إنزال أو إبرار بحري على الشواطئ الاستراتيجية، بينما يُعنى بقطع الأسباب إظهار القدرة على تدمير صناعة النفط والتلويح بسلاح تعطيل إنتاجه للضغط على الولايات المتحدة والدول الغربية، وتوظيف سلاح النفط كورقة ضغط في إطار الصراع الجهادي [36].

وبالإضافة إلى ما تقدم، تشمل التدابير الوقائية تهجير الأقليات الدينية غير المسلمة من مناطق نشاط الجهاديين، حتى لا تستخدمهم القوى المعادية للجهاديين سلاحًا ضد مشروع الخلافة المكانية [37].

وبنظرة تحليلية إلى تجربة الخلافة المكانية الداعشية (يونيو 2014 - مارس 2019)، يستنتج أن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، الذي ورث قيادة الجهادية المعولمة وسطا على إرثها بعد شقاقه مع جماعة قاعدة الجهاد (تنظيم القاعدة)، اعتمد اعتمادًا شبه كامل، على نظرية التحرك في الذراعين بما تشمله من مراحل قتالية وتدابير وقائية موجهة ضد خصومه المفترضين، كما أن تموضع التنظيم، سواء في دول سوريا والعراق واليمن وأفغانستان... إلخ، التي تختلف فيما بينها من الناحية الجغرافية، كان مجرد تطبيق للنظرية المذكورة.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن تجربة الخلافة المكانية الداعشية هدفت إلى تقديم نموذج لعموم الجهاديين حول الدولة أو الإمارة المنشودة كي تتحول من مجرد فكرة يُداعب بها عموم الجهاديين أنصارهم إلى تجربة وواقع عملي يُقاس عليه، ويُعمل على استنساخه وإعادته للوجود من جديد.

بيد أن الأمر الأكثر إثارةً للاهتمام هو أن نظرية التحرك في الذراعين التي اعتمد عليها داعش، ولا يزال يتبناها، ليست سوى إعادة إنتاج لنظريات جيوسياسية قديمة مع إدخال تعديلات وتحويرات عليها، ومنها نظرية المحور الجغرافي للتاريخ أو نظرية "قلب الأرض" التي وضعها السير هالفورد جون ماكيندر وفصَّلها في مقال إلى الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية عام 1904، ونص فيها على فكرة المنطقة المحورية أو المركزية التي اعتبرها منطقة الأوراسيا، ومدخلها المحوري منطقة آسيا الوسطى. والشاهد في نظرية "ماكيندر" ليس وصفه منطقة آسيا الوسطى بـ"المنطقة المحورية"؛ لأنه عدل لاحقًا المنطقة إلى شرق أوروبا خلال السنوات التالية، بل تعريفه المنطقة المحورية بأنها نطاق جغرافي لا تطوله القوى البحرية ويحيط بها هلال داخلي من الأرض، ويسيجه من الخارج هلال من الجزر والقارات. ويكاد تصور المنظر الجهادي عبد الله بن محمد يطابق هذا التصور، وبالأخص عندما يتحدث عن التدابير الوقائية المستقبلية لحماية الخلافة المكانية التي تشمل إغلاق قناة السويس البحرية، وتضييق مضيق باب المندب لتأمين المجال الحيوي للخلافة المكانية [38].

وأعاد هالفورد ماكيندر، في 1919، تعريف المنطقة المحورية وأعاد تقييمها وأصبحت تُعرف بـ"منطقة المركز" (Heart land). وشهدت الأطروحات المتعلقة بالمنطقة المركزية تطورًا، خلال العقود التالية؛ فمثلًا صاغت مدرسة الجيوبوليتيكا الألمانية نظرياتها حول المركز والأطراف على أساس أن هناك ثلاث مناطق جغرافية مركزية هي: (أوروبا، واليابان، والولايات المتحدة)، ولكل منها الأطراف الخاصة بها، وهي: (إفريقيا والهند، وشرق وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية)، على الترتيب، لكن التطوير الأخير على نظرية هالفورد ماكيندر، الذي صِيغ في صورته النهائية عام

1943، اعتمد فكرة (القلب، والهامش) وظلت النظرية في صورتها النهائية سائدة، على مستوى العالم، لفترة طويلة لاعتبارات منها توظيفها بصورة أيديولوجية من قبل راسمي السياسة الخارجية في الولايات المتحدة لخدمة مصالحهم، بجانب تقديم هذه النظرية بنية مكانية بسيطة للساحة الجغرافية العالمية [39].

وتكمن أهمية نظرية المركز والأطراف الجغرافية في تمثلاتها السياسية؛ فعلى سبيل المثال اعتبرتها بعض الدوائر الغربية أنها كانت الركيزة الأولى للفكر العسكري الغربي كله، كما اعتمدت عليها إدارة الرئيس الأمريكي (الأسبق) رونالد ريجان أساسًا لنظريتها الجيوبوليتيكية، ومن ثم كانت الدروس الجيوسياسية والجيوبوليتيكية التي استُقيت من النظرية مصدرًا للإلهام في الصراع والتنافس بين القوى العالمية الكبرى وبين معسكري الشرق (الذي مثله الاتحاد السوفييتي)، والغرب (الذي مثلته الولايات المتحدة) [40].

ولم تكن الولايات المتحدة وحدها التي اعتمدت نظرية المركز والأطراف أو القلب والهامش؛ فالجهاديون بدورهم اعتمدوا عليها لصياغة نظرياتهم القتالية الخاصة كما هو الحال في نظرية التحرك في الذراعين؛ فالمنطقة المحورية أو القلب، من المنظور الجهادي، هي العراق وسوريا واليمن والأطراف هي بقية الدول التي ينشط فيها الجهاديون، وتحديد إذا ما كانت الدولة تُحسب من دول المركز أو الأطراف يخضع لاعتبارات النشاط الجهادي الذي يُمارس في تلك الدولة أو الإقليم الجغرافي. وبمعنى آخر فإن تصنيف المناطق والدول لا يقتصر على البنية المكانية فحسب، بل على ما يتم داخل المكان من نشاط. وهذا يعني أن إحدى الدول والأقاليم قد تكون مصنفة على أنها ساحة طرفية، ثم ما تلبث أن تتحول إلى ساحة مركزية بفعل التحولات والظروف التي يفرضها الواقع، وهذا ما حدث في حالة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، خلال أوقات سابقة؛ إذ كانت العراق وسوريا ساحة العمليات المركزية للتنظيم، غالبًا، ثم حدثت حالة من الانزياح نحو غرب إفريقيا وأفغانستان، في مرحلة ما بعد سقوط الخلافة المكانية (مارس 2019)، ثم عادت العراق وسوريا لتصبحا الساحة المركزية بعد تعافي القدرات العملياتية للتنظيم فيهما، بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة، كما يتبين من متابعة إحصائيات العمليات التي يعلنها التنظيم ذاته.

وعلى ذات الصعيد، اهتمت نظرية التحرك في الذراعين الجهادية بالقوة على مستوى الشعوب، وهي مسألة تتعلق أيضًا بالجغرافيا السياسية، فركزت على اختيار الطبيعة السكانية الملائمة لنجاح المشروع الجهادي الرامي إلى إقامة الخلافة المكانية، مركزةً على العنصر العربي في مناطق العراق وسوريا واليمن لاعتبارات تتعلق بقدرة الشعوب المذكورة على الصبر والانخراط في القتال وغيرهما [41].

ثالثا: حدود تأثير العوامل الجغرافية على انتشار تنظيم داعش بعد انحساره:

رغم أن مشروع الخلافة المكانية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" راعى الشروط العامة لنظرية التحرك في الذراعين، فإنه تعرض لانتكاسات عديدة، منذ أواخر عام 2015؛ إذ ظل التنظيم يخوض معارك مفتوحة على جبهات عديدة، مدفوعًا برغبة وطموح جيوبوليتيكي للحفاظ على الرقعة الجغرافية التي سيطر عليها في العراق وسوريا والاستيلاء على المناطق التي يُسيطر عليها خصومه الجهاديون، وتحديدًا في شمال غرب سوريا.

ففي نوفمبر2015، خطط التنظيم للاستيلاء على مدينة إدلب السورية شمال غرب البلاد، التي سيطرت عليها فصائل جهادية مناوئة له أبرزها جبهة النصرة لأهل الشام، التي باتت تُعرف بهيئة تحرير الشام، وبالفعل حشد "داعش" مقاتليه لـ"غزوة فتح إدلب"، غير أنه أوقف الهجوم على المدينة قبل بدئه لأسباب غير معلنة [42].

ويتضح من تخطيط وتحركات تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" نحو شمال غرب سوريا أن عامل التمدد الجيوبوليتيكي ظل هاجسًا يراود التنظيم ويُشعر قادته ومخططوه بخطورة وجود مشاريع جهادية منافسة لها طابع شبه الدولة أو الإمارة المكانية، كما هو الحال في مدينة إدلب التي أصبحت شبه إمارة جهادية تحكمها هيئة تحرير الشام بإمارة أبو محمد الجولاني. والهيئة تتسم بطابع جهادي أصولي، وتُعد منافسًا تقليديًّا للتنظيم خاصةً أنها نشأت بالأسباب كأحد مظاهر الانشقاق الهيكلي عنه، بعد إعلانه رسميًّا التمدد إلى سوريا عام 2013.

وعلى هذا الأساس يُعتبر عامل التمدد الجيوبوليتيكي أحد العوامل الجيوسياسية التي ظلت تحكم توجه وحركة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، بعد تراجعه العملياتي وانحساره التدريجي في سوريا والعراق، بفعل الحملات التي شنها التحالف الدولي لدحر داعش، والقوات العراقية والسورية والكردية (سوريا الديمقراطية – قسد)، وغيرها.

وعندما وجد التنظيم أن معاقل الخلافة المكانية أو المناطق التي يُسيطر عليها جغرافيًّا أصبحت مهددة، توجه إلى توسيع نطاق انتشاره عبر استقطاب المجموعات الجهادية خارج سوريا والعراق واستغلال الصراعات المحلية في دول إفريقية وآسيوية متفرقة، فقبل التنظيم بيعة مجموعة منشقة عن حركة طالبان الأفغانية وأعلن تأسيس ولاية جديدة له في أفغانستان أو خراسان حسبما يُطلق عليها [43]، وصور تمدده إلى أفغانستان بأنه إنجاز استثنائي في وقت اشتدت فيه حملة التحالف الدولي لدحر داعش على معاقل التنظيم المركزية في سوريا والعراق [44].

وبعد نحو شهرين، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" تأسيس ولاية مكانية جديدة في غرب إفريقيا تحت اسم "ولاية غرب إفريقيا"، عقب قبوله بيعة جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد المعروفة إعلاميًّا بـ"جماعة بوكو حرام"، واصفًا إعلان هذه الولاية بأنه برهان على أن الخلافة المكانية ما زالت صامدة، وأن الهزائم التي تلقتها في سوريا والعراق لا تعدو كونها استعادة بعض مناطق جغرافية كانت تُسيطر عليها، ودعا الجهاديين أو المقاتلين الأجانب إلى السفر (الهجرة) إلى الولاية المكانية الداعشية في غرب إفريقيا؛ بسبب الحصار وتضييق الخناق المفروض على معاقل داعش في العراق، والشام، واليمن، وخراسان. وبتعبير أبو محمد العدناني: "فمن أعجزه النفير إلى العراق والشام أو الجزيرة أو خراسان فلن تعجزه إفريقيا" [45].

على أن هذا التمدد والانتشار المكاني ليس، في الحقيقة، إلا تجسيدًا لحالة الضعف الجغرافي التي ضربت تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" منذ عام 2015. فالسعي إلى توسيع رقعة الانتشار الجغرافي باستقطاب جماعات جهادية محلية لا ترتبط بداعش من الأساس، سوى بالاسم والهوية أو ما تُسمى العلامة الجهادية المشتركة، كان محاولة للاستفادة من الجغرافيا السياسية لإبقاء الخلافة المكانية على قيد

الحياة لأطول فترة ممكنة، وقد يكون هذا من أبرز الأسباب التي دفعت داعش إلى قبول بيعات من مجموعات جهادية مختلفة عنه من الناحيتين العقدية والتنظيمية كجماعة بوكو حرام التي انشق زعيمها أبو بكر شيكاو عن التنظيم في غرب إفريقيا عام 2016، ودخل في صدام عسكري معه انتهى بمقتله في 2021 [46].

ونستنتج من النهج الداعشي في التمدد والانتشار إدراك التنظيم أهمية الجغرافيا السياسية في بقائه، رغم مجادلته في رسائله الإعلامية بأن وجوده لا يعتمد على المناطق الجغرافية التي يُسيطر عليها، وأنه لن يُهزم إذا خسر كل معاقله المكانية، كما يقول متحدثه الإعلامي (الأسبق) أبو محمد العدناني: "أم تحسبين أمريكا أن الهزيمة فُقدان مدينة أو خسارة أرض، وهل انهزمنا عندما خسرنا المُدن في العراق وبتنا في الصحراء بلا مدينة ولا أرض؟ وهل سنُهزم وتنتصرين إذا أخذتِ الموصل أو سرت أو الرقة أو جميع المدن وعُدنا كما كنا أول حال؟ كلا! إن الهزيمة فُقدان الإرادة والرغبة في القتال" [47].

وتؤكد الرسائل الإعلامية الداعشية حول خسارة مناطق سيطرة التنظيم الجغرافية أن انهيار الخلافة المكانية وفقدانه مناطق سيطرته كان هزيمة موجعة للتنظيم، الذي جادل مع إعلانه خلافته أواخر يونيو 2014، بأنه لن يعود مجددًا إلى الصحاري والقفار وستظل خلافته باقية وتتمدد حتى نهاية التاريخ، على حد زعمه.

ولكي يُحافظ على ما تبقى من أنصاره ويحافظ على شعاره وعلامته الجهادية القائمة على فكرة البقاء والتمدد، عمد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" إلى قبول كل البيعات التي تعهدت بها المجموعات والتنظيمات الجهادية في إفريقيا وآسيا له التي كان يتريث ويتأخر في قبولها لاعتبارات تتعلق بخلافاته أو اختلافه التنظيمي والأيديولوجي عن تلك المجموعات، فقبِل، عام 2019، بيعة مجموعة أبو الوليد الصحراوي المنشقة عن تنظيم المرابطين أحد مكونات جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، التي تنشط في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية الكبرى؛ وذلك بعد مرور نحو ثلاث سنوات من تعهد "الصحراوي" بالولاء لداعش من جانب واحد [48]. وكذلك قَبِل بيعات من حركة الشباب الموزمبيقية المعروفة أيضًا باسم "حركة أهل السنة"، وكذلك قبِل بيعات جهاديين في إقليم جامو وكشمير

المتنازع عليه بين باكستان والهند، كما راجت أنباء عن تلقيه بيعات من مجموعات مسلحة تنتمي إلى عرقية الروهينجا الميانمارية وغيرها [49].

وعملت قيادة داعش العليا (المركزية) في العراق وسوريا على إحكام السيطرة على المجموعات الجهادية التي بايعتها وتحولت إلى أفرع أو ولايات تابعة للخلافة الداعشية؛ وذلك بإرسال قادة عراقيين وسوريين إلى تلك الأفرع الخارجية وتوليتهم مناصب الإشراف والرقابة والمتابعة على تلك الأفرع لضمان ولائها للتنظيم المركزي وعملها على تحقيق أهدافه وغايته الكبرى، وهي إعادة الخلافة المكانية ومسك الأرض أو السيطرة الجغرافية بعد استنزاف خصومه عسكريًّا واقتصاديًّا [50].

كما بدأت قيادة التنظيم العليا تنقل جزءًا من ثقله العملياتي من العراق وسوريا اللتين تمثلان ساحة عملياته المركزية إلى غرب ووسط القارة الإفريقية، وتحديدًا منطقة حوض بحيرة تشاد التي تضم دول نيجيريا، والنيجر، وتشاد، والكاميرون لاعتبارات تتعلق بالجغرافيا السياسية أيضًا؛ فالتنظيم يسعى إلى الاستفادة من ضعف الضبط الأمني ووجود مظالم محلية للمسلمين في تلك الدول، علاوة على توظيفه الجفاف الذي يضرب بحيرة تشاد لصالحه عبر استقطاب وتجنيد السكان الذين اضطروا إلى النزوح بفعل تأثير موجات الجفاف [51].

وظهرت نتيجة هذا التحول العملياتي، خلال عام 2022، كما يتبين من مراجعة إحصائيات العمليات الإرهابية التي يشنها التنظيم في منطقة غرب إفريقيا والتي تنشرها أسبوعية النبأ الداعشية نقلًا عن لجان الرصد والمتابعة بالتنظيم، وبدا أيضًا أن التنظيم يسعى إلى تطبيق نموذج الخلافة المكانية في الحوكمة والعسكرة في حوض بحيرة تشاد؛ وذلك بتأسيس الدواوين الداعشية، وإنشاء معسكرات تجنيد وتدريب الأطفال التي تُعرف بـ"معسكرات أشبال الخلافة"، والتي سلط التنظيم الضوء عليها في إصدارات مرئية ووصفها بأنها امتداد للخلافة (المنهارة) في سوريا والعراق [52].

رابعا: المسارات الجغرافية المستقبلية لداعش:

لم يتوقف الأمر عند تعزيز الوجود الداعشي في غرب إفريقيا وتحويله إلى ولاية مكانية جديدة، بل إن التنظيم أجرى سلسلة من التغييرات التنظيمية شملت عمليات إعادة هيكلة وفصل ودمج لأفرعه وولاياته الخارجية. وأسفرت إعادة الهيكلة تلك عن تشكيل ولايات داعشية جديدة ليصبح عدد ولايات التنظيم الرسمية خمس عشر ولاية.

وهذه الولايات ليست كلها ولايات مكانية، بل تكاد تكون كلها ولايات أمنية ما عدا "غرب إفريقيا" التي يمكن تصنيفها ولاية هجينة تجمع بين صفات الولايات المكانية والأمنية، في آن واحد. ويُقصد بمفهوم الولاية الأمنية تلك المنطقة الجغرافية التي ينشط فيها التنظيم عملياتيًّا دون أن تكون له سيطرة مكانية ويوجد بالولايات الأمنية شبكات وخلايا نشطة له ويطمح التنظيم إلى أن يؤسس ولايات مكانية محل الولايات الأمنية، إذا توافرت الظروف المناسبة لذلك.

ويمكن الإشارة إلى أهم الولايات الداعشية من بيانات تبني العمليات الإرهابية التي تنشرها صحيفة النبأ الأسبوعية ووكالة أعماق الذراع الإخبارية لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وهي: (ولاية العراق، وولاية الشام- سوريا، وولاية ليبيا، وولاية وسط إفريقيا - تضم الكونغو الديمقراطية وأوغندا - وولاية الساحل التي تضم دول الساحل الإفريقي بما فيها مالي وبوركينا فاسو، وولاية خراسان- أفغانستان، وولاية باكستان، وولاية الهند، وولاية القوقاز - تضم مناطق النشاط الجهادي في شمال القوقاز - وولاية شرق آسيا التي تحولت في 2022 إلى ولاية أمنية بعد نحو 6 سنوات على بيعتها لداعش). وبجانب الولايات المذكورة، توجد أفرع داعشية لم تُعلَن ولايات رسمية وتعمل تلك الأفرع تحت مسمى جنود الخلافة، وهي: جنود الخلافة في إندونيسيا، وجنود الخلافة في بنجلاديش، وجنود الخلافة في سيرلانكا، وجنود الخلافة في إيران (يعملون بتنسيق مع فرع أفغانستان)، وجنود الخلافة في تونس، وجنود الخلافة في الجزائر.

وتلفت زيادة عدد الولايات الداعشية المعلنة، من جانب واحد، من إحدى عشر ولاية في 2020 إلى خمس عشر ولاية في 2022، إلى تعافٍ جزئي في قدرات التنظيم العملياتية؛ ففي الأصل كان للتنظيم ست وثلاثون ولاية مكانية وأمنية، معظمها في العراق وسوريا خلال عام 2016، وفقًا لما أورده التنظيم في إصدار مرئي سابق استعرض فيه البناء الهيراركي للخلافة المكانية، قبل انهيارها، لكنه اضطر إلى تقليصها بفعل الهزائم التي تلقاها [53].

ويطمح تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من إعلانه الحضور في كل المناطق السابقة إلى تأكيد استمرار تصدره وقيادته الحركة الجهادية المعولمة التي يتنافس عليها مع غريمه التقليدي تنظيم القاعدة، وتأكيد صحة علامته الجهادية أيضًا المأخوذة من شعار "باقية وتتمدد"، علاوة على الهدف الأساسي من هذا التمدد والانتشار الجغرافي، وهو استنزاف خصوم التنظيم وفتح جبهات متعددة في وقت واحد، تمهيدًا للوصول إلى مرحلة التمكين التي سيتم فيها إعادة إعلان الخلافة المكانية من جديد.

ويركز التنظيم، في المرحلة الحالية على منطقتي غرب إفريقيا وجنوب آسيا، وشرقها، على نحو استثنائي، محاولًا تطبيق وصفته التقليدية التي تُوظف الصراعات المحلية والإثنية لتحقيق مصالحه. ولعل هذا السبب هو الذي دفع المتحدث الحالي باسم التنظيم أبو عمر المهاجر إلى توجيه دعوة خاصة للمسلمين في شرق آسيا للانضمام إليه، داعيًا إياهم للاحتذاء بنموذج الجهاديين الأفارقة الذين بايعوا داعش؛ ففي كلمته التي بثتها مؤسسة الفرقان الإعلامية، منتصف سبتمبر2022، قال المتحدث باسم التنظيم: "الدولة الإسلامية تدعوكم للالتحاق بها.. وأخص بالذكر المسلمين في شرق آسيا في الفلبين، وسنغافورة، وماليزيا، وإندونيسيا، وفي الهند والبنغال (بنجلاديش)، وباكستان. لقد رأينا أنكم مستضعفون ولكن ليس من قلة بكم، فالتحقوا بإخوانكم في ولايات الدولة وانصروهم وكونوا عونًا لهم.. لتكونوا كالمجاهدين في إفريقيا الذين أصبحوا في توسع وتمدد وعزة ونصر وتمكين... إلخ"، على حد تعبيره.

ويتضح من مراجعة التطورات العملياتية للتنظيم، في العامين الأخيرين أن التنظيم يتجه نحو توسيع عملياته في دول إفريقية أخرى بالقرب من مناطق نشاطه التقليدية في غرب إفريقيا؛ إذ شن التنظيم، في سبتمبر2022 هجومًا داخل مقاطعة أليبوري شمال دولة بنين [54]، تزامنا ولأول مرة، بالتوازي مع تكثيفه العمليات الإرهابية في دولة مالي واعتماده تكتيك "إسقاط المدن مؤقتًا"، مثلما حدث في بلدة تيسيت بمنطقة جاو شمال شرق مالي [55].

وتلفت هذه الهجمات إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" انتقل إلى طور جديد في مرحلة الاستنزاف، ويُطلق عليه التمهيد للتمكين، وهذا الطور يرتبط بالاستعداد

للتمدد والسيطرة المكانية الجغرافية. ويعتمد أسلوب إسقاط المدن مؤقتًا على شن هجمات خاطفة على مناطق ضعيفة من ناحية الضبط الأمني ومن ثم الاستيلاء على مدينة أو قرية أو منطقة جغرافية مؤقتًا لبضعة ساعات أو أيام ثم الانسحاب منها دون التورط في قتال تصادمي أو حاسم مع القوات المعادية لداعش [56].

ويرتبط المدى المكاني أو الحيز الجغرافي الذي يُسيطر عليه التنظيم بمدى قدراته العملياتية والعسكرية؛ بمعنى أنه يرتبط بقدرة مقاتليه على الانتشار وتغطية مساحات واسعة وبذلك يتفاوت المدى من قرية صغيرة إلى حي في مدينة إلى مدينة كاملة. ويهدف هذا التكتيك إلى تحقيق مكاسب للتنظيم؛ منها إضعاف الروح المعنوية لخصومه، واستفزاز قواتهم لمطاردة مقاتلي داعش ومن ثم إسقاطهم في فخاخ نُصبت سلفًا، وكذلك تثبيت قوات العدو وإشغالها في مناطق جغرافية متفرقة واستهداف مراكز القيادة والسيطرة الخاصة بها، فضلًا عن الاستيلاء على الغنائم وإطلاق سراح أسرى التنظيم. ويتم رسم أهداف أي عملية من هذا النوع بناءً على عمل استخباري مكثف يسبق تنفيذها بفترة [57].

وبمراجعة الأداء والتوجه القتالي لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، يمكن توقع أن التنظيم سيلجأ إلى الاعتماد على تكتيك إسقاط المدن مؤقتًا وتكثيف العمليات الأمنية والاستخبارية داخلها، وسيزيد تركيزه على مناطق الساحل والغرب الإفريقي، ومناطق شرق آسيا وخصوصًا دولة الفلبين، خلال الفترة المقبلة، كما سيعيد تنشيط فرعيه في اليمن والصومال مع استمرار نشاطه المكثف في العراق وسوريا باعتبارهما الساحتين الأهم والأخطر خلال المرحلة المقبلة. وكل هذا يأتي في إطار عمل التنظيم على استنزاف خصومه وتمهيده للعودة إلى السيطرة الجغرافية المكانية مجددًا.

ختاما

تأسيسًا على ما تقدم، يمكن القول إن نشأة وانتشار تنظيم الدولة الإسلامية بوصفه تنظيمًا جهاديًّا عابرًا للحدود الوطنية، ارتبطت في جوهرها بعوامل ومحددات الجغرافيا العامة والجغرافيا السياسية؛ إذ راعى الجهاديون في تصوراتهم القتالية أهمية المسألة الجغرافية التي تعتبر من أهم شروط نجاح أي عمل جهادي، كما يقول المنظرون الاستراتيجيون لتنظيمي داعش والقاعدة.

وزادت أهمية الجغرافيا السياسية وتأثيرها في العمل الجهادي بعد فشل تجربة داعش الأولى في العراق أو ما عُرف بتجربة تنظيم دولة العراق الإسلامية، الذي انهار خلال أقل من سنتين في الفترة من 2006 إلى 2008 وأصبح مقاتلوه مجموعات قليلة العدد ومشردة في الصحاري العراقية القاحلة. وساهمت تلك التجربة في صياغة رؤية ونظرية استراتيجية تقوم على التركيز على الجغرافيا السياسية وتراعي قواعدها في البحث عن ساحة جهادية جديدة لتمدد ونشاط التنظيم، وهو ما حصل في سوريا، ثم اليمن، وغرب ووسط إفريقيا، وجنوب، وشرق آسيا.

ومع أن تنظيم الدولة الإسلامية صور لأتباعه أنه يُطبق نظرية التحرك في الذراعين الجهادية التي استقاها من منظري تنظيم القاعدة الاستراتيجيين، فإنه في الواقع يعيد استدعاء نظريات الجغرافيا السياسية ذات الطابع الكولونيالي (الاستعماري) كنظرية المركز والأطراف، ونظرية القلب والهامش التي وضعها السير البريطاني هالفورد ماكيندر، ويقدمها في ثوب سلفي جهادي للإيحاء بأنها أفكار جهادية خالصة وضعها قادة ومخططو داعش.

وفي خضم حالة الفوضى والاضطراب التي تعيشها العديد من دول العالم، يجد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" نفسه أمام فرصة ذهبية لإعادة التمدد والانتشار الجغرافي من جديد، ولهذا السبب يُركز على المناطق الضعيفة من حيث الضبط الأمني في إفريقيا وآسيا، ويحاول إشعال فتيل حرب جهادية طويلة الأمد، ليتمكن في نهاية المطاف من تأسيس دولة الخلافة المكانية التي تبقى حاضرة، بقوة، في العقل الاستراتيجي لعموم الجهاديين.

المصادر:

1. حسن أبو هنية، البناء الهيكلي لتنظيم "الدولة الإسلامية"، مركز الجزيرة للدراسات، 23- 11- 2014، تمت مطالعته في 20- 9- 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3dvPSiq.
2. المصدر السابق نفسه.
3. مقتل زعيم تنظيم القاعدة في العراق ابو مصعب الزرقاوي، موقع دويتشه فيلله، 8- 6- 2006، تمت مطالعته في 20- 9- 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3xG7tLc.
4. لقاء خاص مع الشيخ أبو عمر الكردي عضو مجلس شورى كتائب الكردستان في العراق وإيران، (جيش الملاحم الإلكتروني، بلا تاريخ)، ص 7.
5. U.S. GOVERNMENT, COUNTERINSURGENCY GUIDE, January, 2009, PP 10: 11.
6. حيان نيوف، "مجلس شورى المجاهدين" يعلن تأسيس إمارة إسلامية في العراق، 15- 10- 2006، تمت مطالعته في 20- 9- 2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3S5HNjp.
7. عمر عبد الحكيم، الثورة الإسلامية الجهادية في سوريا: الجزء الأول التجربة والعبرة، (بلا ناشر، بلا تاريخ)، ص ص 469: 472.
8. غانم سلطان أمان، ظاهرة الإرهاب: دراسة جغرافية تحليلية، (المنصورة، مجلة كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة المنصورة، عدد 20، 1997) 169 - 172.
9. أبو عمر البغدادي، وقل جاء الحق وزهق الباطل، كلمة صوتية، (مؤسسة الفرقان الإعلامية، ديوان الإعلام لتنظيم دولة العراق الإسلامية، ديسمبر 2006)، وأيضا أبو عمر البغدادي، فأما الزبد فيذهب جفاء، كلمة صوتية (مؤسسة الفرقان الإعلامية، ديوان الإعلام لتنظيم دولة العراق الإسلامية، ديسمبر 2007).
10. أسامة بن لادن، رسالة إلى إخواننا المسلمين في العراق، مؤسسة السحاب للإنتاج الإعلامي، كلمة صوتية، فبراير 2003.
11. أسامة بن لادن، إلى أهل العراق خاصة والمسلمين عامة"، مؤسسة السحاب للإنتاج الإعلامي، كلمة صوتية، ديسمبر 2004.
12. عبد الله عزام، الدفاع عن أراضي المسلمين أهم فروض الأعيان، (صنعاء، وبيروت، مكتبة الجيل الجديد، ودار ابن حزم، 1990)، ص ص 23: 31.
13. أبو مصعب الزرقاوي، أين أهل المروءات، القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، كلمة صوتية، 11 سبتمبر/ أيلول 2004.
14. إلى ملحمة دابق الكبرى، صحيفة النبأ الأسبوعية، ديوان الإعلام المركزي لتنظيم الدولة الإسلامية، 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 ص ص 8: 9.
15. ربيع الأنبار، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ديوان الإعلام التابع لتنظيم دولة العراق الإسلامية، إصدار مرئي، 12- 1- 2012.
16. كيف اختلف تنظيم "الدولة الاسلامية" عن تنظيم القاعدة؟، بي بي سي عربي، 10- 6- 2015، تمت مطالعته في 25- 9- 2022، ويمكن الاطلاع عليه: https://bbc.in/3UELYEn.
17. أبو بكر البغدادي، باقية في العراق والشام، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ديوان الإعلام التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، كلمة صوتية، يونيو 2015.
18. أبو محمد العدناني، فذرهم وما يفترون، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ديوان الإعلام التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، كلمة صوتية، يونيو 2013.
19. أبو محمد العدناني، ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ديوان الإعلام التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، كلمة صوتية، مارس 2014.
20. أبو محمد العدناني، إن دولة الإسلام باقية، ديوان الإعلام التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، كلمة صوتية، 1- 8 2011.
21. مراد بطل الشيشاني، توسع جيوبولتيكي: داعش" من الزرقاوي إلى الاحتلال الجهادي"، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 14- 6- 2014، تمت مطالعته في 21- 9- 2022، ويمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: https://bit.ly/3UnuPzf.
22. مرت بـ 5 محطات بارزة.. إعلان زوال "خلافة" تنظيم الدولة، الجزيرة. نت، 23- 3- 2019، تمت مطالعته في 21- 9- 2022، ويمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: https://bit.ly/3BwLyre.
23. أحمد سلطان، حرب البحار والأنهار والبحيرات.. كيف يستخدم داعش المياه كسلاح استراتيجي؟، موقع أخبار الآن، 23- 4- 2022، تمت مطالعته في 21- 9- 2022، ويمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: https://bit.ly/3fdj0eU.
24. أبو محمد العدناني، ما أصابك من حسنة فمن الله، مؤسسة الفرقان الإعلامية، ديوان الإعلام المركزي التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، يونيو/ حزيران 2014.
25. أبو محمد العدناني، وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم، مؤسسة الفرقان الإعلامية، ديوان الإعلام المركزي التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، أبريل/ نيسان 2013.
26. حصاد الأجناد من 6: 12 محرم 1444، صحيفة النبأ الأسبوعية، ديوان الإعلام المركزي التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، ص 2.
27. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكيا، (نسخة إلكترونية، مؤسسة هنداوي، 2014)، ص ص 24: 41.
28. عبد الله بن محمد، الجامع القيم لسلسلة المذكرة الإستراتيجية، (نسخة إلكترونية، مؤسسة المأسدة الإعلامية، 2011) ص 25.
29. أبو بكر البغدادي، في ضيافة أمير المؤمنين، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ديوان الإعلام المركزي التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، أبريل 2019.
30. أبو الحسن المهاجر، صدق الله فصدقه، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ديوان الإعلام المركزي التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، مارس 2019.
31. عبد الله بن محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 15: 20.
32. المصدر السابق نفسه، ص ص 25: 31.

33. عبد الله بن محمد، مصدر سبق ذكره، ص 30.

34. المصدر السابق نفسه، ص 36.

35. عبد الله بن محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 37: 41.

36. المصدر السابق نفسه، ص ص 42: 47.

37. المصدر السابق نفسه.

38. بيتر تيلور وكولن فنلنت، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالم والدولة القومية والمحليات، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، يونيو 2002)، ص ص 100: 102.

39. المصدر السابق نفسه، ص ص 107: 109.

40. المصدر السابق نفسه، ص ص 99، 111.

41. بيتر تيلور وكولن فنلنت، مصدر سبق ذكره، ص 61.

42. هادي يحمد، كنت في الرقة: هارب من الدولة الإسلامية، (تونس، دار نقوش عربية، 2017، ط 3)، ص ص 155: 160.

43. أبو محمد العدناني، قل موتو بغيظكم، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ديوان الإعلام المركزي التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، كلمة صوتية، يناير 2015.

44. Don Rassler, Situating the Emergence of the Islamic State of Khorasan, (West pint, CTC sentinel, MARCH 2015 . Vol 8 . Issue 3), P P 7: 11.

45. أبو محمد العدناني، فيقتلون ويقتلون، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ديوان الإعلام المركزي التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، كلمة صوتية، مارس 2015.

46. بسمة سعد، دلالات وتداعيات مقتل أبو بكر شيكاو على أمن منطقة الساحل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 26- 6 -2021، تمت مطالعته في 26- 9 -2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3xOqefJ.

47. أبو محمد العدناني، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ديوان الإعلام المركزي التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، كلمة صوتية، مايو 2016.

48. أبو بكر البغدادي، في ضيافة أمير المؤمنين، مصدر سبق ذكره.

49. أحمد سلطان، البحث عن إرث الخلافة المتبدد.. لماذا ينقل داعش معاركه إلى إفريقيا وآسيا؟، موقع أخبار الآن، 25- 7 -2021، تمت مطالعته في 26- 9 -2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3DVAt5Q.

50. رسالة مؤرخة 16 أيار/ مايو 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع لمجلس الأمن الدولي، (مجلس الأمن الدولي، منظمة الأمم المتحدة، 30 مايو 2018).

51. أحمد سلطان، حرب البحار والأنهار والبحيرات.. كيف يستخدم داعش المياه كسلاح استراتيجي؟، مرجع سابق.

52. كتاب يهدي وسيف ينصر، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ديوان الإعلام المركزي التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، إصدار مرئي، يوليو 2022.

53. صرح الخلافة، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، ديوان الإعلام المركزي التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، إصدار مرئي، يوليو 2016.

54. جنود الخلافة يعلنون تمدد عملياتهم إلى بنين، صحيفة النبأ الأسبوعية، ديوان الإعلام المركزي لتنظيم الدولة الإسلامية، (عدد 356، 15 سبتمبر 2022)، ص 4.

55. «داعش» يعلن تنفيذه أولى هجماته في بنين بغرب أفريقيا، صحيفة الشرق الأوسط، 19- 9 -2022، تمت مطالعته في 26- 9 -2022، ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3RfZQ5k.

56. إسقاط المدن مؤقتا كأسلوب عمل للمجاهدين (1)، صحيفة النبأ الأسبوعية، ديوان الإعلام المركزي لتنظيم الدولة الإسلامية، (عدد 179، 7 أبريل 2019)، ص 9.

57. إسقاط المدن مؤقتا كأسلوب عمل للمجاهدين (2)، صحيفة النبأ الأسبوعية، ديوان الإعلام المركزي لتنظيم الدولة الإسلامية، (عدد 180، 2 مايو 2019)، ص 9.

الفصل السادس

حوكمة المساحات غير المحكومة وفرص تنامي الإرهاب.. حركة الشباب الصومالية

د. مروة صبحي

مدرس العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

تمهيد

يُعَد مفهوم المساحات غير المحكومة "Ungoverned Spaces" من المفاهيم النظرية الهامة التي تتقاطع فيها دراسة الجغرافيا السياسية، مع ظاهرتي الإرهاب والسياسة، تقاطعًا بينيًّا. وترتبط نظرية المساحات غير الخاضعة للحكم ارتباطًا وثيقًا بنظرية فشل الدول وانهيارها، وبعدما بدأ النقاش حول الدول الفاشلة في أوائل التسعينيات، تم تطوير الدراسات ذات الصلة حول موضوع المساحات غير الخاضعة للحكم، منذ أوائل العقد الأول فقط من القرن الحادي والعشرين [1].

أولًا: إعادة النظر في مفهوم حوكمة المساحات غير المحكومة وسيطرة الجماعات المسلحة: مدخل نظري:

لقد قدمت تجارب الدول الفاشلة في الصومال والنيجر، مرورًا بأفغانستان والعراق، قوة دفع كبيرة لفحص وكشف تحديات المساحات غير الخاضعة للحكم. وأدت تلك الخبرات إلى تطوير مفهوم نظري جديد تجاوز إطار خطاب الدولة الفاشلة وبناء الدولة.

ويتطلَّب فهم المناطق "غير الخاضعة للحكم" والسياسات المصممة لمعالجتها، إدراك أن هذه المناطق على غير ما يُوحي به اسمها، بل تخضع لحُكم مختلف بأيدي النخب التقليدية أو الدينية، أو أمراء الحرب، أو المنظمات المتمردة [2].

ووفقًا لروتبرج، يجب النظر إلى العديد من السلع السياسية "Political Goods" في التسلسل الهرمي، بدءًا من "الوظيفة الأساسية للدولة لتوفير الأمن "التي يجب استدامتها حتى تتمكن الحكومة من تقديم سلع سياسية أخرى، مثل المشاركة السياسية، والرعاية الطبية والصحية، والتعليم، والبنية التحتية المادية". ويتابع روتبرج أن أحد مؤشرات فشل الدولة هو إضعاف سلطة الدولة وفشلها؛ ما يوفر مساحة "لنمو العنف الإجرامي"، فيحتاج المواطنون "إلى الحماية، ويتحول بعض المواطنين بطبيعة الحال إلى أمراء حرب يوفرون الأمن في وقت ينهار فيه كل شيء بما في ذلك الدولة نفسها"[3]. وتسلط نظرية المساحات غير الخاضعة للحكم الضوء على التحديات الاجتماعية والثقافية والحكومية، وبناء الدولة من خلال فحص طبيعة المناطق التي تفتقر إلى وجود أو تأثير الحكومة المركزية [4].

ووفقًا لكلونان وترينكوناس، فإن "المساحات غير الخاضعة للحكم (المناطق الجغرافية البديلة للسلطة) ليست مجرد مناطق تفتقر إلى الحكم، بل هي مساحات يتم فيها التنازل عن سيطرة الدولة الإقليمية طوعًا أو كرهًا، أو تقاسمها مع جهات فاعلة بخلاف السلطات السيادية المُعترَف بها قانونًا".

إن عبارة "الحكومة المركزية" محكوم عليها بأن تكون نقطة محورية في التعريف؛ لأن بعض الأدبيات والمفاهيم تناولت هذه المجالات كأنها تفتقر إلى أي شكل من أشكال

الحكم والإدارة والسلطة. وعلى العكس من ذلك شهدت معظم المناطق شكلًا ومدى معينًا من الحكم؛ لذلك فإن تطور الأدبيات في موضوع المساحات غير الخاضعة للحكم التي تركز على هذه القضية تكمن أهميته في أن "المساحات غير الخاضعة للحكم" غالبًا ما تتمتع بالقدرة على حماية نفسها من تدخُّل الجهات الفاعلة الخارجية، شأنها شأن الحكومة المركزية، وعلى وقف التسلل أو غزو الأسلحة المدمرة والعناصر الخطيرة [5]. فعلى سبيل المثال، تمكنت الجماعات المسلحة المختلفة في الصومال، مثل أهل السنة والجماعة، في كثير من الأحيان من إحباط بروز قوة حركة الشباب في المناطق التي كانت تسيطر عليها العشائر القوية والميليشيات الدينية الأخرى، على الرغم من حقيقة أنه لم يكن للحكومة الانتقالية، ولا للحكومة الاتحادية لاحقًا، نفوذ وسلطة حقيقيان في هذه المناطق.

وفي الاتجاه نفسه، أكد هانسن وجود "سماسرة نفوذ محليين"، مشددًا على أن "المساحات غير الخاضعة للحكم، غالبًا ما تكون خاضعة لحكم المؤسسات القبلية، أو المؤسسات الدينية، وأحيانًا منظمات الإغاثة[6].

لذلك فإن القضية الحقيقية ليست كيف "تملأ التنظيمات المتطرفة العنيفة الفراغ" في المناطق غير الخاضعة للحكم؟ بل السؤال عن مدى إمكان تشكيلها تحالفات مع التنظيمات المحلية، وإقناعها بأن المنظمات المتطرفة العنيفة هي الخيار الأفضل الذي يوفر فوائد للمجتمعات المحلية أكثر من الحكومة أو إجبارها - إذا فشل هذا السيناريو - على قبول هيمنة الجماعات المسلحة. وحسبما يشير كولومبو وهاريس، "تتمتع هذه المجموعات بموقع فريد لتكثيف تقديم الخدمات؛ لأنها تعمل في المناطق التي يكون حضور الدولة فيها ضعيفًا ومُتنازَعًا عليه. ويمكن للمجموعات التي لديها القدرة على تقديم شكل من أشكال الرعاية الصحية أن تجعل جهودها ناجحة حيث تفشل الحكومات[7].

ويمكن إعادة النظر في تفسير علاقة الجماعات الإرهابية بالمساحات غير المحكومة من خلال ما يلي:

كانت نقطة البداية المهمة في إعادة التفكير في هذا النهج هي إدراك أن الجماعات المسلحة تميل إلى السعي للسيطرة على الناس وسلوكهم، لا إلى السيطرة على الأرض وحدها بالضرورة. وقد لا تكون السيطرة الإقليمية على نطاق واسع هي الهدف الرئيسي لجماعة مسلحة. ويحث Schouten على تجاوز الأراضي والنظر في "مناطق جغرافية بديلة للسلطة"؛ حيث تُنقل السلطة الاقتصادية والاجتماعية إلى ما وراء الوحدات الإدارية التقليدية [8]، ويُسلِّط من خلال "سياسات حواجز الطرق" الضوء على أهمية المنافسة بين الجماعات المسلحة على عمليات التهريب والابتزاز، وفرض الضرائب على طول طرق العبور الرئيسية. وفي سياقات مثل منطقة الساحل بإفريقيا، لم تكن السلطة تاريخيًّا تتعلق بتاتًا بحجم الأراضي التي تحتفظ بها الجماعات المسلحة، بل بدلًا من ذلك تتعلق بالتحكم فيمن يتحرَّك عبر المنطقة التي تسيطر عليها [9].

وفي الممارسة العملية، لا تُمارِس الجماعات المسلحة أي نفوذ أو سيطرة على طول خطوط فاصلة إقليمية واضحة. ويمكن للجماعات المسلحة - وغالبًا ما تفعل - إبراز قوتها خارج المناطق التي تكون فيها جسديًّا. ولا يتعيَّن على الجماعات المسلحة الاحتفاظ بأرض، أو حتى وجود ثابت، للسيطرة عليها أو "التحكم فيها"، وقد تفقد مثل هذه المفاهيم أشكالًا أكثر دقةً من التأثير. وحيثما توجد خطوط سيطرة نظريًّا، غالبًا ما تخترقها الجماعات المسلحة في محاولة للتسلل والتأثير على السلوك المدني من خلال التخويف أو فرض الضرائب أو غير ذلك من الوسائل. ويمكن لانتشار الوحدات المسلحة الصغيرة والجماعات المتنقلة من المقاتلين أن يجعل الأدوات التقليدية لتقييم السيطرة العسكرية بلا معنى. لكن هذه ليست ديناميكية جديدة في حد ذاتها، بل ظهرت في الحروب التاريخية التقليدية أيضًا، لا سيما في الحرب العالمية الثانية، فيما يتعلق بالتكتيكات الصغيرة وحرب العصابات.

بجانب ذلك، يتطلب الفضاء الرقمي مزيدًا من التحليل. ولطالما استفادت الجماعات المسلحة من أشكال مختلفة من وسائل الإعلام في سعيها لتحقيق أهدافها وتجنيدها خارج أراضيها، لكن وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الرسائل سمحت لها بجلب تقنياتها في الدعاية والإكراه إلى مجالات جديدة. لقد وسَّع الفضاء الرقمي من وصول الجماعات المسلحة، من حيث رسائلها وتجنيدها، إلى ما وراء الأقاليم الثابتة، وأدى إلى بروز ما يمكن أن نطلق عليه "المساحات الافتراضية غير المحكومة".

والنتيجة الطبيعية هي أنه لا ينبغي التفكير في السيطرة من منظورٍ مُحصِّلتُه صفر zero-sum terms. عندما لا تتمتع الحكومة أو الجماعات المسلحة "بالسيطرة" الكاملة على منطقة ما، فإنها تمارس طبقات نفوذ متداخلة. وقد تستمر الحكومة في ادعاء السيطرة على مثل هذه المناطق، ولكن قد تتنافس أيضًا الجماعات المسلحة المختلفة على السيطرة. في هذه الأثناء، يتعين على المدنيين والجهات الفاعلة في مجال المساعدات أن يتنقَّلوا بين طبقات مختلفة من نفوذ الدولة والجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول. ومن الناحية المفاهيمية، ينعكس هذا بالفعل إلى حد ما في الأدبيات حول الأنظمة السياسية الهجينة والدولة الوسيطة أو المحدودة "mediated or limited statehood" التي تبحث في كيفية "تعايش طبقات السيطرة المتنافسة على السلطة ومنطق النظام، والتداخل والتشابك".

ومن الناحية العملية، نرى هذا عبر عدد من الصراعات العنيفة، ويستخدم الباحث Ken Menkhaus مفهوم "الدولة الوسيطة" لوصف كيفية عمل الدولة بشكل أساسي مع الجهات الفاعلة الإرهابية والأنظمة الأخرى التي تؤدي وظائف رئيسية للدولة (أي الأمن والعدالة وإدارة الصراع) أو "تعايش" الدولة معها [10]. ويقلب Kasfir et al مفهوم "الدولة الوسيطة" رأسًا على عقب، بالإشارة إلى الحكم المتعدد الطبقات multi-layered governance؛ حيث تختار الجماعات المسلحة إدارة مؤسسات الدولة داخل المناطق التي تسيطر عليها. وغالبًا ما يكون التعايش الضمني أو الصريح أو التعاون مع خصومها وسيلة أساسية يمكن من خلالها للجماعات المسلحة توسيع نفوذها [11].

وفي الواقع، قد تكون الدولة واحدة فقط من بين العديد من الجهات الفاعلة التي تتنافس على السيطرة، وليست الجهة الأكثر هيمنةً على الجماعات المسلحة. وفي منطقة الساحل، على سبيل المثال، يصف Rupesinghe أشكال الحوكمة الشبكية networked forms of governance؛ حيث يعمل "كبار الرجال" كـ "نقاط عقدية رئيسية داخل الشبكات ذات الصلة بالحوكمة والأسواق والعنف". هذه الروابط مبنية على اتخاذ قرارات عملية، ومن ثم على "تحالفات مرنة" بين المراكز المتعددة لممارسة السلطة؛ لذلك من المهم معاملة الجماعات المسلحة على أنها نتاج بيئتها السياسية والثقافية والاقتصادية، وليس هيئات منفصلة يتم تحليلها بالمقارنة بينها وبين نوع سياسي مثالي من "الدولة"، لا وجود له ببساطة في هذا السياق [12].

ومن ثم، يبحث هذا الفصل في المدى الذي يمكن عنده اعتبار مناطق معينة في جنوب شرق إفريقيا مناطق غير خاضعة للحكم، ويحدد السمات التي قد تجعل هذه المناطق مواتيةً لاستغلالها من قِبل الجماعات الإرهابية كملاذ آمن. ويغطي التحليل مساحة واسعة (أفقية) من الفضاء الجيوسياسي تمتد من السودان والصومال في الشمال، عبر كينيا وتنزانيا، إلى زيمبابوي وموزمبيق في الجنوب، ثم يركز من خلال تحليل (رأسي) على دراسة حالة حركة شباب المجاهدين في الصومال باعتبارها حالة نموذجية للمساحات غير المحكومة التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية.

1. الملاذات الآمنة والمساحات غير المحكومة: تمييز مفاهيمي:

عادةً ما تجد الجماعات الإرهابية أو شركاؤها ملاذات آمنة أو قد تبتكر طرقًا للإفلات من العقاب أو الاختفاء. سواء كان ذلك لتحقيق مكاسب مالية خاصة (مثل تجارة المخدرات والأسلحة) أو لأهداف سياسية ضارة (من قبل المتمردين والإرهابيين والمتطرفين). هذه العمليات غير المشروعة هي الأنجح والأخطر، عندما يكون لمرتكبيها مكان يمكن أن يوفر ملاذًا من جهود مكافحتها. مثل هذه الأماكن والمواقف غالبًا ما تُسمَّى الملاذات الآمنة، أو المناطق غير الخاضعة للحكم.

وهنا يحتاج التحليل إلى التمييز المفاهيمي بين العديد من المصطلحات الأخرى المستخدمة لوصف أنواع مختلفة من الملاذ الآمن (أو الملاذ المحتمل). والمصطلحات المعنية هي: منطقة / مساحة / إقليم غير خاضع للحكم، منطقة سيئة الحكم، حالات الحكم المتنازع عليه، منطقة الصراع، الملاذ الآمن الذي ترعاه الدولة، الملاذ الآمن الشامل والجزئي، الملاذ البعيد، الملاذ البحري، الملاذ الحضري، الملاذ الآمن الوظيفي / غير المادي (ملاذ آمن افتراضي، قانوني، مالي، أيديولوجي).

الملاذ الآمن:

مكان أو موقف يُمكِّن الجهات الفاعلة غير المشروعة من العمل أثناء التهرُّب من الملاحقة الأمنية، بما في ذلك المناطق المادية غير الخاضعة للحكم Ungoverned spaces أو الخاضعة للحكم السيئ misgoverned أو المتنازع عليها contested

(النائية أو الحضرية أو البحرية)، أو المناطق غير المادية القابلة للاستغلال Exploit-able (الافتراضية)؛ حيث يمكن للجهات الفاعلة غير المشروعة التنظيم والتخطيط وجمع الأموال والتواصل والتجنيد والتدريب والعمل بأمان نسبي [13].

منطقة غير محكومة Ungoverned area:

مكان تكون فيه الدولة أو الحكومة المركزية غير قادرة أو غير راغبة في بسط السيطرة عليها أو في حكمها حكمًا فعَّالًا أو التأثير على سكانها المحليين؛ حيث لا تحكم حكومة إقليمية أو محلية أو قبلية أو مستقلة بشكل كامل أو فعَّال؛ بسبب الإرادة السياسية غير الكافية، أو وجود ثغرات شرعية، أو نشوب صراع، أو بسبب قواعد السلوك المقيدة. وفي نطاق هذه الدراسة، يشمل مصطلح "المناطق غير الخاضعة للحكم" المناطق الخاضعة للحكم الخاطئ، والمُتنازَع عليها، والقابلة للاستغلال. وبهذا المعنى، تعتبر المناطق غير الخاضعة للحكم ملاذات آمنة محتملة للجماعات الإرهابية.

والمناطق غير الخاضعة للحكم - التي تُعتبَر ملاذات آمنة محتملة - لا توجد في البلدان النامية فقط، بل في البلدان الخاضعة للحكم الرشيد أيضًا، بما في ذلك الديمقراطيات الليبرالية الغربية؛ حيث يستغل الفاعلون غير الشرعيين أحيانًا "النقاط العمياء" في القدرة على الحكم والسياسة، الإرادة، وجيوب السخط الاجتماعي، والبُعد الجغرافي، أو الاكتظاظ، مثل مشاريع الإسكان التي تسيطر عليها العصابات، والجيوب العرقية في الضواحي، والأحياء المهمشة داخل المدينة وما إلى ذلك.

ويمكن أن يكون في دولة واحدة العديد من الملاذات الآمنة التي تتخذ أشكالًا مختلفة، بل تتداخل جغرافيًا. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون لدولة ما أي سيطرة فعالة على مقاطعة بأكملها، وفي هذه الحالة ستكون تلك المقاطعة منطقة غير خاضعة للحكم (ومن المحتمل أن تكون ملاذًا بعيدًا شاملًا مع واحد أو أكثر من الملاذات الحضرية). لكن قد يكون لدى الدولة أيضًا مؤسسات قضائية ضعيفة أو قدرة شرطية غير كافية على مستوى البلاد. وفي هذه الحالة ستكون الدولة بأكملها منطقة خاضعة للحكم الضعيف (وربما ملاذًا جزئيًا)، وقد يكون لديها جهاز استخبارات فاسد أو وحدة عسكرية متحالفة مع المتطرفين العنيفين. وفي هذه الحالة ستكون مسئولية

تلك الوحدة منطقة خاضعة للحكم (وربما ملاذًا آمنًا ترعاه الدولة)؛ لذلك ليس من المفيد وصف مكان ما بصراحة بأنه "غير خاضع للحكم" أو "خاضع للحكم"، لكن من المفيد تحديد أي وظائف الحوكمة معيبة أو فاسدة، وفي أي مجالات، وإلى أي مدى [14].

وترتبط معظم الملاذات الآمنة بدرجة معينة من الصراع، إما كسبب أو كنتيجة؛ أي أن العديد من الملاذات الآمنة تجتذب الصراع (مثل أن تهمل الدولة منطقة فتصبح ملاذًا آمنًا للجهات الفاعلة غير المشروعة التي تتقاتل بعد ذلك للسيطرة على المنطقة)، وبالعكس فإن العديد من النزاعات تُنتِج ملاذات آمنة، كما يحدث عندما يهزم المتمردون الدولة في معركة للسيطرة على منطقة لتصبح بعد ذلك ملاذًا آمنًا. وتمثل مناطق النزاع هذه ثغرات في الحكم؛ حيث إنه في مواجهة العنف الجماعي، يمكن لعدد قليل من الحكومات أن تأمل تقديم السلع السياسية والخدمات العامة بالشكل المناسب.

المناطق الخاضعة للحكم السيئ Misgoverned areas:

تؤدي الدولة، أو بعض الفصائل المهمة فيها، وظائف الحوكمة الخاصة بها بطرق يُحتمَل أن توفر (سواء عن قصد أو عن غير قصد) حرية التصرف للجهات الفاعلة غير المشروعة (مثل أن يوفر فصيل من الدولة الدعم المادي للإرهابيين أو ميليشيات الإبادة الجماعية، أو أن تتعاون عصابات المخدرات مع بعض المسئولين الحكوميين). وهذا يشمل الملاذات الآمنة المحتملة الموجودة تحت رعاية الدولة أو بسبب إهمالها أو الفساد الرسمي أو التخويف [15].

المناطق المُتنازَع عليها Contested areas:

تسمى هذه المناطق أيضاً حالات الحكم المُتنافِس أو المُتنازَع عليه. وهي المواقف التي تنشأ فيها فراغات في الحكم بسبب عجز الدولة أو انهيارها، أو بقرار سياسي للتخلي عن السلطة على مناطق الإقليم أو وظائف الدولة الأساسية (مثل الخدمات الصحية والتعليم). ويُمثِّل ذلك مشكلة حقيقية عندما يكون له تأثير تمكيني على الجهات الفاعلة غير المشروعة التي تملأ الفراغ من خلال أداء بعض وظائف الحوكمة المفقودة بأنفسهم (مثل أن يصبح المتطرفون هم المقدمين الأساسيين للتعليم أو الخدمات الاجتماعية، كوسيلة لنشر أيديولوجيتهم وكسب الدعم الشعبي)، أو

التنافس للسيطرة على المنطقة المُتخلَّى عنها (مثل أن تحاول الميليشيات أن تصبح الجهة الأساسية الموفرة لـ "الأمن" في منطقة ما) [16].

المناطق القابلة للاستغلال Exploitable areas:

تؤدي الدولة جميع أو معظم وظائف الحوكمة بفاعلية، لكن الجهات الفاعلة غير المشروعة قادرة على استغلال الشبكات الاجتماعية والأعراف القانونية والاجتماعية (مثل حقوق التجمع أو قوانين اللجوء أو الحماية القانونية ضد عمليات التفتيش غير المبررة)، أو شبكات الاتصالات والنقل.

والمناطق القابلة للاستغلال ليست مناطق جغرافية لإقليم بعينه، بل مناطق نشاط وظيفي، وبالتحديد الأنشطة التي بطبيعتها، يمكن أداؤها بشكل مبهم، أو عن بُعد، أو بشكل مجهول، فيضيق نطاق الإجراءات التي يمكن للدولة أن تتخذها لمكافحة الجماعات الإرهابية. وتتمتع المناطق القابلة للاستغلال بإمكانية أن تصبح ما تُسمَّى أحيانًا ملاذات وظيفية أو غير مادية، وهي مسئولة عن قدرة الجهات الفاعلة غير المشروعة على العمل مع الإفلات من العقاب في كل من الدول النامية والديمقراطيات الليبرالية على حد سواء [17].

لذلك فإن مصطلح "المناطق غير الخاضعة للحكم" له معنى ضيق وآخر واسع: يتمثل المعنى الضيق في الملاذ الآمن الشامل المحتمل (أي النقطة الأولى أعلاه). ويشمل المعنى الواسع، الملاذ الآمن المحتمل بوجه عام (أي الأشكال المذكورة بعد النقطة الأولى). وما لم ينص على خلاف ذلك، فإن هذا الفصل يستخدم المصطلح بمعناه الواسع.

2. عوامل تشكيل الملاذ الآمن للجماعات المسلحة:

لتطوير تصنيف الملاذات الآمنة، من المنطقي البدء بالتمييز الأكثر وضوحًا الذي يمكن إجراؤه بين أنواع الملاذات الآمنة المختلفة؛ أي بين الملاذات الآمنة المادية وغير المادية أو (الأماكن مقابل الأنشطة). وتتداخل العوامل التي تهيئ منطقة ما لتكون جذابة للجهات الفاعلة غير المشروعة. فعلى سبيل المثال، يعتبر وجود سكان مضيافين اعتبارًا مدنيًّا مهمًّا، لكن أسباب ذلك يمكن أن تنبع من مجموعة من

الاعتبارات السياسية، مثل إهمال الحكومة المركزية أو إساءة معاملة الناس في تلك المنطقة من البلاد. بمعنى آخر، هذا نظام ديناميكي (أو مُعقَّد)؛ حيث يؤثر كل عامل ويتأثر بواحد أو أكثر من العوامل الأخرى، ويكون هذا التأثر أحيانًا بطرق غير متوقعة؛ لذلك لا يتعلق السؤال المناسب حول درجة الحكم، ولكن حول طريقة الحكم وآلياته من قبل الجماعات المسلحة من دون الدول.

ومن ثم، هناك حاجة إلى أدوات تحليلية أفضل لفهم عواقب الإجراءات المُتَّخذة داخل الأنظمة المعقدة إلى أن تتوافر هذه الأدوات. ويمكن استخدام الاعتبارات التالية كطريقة منهجية لحساب مجموعة واسعة من القضايا التي قد تكون ذات صلة بتخطيط وتنفيذ وتقييم جهود استغلال الجماعات المسلحة غير المشروعة للملاذات الآمنة.

الاعتبارات الجغرافية: ما المناطق التي يمكن استخدامها ملاذًا آمنًا؟

نادرًا ما يكون تحديد الحدود الجغرافية الدقيقة لأي ملاذ آمن أمرًا بسيطًا. قد يوجد ملاذ مادي آمن في جزء من مدينة أو قرية أو أجزاء من بلدان متعددة (كما هو الحال في المناطق الحدودية). وفي ذلك تتنوع الملاذات الآمنة وفقًا للاعتبارات الجغرافية على النحو التالي [18]:

ملاذ بعيد: أو الملاذ الآمن الكلاسيكي غير المشروع، وهو منطقة نائية ووعرة ذات كثافة سكانية منخفضة، وغطاء نباتي كثيف (على الرغم من أن الصحاري يمكن أن توفر أيضًا غطاءً مناسبًا)، وحد أدنى من وجود الحكومة المركزية. وتشتهر الحدود غير المحمية والمُتنازَع عليها بكونها مصادر للاستغلال كملاذات آمنة. وتميل الأماكن ذات البنية التحتية المتطورة للنقل والاتصالات إلى أن تكون أكثر جاذبيةً للجهات غير المشروعة من الأماكن غير المطورة؛ لسبب بسيط هو أنها تُمكِّنهم من العمل. وتعتبر "وزيرستان" الواقعة على الحدود الباكستانية مع أفغانستان، مثالًا حاليًّا للملاذ البعيد الكلاسيكي.

ملاذ حضري: تشير زيادة التحضُّر في جميع أنحاء العالم، جنبًا إلى جنب مع الاهتمام المتزايد بالجهات غير المشروعة في المناطق النائية، إلى أن "الاختباء على مرأى من

الجميع" في المناطق الحضرية والضواحي أو القرى الريفية، سيكون استراتيجية من المرجح أن يتبعها الفاعلون غير الشرعيين بشكل متزايد. فالعديد من المدن، حتى في الديمقراطيات الليبرالية الغربية، لديها مشاريع إسكانية كاملة، أو أحياء فقيرة معروفة بأنها مُسيطَر عليها من قبل تجَّار المخدرات أو غيرهم من الفاعلين غير الشرعيين، وهي مناطق "محظورة" على الشرطة. وتفتقر العديد من الأحياء العشوائية والأحياء الفقيرة الحضرية والبلدات العشوائية ومخيمات اللاجئين وقرى القاطنين خارج المدن الكبرى إلى حماية الشرطة أو الإشراف الحكومي.

ملاذ بحري: يمكن للبحر والسواحل والجزر الصغيرة والأنهار أن تُوفِّر قدرًا كبيرًا من حرية العمل للإرهابيين والمتمردين والقراصنة، خاصةً في الأماكن التي لا تملك فيها الدولة القدرة على الحفاظ على وجودها أو مراقبة الأنشطة عبرها بالكامل.

ملاذ افتراضي أو "الملاذات السيبرانية": حيث تتيح شبكات الكمبيوتر والاتصالات للجهات الفاعلة غير المشروعة تنظيم الأموال أو التخطيط لها أو جمعها أو غسلها أو الاتصال أو التجنيد أو التدريب دون مقابلة فعلية وجهًا لوجه، وغالبًا ما تكون مفصولة بعشرات الآلاف من الأميال. إنها ملاذات آمنة بمعنى أنها تُمكِّن الجهات الفاعلة غير المشروعة من العمل أثناء التهرب من الملاحقات الأمنية أو الاعتقال، لكنها ملاذات آمنة لا توجد كمساحة متجاورة ماديًّا، بل كشبكة. كما توجد أنواع أخرى من الملاذ غير المادي المفترض (القانوني والمالي والأيديولوجي)، وهي في الواقع جوانب مهمة للتضاريس السياسية والمدنية التي يمكن أن تُولِّد أو تُحافِظ على أي ملاذ آمن.

الاعتبارات السياسية: كيف يمكن حكم المناطق غير المحكومة؟

الإرادة السياسية: هي المواقف والحوافز التي يُواجهها المسئولون الحكوميون فيما يتعلق بإمكانية وكيفية اتخاذهم إجراءات لمواجهة الملاذات الآمنة في بلادهم. بمعنى أن الدولة أو الفصائل المؤثرة داخل الدولة تفتقر إلى الرغبة أو العزم لإنفاق الموارد ورأس المال السياسي اللازمَين لاتخاذ إجراءات مباشرة ضد الفاعلين غير الشرعيين، (مثل الاعتقالات والعمليات العسكرية) أو اتخاذ إجراءات غير مباشرة ضدهم، عبر سياسات

أوسع (مثل ممارسة سلطة فعالة على منطقة ما، ومعالجة المظالم السياسية القابلة للاستغلال، واتخاذ إجراءات ضد الفساد، وما إلى ذلك) [19].

القدرة الأمنية وإنفاذ القانون: الأولى هي إذا ما كانت قوات الأمن لديها القدرة على العثور على شبكات إرهابية أو متمردة أو إجرامية أو القضاء عليها. والثاني هو إذا ما كانوا محترفين أو متطورين بما يكفي لاستخدام قدراتهم.

القدرة القانونية والقضائية والتنظيمية: عندما تكون القوانين واللوائح غير موجودة أو غير منشورة أو ضعيفة، لا يمكن تقديم أعضاء الشبكات الإرهابية والمتمردة والإجرامية أو مؤيديها إلى العدالة ومحاكمتهم في إطار النظام القانوني.

الفرص الاقتصادية: يعتمد الفاعلون غير الشرعيين على السكان الفقراء أو المتضررين لتوفير الموارد أو المجندين أو مجرد التغطية. وهناك علاقة طردية بين تراجع التنمية وتفشّي الإرهاب والتطرُّف؛ فهناك خطر من أن الجهات الفاعلة غير المشروعة يمكن أن تحشد السكان بطرق مزعزعة للاستقرار. وليست كل وظائف الحوكمة بحاجة إلى أن تقوم بها الحكومة؛ حيث يمكن أن تشترك الحكومات المحلية والقبلية والشركات الخاصة والتعاونيات والجمعيات الخيرية والوكالات غير الحكومية في توفير فرص اقتصادية أو قد تؤدي خدمات أساسية للسكان المحليين.

الاضطرابات المدنية أو التمرد النشط يمكن اعتبارها بيئة خصبة لجذب الجماعات الإرهابية. وتشمل هذه المواقف حالات ما قبل الصراع، والحروب الأهلية الفعلية أو حركات التمرد، وحالات ما بعد الصراع، وغيرها من المواقف المزعزعة للاستقرار. ويحاول بعض الفاعلين غير الشرعيين إلحاق أنفسهم بالصراعات المحلية والحركات الاجتماعية؛ إما لشراء أو بيع أسلحة أو خدمات إلى جانب أو آخر، أو لكسب الدعم المحلي والمجندين لقضيتهم الخاصة، أو ببساطة لإثارة الفوضى لتسهيل الأمر [20].

الاعتبارات المدنية: كيف تتشكل الحاضنات المجتمعية؟

مثلما تنشأ الملاذات الآمنة من الثغرات في قدرات الحوكمة، يمكن أيضًا أن تنشأ من الثغرات الموجودة في شرعية الحكومة التي تُعرَف بأنها الدعم أو الولاء الذي يوفره السكان المحليون للحكومة المركزية أو الإقليمية أو المحلية.

ويمكن للجماعات الإرهابية والمتمردة والإجرامية إثارة أزمات الشرعية أو استغلال ثغراتها بأي عدد من الطرق. وتتمثل استراتيجية الإرهاب الكلاسيكية، على سبيل المثال، في مهاجمة المدنيين؛ ليس فقط لإثبات أن الدولة أضعف من أن تحميهم، بل أيضًا لاستفزاز الدولة للمبالغة في رد الفعل بطريقة تؤدي إلى المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين؛ فهذا يميل إلى توليد إحساس بين السكان بأن الدولة ليست مجرد ضعيفة بل خبيثة أيضًا[21].

وتشير التجربة التاريخية إلى أن استراتيجية الحد من الملاذات الآمنة تكون أكثر نجاحًا إذا كانت تُركِّز على نزع سلاح الجهات الفاعلة غير المشروعة أو هزيمتها أو نزع شرعيتها في المنطقة، بل غالبًا ما يكون الأهم التركيز على كسب دعم (أو حيادية) السكان المحليين، أو على الأقل فصل الجهات الفاعلة غير المشروعة عن قاعدة دعمها داخل تلك الفئة من السكان[22].

وتتمثل أبرز الاعتبارات المدنية في الانتماءات العرقية أو الثقافية أو الأيديولوجية أو الدينية، في حين تتمثل الاستراتيجية الرئيسية للعديد من الجهات الفاعلة غير المشروعة في الاستفادة من شبكاتها الاجتماعية أو قدرتها على الاندماج مع السكان المحليين الذين يشاركونها هوية من نوع ما، كما أن تلك الجهات تنخرط في الحركات السياسية التخريبية أو تحرض عليها كوسيلة لتيسير اختفائها وتجنيدها. ويمكن القيام بذلك غالبًا عن طريق استغلال المظالم القائمة، أو من خلال علاقات القرابة داخل المجموعة. ويُشار أحيانًا إلى استغلال الفاعلين غير الشرعيين الشبكات الاجتماعية (في المجتمعات الضعيفة الحكم، أو الديمقراطيات الليبرالية الغربية) على أنه ملاذ "أيديولوجي" آمن[23].

اعتبارات الموارد: ما المتاح لتسهيل العمليات غير المشروعة؟

الموارد البشرية: تحتاج المنظمات غير المشروعة إلى قادة، وميسرين، وجامعي تمويل، ومجندين للقيام بأنواع مختلفة من المهام. وعند البحث عن ملاذ آمن، سيُفضِّل الفاعلون غير الشرعيين المكان الذي يُوفِّر الغطاء والوصول إلى الأفراد، على مكانٍ يُوفِّر الغطاء فقط. ويمكن أن يكون هؤلاء الأفراد مُتاحِين بسبب المظالم السياسية أو الاجتماعية، أو الانتماءات بين المجموعة والهوية، أو وجود نزاع، أو ظروف أخرى.

التمويل: تحتاج جميع العمليات غير المشروعة إلى تمويل لدعم النشطاء والعناصر التابعة للتنظيم، وتمويل العمليات، وشراء الأسلحة والإمدادات. ويكون المكان أكثر جاذبيةً إذا كان يوفر وصولًا سهلًا بقدر معقول إلى الأموال وخطط التمويل "كملاذات مالية".

مجال الاتصالات: تتطلَّب الجهات الفاعلة غير المشروعة عمومًا الحد الأدنى من البنية التحتية (مثل خطوط الهاتف، ووصلات الأقمار الصناعية، أو الوصول إلى ملاذ آمن افتراضي) لدعم الاتصالات الدولية والمحلية، والعمليات، والدعاية، والشبكات، والنقل، والخدمات اللوجستية... إلخ[24].

وبالرغم من التمييز بين الأنواع المختلفة للملاذات، فإنه عمليًّا يصعب فصلها؛ فهي مترابطة بعضها مع بعض؛ فمثلًا يمكن التأثير على أنظمة المعتقدات أو استغلالها وجهًا لوجه لإنشاء ملاذ مادي آمن (مثل التلقين في المدارس الدينية المتطرفة)، ولكن يمكن أيضًا استخدام أنظمة المعتقدات لإنشاء ما يمكن تسميته ملاذًا إلكترونيًّا إذا كانت وسيلة التأثير هي الإنترنت (مثل مواقع الدعاية)، أو ملاذًا قانونيًّا إذا انعكس نظام المعتقدات المعنيُّ بمجموعة من الممارسات القانونية التي تقيد تدخُّل الدولة، أو ملاذًا أيديولوجيًّا في حالة وجود ملاذ مادي في المقام الأول بسبب الصلات السياسية أو الدينية بين السكان المحليين وبين المتمردين أو الجماعات الإرهابية (مثل الانفصاليين العرقيين).

ثانيًا: المساحات غير المحكومة والجماعات الإرهابية في ممر جنوب شرق إفريقيا: "منظور تحليلي أفقي":

يجذب الممر الشرقي لإفريقيا اهتمامًا متزايدًا بين مسئولي الأمن كمنطقة ذات أهمية محتملة لجماعات إرهابية متنوعة، وخاصةً مع ظهور ظاهرة "الإرهاب الهجين" التي تشهد التعاون والتنسيق بين الجماعات الإرهابية الدينية المحلية والعابرة للحدود وبين جماعات الجريمة المُنظَّمة العابرة للحدود. ولا يقتصر الأمر على عدم قدرة العديد من الدول في هذه المنطقة على ممارسة السيطرة على أراضيها - والصومال مثال واضح - لكن من المعروف أن الإسلاميين والجماعات الإرهابية الذين تربطهم صلات راسخة بالحركة الجهادية الدولية، قد عملوا في هذا الجزء من إفريقيا ومروا عبره.

ويبحث هذا الجزء من الفصل مدى إمكانية اعتبار مناطق معينة في جنوب شرق إفريقيا مناطق غير خاضعة للحكم، وهي المناطق التي تتصف بالسمات التي قد تجعلها مواتية لوجود الجماعات الإرهابية. ويغطي التحليل (الأفقي) مساحة واسعة من الفضاء الجيوسياسي الذي يمتد من السودان والصومال في الشمال، عبر كينيا وتنزانيا، إلى زيمبابوي وموزمبيق في الجنوب.

من المؤكد أن الكثير من أسباب عدم القدرة على الحكم المرتبط بجنوب شرق إفريقيا ترجع إلى مشاكل معاصرة ناجمة عن ضعف القيادة، والفساد المستشري، والتلاعب بالاختلافات العرقية والدينية. ومع ذلك، فقد تم إرساء أسس الدولة الضعيفة في أواخر القرن التاسع عشر عندما أصبحت إفريقيا موضوعًا للمنافسة من قبل القوى الأوروبية التي تسعى إلى توسيع نفوذها العالمي بينما تتحقق في الوقت نفسه من تأثير منافسيها. وتم تصوير هذه العملية المحمومة للغزو الإقليمي على أنها "تدافع من أجل إفريقيا"، وتضمنت تشكيل البؤر الاستيطانية الاستعمارية التي لم تأخذ في الاعتبار الخصائص الطبوغرافية أو الطبيعية أو السكانية الموجودة.

وفي مواجهة هذه الفسيفساء المعقدة، شرذم الاستعماريون التماسك الوطني في دول القارة. وعلى النقيض من ذلك، استُنبطت السيطرة بشكل أساسي من خلال الدعم لأصحاب السلطة المحليين - بما في ذلك زعماء القبائل ورجال الدين وشيوخ العشائر - تاركين الوحدات السياسية اللاحقة التي لا تمتلك إطارًا ثابتًا للرقابة الاجتماعية ولا نظامًا قويًا لسلطة البنية التحتية. وبعد الاستقلال، اعتمدت حكومات الدول المحررة حديثًا في إفريقيا وسيلتين لتوطيد سلطتها والتغلب على الافتقار إلى اختراق مدني أوسع: أولًا، تمسَّكت بقوة بقدسية حدودها الموروثة، ورفضت بقوة المطالبات بتقرير المصير بعد الاستعمار (على أساس أن هذا سيؤدي إلى عملية لا يمكن وقفها من التجزئة الإقليمية). ثانيًا، سعى معظمها إلى توفير "الحياة الجيدة" فقط لشرائح المجتمع التي اعُتبرت مفيدةً في دعم حكمها (مثل عشيرة أو قبيلة معينة). وما نتج عن ذلك هو إنشاء سلسلة كاملة مما تسمى "شبه الدول quasi-states" وهي الأراضي التي تمتلك مظاهر شكلية للسيادة (العلم، العضوية في الأمم المتحدة، الحدود المعترف بها دوليًا، التمثيل الدبلوماسي في الخارج)، لكنها تفتقر إلى المنفعة

الوظيفية (من حيث توفير السلع والخدمات الأساسية)، أو الشرعية. وبدرجات متفاوتة، يستمر هذا الوضع في السيطرة على معظم دول ممر جنوب شرق إفريقيا [25].

ويستعرض الجزء التالي أسباب استغلال الجماعات الإرهابية للمساحات غير الخاضعة للحكم:

نقص تغلغل الدولة في المجتمع:

تشهد منطقة جنوب شرق إفريقيا مجموعة متنوعة من الدول الفاشلة. ومن الواضح أن الصومال وجنوب السودان تنتميان إلى الفئة الأبرز للدول الفاشلة؛ حيث فقد المسئولون في السودان وجنوب السودان جزءًا كبيرًا من قدراتهم على فرض سلطتهم في أجزاء كبيرة من أراضيهم، ويثير العنف الانتخابي المتكرر في كينيا الشكوك حول إذا ما كان بإمكان حكومتها ضمان الاستقرار المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه دول المنطقة تهديدات حقيقية من خلال هجمات إرهابية من حركة الشباب، وهي جماعة إرهابية مقرها الصومال. ومن ثم تغري هذه البيئة السياسية الإقليمية الحكومات باستخدام الجماعات المسلحة وكلاء للتأثير على السياسة في البلدان المجاورة.

ويُعَد تغلغل الدولة وسيطرتها ضئيلًا للغاية في العديد من المناطق. وتتميز حدود جنوب شرق إفريقيا (البرية والبحرية) بسهولة الاختراق؛ ما يعكس عدم قدرة الحكومات المركزية العامة على مراقبة المناطق الخارجية لسلطاتها الإقليمية (كما ستتم مناقشته لاحقًا في هذا الفصل). وينطبق هذا بشكل خاص على الحدود الكينية مع الصومال، لكنه ينطبق أيضًا على الحزام الساحلي الجنوبي لكينيا وكذلك في موزمبيق شمال بيرا [26].

فمنذ الستينيات، شاركت العديد من الدول في أعمال عنف متبادلة لتقويض الخصوم؛ ما أجبر بعضها على إنشاء مناطق عازلة على طول حدودها. فإثيوبيا، على سبيل المثال، انخرطت في هذا العنف الانتقامي في الثمانينيات عندما وفَّرت حكومتها الملاذ للجيش الشعبي لتحرير السودان كوسيلة ضغط ضد دعم الخرطوم الجماعات المتمردة داخل إثيوبيا. في هذه الحالة، كانت إثيوبيا ترد بالمثل ضد السودان

والصومال، اللتين كانتا تحميان في المقابل الجماعات المعادية لإثيوبيا في السبعينيات والثمانينيات. كان هذا التماثل في الدعم للجماعات المسلحة بالوكالة، يعني أيضًا أن الحكومات وافقت بأسلوب روتيني على هذا السلوك من أجل المنفعة المتبادلة [27].

كذلك تظهر "المساحات غير الخاضعة للحكم" في جنوب غرب كينيا التي تحد الدول غير المستقرة في جنوب السودان والصومال. ويستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى حقيقة تغلغل الدولة المنخفض في أطراف كينيا. ومثال ذلك إقليم توركانا الذي يشهد أشكالًا مختلفة من ضعف حضور الدولة، بما في ذلك انتشار تجارة الأسلحة الصغيرة، والأشكال المتزايدة التعقيد للجريمة والعنف العابرَين للحدود. ويوفر "عدم الحكم" فرصة لتصعيد المظالم والتوترات [28].

تقع غارات عنيفة من قِبَل مجموعات من المحاربين المسلحين عابرة للحدود بشكل رئيسي في إقليم توركانا؛ لما يتمتع به الإقليم من ثروات طبيعية واكتشافات نفطية مؤخرًا. وقد انتقد سكان الإقليم قوات الأمن الرسمية بسبب عدم إمكانية الوصول إليها. ويُعزَى ذلك إلى ضعف قدرات القوات الأمنية الحكومية، واتساع نطاق مساحات التغطية. وكذلك يعتقد السكان المحليون أن هذه المداهمات قد تتجاهلها الأجهزة الأمنية الرسمية عمدًا في بعض الأحيان؛ لأنها قد تستفيد منها.

وتعرضت مناطق توركانا الحدودية المجاورة للصومال وإثيوبيا لهجمات متكررة بالقنابل اليدوية والأسلحة النارية منذ أن أرسلت كينيا جيشها إلى جنوب الصومال في أكتوبر 2011 في مطاردة حركة الشباب التي دبَّرت عمليات اختطاف عمال الإغاثة والسياح من كينيا. وتقع مواقع النفط في مناطق مُعرَّضة للصراع. ويمكن أن تؤدي حماية النفط كاستثمار استراتيجي إلى مواجهات جديدة بين المستثمرين وبين الدولة والمجتمع، وقد تُصعِّد المزيد من العنف بين مقدمي الأمن الرسميين والجماعات المسلحة المحلية [29].

وكذلك في موزمبيق، فإن قدرة الحكومة على ممارسة سلطتها خارج العاصمة والمراكز التجارية الرئيسية موضع شك، لا سيما في المقاطعات الغربية من البلاد التي لا تزال

تخضع لأعمال قُطاع الطرق على نطاق واسع [30]. وفي زيمبابوي، يُعتبَر الفساد داخل الشرطة وقوات الأمن صارخًا لدرجة أن الحكومة المركزية لم تَعُد قادرةً ولا راغبةً بالفعل في الحماية، أو في ضمان المنافع العامَّة الأساسية مثل النظام والسلامة الشخصية.

كما يتضح اختراق الدولة المحدود أيضًا في عجز العديد من دول جنوب شرق إفريقيا عن توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية الأساسية. على سبيل المثال، في الصومال، لا تملك الحكومة الاتحادية أي سيطرة على أي من الموانئ أو المطارات أو الطرق الصومالية، ومن ثم فهي غير قادرة على تحصيل الضرائب أو الإيرادات الجمركية [31]. وفي زيمبابوي، أصبح توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية الأساسية ضعيفًا بشكل متزايد على مدى السنوات العديدة الماضية. ويحدث النقص المزمن في كل شيء من الوقود والكهرباء إلى المواد الغذائية الأساسية على أساس يومي تقريبًا نتيجةً لسوء الإدارة الاقتصادية، وتجريد الأصول [32].

التحالف بين الجماعات الجهادية والجريمة المنظمة:

لا يزال التحالف بين الجماعات الجهادية وجماعات الجريمة المنظمة من أبرز أسباب تشكيل المساحات غير المحكومة بإفريقيا ومنطقة ممر شرق إفريقيا والقرن الإفريقي؛ حيث يقوض ذلك التحالف الوظيفي قدرة الدول على مراقبة حدودها والقيام بوظيفتها الأمنية، وهو ما أدى إلى بروز ظاهرة الإرهاب الهجين الذي تتقاطع فيه الأبعاد الدينية والقبلية والإجرامية؛ حيث لجأت الجماعات الإرهابية إلى ذلك التحالف لمواجهة العجز في التمويل بسبب الجهود الدولية لمكافحة التطرف بالقارة. ويوضح الشكل الآتي نطاق العلاقة بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

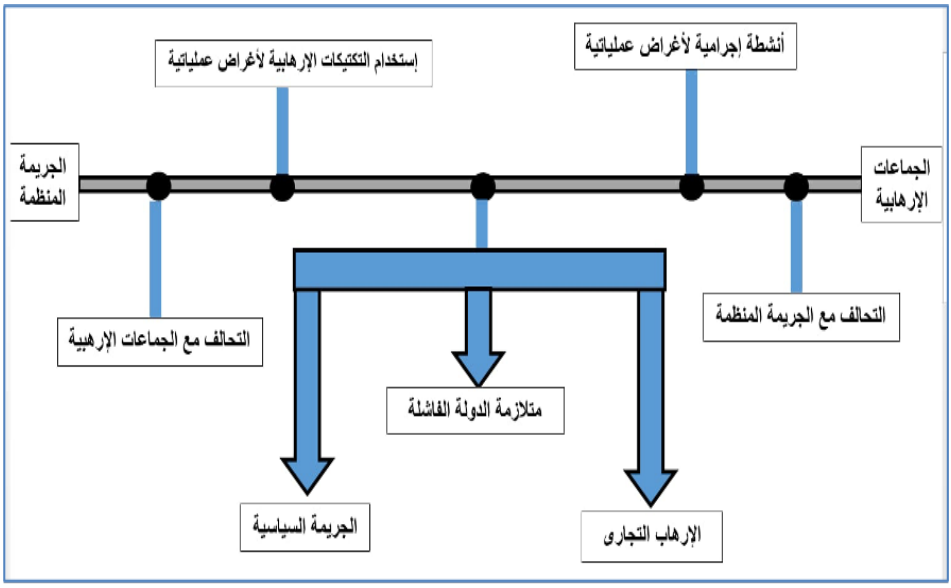

شكل رقم (1) يوضح نطاق العلاقة بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة - إعداد الباحثة

ومن إحدى التحديات المتضمنة في تحليل العلاقة بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي أن كلا النشاطَين يحدث في الظل. فعلى سبيل المثال، تحصل حركة الشباب على تمويل أنشطتها الإرهابية من خلال التعاون مع الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، مثل غسيل الأموال، والصفقات المالية غير المشروعة، وتهريب الفحم والمعادن [33].

وما يُعقِّد تحليل التمييز بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة هو أن العديد من مجتمعات شرق إفريقيا تعتمد في معيشتها اليومية على التجارة غير المشروعة العابرة للحدود. وتاريخيًّا، عانت تلك المجتمعات من التهميش، ولديها علاقات مشحونة مع حكوماتها المركزية؛ حيث لا يمكن وصف تلك المجتمعات بأنها جماعات إرهابية، أو أنها تنتمي إلى الشبكات الإجرامية [34].

كما يُشكِّل المُتطرِّفون الإسلاميون والميليشيات غير الدينية مشكلة قائمة؛ لارتباطها بعوامل للقلق، أبرزها: أولًا- لا تزال خلية القاعدة منذ أن نفذت تفجيرات السفارة الأمريكية عام 1998 في تنزانيا وكينيا، وكذلك هجمات 2002 ضد أهداف إسرائيلية في كينيا، متمركزة في الصومال. ثانيًا- الاتحاد الإسلامي (AIAI)، وهو جماعة إسلامية عنيفة مرتبطة بالقاعدة تهدف إلى إقامة دولة أصولية إسلامية في الصومال. وإلى الجنوب، تثير أنشطة الميليشيات غير الدينية القلق. وفي زيمبابوي، تُشكِّل التصرفات الفردية لمن يُسمَّون المحاربين القدامى تهديدًا يوميًّا في المناطق النائية من البلاد [35].

عدم وجود ضوابط على الحدود:

حسبما لوحظ أعلاه، فإن العديد من الحدود في الممر الشرقي مليئة بالثغرات ولا تخضع لرقابة تُذكر، وهناك عدد من المعابر البرية غير رسمية إلى حد كبير أو غير خاضعة للرقابة الرسمية. وينطبق هذا بشكل خاص على الحدود الكينية الصومالية الوعرة التي تمتد عبر نحو 424 ميلًا من الغابات الكثيفة والسافانا إلى شواطئ المحيط الهندي، لكنها تتعلق أيضًا بالحدود الشمالية لموزمبيق مع تنزانيا وكذلك بأجزاء من شمال غرب البلاد. والحدود مع زيمبابوي، وكلاهما لا يزال خاليًا من البنية التحتية مثل الطرق المُعبَّدة.

المراقبة الساحلية مفقودة أيضًا في معظم أنحاء المنطقة. وتقع المياه الصومالية تحت سيطرة الميليشيات والقراصنة، في حين أن عدم كفاءة وجاهزية القوات المسلحة للعمل، حرم كلًّا من كينيا وتنزانيا من القدرة على القيام بدوريات بحرية منتظمة. وفي الحالة الأخيرة، تتضاعف المشاكل بشكل كبير من خلال وجود "حدود أرخبيلية" في المياه حول زنجبار. ولا يقف الأمر عند عدم توسيع الجزيرة مساحة الأراضي التي تحتاج حكومة دار السلام إلى مراقبتها في المحيط الهندي فحسب، بل توفر أيضًا قناة خلفية سهلة نسبيًّا للدخول إلى البر الرئيسي.

وفي السودان، تعتبر سلسلة جبال كوروش في الشمال الشرقي، التي تمتد بمحاذاة البحر الأحمر، مثاليةً لعمليات تهريب المخدرات والأسلحة والمقاتلين، إلى جدة وأجزاء أخرى من المملكة العربية السعودية نحو الخليج العربي. كذلك، يستغل جيش الرب LRA في أوغندا المساحات الشاسعة غير الخاضعة للحكم على طول الخطوط الحدودية المسامية بين أوغندا وجنوب السودان وجمهورية الكونغو، ويقوم بتخطيط وتنفيذ عملياته الإرهابية ضد الحكومة الأوغندية [36].

كذلك تمتد جبهة تحرير الأوروموفي إثيوبيا على طول التضاريس القاسية بين إثيوبيا وكينيا؛ حيث تكون السيطرة الحكومية ضئيلة هناك، كما تزدهر حركة الشباب في المناطق المقفرة على امتداد الحدود الصومالية الكينية في المناطق الساحلية الشمالية الشرقية كملاذات آمنة وقواعد عملياتية. بالإضافة إلى أنه في كينيا، خاصةً المنطقة الشمالية، تتورط الجماعات المسلحة، بسبب عدم كفاءة السلطة الحكومية، في سرقة الماشية وجرائم أخرى ممنوعة [37].

ثالثًا: دراسة حالة سيطرة حركة شباب المجاهدين الصومالية:

يستعرض هذا الجزء أبرز الأدبيات لفحص العلاقة المفاهيمية بين الرابطة المفاهيمية للمُركَّب الصومالي من الفوضى والتشرذم إلى عودة ظهور أمراء الحرب والعشائر والجهادية العنيفة وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المساحات غير الخاضعة للحكم.

وقد فتح انهيار الدولة المجال أمام ظهور حركات إسلامية راديكالية تناضل من أجل إقامة دولة إسلامية ثيوقراطية في الصومال، من بينها الاتحاد الإسلامي، واتحاد المحاكم الإسلامية (ICU)، وما تلاه من انبعاث لحركة شباب المجاهدين عام 2006 إلى تفاقم مشكلة الفوضى وانعدام القانون، وظهور ما يُعرف بالمساحات غير المحكومة.

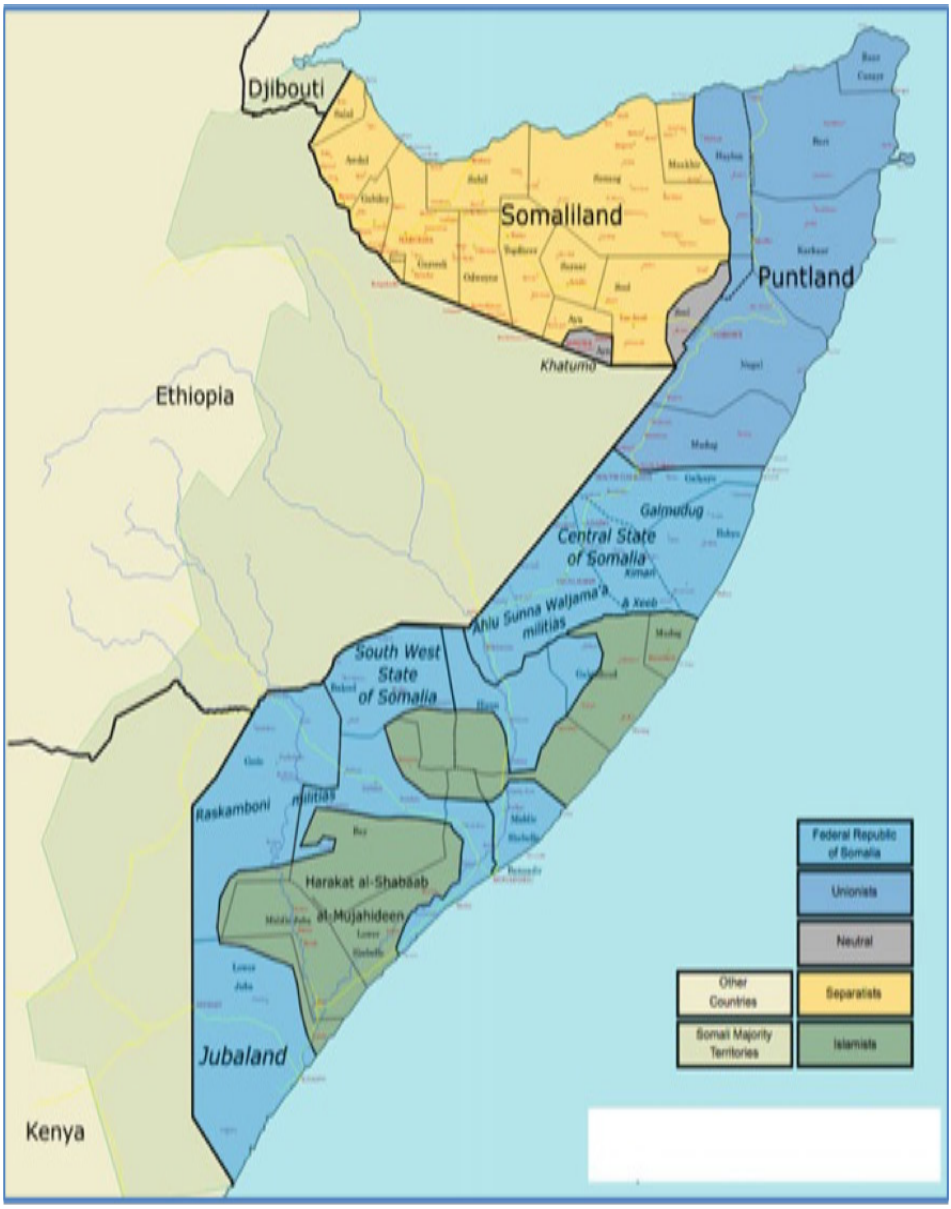

الخريطة السياسية للصومال

Source Google map **2019**

1. انهيار الدولة واحتضان الجماعات الجهادية:

قام عدد من العناصر المتطرفة التي انسحبت من العديد من العشائر، مثل عشيرة الشيخ حسن ضاهر عوي، الذي قاتل إثيوبيا في ظل نظام سياد بري في السبعينيات، بتأسيس حركة الشباب وقيادة الجناح العسكري للاتحاد الإسلامي، ثم تولى فيما بعد زمام قيادة اتحاد المحاكم الإسلامية. وفي عام 2006، سلم عوي قيادة المجموعة إلى عدن حاشي أيرو، وهو مقاتل صومالي شاب قُتل لاحقًا في غارة جوية أمريكية في عام 2008. ولاحقًا تولى أحمد عبدي جودان القيادة العسكرية للشباب وقُتل لاحقًا على يد الجيش الأمريكي في سبتمبر 2014.

وظهرت حركة الشباب لتمثل طيفًا واسعًا من الإرهاب العنيف الذي بدأه ونفذه التحالف الفضفاض للجماعات الصومالية المتنوعة في ظل انهيار الدولة الذي أعقب زوال الدكتاتور السابق سياد بري. ويرتبط الاتجاه المتصاعد للهجمات الإرهابية في الصومال وعبر القرن الإفريقي إلى حد كبير بحركة الشباب. وقرب نهاية عام 2007، تكررت موجة النشاط الإرهابي المتصاعدة في "الشباب" بسبب الفساد العميق الجذور في قطاع الأمن الصومالي (حالة الخدمة السيئة للشرطة، والمعنويات المنخفضة، والمعدات القديمة).

وتُعدُّ حركة الشباب الصومالية الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة، أخطر تهديد يواجه شرق إفريقيا؛ إذ استمرت سيطرة الحركة على مناطق واسعة في وسط وجنوب الصومال برغم وجود قوات الاتحاد الإفريقي على أراضيه؛ إذ تشير التوقعات إلى سيطرة هجمات حركة الشباب المتشددة في شرق إفريقيا؛ حيث ستستغل نقاط ضعف الحكومة الوليدة في الصومال، وصراعات القوات الموالية للحكومة، بالإضافة إلى شن هجمات معقدة في العاصمة مقديشو، بعد أن استعادت العديد من المستوطنات التي كانت تحرَّرت ثم تخلَّى عنها الاتحاد الإفريقي. ومع التركيز على الصومال ستستمر الحركة في تنفيذ هجمات انتقامية ضد الدول الإقليمية التي تقود عمليات ضدها في الصومال. كما ستكون كينيا أكثر عرضةً للعمليات الإرهابية، وسيمتد التهديد أيضًا إلى إثيوبيا وأوغندا، ومن المحتمل أن تتوسَّع عملياتها إلى تنزانيا، مُستغلةً في ذلك التهميش العرقي والديني من قِبَل الحكومة هناك.

علاوةً على ذلك، يتفاقم هذا بسبب التسلل المزعوم في الشرطة الصومالية والجيش من قبل عناصر الجهاديين والميليشيات. ويتمثَّل الطموح الرئيسي لحركة الشباب في الإطاحة بحكومة لا تحظى بشعبية ويدعمها الغرب لترسيخ الإسلام الراديكالي وطرد قوات حفظ السلام بالقوة من الصومال، لكن هجماتها الأخيرة المتفرقة عبر القرن الإفريقي تشير إلى أن الجماعة الجهادية تميل تدريجيًّا نحو نهج براجماتي بالتناوب بين الميول الشعبوية والإرهابية المرتكبة للعنف.

فعلى سبيل المثال، في عام 2013، قامت الحركة بتدويل ملف الأنشطة الإرهابية مع الهجوم على Westgate Mall في كينيا، ولاحقًا على جامعة Garissa؛ ما أسفر عن مقتل أكثر من 147 طالبًا. وأظهرت هذه الهجمات خارج شواطئ الصومال أن حركة الشباب انضمت إلى الطموح الجهادي العالمي التوسعي الذي يموله تنظيم القاعدة. ومع ذلك، بحلول عام 2011، بدأت حركة الشباب في التراجع بسبب الهجوم العسكري الرفيع المستوى من قبل بعثة الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام في الصومال (AMISOM) برعاية الاتحاد الإفريقي. وعلى الرغم من أن الحملة العسكرية المدعومة من الاتحاد الإفريقي أضعفت قدرة الحركة، إلا أنها لا تزال تشكل تهديدًا وجوديًّا للصومال الذي مزقته الحرب ومنطقة القرن الإفريقي المضطربة [38].

2. تحليل العلاقة بين سيطرة الجماعات المسلحة على المساحات غير المحكومة والمدنيين:

لتحسين فهم كيفية سيطرة الجماعات المسلحة على المساحات غير المحكومة وحياة المدنيين وسلوكهم، فإننا نميز بين ثلاثة أبعاد مختلفة لكنها مترابطة للسيطرة. يُشكِّل كل بُعد عدسة معينة يمكن من خلالها تناول ظاهرة "السيطرة" بشكل تحليلي [39]:

- تشمل مجالات السيطرة Spheres of Control المجالات التي تُمارِس فيها الجماعات المسلحة سيطرتها على الحياة المدنية. ونقوم بتقسيم هذا البعد إلى البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي.

- ممارسات السيطرة Practices of Control هي الأساليب والآليات التي تستخدمها الجماعات المسلحة لممارسة السيطرة، وتشمل – على سبيل المثال لا الحصر – أشكالًا

مختلفةً من العنف المباشر وغير المباشر، واستخراج الموارد وفرض الضرائب، وتنظيم حركة المدنيين، وتقييد أو تنظيم الوصول إلى المساعدات والخدمات الأساسية.

- قدرات السيطرة Capacities of Control، وتَصِف الموارد والسمات التنظيمية والقدرات التي تُمكِّن جماعة مسلحة من ممارسة أنواع مختلفة من السيطرة، وترتبط بتوقُّع احتمالات بقاء جماعة مسلحة ما، ويمكن تقسيمها إلى قدرات قسرية وتنظيمية ومالية.

وسيتم تطبيق دورة السيطرة، كما هو مُوضَّح بالشكل أدناه، على حالة حركة الشباب الصومالية.

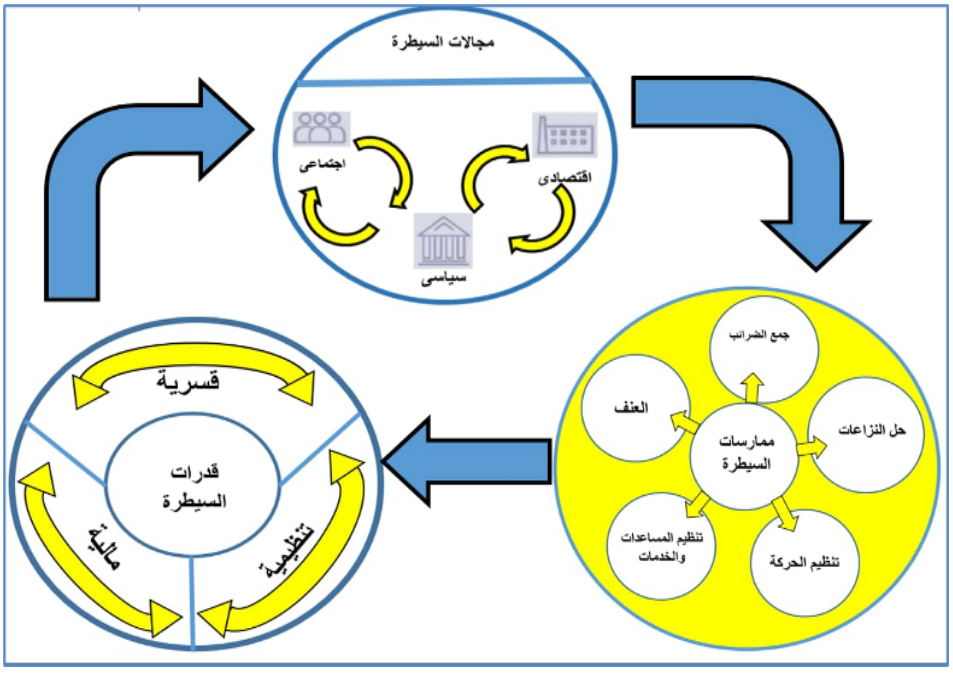

شكل رقم (2) يوضح دورة سيطرة الجماعات الإرهابية على المساحات غير المحكومة

مجالات التنافس بين الجماعات الإرهابية والدولة:

1. المجال الاقتصادي:

عادةً ما تكون الجهود المبذولة لممارسة السيطرة على النشاط الاقتصادي مدفوعة بمزيج من الدوافع. وتسعى الجماعات المسلحة إلى الاستيلاء على أنشطة معينة أو الاستفادة منها لتعظيم إيراداتها، بل أيضًا لحرمان الحكومة أو غيرها من هذه التدفقات المالية. كما أنهم يستخدمون المجال الاقتصادي للسيطرة على السلوك على نطاق أوسع، بما في ذلك محاولات تنفيذ الأيديولوجيا التي تمثلها جماعة مسلحة (أي فرض عقوبات مالية على السلوكيات غير المرغوب فيها، وفرض الضرائب بما يتماشى مع معتقداتها أو أيديولوجيتها).

وتستفيد بعض الجماعات المسلحة من النفوذ الاقتصادي من خلال السلوك الشبيه بالدولة، وإنشاء المؤسسات البيروقراطية لتعزيز التصورات عن شرعيتها. ومن خلال تشكيل المجال الاقتصادي، يمكن للجماعات المسلحة ممارسة السيطرة المباشرة على السكان المدنيين، بل أيضًا السيطرة غير المباشرة، من خلال إحداث التغييرات في الممارسات والمعايير الاقتصادية الأوسع [40].

وقد تحتكر بعض الجماعات المسلحة تقريبًا السيطرة الاقتصادية في منطقة معينة، في حين أن البعض الآخر قد يكون قادرًا فقط (أو مهتمًا فقط) على ممارسات استخراجية مخصصة. وقد يُواجِه المدنيون طبقات متداخلة من السيطرة الاقتصادية، لا سيما عندما تتنافس الجماعة المسلحة على الهيمنة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، قد يُطلَب من سائق الشاحنة الذي ينقل البضائع أن يدفع لجماعة مسلحة (أو عدة مجموعات مسلحة) وللدولة، ضرائب أو رشاوي إلى وكلائها (أو كليهما). وقد تحاول جماعة مسلحة طرد المنافسين، أو تسعى ببساطة إلى استخراج الموارد جنبًا إلى جنب مع مختلف المطالب الأخرى التي تُطالِب المدنيين بها من قبل جهات فاعلة أخرى [41].

وقد يتجاوز التأثير الاقتصادي إلى حد كبير السيطرة أو الوجود الإقليمي. فعلى سبيل المثال، قد تكون الجماعات المسلحة هي السلطات الوحيدة التي تجمع الضرائب حتى

في المناطق التي لا يمكنها الوصول إليها بشكل متكرر؛ وذلك من خلال نقاط التفتيش والدوريات مثلًا. وتُعتبَر الطرق مُهمَّة بشكل خاص للسيطرة الاقتصادية؛ لأنها تُمكِّن الجماعات المسلحة من فرض ضرائب على التجارة ونقل البضائع والأشخاص.

وتمتلك حركة الشباب استراتيجية مُتطوِّرة بشكل لافت للنظر للتأثير الاقتصادي، تتراوح بين الضرائب والتواطؤ في مختلف جوانب تجارة السلع الدولية؛ وذلك من خلال التركيز على الرقابة المالية ومراقبة النشاط الاقتصادي، ورد أن جهود حركة الشباب تُكسِبها عائدات أكثر مما تجمعه الحكومة الصومالية نفسها. وينتج عن ذلك فائض من الأموال يُقال إن الحركة تستثمرها في مؤسسات مختلفة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم[42].

2. المجال الاجتماعي:

يتعلق المجال الاجتماعي بإثارة الامتثال المعياري. إن ارتداء ملابس بطريقة معينة، أو الانخراط في أنشطة معينة، أو التحدُّث بلغة معينة، كلها أعمال خضوع تؤكد هيمنة الجماعات المسلحة. ولا يرسل هذا المظهر الخارجي رسالة إلى الجماعة المسلحة فحسب، بل يشير أيضًا إلى درجة سيطرة الجماعة المسلحة على السكان المدنيين بشكل عام بطريقة مرئية. وهذا بدوره قد يؤثر على المدنيين الآخرين "لاتباع القواعد". وقد يؤدي القيام بخلاف ذلك إلى جعلهم واضحين، ويثير شكوك الجماعات المسلحة في احتمال تمرُّدهم بطرق أخرى.

إن الطريقة التي تنظم بها الجماعات المسلحة السلوك الاجتماعي محددة السياق، وعادةً ما تتماشى مع أيديولوجياتها أو أهدافها السياسية. وتختلف أيديولوجيات وأهداف الجماعات المسلحة اختلافًا كبيرًا، ليس فقط في محتواها، بل أيضًا في مدى ومستوى التفاصيل التي يتم بها إضفاء الطابع المؤسسي على مؤسسات واستراتيجيات معينة. ويمكننا أن نتوقع بشكل معقول أن الجماعات ذات الأيديولوجية المتطورة والمُفصَّلة، التي تتمتع بدرجة عالية من الالتزام الداخلي، أكثر عرضةً لتنظيم السلوك الاجتماعي[43].

وفي الوقت الذي تختلف فيه أنواع الرقابة الاجتماعية التي يتم فرضها، فإن هناك أوجه تشابه فيما يتعلق بكيفية ممارسة الرقابة الاجتماعية. مثال ذلك بوجه خاص هو استخدام المحاكم لتحقيق السيطرة الاجتماعية؛ حيث تُمكِّن المحاكم المُتنقِّلة الجماعات المسلحة من ممارسة السيطرة الاجتماعية بشكل مستقل عن السيطرة الإقليمية؛ ما يوفر حلًّا لبناء شرعيتهم وتشكيل السلوك.

إن الأشكال الوحشية للرقابة الاجتماعية التي تمارسها حركة الشباب موثقة جيدًا؛ بدءًا من جلد ذوي قصَّات الشعر غير الإسلامية، ومن لا يرتدون الملابس الإسلامية، لكن السيطرة الاجتماعية لحركة الشباب ليست أيديولوجية فحسب، بل عملية أيضًا. ويبدو أن ذلك يرسل رسالة حول رؤية حركة الشباب إلى نفسها، كسلطة شبيهة بالدولة، تعمل على تنظيم السلوك المدني لغرض أكبر. ومع ذلك، على الرغم من تشددها الأيديولوجي، أظهرت استعدادها لاستيعاب المدنيين على هذه الجبهة عندما يكون من مصلحتها القيام بذلك. فعلى سبيل المثال، عُرف عنها إبرام صفقات مع مجتمعات ذات مواقع استراتيجية، وتبادل حرية المرور والذكاء للحصول على درجة من الحماية مقابل المرونة فيما يتعلق بالطاعة المعيارية (أي حقوق المرأة، والعبادة الدينية)[44].

3. المجال السياسي:

تتنافس الجماعات المسلحة مع الدولة والسلطات الأخرى على السيطرة والنفوذ في المجال السياسي. وبعبارة أخرى، فإنها تسعى إلى احتواء هياكل صنع القرار والسلطة أو الاستيلاء عليها أو استبدالها. وتسعى الجماعات المسلحة عادةً إلى تعطيل ومنع الدولة من أداء الوظائف الأساسية، مثل حماية السكان وتقديم الخدمات الأساسية. ولا يؤدي هذا إلى تآكل وجود الدولة فحسب، بل يقوض تصورات شرعية الدولة، ويرسل رسالة إلى السكان المدنيين حول تكاليف دعم الدولة. ومن الناحية السياسية على الأقل، لا تتسامح العديد من الجماعات المسلحة مع منافسيها. وقد تشكل تحالفات لتوسيع نفوذها أو سيطرتها؛ ما يؤدي إلى نوع من تقاسم السلطة، ولكن في نهاية المطاف يسعى معظمها إلى الهيمنة السياسية.

ولتأسيس الهيمنة السياسية، تقوم بعض المجموعات بإنشاء أو تمكين الهياكل التي يمكن أن تساعد في توسيع نفوذها على السكان. قد يعني ذلك إنشاء هياكل حكم الظل الخاصة بها لتحل محل الدولة أو أشكال أخرى من السلطة. ومع ذلك، فإن القدرة على تشكيل حكومة الظل التي تعمل إلى حد كبير على إزاحة الدولة القائمة واستبدالها، هي عائق كبير أمام العديد من الجماعات المسلحة. إنه يتطلب قيادة واضحة وطاعة داخلية وتماسكًا وموارد كبيرة ورؤية استراتيجية [45].

ومن ثم، فإن العديد من الجماعات المسلحة تستخدم تقنيات الخيار المشترك، لا سيما فيما يتعلق بالسلطات غير الحكومية أو غير الرسمية. وهي بذلك تسعى إلى إعادة تشكيل الديناميكيات المحلية وهياكل السلطة لخدمة أهدافها. على سبيل المثال، قد تسعى إلى مبدأ "فرِّق تَسُد"، ورفع أنواع معينة من السلطات العرفية أو الفاعلين الدينيين فوق الآخرين. وفي بعض الأحيان، قد يتعلق الأمر باستبدال مؤيدي الدولة، أو السلطات المحلية التي يرون أنها متحالفة مع العدو أو غير الجديرة بالثقة. وفي حالات أخرى، قد يكون الدافع وراء ذلك مخاوف أيديولوجية؛ حيث تفضل الجماعة المسلحة أشكالًا معينة من السلطة المحلية، وقد ترغب في إضعاف الآخرين أو القضاء عليهم.

ولطالما سعت حركة الشباب إلى الهيمنة السياسية لاستبعاد جميع الجهات الفاعلة الأخرى تقريبًا، وعاملت السلطات العشائرية والعرفية على نطاق واسع بريبة. ومع ذلك، عكست مسارها من استبعادها الذي طال أمده لكبار العشائر من هياكل الحوكمة الخاصة به في عام 2014 تقريبًا، وشكَّلت مجلس الحكماء في عام 2016، مدركةً أن منح درجة من الاحترام والشرعية لشيوخ العشيرة، سيُعزز بدوره شرعيتها في عيون المدنيين. وفي الآونة الأخيرة، حاولت حركة الشباب تطبيق المنطق نفسه على المجتمعات. ويعني استمرار وجود بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (AMISOM) أن حركة الشباب لا يمكنها الاحتفاظ بهذه المساحات عسكريًا كما كان من الممكن أن تفعل في السابق (أو أنها ستخسر الكثير إذا حاولت)؛ لذا فهي تُفضِّل التفاوض – وإن كان ذلك باستخدام تهديدات بالعنف الجماعي أو الحصار – بدلًا من ذلك.

وتتمتع حركة الشباب بهيكل سياسي ذي مرونة ملحوظة في مواجهة التحديات العسكرية، كما تطورت حركة الشباب بشكل كبير، أيديولوجيًّا وعمليًّا، من جذورها في اتحاد المحاكم الإسلامية. ويمكن اعتبار الجانب السياسي لحركة الشباب اليوم مزدوجًا. ففي المناطق التي تتمتع فيها بأكبر قدر من التأثير والحضور، تقوم بتشغيل هياكل حوكمة الظل المتطورة نسبيًّا التي حلت محل الدولة بشكل فعَّال. وتوجد ديناميكية أخرى في مناطق الخطوط الأمامية والمناطق التي تهيمن فيها الحكومة، بما في ذلك المدن الكبرى. وهنا تتسلَّل حركة الشباب وتُمارِس نفوذًا قسريًّا على الهياكل القائمة، وتُقوِّض الدولة من خلال العنف، بدلًا من إنشاء إدارة منافسة كاملة [46].

ممارسات السيطرة:

يستكشف هذا القسم مختلف ممارسات السيطرة والتحكم على النحو التالي:

أشكال العدالة الموازية وتوفيرها وتسوية المنازعات:

هناك ممارسة أخرى بارزة للسيطرة، وهي المحاكم أو غيرها من أشكال العدالة الموازية. ويمكن أن يعمل هذا بعدة طرق مختلفة لتعزيز سيطرة جماعة مسلحة ما. ويسمح حل النزاعات بدوره للجماعات المسلحة بتأسيس وجودها في المجتمعات، وروابط واضحة مع المدنيين، حتى عندما تكون المحاكم متنقلة أو مؤقتة، فإن الفصل في النزاعات يسمح للجماعة المسلحة بتطوير علاقة مباشرة مع السكان. إن نمو حركة الشباب خارج اتحاد المحاكم الإسلامية، وإنشاء محاكم شرعية خاصة بها، قد منحها شرعية دينية وجانبًا أكثر إيجابيةً في نظر المدنيين. وبالنسبة إلى العديد من المجموعات، تميل المحاكم إلى أن تكون من أقدم أشكال حكم الظل التي تسنُّها الجماعات المسلحة.

وعادةً ما يُنظَر إلى محاكم حركة الشباب على أنها أسرع وأكثر عدلًا من المحاكم الحكومية، التي حلَّت محلها الآن إلى حد كبير في العديد من المناطق الريفية. إن محاكم الشباب احتياطية وقابلة للتكيُّف، وتتألف من قاضٍ وربما بعض مسئولي حركة الشباب الآخرين، ويمكن نقلها بسهولة وبتكلفة منخفضة [47].

كما تُعزِّز المحاكم جهود الجماعات المُسلَّحة للتسلل إلى مناطق وسكان جدد. إنها تسمح للمجموعات بجمع المعلومات ومعرفة المزيد عن الأفراد والانقسامات الاجتماعية والديناميات الاجتماعية. وتعزِّز هذه الآليات السيطرة الاجتماعية للجماعات المسلحة، وتُمكِّنها من تشكيل الأعراف والسلوك. وفي المحاكم، يمكن معاقبة السلوك الذي ينتهك القواعد والأعراف التي تحاول الجماعات المسلحة تأسيسها؛ ما يساهم في تغيير الأشخاص لممارساتهم.

كما يمكن أن يؤدي إنشاء المحاكم إلى تعميق نفوذ الجماعات المسلحة في المجال الاقتصادي من خلال تمكين الجماعة من الحكم في قضايا الديون والمدفوعات والضرائب، ووضع القواعد التي تحكم المجالات الاقتصادية وفقًا لأفكارها. وعندما تكون عدالة الدولة غير فعَّالة أو فاسدة، قد يرى أصحاب الأعمال محاكم الجماعات المسلحة على أنها الآلية الوحيدة القابلة للتطبيق التي يمكن من خلالها تسوية النزاعات التجارية. وهذا بدوره يخلق روابط بين الجماعات المسلحة والقطاع الخاص قد تستفيد منها الجماعة المسلحة بطرق أخرى.

جباية الضرائب:

الضرائب مصدر أساسي للإيرادات، ومن ثم مصدر للقدرة المالية للجماعات المسلحة. لكن الضرائب تسمح أيضًا للجماعات المسلحة بممارسة سيطرتها خارج المجال الاقتصادي. وتُمكِّن الممارسات الضريبية الجماعات المسلحة من تشكيل المجال الاجتماعي، مثل فرض ضرائب على السلع أو السلوكيات التي تعتبر خاطئة من الناحية الأخلاقية، كتعاطي الكحول أو تدخين السجائر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الضرائب هي إحدى الطرق التي "تؤدي" فيها المجموعات المسلحة دورًا شبيهًا بالدولة. إن عملية جباية الضرائب، وإن كانت قسرية، تؤكد سلطة الجماعة المسلحة. وفي بعض الحالات، قد يتأكد ظهور نوع معين من العقد الاجتماعي، وقد تُبرِّر الجماعات المسلحة أيضًا ممارساتها الاقتصادية من خلال تأكيد أنها دولة الأمر الواقع، التي بدورها تعزز سلطتها [48].

وتميل الجماعات المسلحة إلى اختيار الأساليب التي لديها فرصة كبيرة للامتثال الطوعي، أو الوسائل القوية للتنفيذ. ويساعد هذا على تفسير سبب تبني حركة الشباب

المفاهيم والممارسات الدينية المقبولة، مثل العشر والزكاة، حتى لو وسَّعت هذه المفاهيم وكيَّفتها مع غاياتها الخاصة. نظرًا إلى أن الجماعات المسلحة غالبًا ما تستخدم الضرائب لتقويض الدولة. ولأنها تريد أن يمتثل الناس لهذه الممارسة لتوسيع سلطتها، فإنها تميل إلى وضع شروط معقولة (أو على الأقل ليست استغلالية بشكل مفرط). وفي بعض الحالات، اكتسبت حركة الشباب شرعية لإعفاء الناس من دفع الضرائب التي كانت ستطلبها بطريقة أخرى (أي بعد حصاد ضعيف، أو إعفاء الأسر الفقيرة من الدفع).

وبعبارة أخرى، فإن مقدار الأموال التي يتم الحصول عليها من خلال هذه الممارسات ليس هو الشيء الوحيد المهم؛ لذلك من الضروري مراقبة أي تآكل لشرعية الدولة، أو أي زيادة في التصورات عن شرعية جماعة مسلحة أو مستويات الامتثال المدني لهذه الممارسات.

تنظيم حركة المدنيين:

يرتبط تنظيم حركة المدنيين ارتباطًا وثيقًا بالإنفاذ العنيف. وتشمل الممارسات الرئيسية إقامة نقاط التفتيش والحصار. ومن المفيد التفكير في نقاط التفتيش على أنها تقع في أحد طرفَي الطيف spectrum، ومن السهل تحديدها (خاصةً المواقف المؤقتة أو المخصصة)، وتميل إلى تنظيم الحركة بدلًا من إيقافها. ويمكن استخدام نقاط التفتيش لأغراض لا تُعَد ولا تحصى، ولكننا هنا نتحدث عن قدرتها على تمكين عمليات البحث عن المركبات وإيقاف جميع الأفراد أو الأفراد المَعنيِّين من المرور عبر منطقة ما. إنها تُظهِر الوجود الجسدي والقوة القسرية، على الأقل مهما كانت المدة التي يمكن للجماعة المسلحة أن تُبقِي فيها نقطة تفتيش قائمة.

لكن نقاط التفتيش تُقوِّض أيضًا ثقة الجمهور بالحكومة، وتُضعف التصورات عن قدرة الدولة على الحفاظ على الأمن. وقد يبدأ الناس في تغيير سلوكهم بطرق يعتقدون أنها ستحافظ على سلامتهم. وقد يعني هذا التوقف عن السفر ببطاقة هوية صادرة عن الحكومة أو بالكثير من النقود، أو إزالة العناصر التي قد تُثير الشك (مثل الهواتف الذكية والكاميرات). وقد يجدون أيضًا طرقًا للإشارة إلى دعمهم حركة الشباب، مثل تشغيل أنواع معينة من الموسيقى أو ارتداء أنواع معينة من الملابس.

ويتطلب الحصار، في الطرف الآخر من الطيف، وجودًا إقليميًّا كبيرًا، وتنظيمًا وقوة قسرية للجماعات المسلحة. وفي بعض الحالات، استخدمت حركة الشباب الحصار لتجويع مؤيدي الحكومة وعائلاتهم في باكول لتسهيل سيطرة الشباب على المنطقة. وفي حالات أخرى، استخدمت "العقاب الجماعي لتقويض الثقة بالحكومة". وتتميَّز تكتيكات حركة الشباب بدرجة من تجاهل سلامة المدنيين الجماعية. ففي مجاعة عام 2011، ومرة أخرى في جفاف عام 2017، نظَّمت حركة الشباب حصارًا عرَّض الملايين لخطر المجاعة. ومع ذلك، تكون عمليات الحصار في بعض الحالات أكثر انتقائيةً، وتستهدف سلعة واحدة (مثل الوقود) أو تسمح للناس بالمغادرة لجمع المساعدة الإنسانية ثم العودة [49].

تنظيم الوصول إلى المساعدات والخدمات:

يخدم تنظيم الجماعات المسلحة الوصولَ إلى المساعدات والخدمات الأساسية عدة أهداف؛ أحدها توليد الدخل. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الوصول إلى فرص العمل والرواتب، وتحصيل الضرائب. وقد تستخدم جماعة مسلحة، على سبيل المثال، نفوذها لانتزاع مدفوعات مباشرة، أو قد تضمن منح الوظائف أو العقود لأعضائها أو حلفائها.

الهدف الآخر هو السماح للجماعة المسلحة بإثبات أنها تسيطر على من يعمل في منطقة معينة، ومن يستفيد من هذا العمل، وأنواع الخدمات والفوائد التي سيُسمَح للسكان بالوصول إليها. هنا غالبًا ما تلعب المخاوف الأمنية للجماعات المسلحة دورًا. وقد كانت حركة الشباب في السنوات الأخيرة مُتردِّدة للغاية في التعامل مع الجميع باستثناء مُقدِّمي المساعدات المحليين؛ ما يحمل شكوكًا عميقة وعداءً تجاه العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة.

الهدف الثالث هو تعزيز الصورة الذاتية للجماعة المسلحة وشرعيتها في نظر السكان؛ فهو يسمح للجماعة المسلحة بالتصرف كسلطة حاكمة، واتخاذ قرارات رئيسية حول ما يمكن للأفراد أو المجتمع الوصول إليه. ويؤدي ذلك، في بعض الأحيان، إلى تحفيز التعاون بين الدولة والجماعة المسلحة؛ ما يخلق فرصًا لتحقيق المنفعة المتبادلة بين الخصوم.

ولا يقل عن ذلك أهميةً كيفية تخفيف الجماعة المسلحة هذه القيود من أجل تعزيز نفوذها. ففي بعض المناطق، تختار حركة الشباب ببساطة عدم فرض بعض القيود الأقل شعبيةً والأكثر تدخلًا، لا سيما تلك المتعلقة بحركة المرأة وحريتها. وفي بعض الحالات على الأقل، يبدو هذا جزءًا من صفقة تكتيكية بين حركة الشباب والمجتمع تقوم على أساس أن حركة الشباب ستمنح درجة من الحكم الذاتي والوصول إلى المساعدات الإنسانية، ما لم يقاوم مجتمع منطقة ما تحرُّك حركة الشباب عبر هذه المنطقة، وتقديم معلومات استخباراتية لحركة الشباب [50].

قدرات السيطرة:

يساعد تحديد ممارسات السيطرة التي تستخدمها جماعة مسلحة ما في إظهار مستوى نفوذها، لكنها ليست كافية بمفردها. فمن المفيد التفكير أيضًا في القدرات التي تحتاجها جماعة مسلحة لتفعيل هذه الممارسات. ويمكن القول إن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من القدرات هي اللبنات الأساسية لسيطرة الجماعات المسلحة على المساحات غير الخاضعة للحكم: القدرات القسرية، والقدرات العملياتية، والقدرات المالية. هذه القدرات مترابطة بشكل وثيق وتتداخل في نواحٍ كثيرة. والقدرات هي الموارد التي تمكن الجماعات المسلحة من تطبيق ممارسات السيطرة وتشكيل مجالات مختلفة للسيطرة. وهذا بدوره يؤثر على قدرات السيطرة، حسبما توضح دورة السيطرة. ويرتبط تحليل قدرات السيطرة بتوقع مدى احتمالات بقاء الجماعات الإرهابية [51].

1. القدرة القسرية:

تتحدد القدرات القسرية للجماعة المسلحة إلى حد كبير من خلال قوتها العسكرية وأفرادها. والقدرة القسرية هي المفتاح لقدرة المجموعة على تطبيق أنواع مختلفة من العنف كممارسة للسيطرة. وفي الوقت نفسه، فإن القدرة القسرية مطلوبة أيضًا لممارسات الرقابة الأخرى، بما في ذلك فرض الضرائب والعدالة والقيود المفروضة على الحركة. ولا تزال حركة الشباب بعيدة عن الشعبية، وغالبًا ما يتعيَّن عليها الاعتماد على التهديد باستخدام القوة لدعم قواتها من خلال التجنيد الإجباري للفتيان لتلقين العقيدة الدينية، ومن خلال فرض الضرائب المفرطة [52].

ويمكن أن تخبرنا قدرة جماعة مسلحة على تغيير الاستراتيجية وتطوير قدرات قسرية جديدة استجابةً للتغيرات في تكتيكات خصومها، كثيرًا عن احتمالات بقاء جماعة مسلحة ما. وقد يأخذ هذا، على سبيل المثال، شكل التحول من حرب العصابات أو تكتيكات أخرى غير مباشرة إلى الهجمات البرية المباشرة ضد خصم المجموعة (أي المعارك الضارية أو اجتياح تحصينات العدو أو المباني الحكومية). ويمكن أيضًا ربط التطور المتزايد للهجمات العسكرية، مثل تلك التي تُظهِر القدرة على نقل المقاتلين من مكان إلى آخر لشن هجمات منسقة، بالقدرة التنظيمية.

ويتَّضح ذلك في الخطوط العريضة لاستراتيجية حركة الشباب التي تتبنَّاها للحفاظ على نفسها من خلال تجنُّب القتال العسكري المباشر، في الآونة الأخيرة، والحفاظ على الهيمنة في المناطق الريفية في جنوب وسط الصومال، والتغلغل بشكل متزايد في المدن والبلدات الخاضعة اسمًا لسيطرة الحكومة. ونادرًا ما تنخرط حركة الشباب في معارك كبيرة، لكنها تملي وتيرة الصراع من خلال نصب كمائن أصغر في المواقع التي تختارها. في هذه الأثناء، تبنَّت بعثة الاتحاد الإفريقي، التي أعيدت تسميتها الآن باسم بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال (ATMIS)، موقفًا دفاعيًّا أكثر منذ سنوات، ونادرًا ما تشن هجمات كبيرة[53].

ويمكن أن تتعلق القدرة القسرية أيضًا بمنع العنف أو الامتناع عنه. وبقدر ما تعتمد الجماعات المسلحة على التهديد باستخدام القوة القسرية لانتزاع امتثال المدنيين، فإنها تميل أيضًا إلى توفير الحماية كحافز. وقد لا تكون قادرة على توفير الحماية الكاملة من عنف الدولة الانتقامي، لكن يمكنها في كثير من الأحيان توفير الحماية من التهديدات الأخرى، مثل اللصوصية والإجرام. إلى جانب ذلك، يمكن أن يؤدي توفير العدالة والأمن إلى تعزيز شرعية الجماعات المسلحة، كما نوقش أعلاه. بالإضافة إلى ذلك، ربما يكون أقوى مؤشر على السيطرة هو القدرة على الامتناع عن العنف، مثل إعلان وقف إطلاق النار والالتزام به.

هذا النهج اتبعته حركة الشباب في تدعيم هيمنتها الريفية؛ حيث تحافظ على سيطرة إدارية محدودة لكنها فعَّالة على السكان المحليين. وبعض الخدمات

الأساسية التي تقدمها منافسة أو تفوق تلك المقدمة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وجهود الحكومة الخاصة في تقديم الخدمات محدودة، وغالبًا ما يرى الصوماليون أن حركة الشباب أقل فسادًا بالمقارنة مع حكومتهم [54]. كذلك توفر الجماعات المتمردة في الصومال التعليم والتوظيف وبعض تدابير القانون والنظام والفصل في المنازعات التي تسهل التبادل الاقتصادي والاستثمار.

2. القدرة التنظيمية:

تَصِف القدرات التنظيمية قدرة الجماعة المسلحة على ممارسة القيادة والسيطرة داخل الحركة. وعلى الرغم من أن هذه الصفات غير ملموسة إلى حد ما، فإنها تُمكِّن الجماعات المسلحة من ترجمة القرارات والاستراتيجيات على المستوى المركزي إلى ممارسات متسقة للسيطرة.

ويتضح هذا النهج في الصومال؛ حيث ينضم أفراد عشائر الأقلية - بمباركة شيوخ العشائر في كثير من الأحيان - إلى حركة الشباب للانتقام من العشائر الأكبر وتأمين بقاء جماعتهم خلال الحرب الأهلية برعاية الجهاديين. كما طلبت عشائر أخرى دعم حركة الشباب لأنها شعرت بأن وصول القوات الحكومية يعني "غزو" أراضيها من قبل العشائر الأخرى. وحدث ذلك حول مدينة ماركا الساحلية؛ حيث طلبت عشيرة "بيمال" المحلية دعم الجهاديين ضد الجيش الوطني الصومالي المؤلف من محاربي عشيرة "هبير جدير" (العدو اللدود لـ "بيمال") [55].

مرونة الشباب من خلال تغييرات القيادة:

تتمتع حركة الشباب بتماسك داخلي أكبر من خصومها؛ فهي تتماسك بسبب التمسك بأيديولوجية سلفية جهادية موحدة، وفرض رقابة قوية على المعارضة. وتوفر المعتقدات المشتركة الأساس لمنطق تنظيمي داخل حركة الشباب لا يمكن للحكومة الفيدرالية ولا أي ولاية مطابقته، كما أن حركة الشباب أكثر ارتباطًا من خلال الروابط الأسرية وغيرها من العلاقات مع المجتمع الصومالي والحكومة، مما يفترضه الغرباء في كثير من الأحيان (التماسك الأيديولوجي والتكويني) [56].

وبالمثل، أثبتت حركة الشباب أنها قادرة على التغلب على التحدي المتمثل في استراتيجيات قطع الرأس. وفي عام 2008، قتل صاروخ كروز أمريكي قائد حركة الشباب عدن حاشي "عيرو". وحلَّ أحمد "مختار أبو الزبير" "غودان" محل عيرو. وتحت قيادة غودان، وصلت حركة الشباب إلى ذروة قوتها الإقليمية والاقتصادية والعسكرية، لكنها فقدت بعد ذلك جزءًا كبيرًا من أراضيها ومعظم مراكزها الحضرية في الصومال. وفي سبتمبر 2014، قتلت غارة جوية أمريكية غودان في منطقة شبيلي في الصومال. وبعد عدة أيام، تنبأ مستشار مكافحة الإرهاب للرئيس الصومالي أن وفاة غودان ستغير قواعد اللعبة، وستؤدي إلى صراع على السلطة داخل الحركة، لكن في غضون أسبوع من وفاة غودان، عيَّنت حركة الشباب أحمد عمر أبو عبيد زعيمًا جديدًا لها. وقاد عبيد المنظمة عندما قتلت الأبرياء في كلية جاريسا الجامعية ولا يزال مسئولًا حتى اليوم.

وبعد وفاة غودان، خلص بعض المحللين إلى أن حركة الشباب ستظل تشكل تهديدًا كبيرًا في القرن الإفريقي، وأن المنظمة "ستبقى على قيد الحياة بعد عيرو وغودان". ولا يوجد سبب للاعتقاد بأن موت أو عزل أبو عبيد أو حتى خليفته سيؤدي إلى انهيار حركة الشباب. وعلى الرغم من أن الخلافات الداخلية تشكل حاليًّا أكبر تهديد لبقاء الشباب على قيد الحياة، فإنها أظهرت حتى الآن أنها يمكن أن تنتقل من زعيم إلى آخر، بالرغم من استراتيجيات قطع الرأس [57].

القدرة على التجنيد والتعبئة:

في حين أن قوة أجنبية مثل (AMISOM) يمكن أن تقيد عمليات الشباب في الصومال، فمن المحتمل أنها لا تستطيع هزيمة منظمة الشباب التي أصبحت الآن صومالية وإقليمية إلى حد كبير. وأفادت فاندا فيلباب الزميلة البارزة في معهد بروكينجز بأن "الحكومة الصومالية لا تسيطر على جيشها؛ بدلًا من ذلك، إنه مجرد مجموعة من الميليشيات العشائرية". وتميل المناطق التي استعادتها بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال إلى تسليمها إلى ميليشيا العشائر التابعة للحكومة الصومالية التي تريد بعد ذلك فرض إرادتها. وهذا يخلق عداوات وقد يدفع السكان المحليين للعودة إلى أحضان حركة الشباب. وفي الواقع، مكَّنت سياسات العشائر الإقصائية في الجزء الجنوبي من الصومال حركة الشباب من ضم العشائر المهمشة [58].

ومع تعطيل قوة الاتحاد الإفريقي، عادت القوات الكينية والإثيوبية إلى نيروبي وأديس أبابا على التوالي، بدلًا من مقر بعثة الاتحاد الإفريقي في مقديشو، كما تعمل بعثة الاتحاد الإفريقي إلى الصومال في حدود الدولة فقط وليس لديها تفويض لمواجهة هجمات الشباب في كينيا المجاورة.

ومع ذلك، فإن التدخُّل العسكري لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال أدى بشكل أساسي إلى انخفاض عدد مقاتلي الشباب مما يُقدَّر بنحو 7000 إلى 3000 ربما اليوم، كما انخفض عدد المقاتلين الأجانب من خارج القرن الإفريقي. ويرجع ذلك إلى الظروف الصعبة للعمل في منطقة ريفية متدنية جغرافيًّا، وقرار قيادة الشباب تطهير بعض المقاتلين الأجانب، وأماكن أكثر جاذبيةً لغير الصوماليين للقتال في أجزاء أخرى من العالم.

من ناحية أخرى، لا تزال حركة الشباب تستقطب الصوماليين وغير الصوماليين من داخل الصومال ومن جميع أنحاء المنطقة، وخاصةً كينيا وكذلك تنزانيا وأوغندا وجيبوتي. وأشارت مقابلات أجراها بعض الباحثين مع 88 مقاتلًا سابقًا من حركة الشباب في مقديشو إلى أن 98% منهم يعتقدون أن الإسلام يتعرَّض للتهديد في الصومال. وغالبًا ما كان هذا التهديد مرتبطًا بالدول ذات الغالبية غير المسلمة، ومن المفترض أنها تشمل كينيا وإثيوبيا المجاورتَين. وانجذب معظم الأشخاص الذين أجريت مُقابلتُهم إلى حركة الشباب للحصول على مراكز قوة. كما لاحظ العديد من الذين أجريت مُقابلتُهم وجود مواطنين كينيين في المراتب العليا لحركة الشباب؛ ما يدل على أنها نجحت في إنشاء منظمة جهادية تمتد إلى ما وراء حدود الصومال [59].

هذا يطرح السؤال: لماذا تمكنت حركة الشباب من التجنيد بنجاح في كينيا؟ تشير المقابلات التي أجراها باحثون مع 95 من أعضاء حركة الشباب في كينيا إلى أن عجز الحكومة عن معالجة التطرف المتزايد للسكان قد مكَّن الشباب من تجنيد مقاتلين هناك؛ ما سهل نفوذ حركة الشباب في كينيا والمنطقة الأوسع. وعندما طُلب من المشاركين تحديد أهم عامل دفعهم للانضمام إلى حركة الشباب، أشار 65% منهم إلى استراتيجية الحكومة الكينية لمكافحة الإرهاب. ويزعم من جرت مقابلتهم أن جميع المسلمين يُعاملون كإرهابيين، كما يستشهدون باغتيال قادة المسلمين وقتل

المسلمين خارج نطاق القضاء. وهذا بدوره سيُطيل قدرة الشباب على جذب الدعم في كينيا، على الرغم من تراجع قدرة المنظمة على التجنيد من الشتات الصومالي[60].

وخلصت التحليلات في السنوات الأخيرة إلى أنه بالرغم من جهود مكافحة التطرف الإقليمية والدولية في الصومال، فإن حركة الشباب أثبتت قدرة هائلة على التكيف التشغيلي والتنظيمي. ويقدم Williams أربعة أسباب لإجبار الشباب على إعادة التجديد: أولًا- أدرك قادة الشباب أنهم لا يستطيعون هزيمة خصومهم بالوسائل العسكرية التقليدية. ثانيًا- فقدت المنظمة الدعم من داخل الدوائر العشائرية الرئيسية. ثالثًا- أصبحت أيديولوجية الشباب المتطرفة نقطة ضعف. وأخيرًا، ضغطت بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية على حركة الشباب. ودفع ذلك كله حركة الشباب إلى إعادة اختراع نفسها من خلال قرار نقل نضالها إلى كينيا وخارج حدود الصومال، مع تطورها نحو الإرهاب الهجين العابر للحدود[61].

القدرة المالية:

تُشكِّل القدرة المالية تمويل الجماعات المسلحة والوصول إلى الموارد المالية. ويُعَد الوصول إلى الأموال أمرًا حيويًّا لبقاء الجماعة المسلحة؛ لأنه يحدد قدرتها على تعزيز التماسك ودفع التكاليف الحيوية مثل الرواتب والأسلحة والذخيرة والتدريب والسفر والإشراف والوظائف "التنظيمية" الأخرى.

ويُعَد امتلاك الفهم الواسع لقاعدة تمويل الجماعات المسلحة (أي المساهمات المحلية، والابتزاز، ورعاية دولة طرف ثالث، والضرائب، والموارد الطبيعية) نقطة انطلاق مهمة من شأنها أن تمكن بعد ذلك من تتبع تطوُّر الجماعات المسلحة بمرور الوقت. وعلى الرغم من صعوبة مراقبتها بدقة، قد تشير التغييرات في مبالغ ومصادر الإيرادات إلى تحولات في قدرة الجماعات المسلحة، كما أنها قد تنذر بتحول في الممارسات. وقد تتحول الجماعة المسلحة التي ترعاها دولة طرف ثالث بشكل مفاجئ عن التمويل نحو الاستيلاء على السكان المحليين أو فرض ضرائب عليهم. ويبدو أن الأمر الأكثر أهميةً هو القدرة على استخلاص تدفقات مالية يمكن التنبؤ بها ويمكن الاعتماد عليها. وعلى الرغم من أن هذا قد يحدث لاحقًا في تطور جماعة مسلحة (أو لا يحدث

أبـدًا علـى الإطـلاق)، فـإن وجـود آليـة داخليـة تسـمح للجماعـات بتنسـيق الإيـرادات وتوزيعهـا وفقًـا للأولويـات الاسـتراتيجية، علامـة علـى قـدرة عاليـة في هـذا الصـدد.

وفي ذلـك، تتمتـع حركـة الشـباب في الصومـال بقاعـدة تمويليـة قويـة ومتنوعـة، فهـي تحصـل علـى إيـرادات في صـورة إتـاوات مـن تنظيمـات إرهابيـة محليـة أخـرى، وأنشـطة تجاريـة في المـوارد الطبيعيـة الصوماليـة، وإيـرادات مـن عمليـات قرصنـة بحريـة، ورسـوم وضرائـب علـى أنشـطة أعمـال محليـة في مناطـق تخضـع لنفـوذ التنظيـم.

ختاما

قـدَّم الفصـل إطـارًا نظريًّـا يمكـن النظـر إليـه علـى أنـه إمـا قائمـة مـن العوامـل الـتي مـن خلالهـا يمكـن تمييـز منطقـة مـا بأنهـا منطقـة غـير خاضعـة للحكـم، أو قائمـة بالظـروف الـتي يمكـن أن تُولِّـد أو تحافـظ علـى مـلاذ آمـن، أو قائمـة مـن الاعتبـارات الـتي يمكـن أن تسـاعد صانعـي السياسـات علـى تحديـد أولويـات تقييـم أو معالجـة المناطـق غـير الخاضعـة للحكـم والمـلاذات الآمنـة. ويتجـاوز المفهـوم العـام المُقـدَّم هنـا الفهـم التقليـدي لهـذا الموضـوع بالطـرق التاليـة:

1. تسـتخدم مجموعـة واسـعة مـن الجهـات الفاعلـة غـير المشـروعة المناطـق غـير الخاضعـة للحكـم للتمتـع بمـلاذ آمـن؛ ليـس الإرهابيـون فقـط، ولكـن المتمـردون والمجرمـون (مثـل تجـار المخـدرات والأسـلحة)، ومـا ينتـج عـن ذلـك مـن أشـكال هجينـة مـن الإرهـاب الهجـين.

2. يُعَـد مفهـوم المناطـق غـير الخاضعـة للحكـم ذا فائـدة محـدودة مـا لـم يتضمـن التمييـز المفاهيمي بـين المناطـق غـير الخاضعـة للحكـم، والمناطـق الخاضعـة للحكـم الخاطـئ، والمناطـق المُتنـازَع عليهـا، والمناطـق القابلـة للاسـتغلال؛ لفهـم مجموعـة كاملـة مـن المواقـف الـتي يمكـن اسـتغلالها كمـلاذ آمـن.

3. لا تقتصـر أنـواع المـلاذات الآمنـة الـتي تشـكل تهديـدًا لأمـن الـدول علـى المـلاذات البعيـدة، بـل تشـمل المـلاذات الحضريـة والبحريـة والافتراضيـة أيضًـا، كمجموعـة كاملـة مـن البيئـات الـتي يسـتغلها الفاعلـون غـير الشـرعيين مـن أجـل حريـة التصـرف.

4. لا تقتصـر مجموعـة الظـروف الـتي تجعـل أماكـن ومواقـف معينـة عرضـة للاسـتغلال كمـلاذ آمـن علـى مجموعـة مـن الاعتبـارات السياسـية الـتي تـم أخذهـا في الاعتبـار في الفهـم التقليـدي للمناطـق غـير الخاضعـة للحكـم؛ (أي فكـرة أن المـكان غـير خاضـع للحكـم لأن الحكومـة المركزيـة غـير قـادرة أو غـير راغبـة في السـيطرة عليـه). بـدلًا مـن ذلـك، تشـير التجـارب إلى مجموعـة واسـعة مـن الاعتبـارات الجغرافيـة والسياسـية والمدنيـة والمـوارد ذات الصلـة بظهـور المـلاذات الآمنـة.

5. كما أوضح الجزء النظري أن الفهم السائد للسيطرة، من منظور الأرض أو المساحة الجغرافية، لا يلتقط بشكل كافٍ كيفية عمل الجماعات المسلحة فحسب، بل يفشل في التركيز على السيطرة الإقليمية في اعتبار أن السيطرة لا يتم تحديدها عادةً وفقًا لخطوط تقسيم واضحة، وأن الجماعات المسلحة يمكنها في كثير من الأحيان ممارسة سيطرتها إلى ما هو أبعد من المناطق التي توجد فيها فعليًا. ويجب بالضرورة أن يأخذ النهج الأكثر شمولًا في الاعتبار كيفية سيطرة الجماعات المسلحة؛ ليس فقط على الأراضي، بل على السكان.

وبالتطبيق على حالة حركة الشباب في الصومال، حلل هذا الفصل الأسباب التي جعلت الحركة تحقق نجاحًا كبيرًا نسبيًا في حكم المواطنين الصوماليين بدلًا من الحكومة الصومالية. وتكمن أهمية تلك الأسباب في إمكانية توقع مدى تمكُّن حركة الشباب أو غيرها من الجماعات الإرهابية من أن تظل قائمة بل تُوسِّع أنشطتها خارج حدود بلدها، رغم القيام بالجهود الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة تمدد وسيطرة تلك الجماعات.

ومن خلال الجمع بين الأدبيات المتعلقة بالاعتماد على نظرية المساحات غير الخاضعة للحكم، وحوكمة المتمردين والضرائب، واقتصاديات الحرب الأهلية، ومفهوم الدولة الفاشلة؛ نجادل بأن هذا التباين في نتائج الحوكمة يمكن تفسيره إلى حد كبير من خلال الظروف الاقتصادية التي تشكل مصالح وأفعال الأطراف المهيمنة في النزاع؛ أي من خلال منظور الاقتصاد السياسي لنمو وتمدد الجماعات الإرهابية وعلاقاتها بالحواضن المدنية ومؤسسات الدولة.

ولم يَعُد اقتراب الدولة الفاشلة وحده كافيًا لتحليل وفهم العلاقة بين الدولة والجماعات الإرهابية، بل أصبح من الضروري توسيع نطاق دراسة تلك العلاقة من منظور "تحركات الجماعات الإرهابية على الأرض"، وقدرتها على تأسيس مساحات وأشكال للسيطرة بديلة عن سيطرة الحكومة المركزية، كما ظهر ذلك جليًا في الحالة الصومالية.

وقد اتسمت الحكومة الصومالية بدرجات عالية من الفساد، مع قصور مزمن في أداء الحكومة وترهل مؤسساتها، وانهيار العلاقة بين الدولة والمواطنين؛ ما مكن حركة الشباب من الوصول المباشر إلى الموارد والتمويل وإنشاء حواضن مدنية في بعض المناطق.

وفي بعض مناطق الصومال، أنشأت حركة الشباب حكومة موازية خاصة بها؛ حيث تفرض الضرائب وتحكم مثل الدولة. في هذه المجالات، فإنها لا تُقدِّم فقط نظامًا سياسيًّا، ولكنها تقدم أيضًا بعض الخدمات العامة للمواطنين. ومع ذلك، فإنه في مناطق أخرى، لا سيما تلك التي تتمتع فيها بسيطرة إقليمية أقل، تتصرَّف حركة الشباب إلى حد كبير كمنظمة إرهابية غير متبلورة، أو يمكن القول إنها شبكة إجرامية منظمة.

إن حقيقة أن حركة الشباب تضغط بالفعل على المواطنين الصوماليين لفرض ضرائب، باستخدام أساليب ابتزاز على غرار الإرهاب في قلب الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، تجعل الأمر أكثر صعوبةً بالنسبة إلى الحكومة الرسمية في تحصيل ضرائبها من هذه الأسر نفسها؛ حيث تعاني من معدلات مرتفعة من الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي. ومن ثم، عندما لا تستطيع الحكومة المركزية فرض الضرائب على مواطنيها فإنها بذلك تفقد شرعية العقد الاجتماعي بينهما، وهو ما استغلته حركة الشباب؛ حيث تعتمد بشكل كبير في تمويل أنشطة الحركة على جمع الضرائب والإتاوات من الصوماليين.

وبدون احتكار القوة، سيكون من الصعب على الحكومة الصومالية إقامة علاقة طبيعية بين الضرائب والحماية مع مواطنيها؛ ومع ذلك، فإن من دون فرض ضرائب مباشرة على مواطنيها وإرساء هذا العقد الاجتماعي الأساسي، سيكون من الصعب على الحكومة الصومالية احتكار السلطة على البلاد.

بينما ركز هذا الفصل على شكل العلاقة بين الحكومة المركزية في الصومال وحركة الشباب والمواطنين، ومع ذلك، قد يرغب البحث المستقبلي في استكشاف العديد من أشكال العلاقات الأخرى الموجودة في هذا المشهد السياسي. على سبيل المثال، هناك العديد من ترتيبات الحكم التي تم وضعها بين العشائر والمدنيين، فضلًا عن العلاقة بين حركة الشباب والحكومة الصومالية، أو بين حركة الشباب والمنظمات العشائرية، أو بين الحكومة الصومالية والقطاع الخاص.

ولطرح أجندة بحثية مستقبلية، يثير الفصل أيضًا عددًا من الأسئلة التي تتطلب مزيدًا من البحث المقارن عبر الجماعات المسلحة. ونعرض هنا الخطوط العريضة لعدد من الأسئلة التي أثيرت خلال البحث، والتي ستساهم في فهم أوسع للسيطرة الجماعات المسلحة من دون الدولة، من أهمها: تحت أي ظروف تقرر الجماعات المسلحة تقديم

خدمات مثل حل النزاعات أو المحاكم؟ وما الأشكال والدوافع لهذه الممارسات؟ وما العوامل التي تمنعها أو تقيدها؟ ثم كيف تتشكل العلاقات بين الجماعات المسلحة والمدنيين بشكل عام؟ وكيف تؤثر تلك العلاقة على سيطرة الجماعات المسلحة وعلاقاتهم بالحكومة المركزية؟ وما الأنماط التي يمكن تطويرها أو تطبيقها لإخبارنا بالمزيد عن كيفية اختلاف سيطرة الجماعات المسلحة عبر السياقات المختلفة؟ كيف يمكن أن تتعامل الحكومات والجهود الدولية والإقليمية مع ظاهرة الإرهاب الهجين؟

المصادر:

1. A. Clunan and H. Trinkunas H. eds., Ungoverned Spaces: Alternatives to State Authority in an Era of Softened Sovereignty (Stanford: Stanford University Press, 2010), pp.32-35
2. Jennifer Keister, The Illusion of Chaos:Why Ungoverned Spaces Aren't Ungoverned, and Why That Matters, Policy Analysis, Cato Institute, Dec 2014, https://www.cato.org/policy-analysis/illusion-chaos-why-ungoverned-spaces-arent-ungoverned-why-mattershttps://www.jstor.org/stable/resrep04983#metadata_info_tab_contents
3. R. Rotberg, When States Fail: Causes and Consequences (Princeton: Princeton University Press, 2004),pp.16-19
4. Clunan and Trinkunas, Ungoverned Spaces; Op.Cit, pp.37-39
5. Ibid,
6. Hansen, Horn, Sahel and Rift; A. J. Taylor, "Thoughts on the nature and consequences of ungoverned spaces," SAIS Review of International Affairs, 1, 2016, pp.5-10.
7. E. Columbo and M. Harris, "Extremist Groups Stepping up Operations during the
8. Covid-19 Outbreak in Sub-Saharan Africa", CSIS, 2020, https://www.csis.org/analysis/extremist-groups-stepping-operations-during-covid-19-outbreak-sub-saharan-africa Schouten, P., 'Roadblock politics in central Africa', Society and Space, 37(5), 2019, pp.927-930.
9. Raineri, L. and Strazzari, F.,'State, secession and jihad: the micropolitical economy of conflict in northern Mali' African Security 8(4), 2015, pp.249-251.
10. Menkhaus, K. 'Governance without government in Somalia, spoilers, state building and the politics of coping' International Security 31(3), 2006, pp. 74-76
11. Kasfir, N., Frerks, G. and Tepstra, N., 'Introduction: armed groups and multi-layered governance' Civil Wars 19(3), 2017, pp. 257-260.
12. Rupesinghe, N. and Boas, M., Local drivers of violent extremism in Central Mali. (Oslo: Norwegian Institute of International Affairs, 2019), pp. 27-32.
13. Phil Williams, "Here Be Dragons: Dangerous Spaces and Early Warning," paper prepared for the Conference on Ungoverned Spaces, Naval Postgraduate School, 2007, pp. 15-17
14. Liesbet Hooghe and Gary Marks, "Unraveling the Central State, but How? Types of Multi-Level Governance," American Political Science Review, vol. 97, (2003), pp. 233-234.
15. Ibid, p.236
16. Ibid, p.237
17. Ibid, pp.237-239
18. Robert D. Lamb, Ungoverned Areas and Threats from Safe Havens, Secretary of Defense for Policy, Washington, DC, 2008, pp.24-26
19. Liesbet Hooghe and Gary Marks, "Unraveling the Central State, but How? Types of Multi-Level Governance, Op,Cit, p.241
20. Ibid, p.246
21. Angel Rabasa and John E. Peters, "Dimensions of Ungovernability," in Angel Rabasa et al. Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorism Risks, (RAND Project Air Force, 2007), pp.75-76
22. Ibid, p.78
23. Ibid, p.80
24. Robert D. Lamb, Ungoverned Areas and Threats from Safe Havens, Secretary of Defense for Policy, Op.Cit, pp.30-32
25. Angel Rabasa, Steven Boraz, Peter Chalk, Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorist Risks, (Rand Corporation, 2007), pp.159-161
26. Ibid, p.162
27. Seyoum Mesfin & Abdeta Dribssa Beyene, The Practicalities of Living with Failed States, The American Academy of Arts & Sciences, 2018, pp. 130-131

28. Kennedy Mkutu Agade, 'Ungoverned Space' and the Oil Find in Turkana, Kenya, The Round Table, 103:5, 2014, pp. 500–501
29. Ibid, 504–509
30. Angel Rabasa, Steven Boraz, Peter Chalk, Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorist Risks, Op,Cit, pp.164–165
31. Ibid, p.167
32. Ibid, p.169
33. Peter Tinti, Untangeling Organized Crime and Terrorists in East Africa, Aug2018, https://globalinitiative.net/analysis/east-africa-organized-crime-and-terrorism/
34. Ibid
35. Angel Rabasa, Steven Boraz, Peter Chalk, Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorist Risks, Op,Cit, p.170
36. John Ngala Chome, Violent Non-state Actors and National Security in the Horn of Africa: The Kenyan Experience 2008–2012, University of Nairobi,2020, p.22
36. Ibid, pp.22–23
37. Ibid, p.25
38. Asman A.Tar, Charles P. Onwurah, The Palgrave Handbook of Small Arms and Conflicts in Africa, (Switzerland, Palgrave Macmillan,2021), p.863
39. Bahiss, I., Jackson, A., Mayhew, L. and F. Weigand, Rethinking armed group control: Towards a new conceptual framework. Centre for Study of Armed Groups Working Paper. (London: ODI, 2021) (www.odi.org/publications/rethinking-armed-group-control), pp.28–30
40. Bandula-Irwin, T., Gallien, M., Jackson, A., van den Boogaard, V. and Weigand, F., 'Beyond greed: why armed groups tax' Studies in Conflict & Terrorism, Working Paper 31, (UK, Institute of Development Studies,2022), pp.23–25
41. Thakur, S. , 'Checkpost chess: exploring the relationship between insurgents and illicit trade' in M. Gallien and F. Weigand (eds) The Routledge handbook of smuggling. (Abingdon and New York: Routledge, 2021).
42. NATO Strategic Direction South Hub, The spread of Al Shabaab: from Somalia to Kenya and beyond. (Naples: NSD-S Hub, 2021).
43. Bahiss, I., Jackson, A., Mayhew, L. and F. Weigand, Rethinking armed group control: Towards a new conceptual framework.OP.Cit. pp.31–34
44. Menkhaus, K. 'Governance without government in Somalia, spoilers, state building and the politics of coping', Op. Cit, pp. 98–102
45. Bahiss, I., Jackson, A., Mayhew, L. and F. Weigan, Rethinking armed group control: Towards a new conceptual framework, Op. Cit, pp.35–41
46. Menkhaus, K., 'Governance without government in Somalia, Op. Cit, p.103
47. Ibid, p.104
48. Bandula-Irwin, T., Gallien, M., Jackson, A., van den Boogaard, V. and Weigand, F., 'Beyond greed: why armed groups tax', Op. Cit, pp.14–18
49.) Shire, M.I., 'Dialoguing and negotiating with Al-Shabaab: the role of clan elders as insider-partial mediators' Journal of Eastern African Studies, 15:1, 2021, pp.3–6
50. Ibid, p.6
51. Bahiss, I., Jackson, A., Mayhew, L. and F. Weigand, Rethinking armed group control: Towards a new conceptual framework.OP.Cit.p.43
52. Crisis Group, Considering Political Engagement with Al Shabab in Somalia, https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/somalia/309-considering-political-engagement-al-shabaab-somalia, June2022
53. Ibid
54. Ibid
55. C. Barnes and A. Khalif, "Somalia: Why is Al-Shabaab Still a Potential Threat?", International Crisis Group Commentary, 2016. https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/somalia/somalia-why-al-shabaab-still-potent-threat

56. Crisis Group, Considering Political Engagement with Al Shabab in Somalia, Op.Cit.

57. David H. Shinn,Neither Desperate Nor Stronger: The Adaptation of Al Shabaab, https://www.e-ir.info/2015/07/03/neither-desperate-nor-stronger-the-adaptation-of-al-shabaab/Felbab-Brown, V., Counterterrorism and state-building in Somalia: Progress or more of the same?, 21 May 2015. Washington, D.C.:

58. http://www.brookings.edu/events/2015/05/21-somalia Gettleman, J. , Shabab militants learning to kill on a shoestring. New York Times [online]. 6 April 2015. Available from:

59. http://www.nytimes.com/2015/04/07/world/africa/setbacks-press-shabab-fighters-to-kill-inexpensively.html?_r=0

60. David H. Shinn, Neither Desperate nor Stronger: The Adaptation of Al Shabaab, Op.Cit.

61. Williams, P. D. , After Westgate: Opportunities and challenges in the war against Al Shabaab. International Affairs, 90(4), 2014, pp. 909-912.

الخاتمة

إن ديناميات التفاعل بين الجيوبوليتكس والإرهاب ارتبطت بتطور الظاهرة ذاتها. ومن المهم أن تكون هذه العلاقة الارتباطية حاضرة في الأذهان في دراسة الإرهاب، واستشراف مساراته المختلفة. وفي هذا الجزء يمكن تقديم رؤية حول أبرز الاستخلاصات التي وصلت إليها الدراسات المقدمة في هذا الكتاب، ورؤية استشرافية حول أهم المسارات المستقبلية للإرهاب على المستويين الفكري والحركي.

أولًا- أهم الاستخلاصات التي توضح تشابكات الجيوبوليتكس والإرهاب:

1. يظهر التطور التاريخي للإرهاب منذ العصور القديمة حتى الآن، أن هذا التطور مر بموجات كبرى كانت أساس التمييز بين مرحلة زمنية وأخرى ظهر فيها الإرهاب بخصائص فكرية وحركية مختلفة، وإن ظل جوهر الفعل الإرهابي متشابهًا. وقد ارتبط الانتقال من مرحلة إلى أخرى بتأثير السياق الجيو - سياسي المحيط، الذي يرتبط بالتفاعل بين الاعتبارات الجغرافية وتوظيفها سياسيًا.

2. إن العلاقة بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب علاقة تشابكية؛ ليست لها اتجاه واحد لتأثير المتغيرَين الأولَين على الإرهاب، بل الإرهاب أيضًا له تأثير على الجغرافيا والسياسة؛ فقد يؤدي الإرهاب إلى الهجرة والنزوح، واستهداف البنية التحتية للمياه، وتدمير التراث الثقافي في المناطق التي يسيطر عليها، بالإضافة إلى ظهور تأثير العدوى وانتشار الهجمات الإرهابية إلى الأقاليم أو البلدان المجاورة.

3. إن أكثر الأقاليم التي توجد فيها العلاقة الشبكية بين الجغرافيا والسياسة والإرهاب هي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجنوب آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء. وبتقديم إقليم الساحل الإفريقي بشكل عام، وبوركينا فاسو بشكل خاص كدراسة حالة لتناول العلاقة الشبكية بين المتغيرات الثلاثة، اتضح أن الدولة ذات النظام الأقرب إلى السلطوية في عهد الرئيس كومباوري، الذي كان

لـه اتفاقـات مـع الإرهابيـين؛ حافظـت علـى مواطنيهـا مـن التنظيمـات والهجمـات الإرهابيـة خـلال فـترة عهـده، ولكـن مـع سـقوطه وسـقوط أجهـزة الأمـن الـتي كان يعتمـد عليهـا في مكافحـة الإرهـاب، ومـع بـروز نظـام ديمقراطـي ذي مؤسسـات ضعيفـة في عهـد الرئيـس روش مـارك كابـوري، تفـشى الإرهـاب بشـكل كبـير وزادت الهجمـات الإرهابيـة.

4. سـاهمت الأيديولوجيـا الجهاديـة والمَرويَّـات التراثيـة الـتي يتبنَّاهـا الفقـه الحركـي ذو الصبغـة السـلفية الأصوليـة في تعزيـز أهميـة الجغرافيـا وزيـادة تركـيز التنظيمـات الإرهابيـة عليهـا، فجـرى تهيئـة المنـاخ الفكـري والأيديولـوجي، وإقناعـه بهـذه الأهميـة عـبر سلسـلة طويلـة مـن التفسـيرات الانتقائيـة للنصـوص الشـرعية الخاصـة بفضائـل البلـدان، لدرجـة تحوَّلـت معهـا سـاحات الحـرب وبلـدان الجهـاد القتـالي إلى أرض مختـارة مـن قِبَـل الله، كمـا تقـول السـرديات التنظيميـة الجهاديـة، وصـارت عمليـة الهجـرة إلى تلـك السـاحات أمـرًا يُحـث عليـه ويُرغَـب فيـه بقـوة لتحقيـق النبـوءات الجهاديـة عـن الملاحـم وأحـداث آخـر الزمـان.

5. لعبـت الجغرافيـا دورًا رئيسـيًّا في تاريـخ أفغانسـتان؛ فموقعهـا الاسـتراتيجي بـين آسـيا الوسـطى وجنـوب وغـرب آسـيا، خلـق لهـا مكانـة بـارزة في الاسـتراتيجيات الجغرافيـة للقـوى العظـمى والإقليميـة، وجعلهـا رقمًـا هامًّـا في معادلـة التنافـس الجيوسـياسي في المنطقـة بـين الإمبراطوريـات كبريطانيـا والاتحـاد السـوفييتي والولايـات المتحـدة الأمريكيـة.

6. لعـب الموقـع الجغـرافي لأفغانسـتان ذو الأهميـة الجيـو -سـتراتيجية دورًا بـارزًا في رسـم الأحـداث السياسـية الـتي شـهدتها البـلاد، والـتي كان مـن إرهاصاتهـا نشـوء حركـة طالبـان، ونجاحهـا في الوصـول للحكـم في التسـعينيات بدعـم مـن باكسـتان حـتى سـقوطها عـام 2001. وقـد اسـتطاعت حركـة طالبـان توظيـف الطبيعـة الجغرافيـة الوعـرة لأفغانسـتان في حربهـا ضـد الولايـات المتحـدة والحكومـة الأفغانيـة طـوال العقديـن الماضيـين، حـتى نجحـت في انـتزاع السـلطة مجـددًا عـام 2021، لكـن البيئـة المواتيـة الـتي خلقتهـا العوامـل الجغرافيـة لصعـود طالبـان فرضـت هـي ذاتهـا تحديـات

أمام حكومتها المتعثرة؛ تقف كحجر عثرة في طريق نيلها الشرعية الدولية، وكسب ثقة الشعب الأفغاني الذي يعاني ويلات سياسات الحركة المتشددة.

7. يعتبر التدخل السوفييتي (1979-1989)، ثم الأمريكي (2001-2021) في أفغانستان، من أهم المحفزات الرئيسية على نشوء الجهادية العالمية أو المعولمة، وتحديدًا "تنظيم القاعدة" الذي أسسه أسامة بن لادن في العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي. ومنذ تلك التواريخ حتى اللحظة، ثمة تمازج بين الجغرافيا السياسية لأفغانستان وظهور الجهادية القاعدية في صورتيها القديمة والراهنة.

8. تبنى تنظيم القاعدة استراتيجية اعتمدت على انتفاء العلاقة المباشرة بين القيادة المركزية والأفرع التابعة لها، وتعزيز استقلالية الأفرع وفق محددات الجغرافيا السياسية وسياقات الواقع الذي تحياه كافَّة هذه التيارات الفرعية. وقد ساهمت هذه الاستراتيجية في إزالة العقبات والعوائق أمام الأفرع التابعة للقاعدة، والعمل بأريحية دون التقيد بضرورة انتظار الأوامر المباشرة من القيادة المركزية.

9. ارتبطت نشأة وانتشار تنظيم الدولة الإسلامية، بوصفه تنظيمًا جهاديًّا عابرًا للحدود الوطنية، بعوامل ومحددات الجغرافيا العامة والجغرافيا السياسية؛ إذ راعى الجهاديون في تصوراتهم القتالية أهمية المسألة الجغرافية التي تعتبر من أهم شروط نجاح أي عمل جهادي، كما يقول المنظرون الاستراتيجيون لتنظيمَي داعش والقاعدة. وزادت أهمية الجغرافيا السياسية وتأثيرها في العمل الجهادي بعد فشل تجربة داعش الأولى في العراق أو ما عُرف بتجربة تنظيم دولة العراق الإسلامية، الذي انهار خلال أقل من سنتين في الفترة من 2006 إلى 2008.

10. صور تنظيم الدولة الإسلامية لأتباعه أنه يُطبق نظرية التحرك في الذراعين الجهادية التي استقاها من منظري تنظيم القاعدة الاستراتيجيين؛ لكنه في الواقع يعيد استدعاء نظريات الجغرافيا السياسية ذات الطابع الكولونيالي (الاستعماري) كنظرية المركز والأطراف، ونظرية القلب والهامش، ويقدمها في ثوب سلفي جهادي للإيحاء بأنها أفكار جهادية خالصة وضعها قادة ومخططو داعش.

11. يجد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" أن الفرصة سانحة لإعادة التمدد والانتشار الجغرافي من جديد، ولهذا السبب يُركز على المناطق الضعيفة من حيث الضبط الأمني في إفريقيا وآسيا، ويحاول إشعال فتيل حرب جهادية طويلة الأمد، ليتمكن في نهاية المطاف من تأسيس دولة الخلافة المكانية التي تبقى حاضرة، بقوة، في العقل الاستراتيجي لعموم الجهاديين.

12. يُعَد مفهوم المناطق غير الخاضعة للحكم ذا فائدة محدودة ما لم يتضمن التمييز المفاهيمي بين المناطق غير الخاضعة للحكم، والمناطق الخاضعة للحكم الخاطئ، والمناطق المُتنازَع عليها، والمناطق القابلة للاستغلال؛ لفهم مجموعة كاملة من المواقف التي يمكن استغلالها كملاذ آمن. ولا تقتصر أنواع الملاذات الآمنة التي تشكل تهديدًا لأمن الدول على الملاذات البعيدة، بل تشمل الملاذات الحضرية والبحرية والافتراضية أيضًا، كمجموعة كاملة من البيئات التي يستغلها الفاعلون غير الشرعيين من أجل حرية التصرف.

13. إن الفهم السائد للسيطرة، من منظور الأرض أو المساحة الجغرافية، لا يفسر بشكل كافٍ كيفية عمل الجماعات المسلحة فحسب، بل يفشل في التركيز على السيطرة الإقليمية باعتبار أن السيطرة لا يتم تحديدها عادةً وفقًا لخطوط تقسيم واضحة، وأن الجماعات المسلحة يمكنها في كثير من الأحيان ممارسة سيطرتها إلى ما هو أبعد من المناطق التي توجد فيها فعليًا. ويجب بالضرورة أن يأخذ النهج الأكثر شمولًا في الاعتبار كيفية سيطرة الجماعات المسلحة؛ ليس فقط على الأراضي، بل على السكان.

14. لم يَعُد اقتراب الدولة الفاشلة وحده كافيًا لتحليل وفهم العلاقة بين الدولة والجماعات الإرهابية، بل أصبح من الضروري توسيع نطاق دراسة تلك العلاقة من منظور "تحركات الجماعات الإرهابية على الأرض"، وقدرتها على تأسيس مساحات وأشكال من السيطرة بديلة عن سيطرة الحكومة المركزية، كما ظهر ذلك جليًا في الحالة الصومالية.

ثانيًا- رؤية استشرافية لتأثير تغير الاعتبارات الجيوبوليتيكية على المسارات المستقبلية للإرهاب:

يمكن تقديم الاتجاهات الرئيسية لهذه الرؤية فيما يلي:

1. تراجع نسبي في تأثير "الدين" كمحفز فكري لنشاط التنظيمات الإرهابية؛ نتيجةً لبروز قضايا أخرى على أجندة اهتمامات الدول الفاعلة عالميًا وإقليميًا، تأتي في مقدمتها القضايا الاقتصادية، والصراع على الموارد، وقضايا الأمن الإنساني، خاصةً تغير المناخ، وانتشار الاتجاهات القومية المتشددة؛ لذلك قد تتطور الخريطة الإرهابية لتشهد بعض الأقاليم تزايدًا في الأنشطة الإرهابية مقارنةً بالوضع الحالي، مثل أوروبا ومنطقة أوراسيا، مع استمرار الإرهاب في إفريقيا وإن اختلفت دوافعه.

2. تزايد في اتجاه التنظيمات الإرهابية للسيطرة على الأرض والقيام بدور سياسي مباشر وليس مجرد التأثير في السلطة السياسية. ولا يعود ذلك فقط إلى نجاح طالبان في الوصول لحكم أفغانستان وظهورها كنموذج ناجح للتنظيمات الإرهابية في بلوغ هدفها، بل يعود في جزء منه إلى اتجاه التنظيمات للظهور كإحدى القوى السياسية المؤثرة في أماكن تموضعها، وربما قيامها ببعض مظاهر السلطة وإقامة الروابط الاجتماعية والسياسية مع السكان المحليين، وإقامة الروابط مع الدول والشركات الدولية ذات المصلحة؛ فإن هذا ينذر بتغير الجغرافيا البشرية وربما الطبيعية إذا ما تمكنت هذه التنظيمات من السيطرة على الأرض فعليًا.

3. تراجع الجهود الجماعية لمكافحة الإرهاب؛ لارتفاع التكلفة الاقتصادية والبشرية الناتجة عنها، وتنافس الدول على قيادة وتوجيه هذه الجهود. وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن هذه الجهود يتم تحجيمها، وربما تقتصر على التعاون في مجال تبادل المعلومات أو تدريب العناصر المحلية بغرض مكافحة الإرهاب. وهذا يعني إتاحة الفرص لانتشار التنظيمات الإرهابية، حتى إن اختلفت طبيعتها.

4. من المتوقع أن ينشط الإرهاب بدرجة أكبر في إفريقيا غربًا، بينما يتراجع نسبيًا في شمال إفريقيا؛ نتيجة تغير اتجاهات القاعدة الشعبية هناك نسبيًا عند ذي قبل، واتجاه مؤسسات الدولة في شمال إفريقيا نحو تحقيق المزيد من النجاحات في تغيير ملامح البيئة الحاضنة لهذه التنظيمات الإرهابية المتطرفة. وفي المقابل من المتوقع أن يستمر تراجع الانتشار الجغرافي للتنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط، وليس تراجع تأثير هذه التنظيمات؛ إذ إن هناك بؤرًا ينشط فيها الإرهاب، وليس من المتوقع نجاح التنظيمات في إزاحة السلطة أو السيطرة على الأرض، سواء في العراق أو سوريا أو ليبيا؛ وذلك لارتباط مصالح القوى الإقليمية الفاعلة بضرورة تحقيق استقرار نسبي - وبالأخرى تثبيت الوضع كما هو على الأقل - في هذه الدول؛ ولذلك قد يتم توظيف التنظيمات الإرهابية كوكلاء لبعض الدول، لكن دون أن تخرج الأمور عن السيطرة عليها.

5. إن هناك جملة من التغيرات الجيو - سياسية المحتملة التي يمكن أن تؤثر في مسارات الإرهاب، وقد تقدم لموجة جديدة في تطوره، من أهمها مستقبل العلاقات بين القوى الكبرى التي تنعكس على بنية النظام الدولي؛ إذ إن تقويض الهيمنة الأمريكية قد ينشط الاتجاهات المتطرفة ضدها أو يؤدي إلى ظهور تنظيمات ترفض تقويض هذه الهيمنة. كذلك قدرة كل من الصين وروسيا على إقامة علاقات متوازنة مع الدول التي تنشط بها التنظيمات الإرهابية، قد يدفع هذه الدول، مثل أفغانستان وسوريا، إلى التعاون الجاد في مكافحة إرهاب التنظيمات الموجودة بها، خاصةً إذا تضامنت الشعوب مع تلك الجهود التعاونية رغبةً في الاستقرار والعيش بشكل طبيعي، بالإضافة إلى قدرة التنظيمات الإرهابية على التكيف مع المتغيرات العالمية والإقليمية، والقيام بدور مؤثر في الصراعات الجارية، ومن ثم بلورة القوة السياسية التي يمكن أن تكتسبها التنظيمات، خاصةً لدى فئات من الشعب.

6. عودة الاهتمام بدراسة الإرهاب المحلي اتجاه يجب أن تهتم الدراسات المتخصصة بالإرهاب به في المرحلة القادمة؛ فمع أحداث 11 سبتمبر 2001 طغت دراسات الإرهاب العابر للحدود على أدبيات الإرهاب، لكن التساؤل الذي يفرض نفسه:

مـا الـذي يجعـل التنظيـم يتموضـع في دولـة مـا دون غيرهـا، حـتى مـع انتشـار فـروع التنظيـم الـتي تختلـف الأدوار الـتي يقـوم بهـا كل منهـا وفقًـا للظـروف المحليـة في كل دولـة؟ كمـا يثـار سـؤال حـول العوامـل المحليـة المحفـزة لاسـتقدام الإرهـاب وتوفـير الفرصـة لوجـوده وانتشـاره. كذلـك إلى أي مـدى تتشـابه الاعتبـارات الجيـو - سياسـية بـين الفـروع المختلفـة للتنظيمـات الإرهابيـة الكـبرى؟

رقم الإيداع بدار الكتب:

2023/5138

الترقيم الدولي (USBN):

978-977-86525-5-0

يكتسب المدخل الجغرافي أهميته في دراسة الإرهاب من اعتبار أن التعامل مع ظاهرة معقدة مثل الإرهاب، من خلال عدسة جغرافية، يؤدي إلى فهم أكبر، ليس فقط لمواقع الإرهابيين وأنشطتهم، بل العمليات المكانية واتصالات الشبكات الاجتماعية، والعمليات الاجتماعية النظامية، والتغيرات في المكان والزمان؛ إذ إن تأثيرات المكان والموقع على الأنشطة واضحة تمامًا في دراسة الإرهاب.

ويُوظَّف المدخل الجغرافي لدراسة تحركات التنظيمات الإرهابية والجماعات التي ترتبط بها، وهي التحركات التي تتعلق بالثقافات والأعراق والأوضاع التاريخية للإرهابيين وقواعدهم؛ فقد تستند اختياراتهم واستراتيجياتهم إلى اعتبارات مكانية، أو قد تكون الهجمات نتيجة للسياق الجغرافي، حتى آثار الهجمات الإرهابية قد تعتمد بشكل كبير على السياق الجغرافي الذي تحدث فيه. إن فهم هذه الجوانب الجغرافية لديه قدرة على توفير المعرفة المتقدمة للعمليات المستقبلية.

يهدف هذا الكتاب إلى إحداث تراكم معرفي في هذا الموضوع شديد الأهمية، للمهتمين والمتخصصين في دراسات الإرهاب، رغم محدودية اهتمام أدبيات الإرهاب. يعتمد الكتاب على استخدام المدخل الجغرافي لتحليل مسارات الإرهاب، من خلال دراسة تطبيقية لثلاثة تنظيمات إرهابية كبرى في الوقت الراهن، هي طالبان والقاعدة وداعش، ثم تحليل العلاقات التشابكية بين معطيات الجغرافيا وانعكاساتها السياسية، وكيف توظفها هذه التنظيمات، وكيف يمكن توظيفها مستقبلًا للحد من انتشار الإرهاب.

ecss.com.eg
/ecsstudies